حديثة مراد



تجربتان

سلطة واعتقال

كي لا يضيع جيل آخر

تجربتان: سلطة واعتقال
كي لا يضيع جيل آخر

حديثـــة مـــــراد

* **تجربتان**: سلطة واعتقال

كي لا يضيع جيل آخر

* حديثة مراد
* الطبعة الأولى ٢٠٠٣

* الناشر:

أحداق للنشر

نيقوسيا ــ قبرص

ص.ب: ٦٥١٧

Ahdaq Co.
P.O.Box 6517
Nicosia, Cyprus

المقـــــدمـــــة

يظل المشروع مفتوحاً لأنّ باب التطوّر لا ينغلق

فــي المعتقل الذي دام ثلاثاً وعشرين سنة، تملكّتني فكرة استثمار الوقت الضائع، والتعويض عن الحــرية المفقودة. فباشرت العمل في العقد الثاني للاعتقال : جمعاً للوقائع، ورصداً للأحداث، ثمّ الصــياغة مثـــنىً وثلاثاً ورباع. ولأنّ أكثرنا مهتم بالقراءة، فقد كانت مصادر المعلومات غزيرة: كتــباً ومجــلات متخصصةً. وبعد الخروج من المعتقل عام ١٩٩٤ أعدت صياغة بعض الفصول والأبحاث: حذفاً وإضافةً وتكثيفاً. إذن فالأعوام لم تذهب سدىً.

هــذا المجهــود تبــلور فــي ثلاثة محاور. الأول: مسحٌ تاريخي نقدي للمسار العربي منذ جذور الانحطــاط. مــروراً بموقف البنى الطبقية وقواها السياسية من مهام مرحلة التحرر. وصولاً إلى رؤيــة للمســتقبل عــلى ضوء التقارب في التمايز الطبقي. وهكذا صدر كتاب الواقع العربي ــ الــتغيير ــ المســتقبل عام ١٩٩٦ بصفحاته الــ ٦٨٠. أمّا المحور الثاني فقد سلّط الضوء على بعــض الأحــداث الكــبرى، والقضايا الساخنة. وقد صدر في كتاب: كي ينتصر وعي التحرر. الطبعة الأولى١٩٩٨ والثانية ١٩٩٩. بينما اتجه المحور الثالث نحو التقييم النقدي لتجربة الحزب فــي الســلطة، بهــدف تمــثّل الموجب ونفي السالب. ونحو تجربة الاعتقال: تعليقاً على مواقف وأحــداث. وتعــبيراً عــن انفعــالات. وتصــويراً حسّياً حيّاً لقسوة المعاناة، وآثار هذه المعاناة. واستخلاصاً للعِبر.

ولكـــن. هـــل يقـــدّم هذا الجهد المتواضع بعض الفائدة؟ هل يسهم في تكوين وعي تاريخي نقدي عقلاني علماني تحرري؟ هل يساعد في تحويل هذا الوعي إلى قوةٍ فاعلة؟ هل يرفد وعي التحرر وتيّار التحرر برافدٍ إضافي؟ إنّي آمل ذلك.

فــي نهايــة الجــزء الثاني من الكتاب الأول، تبيّن نتيجة للتحليل المستفيض، أنّ أداة التحرّر بكلّ مرتكــزاته هـــي القوى المنتجة. وأنّ الضرورة التاريخية تحتمّ الوحدة بين تيارين: التيّار القومي المؤهّــل للانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية. والتيّار الماركسي المؤهّل لعبور الطريق القومي نحــو الأمميــة. شريطة أن يسدّ التيّاران الثغرة الديموقراطية التي كانت في أساس السقوط لكافة الــتجارب الــتي تنسب نفسها إلى التقدم. وبعد الخروج من المعتقل وجدت أنّ الواقع أكثر قسوة وتشــرذماً ويأساً وضياعاً ممّا تصوّرت. فطرحت في كتاب: كي ينتصر وعي التحرّر: فكرة تيّار الــتحرّر. وحــدّدت له ســتّة مرتكزات: الديموقراطية. بجناحيها السياسي والاجتماعي ــ الوحدة

العــربية كضـــرورة طبقية ــ قومية ــ التحرير ــ تطوير قوى الإنتاج والتنمية المستقلة وإنهاء التــبعية ــ الهمـــوم المعيشـــية ــ الأجزاء الملحقة ــ الدعم المتبادل مع قوى التحرر والتقدم في العـــالم. وبالتأكيد، فإنّ مسار التطوّر هو الذي يفرض شكل العمل وأدواته ومضامينه. وهو الذي يفرض التطوير تبعاً لتطوّر الضرورة وشروط المرحلة،وباب التطوّر يظلّ مفتوحاً.

أمّــا في الكتاب الحالي، فكان همّي الأساسي هو استخلاص بعض العبر من أجل المستقبل. فليس الهدف تبرئة الذات ولا جلدها. ولا تصفية الحسابات. فلكلٍ أخطاؤه. والخطأ يقاس بمدى الخطورة في النتائج.

ألاّ يظــلّ الإنسان مهمّشاً في وطنٍ مهمّش. أن تمتلك أمتنا العربية أكبر قدر من عناصر القوّة. أن تصــبح فــي موقع القلب من قوى التطوّر والتحرّر والتقدّم. أن يعيش الإنسان فيها حراً، منتجاً، مكــتفياً ذاتياً، صانعاً للقرار. أن يسودها نظام سياسي ــ اجتماعي عادل متطوّر إنساني. هذا هو النــتاج الــذي أحاول وضع طاقاتي المحدودة للإسهام في توليده. لقد كان الربع الأخير من القرن العشــرين ممــلوكاً لأنظمة الانحطاط. فساد التمايز الطبقي الحاد، وتزييف الوعي، وسحق قوى الــتطور والــتحرر والــتقدم، وإذلال الإنسان، واستفحال الطائفية والعائلية، وهيمنة الخارج على الداخل، وتراجع وزن العمل والإنتاج، والفساد الإداري، والمالي والخلقي، وتأليه الحاكم، وتهميش الشعب، وإفقار الوطن والمواطن... ولولا المقاومة في لبنان والانتفاضات في فلسطين والجولان، وتمــرّدات الخــبز والحــرية، لكانت هذه المرحلة كلّها بالغة السواد. فمن أين سينفذ الوعي لجيل نهايات القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرين؟ ودون الوعي هل يولد الأمل؟ ودون الأمل هل يخلق الحافز للعمل؟ لذلك فقد حاولت اقتحام الظلام، لعلّي أسهم في إحداث بعض الثقوب.

المشــروع المتكامل له مضمون: وطني ــ طبقي. وقومي ــ طبقي. وإنساني. أمّا منهج التحليل فهــو عــلمي ــ جدلــي ــ تــاريخي. متكيّف مع خصوصيات الواقع. وليس أسيراً لأيّ نص أو تجربة.

هــل توازت الفائدة مع الجهد؟ لا بكلّ تأكيد. لماذا؟ لأنّ أسباباً كثيرة حالت دون ذلك. فالظلام هو الأقوى. ومع غلبة الظلام يصبح من الوهم تحقيق أهدافٍ كبيرة.

١ً ــ ففــي ســورية، لــم تــرخصّ الرقابة الطباعة، ولا التوزيع من خلال المكتبات. فاقتحمت المجهــول. كــان عليّ أن أقتحم، أو أن أدفن في صدري، خطّي. وأهدافي. وجهدي. والعبر التي أعتقد أنها مفيدة للمستقبل. لكنّ الاقتحام له ثمنٌ مادي فأرهقت أسرتي من جديد. إضافةً لما سببّته لها من آلام وحرمان وعوز وإرهاق في مرحلة الاعتقال. وله ثمن أمني: فقد أعود للمعتقل. وثمن معــنوي. فقــد اضطررت للاعتماد على الرفاق والأصدقاء. إلاّ أنّ بعض الضوء انبعث من قلب

الظلام: فالهزيمة ليست شاملة، رغم قسوة الظروف. والتصميم على خدمة الموقف وتقدير الجهد، لازال وافــراً. ومقــابل بعض الضوء كان الخوف المعمّم، والعزوف عن القراءة. وهما مبرّران تماماً. فالعقود الأخيرة غرست الرعب واليأس في كل خلايا المجتمع.

٢ــ وفــي لبنان ثمار حربٍ. وخوفٌ موازٍ. فحتى اسم المطبعة ودار النشر لم تُذكر. إنّ الطباعة ذاتها تصبح مغامرة. أمّا التوزيع فهو عقبة مستعصية. إذ إنّ دور النشر تحسب ألف حساب لنشر وتوزيــع مجهــود شخصٍ من معتقلي العقود لدى نظام دمشق. خاصة إذا كان المجهود سياسياً، ويزاوج بين التعميم والتخصيص. وبسبب هذا الواقع القاسي، ظلّت مئات من الكتب علمين وثلاثة فــي المســتودعات. واخــتفت المــئات دون القــدرة على معرفة مصيرهاــ خاصةً وأننا جمعياً ممــنوعون مــن مغادرة القطر. وهذه النتائج سببّت لي مصاعب مالية كبيرة في إعادة الطباعة، ومتابعة النشر. وبالتالي قلّصت حجم الفائدة. وسببّت لي الكآبة.

٣ــ وبين سوريا والأردن تمرّ المخدّرات، ولا تمرّ الكتب. فالمرور الأول يفيد بعض المسؤولين. والــثاني بسبّب الخوف. فالكلمة الحرّة المسؤولة، أصعب من الرصاصة. والرقابة في الأردن لم توافق على دخول الكتاب الأوّل. أمّا الثاني فلم يعرض أصلاً. والحدود مع العراق مقفلة. ومعاناة الشــعب أكــبر من الاهتمام بالقراءة. أمّا في بقية الأقطار العربية، فالرقابة المسبقة ملغاة كلياً أو جزئياً. باستثناء السعودية.

٤ــ الخَدر العام الذي يلفّ الأكثرية المطلقة. فأضحى اليأس والتشاؤم هما الأكثر فعلاً في الواقع. بيــنما غدا الأمل يتيماً محاصراً مهزوماً. فالجيل الذي كان يتبارى نظافةً ونضالاً وقراءةً ومعرفةً وســلوكاً وتضــحيةً، شــارف على الانقراض، أو أصيب بالإحباط، أو سحقته الأنظمة. أمّا جيل نهايــات القرن الماضي وبدايات القرن الجديد، فهو أسير المناخ الموبوء، وغزو العقول، وتزييف الوعــي، والــبحث عــن عمل، والتأطير في منظمات الابتزاز، والمستقبل المصادر. وهذا الحال طــبيعي جداً في ظلّ أنظمة الاستبداد والقهر والاستغلال، والتلوّث بمفرزات عصر النفط، وخُلُق مرحــلة الانحطــاط. فالأمل يحتاج إلى مناخ صحّي يغذّيه. وهذا المناخ معكوس. ودون الأمل لا يولــد العمــل. والعمــل هو الذي يبدّد الظلام، ويولّد الضوء، ويقود إلى التغيير من النقيض إلى النقيض.

٥ــ وأخيــراً يأتي الوضع المادي. فالإثراء وفيرٌ مقارنة بعقدي الخمسينات والستينات. لكنّ الثراء متركزٌ في الشرائح الطبقية العليا. وثراؤها لم يتكدّس من العمل والإنتاج، وإنما من منافذ السلطة، ومــال البــترول، وتوظيــف المــوارد، والمســاعدات الخارجية. وكلّ ذلك على حساب الوطن والمواطــن، والإنــتاج والمنــتجين. وهذه الشرائح لا تهتم إلاّ باللهو والعبث والنفوذ والمظاهر،

وتوظيف الأموال في الخارج، وأمن النظام الذي يضمن لها دوام الامتيازات، واحتكار القرار وفي الوقت ذاته، تهتم في الإبقاء على الشعب مخنوقاً، خائفاً، لاهثاً وراء لقمة العيش، غارقاً في هموم الحياة، متسكعاً وراء ركائز النظام للحصول على عمل، أو للحماية من البطش، أو لتأمين الأبناء. وهكذا يظلّ الشعب مسكوناً بالشك والحذر والخوف والحاجة.

أمّا الفكر الذي يخدم تحويل المقدّس إلى دستور، والشريعة إلى نظام للحياة، والمؤسسات الدينية إلى مصدرٍ للقرار، فله مصادر تمويلٍ لا تنضب. ولذلك فإنّ غزارة التمويل هي التي تفسّر الجانب الأهم من سعة الانتشار. ويظلّ فكر التحرر دون سندٍ مادي، ودون حماية. فالفئات التي يخدم هذا الفكر مصالحها، هي التي تعاني من انخفاض قيمة الدخول، ومن البطالة والهجرة، ومن صعوبة الحياة، ومن انسداد آفاق الأمل، ومن الخوف والحذر. وفي الوقت ذاته يواجه هذا الفكر خصماً مزدوجاً: فقوى الظلام تحاصره باسم الدين. وأنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية، تحاربه بالرقابة، والحصار، والتخويف، لأنّه يسلّط الضوء على الجذور، فيتنامى التأسيس لوعي التغيير.

إنّ ميزان القوى الآن مختلّ جداً لصالح خصمي التحرر والتقدم. لكنّ الاتجاه العام للتطور محلياً وعربياً وعالمياً، يسير باتجاه معاكس لما هو قائم. ويتكامل في ذلك، تزايد الوعي بدور العلم والعقل وقوانين الطبيعة، وشروط الصراع في المجتمع، في تقرير مصير الإنسان والإنسانية. مع الاختراقات التي تحدثها الأحزاب والنقابات ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان، وتمرّدات الخبز والحرية، في قلاع الأنظمة المتحصّنة بأجهزة الحماية. مع انكشاف جذور البنى الطبقية السائدة، وما تولّده هذه الجذور من أخلاق وسياسات وممارسات. مع الضغط العالمي العام من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان. مع ثورة المعلومات وما توفرّه من سهولةٍ وسرعةٍ في اختراق الفضاء والحواجز والحدود. وهذا التكامل هو الذي يوسّع فسحة الأمل، ويقوّي الحوافز نحو العمل. فيرتقي الوعي بعد حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠ تشكلّت لجنة تقييم نقدي لتجربة الحزب من الرفاق: مصطفى رستم. حبيب حداد. حديثة مراد. والثلاثة أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. وخلال عدّة لقاءات وضعت اللجنة هيكلاً للتقييم. ثم توليت شخصياً وضع المسودّة وبعد وضع الملاحظات عليها من قبل عدد من أعضاء القيادة صغتها الصياغة الثانية وهي بحدود التسعين صفحة من القطع الكبير وكان من المقرر نشرها بكرّاس علني كي تكون مادة للحوار والنقد من قبل المهتمين الذين عايشوا هذه المرحلة وكي تكون مادة للمعرفة والحكم ومراكمة الوعي واستخلاص الدروس بالنسبة لجيل المستقبل.

لكن هذه الصياغة لم تكن قد أخذت طريقها إلى النشر عندما اعتقلنا وخلال حملة التفتيش عثر عليها رجال الأمن في بيت أحد الرفاق إلاّ أن المسودة ظلّت في مأمن. وبعد خروجنا من المعتقل

بحوالي عام وضعت صياغة جديدة تستند إلى المسودة من جهة وتستوعب تطورنا الجديد من جهة ثانية.

والآن عـام ٢٠٠١ اجـري تعديلاً على الصياغة الأخيرة مستلهماً كل الآراء التي تخدم المستقبل فالهدف ليس جلد الذات ولا تبرئتها وإنما خدمة الوطن والإنسان.

الجزء الأول

تقييم نقدي لتجربة السلطة

تبلور البعث في تيار بين صفوف المدرسين والطلبة ثم تحول التيار إلى حزب في مؤتمر تأسيسي في السابع من نيسان ١٩٤٧ لكن الازدواجية بين التيّار والتنظيم ظلّت قائمة فشروط التطوّر في تلك المرحلة كانت تفرض هذه الازدواجية فهو حزب طليعي في حدود المرحلة من حيث الأهداف العامة ومن حيث الهيكل التنظيمي ونضال وسلوك أعضائه وهو يحمل سمات التيّار لا التنظيم من حيث الافتقار إلى المقاييس الدقيقة في العضوية وإلى التفاصيل في النظرية وإلى الوثائق الناظمة للعمل وإلى أساليب تحقيق تلك الأهداف.

إن الأهداف التي حدّدها البعث في دستوره هي أهداف عامة وعلى عموميتها فهي تعبّر عن الاستقراء الصحيح للواقع العربي وعن رؤية المدى الذي يشكل ذروة التطور لهذا الواقع. والتطور هنا يستهدف مصلحة البنى الطبقية ـ القومية المنتجة والكادحة بمقدار ما يستهدف مصلحة الوطن العربي الكبير.

والتأثر بالديمقراطية في الغرب وبالدور المركزي للوحدات القومية بالغ الوضوح لكن الفارق الكبير بين الوضعين لم يوفر فرص التماثل في البعد النظري وفي نضج الانتماء وأساليب التحقيق فلا التبلور الطبقي ولا التطور العلمي والعقلي والفكري والاجتماعي ولا التحرر من هيمنة الخارج وسطوة المقدّس وفعل الإرث التاريخي يتيح فرص التماثل أو حتى التقارب.

وهذه الأفكار العامة على صحتها هي مرحلية وهي مثلومة والمرحلي العام يجب أن يخضع للتطوير مع كلّ تبدل في شروط المرحلة ونضج الظروف. والتطوير هنا هو تطوير نحو التخصيص والتجذير والتكيف مع مستلزمات التطور في الواقع العربي والمحيط العالمي لذلك فهو تطوير نحو الأمام لأنه يعني الوضوح والاستيعاب والشمول وهي مثلومة بالشعار وفي بعض المضامين فالتطور وحده هو الذي يحكم مسار الإنسان والإنسانية وليس النص أكان نصاً دينياً مقدساً أو نصاً فلسفياً واجتماعياً وخلود الرسالة يتعارض مع هذا التطور وبعض المضامين القومية تتعارض مع حق الأقليات القومية في تقرير المصير وحتى مع حق بنيها بالتكتل في حزبٍ أو نقابة أو جمعية وحقهم في إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم واختيار شكل تفاعلهم الذاتي وتفاعلهم مع المحيط القومي. وبعد السلطة أصبح لهذا الوعي المتخلف نتائج مدمرة على الأرض وأبرز هذه النتائج تجلّى في شمالي العراق ونسبياً في شمالي سورية بالتعامل مع القضية الكردية. وقد تشابهت هذه النتائج مع الآثار المدمرة للتخلف في الوعي الديني والناجمة عن أسلوب التعامل مع جنوبي السودان.

إن مصـالح الأقـليات القوميـة والدينية والمذهبية تلتقي مع مصالح الحاملين لهوياتها في وحدة الوطن الصغير والكبير فهذه الوحدة هي التي توفّر فرص التكافؤ في المواطنة وما لهذه المواطنة مـن حقـوق وما عليها من واجبات. وهذه الوحدة هي التي تصعد إمكانية العيش في رفاه وحرية وثقـة لجميع المواطـنين. وفي الوحدات الكبرى يضمر عامل القلق على المصير وتعظم الثقة بالذات والأمران معاً ينعكسان على مستوى الانصهار الوطني فتتلاشى الفروق.

ومـع كل نضج في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتبلور الطبقي يرتقي الوعي السياسي: وطنياً وطـبقياً، ومعـه تتغير طبيعة القوى والتحالفات والصراعات، كي تصبح هذه الطبيعة تعبيراً عن المصالح. وهنا يصبح الإنسان إنساناً في وطن. في طبقة. في انتماء سياسي، رغم الهوية الخاصة الـتي يحملها. وبالتأكيد فإن تنامي الوعي في المجتمع عامة وفي قوى التطور والتقدم خاصة، لن يدفع إلاّ بهذا الاتجاه. وهجوم القوى الاقتصادية الاحتكارية الاستغلالية لتكديس الثروة في مناطق وقطاعات، وتكديس الفقر في مناطق وقطاعات أخرى، يجعل هذه الضرورة حياتية.

وهكذا يتكامل حق الاختيار، مع الدفع باتجاه الوحدة والانصهار، مع مصلحة الوطن والإنسان في القوميـات الصـغرى والقوميـة الكـبرى، وهـذا التكامل يتواجه تناحرياً مع مصالح مستثمري العصـبيات العنصـرية والطائفية، وكذلك مع مستثمري العصبيات العائلية والقبلية والتطور يخدم هذا التكامل.

والأفكـار العامة لم تخضع للتطوير والتجذير. لذلك فهي لم تفِ بمستلزمات تكوين حزب ثوري. لأنها لم تحوّل إلى نظرية متكاملة، متطورة علمية، تتلاءم مع شروط التطور في الزمان والمكان. وتحـدد حاجـات المـراحل وتصف محركاتها وحواملها الطبقية وتستقصي العوامل الفاعلة في المجتمع، في كل ظرف، وفي كل وسط. وتغوص في بحث الأسباب والظواهر والعلاقات الجدلية بيـنهما. وتضـع الصيغ المحدّدة والجزئية لكل من هذه الأهداف، ولأدوات تحقيق هذه الأهداف، وأسـاليب هذا التحقيق، وفق منهج علمي في التحليل والتقرير، يراعي الواقع العربي والإنساني، وشروطه الزمانية والمكانية، والعوامل المؤثرة فيه في كل زمان ومكان، ويبقي الباب مفتوحاً لكل تطـور جديـد. ولم توضع النظرية العلمية في التنظيم المتلائمة مع ثورية الأهداف والمتطورة زمانـاً ومكانـاً، بمـا يتوازى مع ضرورات وقوى كل مرحلة، ومع مستلزمات تحقيق وصيانة وتطويـر هـذه الأهـداف. فقـوى النهاية غير المغلقة، هي جزء من قوى وضرورات مرحلة الاسـتقلال، وتنمية قوى الإنتاج، وممارسة الحرية ببعديها السياسي والاجتماعي. وليست كل هذه القـوى. وقوى النهاية ذاتها هي جزء من قوى التحرر القومي، وليست كلّها. وفي النهايات غير المغـلقة، أي فـي مرحلة تحقيق الأهداف الكبرى ذات الأفق المفتوح، يصبح حجم كبير من قوى

المرحلة الأولى، وحجم أصغر من قوى المرحلة الثانية في مواجهة التحقيق لبعضٍ من الأهداف الكبرى. وتظلّ قوى النهاية تنضج مع كلّ انتصار في كل مرحلة، ومع كلّ تقدم في قوى الإنتاج، والتبلور الطبقي، والوعي السياسي، والتحرر العقلي والفكري والاجتماعي. والنضج يتلاءم مع كلّ اختمارٍ طبيعي في المجتمع، فيتغذى منه ويغذيه. وهكذا يتفاعل النضج مع الاختمار في مسار واحد، فتغدو ولادة كل هدفٍ من الأهداف الكبرى، ولادة طبيعية. وتحيى إلى أن يفرض التطور مستوى جديداً من مستويات الارتقاء.

والأفكار العامة لم تستقص أساليب الممارسة الثورية لتحقيق وصيانة وتطوير هذه الأهداف، انطلاقاً من استقراء الواقع ومؤثراته، والواقع العالمي واتجاه التطور فيه ومن العلاقة المتشابكة توحداً أو صراعاً بين هذه المؤثرات في كل مرحلة من المراحل. ومن اتجاه التطور في الواقع العربي، في بعديه الزماني والمكاني، وفي مجالاته البشرية والاقتصادية والسياسية.

وهكذا ظلّ البعث يحمل صفة الازدواجية بين التيار والتنظيم، بين التيار في القطاع الريفي والعمالي والتنظيم في الجامعة والثانويات. والتنظيم قد يكون سرياً وقد يكون علنياً حسب المراحل. وتسود ضمنه الديموقراطية بما في ذلك الانتخاب وحرية النقد في كافة المستويات في الظروف العلنية، وتتراجع ممارسة الديمقراطية في الظروف السرّية. ورغم هذه الازدواجية فقد كان متجانساً في النضال ضد الاستعمار ومصالحه. وفي الموقف من الإقطاع وأحزابه. ومن الاستغلال السياسي للدين وحركاته. ومن التفرقة الدينية والمذهبية، ومروجيها ومستغليها. ومن التفرقة المحلية والقبلية والعائلية والمستفيدين منها ومن الفردية والديكتاتورية ودعاتها وانتهازيتها ومن الاستغلال الرأسمالي وأحزابه وطبقاته وأشخاصه. ومن دعاة الأمة الإسلامية والأمة السورية واللبنانية والفرعونية. ومن المعترفين « بإسرائيل» وضم اسكندرون والمعادين للوحدة العربية والأمة العربية. ومن المتنكرين لحق الشعب العربي في عربستان واريتريا في تقرير المصير.

لكنّ البعث ظلّ متفاوتاً فيما يخص حدود التطبيق في كل مجال من مجالات الإنتاج. وتفاصيل الأهداف وأساليب تحقيقها وأساليب العمل السياسي والجماهيري ومستوى وحدود الصراع الطبقي وطبيعة الصراع المسلح فالصراع المسلح قد نشأ في المناطق الريفية وخاصة في وسط سورية. والصراع السلمي قد لفّ مجمل قطاعات العمل. والبعث كان متفاوتاً فيما يخص طبيعة التحالفات السياسية والطبقية وفهم الحزب وتكوينه ودوره وشروط العضوية فيه، لذلك كان يضم بين صفوفه ملاكين كباراً، وأكثر الناس فقراً وأبناء عائلات ذات إرث إقطاعي،وأبناء عائلات معدمة، والسبب في ذلك هو ميوعة الفواصل فيما يتعلق بحدود التطبيق الاشتراكي، وطغيان الهم الوطني —

الديمقـراطي ــ والهـم القومـي على ما عداه، فللعامل القومي الأولوية، وبسبب هذا التباين في الـتركيب فقـد كان الفهم متفاوتاً وحتى متناقصاً لدور كل فئة من فئات المجتمع في صنع الثورة والموقف منها، ولمضمون هذه الثورة وللطابع الغالب فيها أهو قومي؟ أو طبقي؟ أو قومي طبقي؟ ومصـدر التغليب يعود إلى المصالح والوعي، والتغليب لا ينطلق من الفهم المختلف لضرورات المرحلة فقط وإنما لمجمل المسار. ومع كل تفاوت أو تناقض تشكل جذر من جذور الانفصام في وحدة وتماسك ومتانة التنظيم. ومع كل تنامٍ في الوعي كان ذلك الجذر يتعمّق، والاصطدام بالواقع يـزيد هـذا التعمّق، وإذا كانت نتائج هذا الصدام ليست واحدة، إلا أنها متكاملة، ولذلك فهي كلها تـزيد مـن حدة الانفصام، لكن أطراف هذا الانفصام تتغير وفقاً لتغير الجذور، ولهذا فإن الحزب يتحوّل إلى تيّارات، ثم تتوحد التيارات أو تتباعد، حسب مواجهة الظرف الجديد.

والقـادة المؤسسون، شكلوا السبب الأول في خلق هذا المسار وتكوينه، ومع أنهم كانوا يتحملون الـنقد مهما كان قاسياً، فقد كانوا بنزعاتهم الفردية وأساليب تفكيرهم وتراثهم التاريخي، يؤسسون لهـذا المسـار ويتغذّون منه. وكانت الحصيلة مزيجاً من الممارسات الخاطئة أو المنحرفة، ومن الرؤية البعيدة والممارسات السليمة.

لذلـك فقـد كانت النتائج متناقضة: تقدماً في اتجاه التطور والتحرر في مواقف ومجالات وانتكاساً في وحدة الحزب وموقعه بين الجماهير في مواقف ومجالات أخرى.

والتكوين الطبقي للحزب شكّل سبباً أساسياً آخر، فالطبقة العاملة ناشئة وضعيفة وهلامية، وحجمها الأساسـي مـن الريف الفلاحي، والمنتمون للحزب من هذه الطبقة يعكسون هذا الواقع. والطبقة الفلاحيّة متبلورة تاريخيّاً وقامت بالعديد من الانتفاضات والتمردات، وشكلت الوقود لكل الثورات الوطـنية، لكـن وعيها متناسب مع حدود المرحلة. والوعي الطبقي ــ القومي في طور البزوغ، وانعكـاس هذا الوعي في تنظيمات لا تتجاوز هذا الواقع، وأبناء هذه الطبقة يشكلون مادة الحزب الأساسية، وهؤلاء أصبحوا يتأرجحون بين الاشتقاق والانتماء، فالمنبت فلاحي والمهنة طلابية أو تعليميّة أو وظيفيّة أو عسكرية، والهموم ليست واحدة، لكنها ليست متناقضة، والتناقض يحدث بعد الـتحول في الدخول والملكية والموقع السياسي، والحرفيون وأبناء الحرفيين كثرة في المدن، قلّة في الريف واهتماماتهم ليست متطابقة طبقياً مع اهتمامات المنشأ العمالي والفلاحي، لكنها متطابقة وطنياً وقومياً، وهذا هو الجانب المسيطر في الحزب.

ومسـتوى التطور شكل سبباً إضافياً، فالواقع متخلف علمياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً والبعث ابن هـذا الواقع وحامل هموم التطور فيه، ومن هنا يحصل الصدام بين الولادة والطموح، ومن خلال هـذا الصدام يتحقق بعض التقدم، ومع التقدم ينتقل بعض التخلف واتجاهات الواقع تغذي حصيلة

التقدم أو التخلف. والبعث كان في قلب هذا الصراع وفي ذروته، فهو الوريث المتمثل والمتجاوز لعصبة العمل القومي وهو النقيض القومي لخصوم هذه القومية، وهو المتجاوز اشتراكياً لحركات وأحزاب المرحلة، لكنه المتخلف عن الاشتراكية العلمية، ونظراً للدور المركزي الذي يحتله العامل الوطني والعامل القومي، فقد كان متقدماً على الأحزاب التي تنسب نفسها إلى الماركسية.

ضمن هذه الظروف كان الحزب يتكون ويتنامى، وفي الصراع المتعدد الوجوه كان يتماسك ويتصلب، ومن المواجهات الحادة كان يخرج أكثر قوّة، ومع كل مواجهة كانت جماهير الحزب تتوسع، وقد تجلّى ذلك بشكلٍ خاص في فترات الحكم العسكري نيسان ١٩٤٩ ــ شباط ١٩٥٤، ففي فترات النضال هذه كان معظم البعثيين مثار إعجاب وتقدير الجماهير: سلوكاً ونضالاً وتضحيةً، وحتى بعد حل الحزب شباط ١٩٥٨ ــ أيلول ١٩٦١ في القطر السوري. وخلال فترة الانفصال: أيلول ١٩٦١ ــ آذار ١٩٦٣ ورغم ما نجم عنها من تمزق وتناقض وإضعاف وإرباك، فقد ظلّ الكثيرون يجسدون النهج ذاته.

وفي مراحل الصراع هذه، كان البعثيون يخوضون جدالاً آخر مع الشيوعيين حول فلسطين واسكندرون والوحدة العربية والقومية العربية. لقد كان فهم الشيوعيين في غاية التناقض مع الماركسية نفسها ومع الواقع الذي يعيشون فيه، وجدالاً مع السوريين القوميين، والأكثر انحداراً نحو الأمة اللبنانية والفرعونية.

وكان هؤلاء جميعاً يعكسون فهماً متناقضاً مع مقومات الأمة والقومية، ومع مصالح وأماني وعقول وعواطف الجماهير ومع اتجاه التطور، لذلك فقد تجاوزهم الواقع، وجدالاً مع الحركات الإسلامية والطائفية الضيقة. وهذه الحركات كانت تتغذى من التخلف العام، ومن أموال الوقف والإقطاع والرأسمال، لذلك فقد كانت غزيرة المصادر. وكثيراً ما كان الصراع يدور حول فرض الطقوس، وحول استغلال الدين سياسياً. وفي جبهات الجدال هذه كان الفكر يتعطل في حالات كثيرة، ويسود العنف بما في ذلك العنف الدموي.

لكن هذا الاتجاه العام الصحيح على عمومياته، وهذه الممارسات النضالية الفذّة لدى معظم قواعد الحزب ومؤيديه، وهذه النظافة حتى الطهارة، كانت تثلم ببعض الممارسات الخاطئة والخطرة لقياديي الحزب: فقد اشترك في الحكم العسكري بعد سقوط حسني الزعيم، الأستاذ ميشيل عفلق: وزيراً للتربية، والأستاذ أكرم الحوراني وزيراً للدفاع، فالاشتراك وضع الحزب في قفص الاتهام وزيف الوعي الشعبي تجاه الحكم، ثمّ دفع البعث ثمن هذا الخطأ، والقياديون أنفسهم كانوا الضحية الأولى.

وبعد سقوط الحكم العسكري الأخير في٢٤ شباط ١٩٥٤، سلّمت السلطة لجمعية تأسيسية يهيمن فيها الإقطاع والرأسمال، رغم أنّ القوة القائدة في الشارع، وقوة الحسم في الجيش كانتا للبعث بلا منازع، ثمّ حدث التعاون في حكم الائتلاف الوطني مع زعماء مستغلي الشعب، وخصوم التحرر والاشتراكية.

نعم لقد تحقق جو نضالي رائع ضد الاستعمار وأحلافه، لكنه بالمقابل تولد جو قاتم يمنع الوضوح في الرؤية، ويمنع عمليات الفرز والصراع. وقد تحقق قدر عالٍ جداً من الديمقراطية السياسية، لكن أياً من مقومات الديمقراطية الاجتماعية لم يتحقق، باستثناء قانون منع تهجير الفلاحين، وذلك رغم ثقل الوزن النيابي للبعث، حيث تمثلت كتلته ب ـ ٢٢ نائباً من أصل حوالي الـ ١٤٠ نائباً، ورغم موقعه القيادي في القطاع الفلاحي والعمالي والطلابي والعسكري، وموقعه المؤثر في القطاع التعليمي.

لقد ساد المقياس الوطني ــ الديمقراطي، ولم يسد مقياس العدل الاجتماعي، وهذا هو التناقض الأبرز في هذه المرحلة الذهبية، فقوة الوزن لم تتحول إلى قانون.

وانعكاس هذا النموذج الوطني ــ الديمقراطي كان واضح التأثير في لبنان والأردن خاصة، والمشرق العربي عامة، والانعكاس ذاته يعود فيقوّي هذا النموذج، لكن الثغرة القاتلة تمثلت بتكوين البرجوازية بالذات، فحجمها الأكبر ولد تابعاً للرأسمالية العالمية ومنخوراً بالإقطاع، لذلك فهي لم تخض معركة تصفية العلاقات الإقطاعية كما حدث في أوربا،وإنما حدث التحالف. وهكذا لم يرتق الوضع الشعبي اقتصادياً إلى مستوى الارتقاء في الوضع السياسي، ولم يتواز التحرر الاقتصادي مع التحرر السياسي. لقد كان الارتقاء السياسي وليد فعل قوى التحرر، بينما ظلّ مستوى التحرر والنمو الاقتصادي المستقل محكوماً بذاك التكوين وهذا التحالف، وهذا هو الوضع المتناقض.

هذا الوضع المتفوّق: وحدة وطنية،ونموذجاً ديمقراطياً، وتحرراً سياسياً، كان يتفاعل مع الوضع الثوري في الجزائر والتحرري في القاهرة ومع المد الشعبي التحرري في معظم أقطار الوطن العربي، فيقوّيه ويتقوّى به، ولذلك نمت فروع البعث نموّاً كبيراً في العراق والأردن ولبنان وفلسطين واليمن، وتوالدت له نويّات في ليبيا والمغرب وتونس والسودان وإلى حدٍّ ما في مصر والخليج.

ونظراً للتحالف الوطني ــ التقدمي البالغ القوة بين حزب البعث والحزب الشيوعي والجناح المتحرر من الحزب الوطني، وبين هذه الأحزاب والمجموعات والشخصيات الوطنية المتعاطفة مع الجزائر والقاهرة، وبينها وبين المجموعات الرأسمالية العاملة لبناء اقتصاد وطني متحرر من

التـبعية، فقـد ولـد في سورية وضع متماسك حر تقدمي ـ وطني، قادر على فرض السياسات والتحالفات التي تقوّي هذا الوضع وتتقوّى به*.

ولذلـك كـان الـلقاء مـع المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم طبيعياً، لأنه تعبير عن مضـمون هـذا التحالف، وهذا اللقاء أضحى مصدر قوّة لسورية في صراعها ضد تركية وحلف بغـداد و(إسـرائيل) والرجعيّة العربية، ومصدر دعم لاقتصادها المتطلع نحو التقدم والارتقاء والـتحرر. وبالمقابل كان هذا اللقاء عامل قوّة لهذا المعسكر في صراعه مع القوى الإمبريالية في منطقة بالغة الحساسية، والتأثير في الصراعات العالمية.

إلا أن القرار الذي أجهض هذا المسار المتصاعد، **والذي شكّل جذراً من جذور الانحطاط اللاحق هو قرار حل الحزب**، فقد اشترط جمال عبد الناصر حل الأحزاب مقابل الوحدة، فاستجابت القيادة ومعهـا مجـلس الحزب المتكوّن أساساً من قيادات الفروع، وهنا يكمن القصور في الوعي، فحل الأحـزاب يعـني إلغـاء جوهر الديمقراطية، وهذا الإلغاء يؤسس لسقوط الوحدة والنتيجة ذهاب الديمقراطية والوحدة.

لقد كانت قيادات الأحزاب الممثلة للإقطاع والبرجوازية التابعة أكثر وعياً، فهي في موافقتها على الحـل تدفـن أو تشـرذم أهـم القوى النقيضة في تلك المرحلة، وهي تكسب الحاضر بتسلم أهم مسؤوليّات الدولة، وتضمن المستقبل مع ذهاب الوحدة.

وحل الحزب هو انحراف عن كل مفهوم علمي وثوري لدور الحزب. فالحزب حسب التأسيس له أهداف : وهي الوحدة والحرية والاشتراكية. وهو حزب انقلابي أي أنّه يعمل على قلب الأوضاع السـائدة إلى أوضـاع مـتقدمة متطورة، إنسانية، متحررة من كل العوامل المضادّة. وحلّه يعني التخـلي عـن دوره المـنظم لتحقيق هذه الأهداف، وصنع هذا الانقلاب، وتعميق مسار التطوّر والتقدم، حسب الظروف والمراحل.

والموافقـة عـلى الحل تعني الموافقة على فهم خاطىء. وهو الفهم الذي يقيم التناقض بين جوهر الديمقـراطية السياسية، والوحدة. أو الموافقة على اسلوب خاطىء في الحكم، وهو تغييب الرقابة المتبـلورة تبـلوراً حـراً أو عـلى نية مضمرة لممارسة هذا الأسلوب. لقد سيقت ذرائع متنوّعة ومتناقضـة لهـذا الشـرط وتـلك الموافقة. وكلها ذرائع ساقطة. فالخوف من حزبية الشمال في

---

* نسبة الكتل: مستقلّون ٤٥,٠٧ % ـ حزب الشعب ٢١,٢٣%
حزب البعث ١٥,٥٩% ـ الحزب الوطني١١,٥%
القومي السوري ١,٥% ـ التعاوني ١,٥%.

الجـنوب، يعكـس الخـوف مـن الرقابة الحرة، والحرص على التفرد بالسلطة. وتحويل الاتحاد القومـي إلى حـزب ثـوري، يعكس التخلف في الوعي، أو الرغبة في الاستغفال. فالحزب الذي يـتكون فـي ظـل السلطة، سوف يظل حزباً لها، ذيلاً لها. والسلطة ليست سلطة الحزب، وإنما الحـزب هو حزب السلطة. ومع غياب المعارضة المتكونة تكوناً نضالياً حراً، تغدو السلطة دون حـزب ودون رقابـة. وتحـول البـنية الطبقية لجهاز السلطة، يتفاعل مع غياب الرقابة، فيحدث الانحـدار والخوف على سورية للموافقة على شرط الحل. هو خوف زائف. فخلف تركيا، الاتحاد السوفييتي. لذلك فهي ملجومة. وسلطات الأردن والعراق ولبنان، عاجزة عن القيام بأي فعل، لأن المعارضـة الداخـلية بالغة القوّة، وهي مساندة للتحرر. «وإسرائيل»لم تكن فائقة القدرة. والشعب والجيـش والسـلطة في سورية، في ذروة الوحدة الوطنية وذروة العطاء والمسؤولية. لذلك كانت تسـقط الأحـلاف والمؤامـرات، وتظـل الحدود مشتعلة فالخوف من غزو العدو كان معكوساً. ومعسكر الإمبريالية كان في ذروة الصراع على النفوذ: بريطانيا وفرنسا تتراجعان وأمريكا تتقدم. وهذا الواقع هو واحد من نتائج الحرب العالمية الثانية.

لقـد نجـم عـن حل الحزب وضع كئيب، ترك بصماته على مسار المستقبل، وخاصة في شكل الوصول للسلطة وفي ممارسة هذه السلطة، فالموقف من الحل ثم الموقف من الاتحاد القومي. ثم الموقـف مـن المشـاركة في مجلس الأمة، والموقف من المؤسسات الأمنية، قد خلق اجتهادات وتيـارات. والصـدام مـع ممارسات السلطة، أحدث الآثار ذاتها. وقد حدث هذا الصدام في قمة السـلطة، حيث استقال ممثلو[2] البعث، كما حدث في المدارس والجامعات وقطاعات العمل، وفي السـجون [3]. وهكـذا فقـد أضـيف لغيـاب فاعلية التنظيم، غياب الوحدة في الرؤية والموقف. لقـد تمكن الإرث النضالي من الحفاظ على بعض الطاقة، ومن تجديد هذه الطاقة. لكنّ التحديات كـانت أكـبر. **فقد كسب البعثيون أهم المقاعد الطلابية والعمالية، لكنّ وحدتهم كانت تتقلّص. وتضامنهم كذلك.**

فقـد سـرح أو نقل إلى الجنوب معظم الضباط البعثيين المعروفين. فتشكل جرح نازف واستحكم القـلق عـلى المستقبل وبدأ التفكير في التنظيم العسكري. ثم تشكلت اللجنة العسكرية عام ١٩٥٩ وكـان الطموح في البدء، إقامة تنظيم موحد في الاقليمين. **واعتقل معظم الذين أبدوا حرصاً على الوحـدة ونقـداً للـنظام.** وشمل الاعتقال قيادات طلابية وعمالية، وفلاحية. كما شمل مدرسين

---

[2] المذكرة المقدمة من المستقيلين موجودة في نضال البعث: مرحلة الوحدة.

[3] المذكرة التي قدمتها في المعتقل موجودة في كتاب: كي ينتصر وعي التحرر ط١ ١٩٩٨-ط٢ ١٩٩٩ ص٢٢-٣٤

ومحامين. وهنا أضيفت حدة القمع إلى غياب الوحدة في الرؤية والموقف، فازداد التضامن تقلصاً. وتفـاعل العاملان مع فلسفة الجبن من ناحية وإغراءات السلطة من ناحية ثانية، فتعرضت الوحدة والتضامن إلى تقليص إضافي.

فـي ذروة هذا التطور الهابط **حدث الانفصال**: فالوحدة قد أفرغت من عوامل القوة. والقوى التي صـنعتها تآكلت. والقيادات التي أصبحت في قمة المسؤولية تواطأت. وهكذا أضيف عامل جديد لهـذا التطور الهابط ، إذ تناقضت المواقف. فقد وقّع وثيقة الانفصال الأستاذان: أكرم الحوراني. وصـلاح الـبيطار ثـم تراجع الثاني وقدم نقداً ذاتياً. بينما شارك تيار الأول في السلطة، وأصبح عضواً فاعلاً في الدفاع عنها. وهذا التيار هو الذي منح الحزب في السابق أقوى كتلة شعبية. لأنه كـان فـي قلب الصراع ضد الإقطاع، خاصة في المنطقة الوسطى، حيث تتواجد قوته الأساسية. والكتلة العسكرية لهذا التيار هي الأقوى. لكن التناقض بين الهوية الاشتراكية لهذا التيار والسلطة الرجعية : طبقياً ودينياً وقومياً التي هو ضمنها، أدّى إلى تآكل هذا التيار وإضعافه.

ووقـف تيـار ثـان موقفاً آخر. فهو ضد الانفصال ونظام الحكم فيه، وضد الأخطاء التي مهدت لـتحقيق الانفصـال. وشـكل هـذا التيار حزباً مرتبطاً بالقيادة القومية. وتابع تيار ثالث طريقه الملتصـق بمخابرات عهد الوحدة، أو المؤمن فعلاً بوجوب إعادة الوحدة كما كانت. وخرج تيار رابع بنظرية إعادة التنظيم في القطر دون اشتراك الأساتذة الثلاثة : عفلق ـ الحوراني ـ البيطار لدورهـم القيـادي في حل الحزب، والنتائج التي نجمت عن هذا الحل. وخارج هذه التيارات، لف اليـأس عـدداً إضافياً، بينما أخذ آخرون يبحثون عن حل بعيداً عن كل هذه التيارات، وفي إطار توجـه قومي ـ ماركسي ـ عربي. **ومرحلة الانفصال كانت مرحلة انتقالية**، تفتقر إلى عناصر القـوة، كمـا تفـتقر إلى الـتجانس. فمصالح البنى الطبقية التي قادتها، تستهدف إلغاء الإصلاح الـزراعي والـتأميم. وهذا الاستهداف يطال أهم كتلتين شعبيتين: العمال والفلاحين ـ كما يطال القـوى السياسـية والـنقابية، المعبرة عن مصالح هاتين الكتلتين وعن مصالح الاقتصاد الوطني المسـتقل. وافـتقارها إلى التجانس، ينبع من التناقض بين التيار شبه الموحد مرحلياً والذي يضم الحـزب الشيوعي وتيار الأستاذ الحوراني، وهو تيار اشتراكي ـ وطني، وبين الرجعية الطبقية والـرجعية الديـنية، المستلمة لأهم مفاصل السلطة. ولذلك، فإن الأهداف كانت متناقضة، وكذلك البـنية الطبقية. وهكذا كانت تتغير لوحة التناقض والتحالف. فعندما ألغت سلطة الانفصال مراسيم الإصـلاح الزراعي والتأميم، انضم الاشتراكيون والشيوعيون إلى المعارضة البعثية ـ الناصرية فـي الإضـرابات والـتظاهرات والصـدامات حتى سقط الإلغاء. أما في المواجهات التي كانت

تستهدف النظام، فقد كان الاشتراكيون والشيوعيون يخوضون المعركة جنباً إلى جنب مع الرجعية الطبقية والدينية.

في ظل هذا الوضع القلق، المتوتر، المتموّج، المتناقض، بدأ البحث عن كيفية إعادة التنظيم وعن مضمون هذا التنظيم. فالقيادة القومية شكلت لجنة واعتمدت مندوبين. ثمّ عقدت لقاء حضره الأساتذة : عفلق ــ والحوراني ــ والبيطار. ومندوبون مختارون من المحافظات والجامعة وبعض قطاعات العمل. لكنهم غير منتخبين. كما حضره ممثلون عن اللجنة العسكرية. لكن هذا اللقاء قد فشل بسبب التباين والتناقض في الموقف من كلّ حدث هام. ومن التأسيس للمستقبل. فحل الحزب ومسؤولية القادة الثلاثة. والاشتراك في هيئات الاتحاد القومي، ومجلس الأمة. وبيان تأييد الانفصال، والاشتراك في سلطات نظامه: التشريعية والتنفيذية. والدفاع عن هذه السلطة. والوظائف الأمنية في مرحلتي الوحدة والانفصال. وشروط العودة للتنظيم. واختيار لجان القبول للعودة. والموقف من نظام القاهرة. وشروط عودة الوحدة. وطبيعة الوحدة أهي وحدة أم اتحاد. ونظام الحكم فيها، وما شابه هذه القضايا.. كلها كانت موضع خلاف أو تناقض.

والتيارات لم تكن ثابتة. فحول كلّ قضية أساسية، كان يحدث تبدّل. إلاّ أنّ التوجه العام لكلّ تيار بقي ثابتاً. والمسألة التي لم يكن بالإمكان تجاوزها، لأنها المدخل، هي دور القادة الثلاثة في إعادة التنظيم. فدور القيادة القومية موضع إجماع لكن الأستاذ ميشيل عفلق هو أمينها العام. وكونه واحداً من القادة الثلاثة ــ فهو مسؤول كالاثنين الآخرين. والثلاثة قادة في تيارين. والتياران لا يتخليان عن الرؤوس. كلّ فيما يخصته. والمسؤولية عن الاشتراك في المؤسسات، تطال أبرز الوجوه. وفي حال انسحاب التيار الاشتراكي من السلطة، من يملأ الفراغ الشعبي؟ والحزب لم ينتظم بعد؟ ودون هذا الانتظام، كيف يمكن اتخاذ الحلول والقرارات حول كلّ قضية؟ لذلك فشل اللقاء.

ثم عقد لقاء آخر مماثل، حضرته لجنة من القيادة القومية. وانتخب هذا اللقاء قيادة. وكان الخلاف حول الشكل، يحمل عمق الخلاف حول المضمون. فقد اعتبر هذا اللقاء نفسه مؤتمراً قطرياً، لأنه يضم ممثلي معظم مناضلي الحزب. بينما اعتبرته لجنة القيادة القومية المؤلفة من: علي صالح السعدي ــ حمدي عبد المجيد ــ هاني فكيكي، لقاءً تمهيدياً، وليس مؤتمراً. واعتبرت القيادة المنتخبة، لجنة للبحث مع القومية في كيفية إعادة التنظيم، وأسس هذه الإعادة. لكنّ التناقض الأساسي كان يدور حول مسؤولية القادة الثلاثة عن حل الحزب، والنتائج التي تولدت عن هذا الحل. وبسبب هذه المسؤولية، فإن استبعادهم من أيّ حل هو المدخل. وهذا الموقف، كان يحمل إدانة مسبقة. والإدانة المسبقة مرفوضة، لأنها لا تصدر عن مؤتمر قومي، وعن الهيئات التي

ينتخبها. وأضيف لكلّ ذلك طعنٌ آخر: فتيّار الأستاذ الحوراني ممثّلٌ بقوة في هذا اللقاء. لذلك فإن وحدتــه تجــاه القــادة الثلاثة، مثلومة. وهو في الوقت ذاته غير منتخب. ولم تشارك فيه بعض المحافظات.

تجــاه هذا الواقع التقى عدد من أبرز مناضلي طلبة الجامعة، وانتخبوا لجنة رباعية. وقد توسعت هــذه اللجــنة فــي اتصالاتها باتجاه العديد من مناضلي الحزب في المحافظات وقطاعات العمل. وعلى ضوء ذلك تمّت صياغة ستّ نقاط نظرية وعملية لإعادة التنظيم. وبعد لقاءات عدة مع لجنة القيــادة القوميــة، ومع القيادة التي انتخبها اللقاء. وافقت لجنة القومية على هذه النقاط خطياً. لكن القطرية ناورت ثمّ رفضت.

هذا الواقع فرض نفسه في تعدّد التنظيمات والتيارات والكتل. كما فرض نفسه في الممارسة. ففي مجــال التــنظيم، تكون تنظيم قومي، شكلته القيادة القومية، وتنظيم قطري شكلته القيادة القطرية. لكــن الــبطء في العودة لأيّ تنظيم، كان شديد الوضوح، وموضع شكوى. فالعودة دون معالجة الأســباب الــتي ولــدّت هذا التشرذم والتناقض، تنطوي على احتمالات التفجرّ اللاحق. وهذا ما حصــل فعــلاً عند كلّ منعطف هام. أما التيار الناصري، فقد تحوّل إلى تنظيمات، بينما ظلّ تيار الاشــتراكيين يــتداخل مــع التــنظيم القطــري ويفــترق عنه، حتى تحوّل فيما بعد إلى «حركة الاشتراكيين العرب» وبقي عدد محدود يبحث عن صيغة لتشكيل نواةٍ ماركسية عربية.

وفــي مجــال الممارسة: كانت هذه التنظيمات والتيارات، تتفق في مواقف، وتتصارع بعنف في مواقــف أخــرى. ففــي مناسبتين هامتين توحدت المواقف وهما: الموقف المضاد لإلغاء التأميم والإصــلاح الــزراعي. وهــذا الــتوحد أجبر السلطة على إلغاء الإلغاء. وهذا الإذعان كان أهم الأســباب، الــتي جعــلت الضباط القياديين الذين صنعوا مرحلة الانفصال وقادوها، ينقلبون على الســلطة، ويعلنون الأحكام العرفية من جديد. وإذ ذاك استثمر الضباط البعثيون والناصريون، هذا الصــراع، فقــاموا بانتفاضــة عسكرية لاستلام السلطة. لكنّ الانتفاضة فشلت: أولاً، للنقص في التحضير. ثانياً، لأن الضباط الذين استلموا إذاعة حلب، أعلنوا عودة الوحدة الفورية. وهذه النقطة كــانت خــارج الاتفاق. وكان ذلك في آذار ١٩٦٢. وإثر الفشل اعتقل وحوكم الذين شاركوا في الأعداد والتنفيذ، وحكم على اثنين منهم بالإعدام، وهما حمد عبيد، ومحمد إبراهيم العلي. ولإلغاء الحكــم بــالإعدام، توحدّت مواقف هذه التنظيمات والتيارات، الأمر الذي أجبر السلطة على عدم التــنفيذ. وبعــد عــام قامت ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ دون أن يكون التنفيذ قد حدث. أمّا في

المواقف التي تخصّ بقاء النظام أو سقوطه، فالمواجهة كانت عنيفة. والجامعة* كانت المرآة. ومن الطبيعي أن يكون الموقف موحداً في كافة المناسبات الوطنية والقومية، مثل اسكندرون وفلسطين وثورة الجزائر، لأنّ الهمّ الوطني والقومي هو قاسم مشترك.

وفي هذه المرحلة تعرضت الثوابت إلى هزّات عنيفة. والجدل الحار كان يدور حول كلّ مرتكز: مفــاهيم الحزب العامة. وأصول تكوين الحزب الثوري. وأساليب نضال هذا الحزب وهذا الجدل، كـــان يـــتم بين التيارات والكتل والتنظيمات، كما كان يتم داخل كل تنظيم وتيار وكتلة. وفي هذا الإطـــار، طـــرحت القيـــادة الجماعية الواقعية بعيداً عن الفردية والمزاجية. وطرحت الاشتراكية العلمية، بديلاً عن الاشتراكية الإصلاحية، وطرحت الديموقراطية ضمن الحزب وضمن المجتمع، خـــارج إطار الخوف من الداخل ومن الخارج. وفي هذا الإطار أيضاً، تعددت وتنوعت النقاشات حـــول أهـــم مسائل الثورة العربية، خصوصاً حول الوحدة كمضمون، وأدوات تحقيق، وأسلوب تحقيـــق، وضمانات الاستمرار. وحول حرية الفرد وحرية المجتمع، وحول فلسطين واسكندرون، وأساليب التحرر. ولم يكن فوق الرؤوس أي سيف مسلط. ولم تكن هناك مقدسات. حتى أن بعض القياديين الاشتراكيين طرحوا نظرية الكيانات الأربعة: المشرق العربي ــ وادي النيل ــ الجزيرة العربية ــ المغرب العربي. وبين هذه الكيانات وحدة أو اتحاد. وبعضهم طرحوا مرحلية القومية. وحـــول الدخـــول فـــي البرلمان في مرحلة الانفصال، كانت هناك اجتهادات : فقد قاطع البعثيون الانـــتخابات في محافظات، ودخلوها في محافظات أخرى. لقد كانت الحرية تمارس دون إذن من الســـلطة، حـــتى بعد إعادة قانون الطوارئ والأحكام العرفية. وتمارس في التنظيمات والتيارات دون قرارات مركزية. فالوزن الفاعل لم يكن للقيادات الحزبية، لأنها كلها موضع نقد. ولا للسلطة والنظام، لأنهما مفرغان من عناصر القوة. أما القطاعات المتحركة، فقد كانت تضج بالنشاط بحثاً عن حلول، ومواجهة لممارسات.

وعلى امتداد هذه المرحلة الزمنية، كان الرفاق العسكريون يتعرضون للظروف نفسها، وإلى نتائج هـــذه الظـــروف. فمع قيام الوحدة وقبل تشرذم الحزب، أحيل كبار الضباط البعثيين إلى وظائف مدنية: سياسية وإدارية ونقل حجم مؤثر إلى الإقليم الجنوبي، بذريعة تخليص الجيش من الحزبية. وهكـــذا توزعـــت كتـــلة البعث التي كانت هي الأقوى في الجيش، إلى كتلٍ أربع: الأولى خارج النطاق العسكري. والثانية ضمن أمن وإغراءات النظام. والثالثة في الإقليم الجنوبي. والرابعة في

---

*لقد أقام البعث في الجامعات والثانويات العراقية والسورية تنظيم الطليعة الطلابية التقدمية، خارج السلطات وفي مواجهتها. ومن خلال هذا التنظيم كان ينشط الطلبة البعثيون وأصدقائهم.

الإقـليم الشـمالي. ومن الطبيعي أن يشكل هذا الحال جرحاً نازفاً، يستفز البحث عن حل، وينقب عـن جـذور السـبب. فسورية كانت تغلي باتجاهات متصارعة. وكتلة البعث في الجيش، كانت تتكامل مع قوة تيار التقدم في الشارع والمجلس النيابي، فينتصر الاتجاه الوطني ــ الديمقراطي ــ التحرري في كل مواجهة. أما الآن فالقوى التقليدية والإقطاعية والدينية هي وحدها المؤطرة، من خـلال العائلات والإقطاعيات والجوامع والمؤسسات الدينية. بينما يفتقر اتجاه التحرر والتقدم إلى الفاعـلية. فالمجلس النيابي قد ذهب. والحزب قد حلُ. والديموقراطية قد ألغيت. وكتلة البعث في الجيش قد أنهكت بالتسريح والتوزيع. فما هو المصير؟

لكـنّ الـبحث والتـنقيب كانا يصطدمان بتطورات الواقع: السياسي والحزبي، وبتراكم ممارسات الـنظام، فتـتوالد العقـد. ومـع كـلّ عقدةٍ جديدة تتغير صيغ البحث والتنقيب، وتتغير الحلقات والعناصـر. وفي هذا السياق تكونت اللجنة العسكرية في الإقليم الجنوبي. وبعد عدّة تبدلات ناتجة عـن تطـورات الواقع، **أخذت اللجنة صيغتها النهائية** • **وهذه الصيغة بذاتها تحمل بذور الخلل اللاحـق. فالطـابع المذهبي كان الطابع الغالب فيها. لماذا؟** هنا تقبع زاوية مظلمة. إذ لاوجود لتـبرير مقـنع فتنوع الحزبيين في الجنوب والشمال، يتناقض مع هذا الطابع. وهذه اللجنة لم تكن مرتبطة بالقيادة القومية، ولا بالقيادة القطرية، ولم تكن ضمن تيار محدّد. لكن ثقلها الأساسي كان فـي الـتيار القومـي. أمـا علاقاتهـا فهي مع كل التيارات. وهذه اللجنة هي التي قادت التنظيم العسكري وكونته. وقد حكم هذا الواقع كلّ المسار اللاحق: فطابع اللجنة انعكس في طابع التنظيم. لكـنّ الانعكاس لم يكن متطابقاً تماماً. فالقاعدة أكثر تنوّعاً. ودور اللجنة في التأسيس، تحول إلى دور مطـابق فـي القيـادة. والسـرية التي حكمت ظروف التأسيس، لم توفّر شروط النقد الحر، والنضـج الطـبيعي. وغيـاب التنظيم المدني جعل التنظيم العسكري متفرداً، وولّد لديه شعوراً بالـتفوق. وتـناقض التنظيمات والتيّارات والكتل، كان ينعكس على الحزبيين العسكريين. ودور الجيـش فـي وضع مفرغ كوضع الانفصال، دور أساسي. والقوة التي تقود هذا الدور، هي القوة الأكـثر تـنظيماً، وقوة البعث كانت الأولى. لكنها لم تكن الوحيدة. فالكتلة الشيوعية المؤثرة، قد سـرِّحت في زمن الوحدة. والناصرية في الجيش لم يكن لها أيّ تنظيم. وهي تعتمد على النظام. والذيـن لا لـون سياسي لهم، خارج القدرة على التأثير، رغم أنهم الأكثر عدداً ومسؤوليات. أمّا المتضـررون من المد التحرري قبل الوحدة. ومن الإصلاح الزراعي، والتأميم المحدود في عهد

• من: محمد عمران ــ صلاح جديد ــ عبد الكريم الجندي ــ أحمد المير ــ حافظ الأسد ــ عثمان عثمان ــ مصطفى الحج علي ــ موسى الزعبي ــ سليمان حداد.

الوحـــدة، فكانوا يشعرون بالثقة والأمان. إذ إن المسؤوليات الأساسية في الاتحاد القومي، والسلطة التــنفيذية، والإدارات، والجيـــش، كانت بيد الفئات ذاتها. ولذلك حدث الانفصال بواسطة فوج من الهجانة دون أن يقاومه أحد. وكان ذلك يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١.

لقـــد تشـــرذمت القـــوى السياســـية والطـــبقية والعســـكرية في مرحلة الانفصال. فالاشتراكيون والشـــيوعيون والرجعية الدينية، يقودون قطاعاً شعبياً طبقياً واسعاً، ويدمجونه ضمن النظام. وبين القطاعين تناقض في القاعدة، وتناقض وائتلاف في القيادة. وهذا الوضع بدوره ينعكس على الكتل العســـكرية ضـــمن هذا الائتلاف الحاكم. وبسبب هذا التناقض، فإن الفاعلية في معظم المواجهات كانت مفقودة.

والبعث القومي والتيار الناصري، يقودان قطاعاً شعبياً أكثر سعة، وأقدر على الحركة، فهو غير مقيـــد بســـلطة، وموحّد في مواجهة النظام. ومستفيد من تناقضات قوى النظام في القمة والقاعدة. ومـــن توجهـــات الـــنظام المتعارضـــة مع مصالح العمال والفلاحين، وخاصة في مسألتي التأميم والإصـــلاح الزراعي. لكنّ التناقض بين تياري البعث والناصرية، كان شديد الوضوح فيما يخصّ الوحـــدة. فالناصريون يريدون عودة الوحدة دون دروس. والبعثيون يتمسكون بالدروس التي تمّهد لوحـــدة تعيش. وأهم هذه الدروس سيادة الديموقراطية السياسية في النظامين قبل الوحدة. وخلف الـــتيارين يقـــبع تاريخ. والتاريخ متناقض. وهو شديد الإيلام بالنسبة للبعثيين: اعتقالاً، وتسريحاً، واضـــطهاداً، وتشويهاً. وخيبة أمل، وتبديداً للقوة. وفي إطار كل تيار تتدرج قوة عسكرية. وقوة الـــبعث هـــي الأقوى، في سورية، وفي العراق، والأردن. والإيمان بالديموقراطية طريقاً للوحدة والتقدم والتحرر، قد تعزز. فهذا السقوط المريع للوحدة، قدم درساً بليغاً يغذي هذا الإيمان. وتيار التـــنظيم القطري مدنياً وعسكرياً، ينوس بين التيار القومي، وتيار الأستاذ الحوراني. وفي الوقت نفســـه، هو أكثر بعداً عن الرجعية، وعن الناصرية. ومن هذا الوضع سوف يستفيد البعث القومي لاحقاً.

وهـــنا غاب وعي التحرر، وغاب التقدير لقوّة الخصم الخارجي. وهذا الوعي مرحلي بالضرورة. وظروف الواقع تفرضه. وهذه الظروف تستلزم توفير شروط المناخ الحر: ضمن القوى. وبينها. وفـــي الواقع والتوفير يفترض توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر. والتناقض مع الاتجاه العام للنظام وقـــواه: الإقطـــاع والرأسمال المستغل والتابع، والرجعية الدينية. والتناقض مع امتداد النظام في الخـــارج: الرجعية الطبقية والدينية، عربياً والإمبريالية عالمياً. والصهيونية إقليمياً وعالمياً. وهذا المنطلق يغير كلّ التحالفات في النطاقين العربي والعالمي.

وقوى التحرر في هذه المرحلة مثلثة الأطراف:

١ً ــ التيارات التي تعود بأصولها إلى البعث

٢ً ــ التيار الناصري العام.

٣ً ــ الحزب الشيوعي السوري، والنويات الماركسية

٤ً ــ الوطنيون ــ الديموقراطيون عامة. لكنّ توحيد الاتجاه العام، يشترط فهماً موحداً لمرتكزات التحرر في الظرف المحدّد. ولكون انتزاع الديموقراطية وممارستها هما المدخل. وأن الديمقراطية هي واحدة من هذه المرتكزات. وكذلك الوحدة. وأنّ المناخ الحر مطلوب في القطرين المقدمين على الوحدة، وليس في واحد منهما فقط. وأنّه مطلوب قبل الوحدة وبعدها. وقبل السلطة وبعدها. وأنّ النضال من أجل سيادته، لا يستهدف إحراج السلطة فقط، ثمّ التخلي عن هذه السيادة بعد إسقاطها. إنما يستهدف ممارسته واقعياً : في البيت والمدرسة. والجامعة. والحزب. والنقابة. والسلطة. والمعارضة. والتطبيق العملي لهذا الفهم في الظرف المحدّد والمكان المحدّد، يستدعي تغيير الاتجاه العام للحزب الشيوعي تجاه القضايا القومية، ومنها الوحدة وفلسطين. واقتناع التيّار الناصري العام بأنّ الوحدة بين قطرين تشترط سيادة المناخ الحر المسبق في القطرين معاً. وتحوّل التيّار الاشتراكي. والشيوعي والوطني ــ الديموقراطي عامة، من الاندماج بالنظام، إلى الاندماج ضمن تيارات إسقاط النظام. وتخلي القياديين في التنظيم القومي والقطري للبعث، عن المزاجية والفردية والعصبية التنظيمية، التي تراكم وتضخم التناقضات بدل أن تحوّلها إلى مادة للحوار، وإلى مدخلٍ لتعوّد ممارسة الصراع الحر. والتطبيق العملي يستدعي، تكوين رأي عام ضاغط من قواعد هذه التيارات لتغليب هذا التوحيد في الاتجاه العام. ولإقناع القياديين في هذه التيارات، بأن أعضاء وأصدقاء هذه القواعد، هم مناضلون أحرار لهم آراؤهم وقناعاتهم، وليسوا مادة لزجة تدار في أيّ اتجاه. وللتاريخ، فإن الأكثرية كانت من هذا الطراز. طراز المناضلين الأحرار. ولذلك فإن العودة لأي تنظيم كانت شديدة البطء.

وبما أنّ هذا الوعي والتقدير قد غابا، فإنّ النقيض هو الذي حدث. وهكذا تولّد جذرٌ آخر. وقد تدرج النقيض من الصراع السلمي والمسلّح مع قوى النظام، إلى التسابق بين القوى النقيضة لاستلام السلطة، ودفاع الاشتراكيين والشيوعيين عن هذه السلطة. وقد خيضت معارك قاسية في الهجوم والدفاع. والمادة الأساسية لهذه المعارك، تشكلت من تيارات التحرر ذاتها. وهذا المسار بجذوره وفروعه هو الذي قاد إلى شكل الوصول للسلطة بأداة عسكرية. ودون نضج واختمار. ودون وحدةٍ لقوى التحرر. ودون فرزٍ سياسي وطبقي بين المتناقضات. ودون اتفاق حتى بين تيار البعث والتيار الناصري. وحتى دون استعادة الثقة التي زالت في آذار ١٩٦٢ومن الطبيعي

أن يقـــود هذا المسار إلى صراعات ضمن السلطة وحولها. وبين تيّار وتيّار من تيّارات التحرر، وضـــمن كلّ تيار. وأن يقود إلى ممارسات تتناقض مع الصراع الحر، وخلق المناخ الحر. وذلك رغم الفروق في الدرجة والنوع بين مرحلةٍ وأخرى.

إذاً في ظل هذه الظروف حدث **الانقلاب العسكري في الثامن من آذار ١٩٦٣**. وقد كان القائمون بـــه، يســـتهدفون تحويله إلى ثورة. ولذلك سمي ثورة الثامن من آذار. ولم يكن بالإمكان تأجيله. فالســـباق لاســـتلام الســـلطة، لا يتم في الشارع وصناديق الاقتراع، وإنما فوق ظهور الدبابات. ومعظـــم العســـكريين الذيـــن خططوا أو نفذوا محاولة آذار ١٩٦٢، كانوا في السجون. والأحكام العـــرفية مفروضـــة. والنشاط السياسي المعارض يمارس رغم السلطة، ولكن ليس دون سجون واعتقالات ومحاكمات. والحياة السياسية التشريعية والرسمية معطلة بعد انقلاب ضباط الانفصال على الحكومة والمجلس وإعادة قانون الطوارئ. لقد كانت المعارضة ساخنة وهجومية، ولكن ليس دون مقاومـــة مـــن الـــنظام. والمحكومون بالإعدام، كانوا معرّضين للتنفيذ. والصراع في الوطن العـــربي والعـــالم، كـــان محـــتدماً بين معسكري الثورة والتحرر والاشتراكية، والرجعية الطبقية والدينية والإمبريالية. ولذلك كله جرى التسريع بالقيام بالثورة.

لقد خططت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي للثورة في القطرين العراقي والسوري عـــلى الـــتوالي. فالبعث في العراق كان الأقوى، لأن الحل لم يطله. والسلطة في العراق أضحت هزيـــلة وممقوتـــة، بســـبب ممارســـاتها القمعية. والصراع بين قاعدة السلطة: الحزب الشيوعي العـــراقي، وقمـــة السلطة، جعلها مكشوفة ومهتزة. والإضرابات العمالية، والانتفاضات الفلاحية، زادت فـــي هـــزالها وإضعافها. وفي الوقت ذاته، أسهمت في التمهيد للتغيير. ولذلك نجحت ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣في العراق.

وهكذا، **فالوصـــول إلى السلطة في سورية، لم يكن ثمرة النضج الطبيعي لقوى التحرر والتقدم**، وســـيطرة هذه القوى سيطرة واقعية في كافة المجالات. لأن هذه القوى لم تكن مكتملة النضوج، ولأنهـــا كانت موزعة بين موقعين متخاصمين. ومتباينة أو متناحرة في كلّ موقع. وقوة الوصول إلى الســـلطة كانت هزيلة. والجذران تكاملاً في تحقيق هذا الهزال. وممارسات الحزب الشيوعي في العراق ضد البعثيين والقوميين عامة، خلقت عداءً مستحكماً. ثم جاءت ممارسات سلطة البعث بين شباط وتشرين الثاني١٩٦٣ ضد الحزب الشيوعي والأكراد في الشمال، لتضاعف هذا العداء. وشركات النفط خاصة، والرجعية العربية، والإمبريالية عامة، هي المستفيدة الأولى من هذا القمع المتـــبادل فـــي المرحلتين: مرحلة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٣ ومرحلة ١٩٦٣والصراع البعثي ــ الشيوعي في العراق، انعكس على القوى الشبيهة في سورية، فازداد وضع التحرر ضعفاً وإرباكاً.

وتـنظيم الـبعث المدني لم يكن يتجاوز بضع مئات من الأعضاء، وثلاثة إلى أربعة إضعافهم من الأنصـار، عـندما قـامت ثورة آذار. والسبب يعود إلى الجذر الأول، أي حل الحزب. ومخطط الحـزب لاسـتلام السـلطة فـي العراق وسورية، كان وليد الظروف السياسية، ولم يكن تتويجاً للسـيطرة الواقعيـة فـي كافـة المجـالات. ومـع غياب هذه السيطرة، تنتفي إمكانية الوصول الديموقـراطي إلى السـلطة. وتشـرذم وصـراع قـوى التحرر، وتوزعها بين موقعي السلطة والمعارضـة، يجعـل وصـول هـذه القـوى إلى السلطة مستحيلاً. والوضع السائد في مرحلة الانفصـال، يوفـر فرص الوصول إلى السلطة، ويحتمها. وغياب الثقة بين البعثيين والناصريين، يجعـل السـباق ضـرورة حياتية. ومع غياب السيطرة الواقعية، والوحدة في الاتجاه العام لقوى الـتحرر، تنـتفي إمكانية التخطيط المسبق، والتقاط لحظة الأزمة في بنية النظام، وصنع الثورة، وتطويـرها عـلى ضوء هذا التخطيط. وتحديد التحالفات، وتصنيف التناقضات، في المستويين: القطري والقومي.

ولأن هذه السيطرة، وهذه الوحدة لم تكونا قائمتين، بل العكس هو الذي كان حاصلاً، فمن الطبيعي ألاّ يكون الواقع العربي محللاً تحليلاً شاملاً. والوضع العالمي كذلك. ومع غياب هذا التحليل، فإن الحـزب لا يسـتطيع أن يحـدّد مراحل التغيير، المستندة إلى أسس العلمية والثورية. وأن يباشر الـتحقيق عـلى ضـوء هذا التحليل. وأن يترك الباب مفتوحاً لكل تطور جديد ومثل هذا بالضبط ينطـبق عـلى العلاقـات والمواقف من المشاكل والقوى العالمية. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، كان لاتجاهات الوزن العالمي دور موازٍ أو متفوق على العامل الذاتي. ولذلك، فإن هذه النـتائج ولـدّت وضعاً مرتبكاً ومتناقضاً في كل مرحلة من المراحل. ووضعاً مماثلاً بين مرحلة ومرحلة.

وبسـبب هـذا المسـار ومـا تولدّ عنه من نتائج، فقد كانت القيادة الفعلية، بيد اللجنة العسكرية الموسـعة*. وهـذه النتيجة تحولت إلى سبب جديد للصراع والتناقض. لأنّ للحزب تاريخاً نضالياً طويلاً، وله مؤسسات منتخبة. والحزبيون العسكريون أوصلوه إلى السلطة، ولم يصنعوه. ولأنهم هـم بأنفسهم حزبيون قبل أ ن يكونوا عسكريين. لكنّ الصراع والتناقض كانا يتراجعان إلى الظل مـع كل تحد جديد. والتحديات كانت كثيرة. فالتحدي الناصري وصل إلى ذروته، إثر فشل ميثاق

---

*أضيف للخمسة: أمين الحافظ ــ حمد عبيد ــ محمد رباح الطريل ــ أحمد السويداني ــ سليم حاطوم ــ حسين الملحم

١٧/نيسان/١٩٦٣*. وتحريض عبد الناصر العلني، على البعث لإسقاطه. **والقيام بحركة عسكرية في ١٨تموز١٩٦٣**. وإعدام قرابة الثلاثين ممّن قاموا بالحركة. والثمار كانت كارثية. فهذا الجرح النازف حكم المسار اللاحق لسنوات طويلة. أما التحدي الرجعي: طبقياً ودينياً، فقد ظل ينكفئ ثم يتقدم. والحركة في الاتجاهين لم تتوقف. وهذا التحدي كان يستند إلى الجوار في الأردن ولبنان. فالحلف الثلاثي في لبنان: شمعون ــ الجميّل ــ إدّه، كان يساند هذا التحدي. هنا يختفي عامل الدين، ويبقى عامل المصلحة. والحكم في الأردن كان مسعوراً في عدائه. ولذلك، فإن المؤامرات والمساعدات المضادّة، لم تتوقف حتى ال١٩٧١ وخلف نظامي الأردن ولبنان، تقف أميركا وبريطانيا وفرنسا. وإجهاض مسار التحرر قبل أن يستقر، بقي قاسماً مشتركاً.

ومع نمو فعالية الحزب، وعودة الكثيرين من الرفاق القدامى، وتجذّر موقعه الطبقي، أخذت سلطة الحزب تترسخ. وفكره يتقدم. ومثّل المؤتمر القومي السادس ــ أيلول١٩٦٣ ذروة هذا التقدم. كما مثّل حلّ اللجنة العسكرية، وانتخاب مكتب عسكري تنظيمي، خطوةً كبيرةً على طريق ترسيخ دور المؤسسات الحزبية المنتخبة. والقطاع الحزبي العسكري ظلّ ممثلاً بقيادتي الحزب القومية والقطرية، وبمؤتمري الحزب: القومي والقطري لكنّ حلّ اللجنة العسكري، لم يؤد إلى تراجع دور المؤسسة العسكرية. لأنها هي التي أوصلت الحزب إلى السلطة. وهذا الدور نفسه تحوّل إلى عنصر جديد من عناصر الصراع. لكنّه لم يبق بالحدّة نفسها فالأدوار الأخرى كانت تنمو: الحزب وأصدقاؤه من خلال الحرس القومي. والطلاب من خلال الطليعة الطلابية التقدمية. والتي تحوّلت إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية. والعمّال والفلاحون من خلال تنظيماتهم. وجميع هؤلاء كانوا ذوي مصلحة، بترسيخ دور المؤسسات الحزبية، وتجذير مسار الثورة.

ورغم تنامي الأدوار الموازية، وخفوت بعض التحديات، فقد كانت تتوالد عوامل إرباك وتناقض جديدة. ثمّ تنمو. والسبب واحد: وهو عدم نضوج مرحلة التأسيس للوصول إلى السلطة. وتوالد العوامل كان يؤدي إلى تزايد الإحباط والتمزق في صفوف التيار الشعبي التحرري. وإلى تكثيف المؤامرات الخارجية، وإلى تعظيم دعم القوى المضادة داخلياً. وكلّ ذلك، يحتم التركيز على حماية السلطة، على حساب التركيز على التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بما يتوافق مع مستوى التطوّر الذي بلغه القطر.

وآثار هذا الواقع لم تبق داخلية. فقد امتدت إلى قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي وفي العالم. فللبعث فروع وحلفاء. وخاصةً الجزائر، وحركات التحرر العربية والعالمية. وللناصريين

---

*بين مصر وسورية والعراق.

حلفاء ودولة. والدولة في قمة دول التحرر. وللشيوعيين أقران ودول. وللاشتراكيين في الداخل، أقوى كتلة شعبية. وآثار الخارج في الداخل، فعلت الفعل ذاته. وقد تساوى في هذا الفعل المتبادل: الصراع البعثي ــ القومي ــ الشيوعي في العراق. وموقف المتحدة والموقف منها. وما ينتج عن ذلك من امتداد في الساحتين العربية والدولية.

ومعسكر الخصوم هو الذي كان يحصد الثمار. والخصوم كثر: الإمبريالية والصهيونية عالمياً. والرجعيات الطبقية والدينية والعنصرية قومياً. وفي هذا السياق تتوزع المسؤوليات. لكن المسؤولية تقاس دوماً بمقدار الدور والقدرة على التأثير.

ثمّ جاءت ردّة الثامن عشر من تشرين ثاني عام ١٩٦٣في العراق لتخلق واقعاً جديداً. فالمؤتمر القومي السادس كان **في الواقع أقرب إلى التحليل الماركسي** ــ القومي، منه إلى تراث البعث. والقيادة المنبثقة عن هذا المؤتمر كانت متجانسة نسبياً، لكنّ أمينها العام الأستاذ ميشيل عفلق، كان متمسكاً بالتراث ومناوئاً من حيث الواقع للخط الجديد. ومع الأمين العام تيّار كامل. والسيطرة الحزبية في القطر العراقي كانت للتيار الأول. فأخذ التيار الثاني يبحث عن أنصار. وهؤلاء كانوا في التنظيمين المدني والعسكري. وفي قمة التنظيم العسكري. وترافق هذا التطور في الحزب، مع تطور آخر في السلطة. فمؤتمر الحزب، كان قد أقرّ قيام الوحدة بين قطري سورية والعراق خلال شهرين. والوحدة العسكرية خلال شهر واحد. وأرسل لواءً عسكرياً سورياً للعراق، للاسهام في إنجاز هذه الوحدة. وفي العراق كتلة عسكرية يرأسها رئيس الجمهورية: عبد السلام عارف. وهذه الكتلة مؤتلفة مع البعث، لكنها في الواقع بعيدة عن تراثه، ومتناقضة مع خطه الجديد، وتعاني من هيمنة الحرس القومي البعثي على الأمن في الداخل، ومن قوة هذا الحرس.

لذلك، فقد كانت أقرب إلى القاهرة، وأبعد عن دمشق. وأكثر بعداً عن الخط الجديد في سورية والعراق معاً. وغير متجانسة مع خط التراث، لكنها متفقة مع رموزه اتفاقاً مرحلياً. وهكذا حدث لقاء ثلاثي بين المتعاطفين مع القاهرة في صراعها مع دمشق. والكتلة العسكرية التي يرأسها رئيس الجمهورية. وتيّار البعث المناوئ للخط الجديد. فدخل العسكريون إلى المؤتمر القطري، واعتقلوا القيادة وأبعدوها. وإذ ذاك سيطر الحرس القومي على الشوارع، وفرض إعادة الشرعية الحزبية. لكن القوة العسكرية استخدمت بكثافة، وحدثت المجازر ضد الحرس القومي. وكتيبة دبابات البعث الأولى قامت بالدور الأبرز. وهي محسوبة على خط التراث. ونجح الانقلاب العسكري. وهكذا تخطت النتائج ما أراده تيّار التراث، وتخطت مشروع الوحدة. وسقط حكم الحزب في العراق. ومعه سقطت الوحدة. وكان لشركات النفط وللنفوذ الأجنبي، وللتعامل الخاطئ مع القضية الكردية، ولتعامل بعض رموز هذه القضية مع ذاك النفوذ، دور بارز في

الوصـــول إلى هذه النتائج. وهنا أيضاً كما في سورية، شكل غياب التأسيس للمناخ الحر منذ عام ١٩٥٨، السـبب الجوهري للمسار اللاحق. فمن هذا الغياب تفجر الصراع الدموي: الشيوعي ــ البعـثي ــ القومـــي حتى عام ١٩٦٣. ثم تفجر ثانية بين شباط ١٩٦٣ وتشرين ثاني ١٩٦٣ مع تبدل في الطرف المهيمن. ثمّ تغير الطرف المهيمن بعد هذا التاريخ. لكنه كان مفرغاً من عناصر القوة، وخاصة القوة الشعبية.

لقــد أحــدث سقوط حكم الحزب في العراق صدمة في سوريا، وعلى مستوى الحزب قومياً. ففي ســورية ســحبت الثقة من القيادة القطرية، لأنها في صلب الخط الجديد. وعلى المستوى القومي انعقــد المؤتمر القومي السابع. وقد شكل خطّه تراجعاً عن الخط الجديد. وهذه النتائج تولدت عن الخــوف مــن المستقبل، وتراجع ثقة الحزب في القدرة على تحمل مسؤوليات هذا الخط، وتراجع الــثقة في قيادة هذا الخط. فهي لم تستطع الحفاظ على سلطة الحزب في العراق، وتطوير الوضع الشــعبي والعســكري بما يتفق مع مقررات المؤتمر. وكذلك فإن الطموحات الكبيرة قد تقلصت. فالجــناح الثاني للثورة قد ذهب، وتحوّل إلى جناح معادٍ. وكان توجهه الأول مضاداً للبعث عامةً، ولســورية والحزب الذي يقودها خاصة. والطموحات كانت مشروعة. فسورية والعراق، قطران مــتجاوران. وهمــا متقاربان في الغنى. ومتكاملان اقتصادياً ومائياً وجغرافياً. وفي حال التوحّد، يــتمكن العــراق مــن السيطرة على بتروله. وتتمكن الدولة الموحدة من تأمين مرور النفط عبر ســورية، وإلغــاء الامــتياز البريطاني ــ الفرنسي. وهذه الدولة الموحدة تستطيع معالجة قضايا الأقليات القومية معالجة إنسانية وطنية. تحافظ على وحدة الوطن من جهة، وتمكّن الأقليات عامة والأقــلية الكردية خاصة، من ممارسة حقّ الاختيار، في كل شأنٍ من شؤونها. وكذلك فإن الدولة الموحدة الغنية بقدراتها، تستطيع خلق النموذج المغري والمساعد لكافة قوى التحرر. وخاصة في الجــوار. وتســتطيع أيضــاً تحقيق أكبر قدر من الرفاه والحرية لشعبها، انطلاقاً من إعادة الثقة والوحدة في الاتجاه العام، لكافة قوى التطور والتحرر والتقدم. لكن ذلك كله قد انهار. إذاً لابد من التوقف، والانطلاق من الواقع الجديد.

لقــد لعــب تغيّــر التحالفات الدور الحاسم في الوصول إلى هذه النتائج. فتيار التراث يحتل موقع القــلب فــي صــراعه مــع الخط الجديد. واللجنة العسكرية تحالفت مرحلياً مع هذا التيار. فهي المســؤولة عسكرياً وحزبياً في قطاع الجيش. وقوة الاندفاع نحو الأمام تقلصت بعد تلك الصدمة. وأيّ تغييــر عســكري فــي سوريا سوف يكون دموياً. وهي ستدفع الثمن الأول. وخط المؤتمر الســادس يفترض الاندفاع. والتغيير يستهدف توقف هذا الاندفاع. ولذلك فقد شمل التحالف تغييراً

مـزدوجاً: فـي الخـط. وفـي القيادة. وثقل التيار القطري كان قد عاد إلى الحزب. وانضم إلى التحالف الجديد. فهو في تكوينه العام أقرب إلى هذا الموقع، وخاصة إلى اللجنة العسكرية.
والمؤتمـر القومـي السـابع أضاف إلى تغيير الخط شرخاً آخر. فالقيادة التي دعت إليه لم تراع القواعـد التنظيمية في طريقة الانعقاد. وفي العضوية. ونجم عن ذلك أمران اثنان: الأول، ضعف التمـثيل بسـبب عـدم مراعاة تلك القواعد. والثاني: الانشقاق اللاحق في الحزب. فتيار المؤتمر السـادس قاطع بأكثريته. إذ بلغ عدد المقاطعين بحدود الـ ٧٠ عضواً من أصل قرابة الـ ٢٢٠. ورغم هذه المقاطعة، ورغم التحالف بين اللجنة العسكرية، فإن الأمين العام للحزب الأستاذ ميشيل عفلق لم ينجح في القيادة القومية إلا بأكثرية هزيلة جداً، وهذا الأمر يشير إلى جزء من المسؤولية عمـا حدث للحزب في العراق، وإلى اتجاه التطور في الحزب. إذ إن الأمين العام يمثل رأس تيار التراث . ثم جاءت التحركات الرجعية الشرسة: دينياً وطبقياً، لتخلق واقعاً جديداً، وفي هذا الواقع أصـبح للشـعب الـدور الأبـرز. فقـد استخدمت الرجعية الدينية السلاح في حماه. واستخدمت الإضـراب الـتجاري فـي دمشق والعديد من المدن الأخرى. وقطعت بعض الطرق حتى وسط العاصـمة. وكـانت المواجهة عنيفة. فمقابل السلاح في حماه، استخدم السلاح. ولكسر الإضراب وفـتح الطـرق، نـزل العمال والحرس القومي إلى الشوارع. ولتسيير شؤون المواطنين، فتحت المـتاجر والأفـران والصـيدليات، وأدارها متطوعون: عمالاً وطلبة وموظفين، بمنتهى النزاهة والأمانة. فكانت المواجهة طبقية: فالحرس القومي كان يتألف حقيقة من الفئات الوسطى والفقيرة. ومـن الطـبيعي أن يكـون العمـال من الفئات الفقيرة هنا تقلص مفعول الصراع الأول. فالتيار الشـيوعي والاشـتراكي، والـتيار الناصري، هما أصلاً من الفئات الوسطى والفقيرة. والخصم يسـتهدف مصالح هذه الفئات. ورغم أن التنظيمات الدينية تحدث الاختلاط، وتميّع الفرز، وتزيف الوعي. فإن وعي المصالح هو الذي يستعيد التوازن. وهذا ما بدأت ملامحه تظهر منذ المواجهات الأولى. لقد كانت قوى التحرر والتقدم في مواقع متناقضة ومتصارعة. أمّا في هذه المواجهات فقد أخـذت هذه المواقع بالاختلاط. إنّ غياب التأسيس للمناخ الحر، هو الذي ولّد التناقض والصراع. أمّا صراع المصالح والرؤى، فقد فرض بدايات معاكسة.
لقـد استثمرت الرجعية واقع الصراع والتناقض، فوظفت الأسلحة التي تمتلكها، في مواجهة القوة الـتي أصبحت في مواقع المسؤولية. مستبقة في ذلك معركة انتزاع هذه الأسلحة. ومستبقة أيضاً، إمكانية التوحّد في الاتجاه العام لقوى التحرر. لكنّ هذه المواجهة قد ولدت بدايات التفاعل.
وفـي الوقـت نفسـه، سـلطت الضوء على ضرورة انتزاع هذه الأسلحة وأوضحت خطر عدم الإنتزاع. لكن المواجهة ذاتها، أحدثت تبايناً في سبل المعالجة، وتناقضاً في حدود انتزاع الأسلحة

الاقتصـــادية والسياســـية. ومن الطبيعي أن يحدث هذا التباين والتناقض. فالقوة التي أصبحت في مواقع المسؤولية، تفتقر إلى النضج التاريخي الذي يضعها في موقع السيطرة الواقعية في قطاعات الإنـتاج والخدمات. وظروف الوصول إلى السلطة، غيبت إمكانية التخطيط المسبق ونتيجة لذلك تصـادمت الـرؤى لأسـاليب المواجهـة، ولحدود انتزاع الأسلحة. فانتصر الاتجاه الأكثر حسماً وعمقـاً. لأنّـه كان يجسّد ما يجري واقعياً على الأرض. وهذا الانتصار كان أساسياً في التأسيس للصراع اللاحق بين قوى الرؤى المتباينة أو المتناقضة.

فـي معـركة المواجهـة بين المتناقضات الحقيقية، اختفت تدريجياً المواجهة بين تيارات التحرر والـتقدم. وتوحّدت تدريجياً الكتل الشعبية التي تنضوي ضمن هذه التيارات. وهذا الوضع فرض نفسـه على الكثيرين من القياديين في مختلف التيارات. فبدأ التعاون في المجلس الوطني المعيّن، والسـلطة التنفيذية، والإدارات. إذ إنّ هذه المعركة تتعلق بمصالح هذه الكتل الشعبية جميعاً. فهي تتعلق بالأرض. والصناعة. والتجارة. والمصارف وشركات التأمين. واتجاهات توظيف الموارد. والتأميـنات الاجـتماعية. والتـنظيمات الشعبية. وقوانين العمل. والتشريع. والقضاء. والمحاكم الاقتصـادية... أي بكـل ماله علاقة ببنيتين طبقيتين متباينتين أو متناقضتين، وبتوجهات نظامين سياسيين. اجتماعيين، لا يتداخلان إلا في الرؤى المتباينة أو المتناقضة للفئات الطبقية الوسيطة.

لقـد اسـتمرت حدّة هذه المواجهات، طيلة أعوام ١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٦والنتائج كانت تسير باتجـاهين متناقضين: توحيد الحجم الأكبر من الكتل الشعبية ذات المصلحة بالتحولات الاقتصادية والاجـتماعية. والهـزائم المتواصلة للحلف الطبقي ــ الديني. والخصمان كانا يستندان إلى بعدين عربيين وعالميين متناقضين.

الأول: إلى الاتحـاد السـوفييتي والصين ومعسكرهما عالمياً. وإلى قوى التحرر والتقدم الرسمية والشعبية عربياً،وإن كان الاستناد مثلوماً بآثار الصراعات الماضية. والثاني إلى أميركا وبريطانيا وفرنسـا عالمياً. وإلى السعودية والأردن ولبنان، والأنظمة والقوى الشبيهة عربياً. أمّا «إسرائيل» فموقفهـا دومـاً ينبع من مصالحها وهو إجهاض أي تنامٍ في قوة الخصم الآنية. وتوجيه ضربات إستباقية لأي مصدر تهديد مستقبلي. ولذلك فهي ركن عضوي في الاتجاه المعادي للتحرر العربي والعالمي. وخاصة في جوار فلسطين، وأعماقه.

هـذا المسار الذي كان ينتصر في ظروف صعبة وشاقة ومضنية، كان يوفر فرص سيادة الحرية السياســية القانونية. ليس فقط لقوى التطور والتحرر والتقدم، وإنّما أيضاً لقوى الخصوم الطبقيين والسياسـيين، الذيـن يحـتكمون إلى نـتائج الصراع الديموقراطي. دون استعمال للعنف. ودون اسـتغلال لـلمقدّس الديني. لأنّه آنذاك، تختفي فرص التكافؤ، وتتكفئ حرية الاختيار بين مشروع

سياســي ــ اجتماعي وآخر لكنّ الرؤى المتباينة أو المتناقضة في الفئات الطبقية الوسيطة، كانت تغلّب اتجاهاً آخر. أي توليد الأزمات، انطلاقاً من هذه الرؤى. وتوظيف القوة العسكرية لخدمتها. وهــنا أيضــاً فعل غياب المؤسسات التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً فعله. وإلاّ لكانت هي الحكم. وهذا الغياب هو نتاج طبيعي لمجمل المسار: حل الحزب، وإلغاء الحياة الديموقراطية عام ١٩٥٨ . شــكل الوصــول إلى السلطة في الثامن من آذار ١٩٦٣. الصراع ضمن قوى التحرر والتقدم. تفجــر الصراع المضاد للسلطة: طبقياً ودينياً. الوزن الخارجي الضاغط والمموّل لانتصار الحلف الطــبقي ــ الديــني المضاد. وأخيراً الرؤى المتباينة أو المتناقضة ضمن القيادات الحزبية: مدنياً وعســكرياً، لأســاليب وحدود التحوّلات الاقتصادية. وأيضاً لشكل التعامل مع المؤسسات العربية الرسمية. ومع القوى السياسية والطبقية النقيضة.

ونتيجة لهذا التباين في الرؤى، تلاحقت الأزمات: فرئيس اللجنة* العسكرية تجاوز توزيع الأدوار المقــر في اللجنة العسكرية قبل حلّها. وأخذ يعمل لحسابه. فأبعد. والأبعاد نفسه شكل أزمة. فهو عضــو في القيادة القومية ومحاكمته، ثمّ إبعاده، تمّا من قبل اللجنة العسكرية. وهو أمر مرفوض حــزبياً. وخلال هذه المراحل كان التيار القطري يعود إلى الحزب. فالبعثي لا يمكن إلاّ أن يكون قوميــاً ــ عربياً، بالمعنى الوطني ــ القومي، وليس العنصري. وإلاّ لأصبح ملزماً بأن يكون في حزب إقليمي. وإرث هذا التيار وانطلاقه الأوّل، يتعارضان مع هذه الصيرورة. وهكذا وجد نفسه في مأزق وقد ساعده الحزب للخروج من هذا المأزق. وقدّمت المواجهة مع الرجعية، ثمّ التجذير في خط الحزب، سببين إضافيين لتشجيع العودة. لكنّ هذه العودة ذاتها، ولدّت نتائج متناقضة ففي المحافظات الجنوبية، كان وجود هذا التيار معدوماً تقريباً. وفي الساحل والشرق كان هو الأقوى. وفي الوسط كان الثقل الأساسي للتّيار الاشتراكي.

وهكــذا فقــد نجم عن العودة الكثيفة للمئات من هذا التيار، وجلّهم من القياديين: تمثّل وتفاعل في الوســط. وعــدم تأثر في الجنوب. وحسّاسية في الشرق. وترحيب في الساحل. أمّا على مستوى التيارات واللجنة العسكرية، فاللجنة قامت بالدور الأبرز لتحقيق هذه العودة. وتيار المؤتمر القومي الســادس اعتبرها تصفية للرفاق المنظمين في الحزب منذ زمن الانفصال، وإزاحة لهم عن مواقع القيادة، وترجيحاً لكفة القوّة العسكرية في الحزب. وتيار التراث، اعتبر العودة تزييفاً لبنية الحزب التــنظيمية، وتغليــباً للــتفكير القطري، والتنظيم القطري، على التفكير القومي والتنظيم القومي،

---

*اللواء محمد عمران.

وتقوية لوزن العسكريين في الحزب والسبب الأساسي في تناقض المواقف، يعود إلى ما نجم عن حل الحزب من نتائج، ثمّ إلى الأسلوب الذي تمت بموجبه إعادة تنظيم الحزب.

هـذه العوامـل ضـمن مسارها التاريخي، أخذت بالتجمع والتراكم والتفاعل. ونجم عن ذلك تولّد تيـارين في الحزب. ليسا متجانسين داخلياً، لكنهما متمايزان نسبياً. الأول تقوده القيادة القومية من موقعهـا كأعـلى مؤسسـة شرعية في الحزب. والثاني تقوده القيادة القطرية من موقعها كأعلى مؤسسـة حزبية في القطر، وأعلى مؤسسة في السلطة. وكل قيادة لم تكن صافية لتّيار واحد. لكنّ الطـابع الغـالب هو كذلك. ومع هذا التبلور أخذ كل تيار في تجميع الأوراق، وتعميق الانسجام الضـمني. وفـي الحقيقة، لم يكن بيد القومية إلاّ سلاح الشرعية. بينما كان بيد القطرية سلاحان إضـافيان، همـا الـتجاوب مـع رغبات وطموحات الفئات الطبقية الدنيا، وبعض الفئات الطبقية الوسطى، في تعميق وتوسيع التحولات الاقتصادية. واتجاه التطوّر.

فتـتويجاً لما سبق من تحوّلات، قامت السلطة بأوسع وأعمق خطوة في التأميم. وشمل ذلك ١٠٨ شـركات صناعية، يمثّل رأسمالها ٨/٧ رأسمال الشركات الصناعية الموجودة في القطر. وقيمتها بحـدود الـــ ٣٥٠مـليون ليـرة سورية من أصل ٤٠٠ مليون ليرة سورية هي قيمة الرأسمال الصناعي بالكامل. وهذه الخطوة حققت جملة نتائج :

١ ـ ضـاعفت انـتزاع الأسـلحة الاقتصادية من الرجعية الطبقية. إذ أضيفت هذه الخطوة إلى إجـراءات تعميـق الإصـلاح الـزراعي. وإصـدار قانون العلاقات الزراعية. وتأميم القطاع المصـرفي. وشـركات الـتأمين والسـيطرة على نسبة عالية من التجارتين الداخلية والخارجية. وتغـليب الإنفـاق الإنـتاجي، على الأنفاق الاستهلاكي. والتقشف الصارم. ومكافحة أي هدر في الإنفـاق. والـرقابة الصـارمة ضـد الفساد. وتسهيل الاستيراد التنموي. ومنع أو فرض رسوم جمركية عالية جداً على الاستيراد الكمالي.. وبذلك كلّه، قد خطا تحرر المنتجين الفعليين، خطوات إضافية وخطا تحرير الاقتصاد، خطوات مماثلة.

٢ ـ كسـب موقـع متقدم في الصراع مع القومية ضمن الحزب. وقطع الطريق على إجراءات تـنظيمية كـانت سـتتخذها لأنهـا ستفسّر إذ ذاك، على أنها انتقام من التأميم. وهذه مسألة بالغة الحساسية. فتكوين الحزب العام، هو من المنتجين **صناعياً** وزراعياً. ومن أبناء هؤلاء. والجمهور الـذي احتشـد خـلف الحزب في مواجهة الرجعية الطبقية والدينية، هو المستفيد الأول من هذه الإجـراءات، ومـن هـذا المسار. وبالتالي، فإن كل تقليص للاستغلال الطبقي، وتحرير وتنمية للاقتصـاد الوطـني، يستجيب لمصالح الاشتقاق والانتماء والجمهور. وعندما تغدو الشرعية في موقع مناقض، فإنّ هذه الشرعية، تفقد احترامها وتأثيرها.

٣ ــ إغــراء الذيـــن خـــرجوا من الحزب أعقاب المؤتمر القومي السابع بالعودة للحزب. فتعميق التحوّلات الاقتصادية يتجاوب مع تطلعات المؤتمر القومي السادس، ويعزز الافتراض بأن الحزب قــادر عــلى تحقيــق تلك التطلعات. والعودة تقوّي هذا الافتراض. وكذلك فإنّ هذه الاجراءات، وخاصـــة في الأرض والصناعة والمال والتجارة، توحّد الكتلة الشعبية من كل التيارات. فالعامل هـــو عـــامل أولاً. ثـــم هو بعثي أو ناصري أو شيوعي أو اشتراكي أو مستقل. وهو كذلك، لإنّ الانتماء السياسي يخدم طبقته أولاً. ولأن خدمة هذه الطبقة هي خدمة لتقدم وتطوّر وتحرر الوطن. ومـــا ينطـــبق عـــلى العـــامل، ينطـــبق على الفلاح، وعلى كل فرد من أفراد الفئات الدنيا، ومن المرتبطين مصلحياً بتطوّر ونمو واستقلال الاقتصاد الوطني، من الفئات الوسيطة.

٤ ــ الانـــتقال بالحزب من وضع الجدل الداخلي، إلى وضع المجابهة مع القوى الطبقية المضادة. والانتقال بالكتلة الشعبية ذات المصلحة بهذه الإجراءات، إلى الوضع ذاته. فالقوى المضادة لم تلق السلاح. ومع كلّ إجراء جديد، تستخدم الأسلحة الباقية في أيديها. وعلى امتداد هذه المرحلة ظلّت تســتخدم سلاح الدين والمذهب والقطاع، بالإضافة إلى إقفال المتاجر والأفران والصيدليات وقطع الطـــرقات. وسلاح التخريب والاحتكار، وتهريب العملات، وتخزين المواد الحياتية، لكنّ الحزب، والقطـــاع الأوســـع من الطبقة العاملة، والفلاحية، قد أثبتا قدرة مذهلة في هذه المواجهة. ولم يتم الـــلجوء إلى اســـتخدام الســـلاح، إلاّ عندما كان يستخدم من قبل الرجعية الطبقية والدينية. وكان الحـــلف الإسلامي بقيادة الملك فيصل هو المحرك والداعم والممّول لهذا التحرك. وقدّمت الرجعية الحاكمـــة فـــي الأردن ولبـــنان دعمـــاً مماثلاً. ولذلك كانت الرؤى تصبح أكثر وضوحاً، والفرز السياســـي والطـــبقي أكـــثر عمقاً. وهذه الرؤى وهذا الفرز ينعكسان على صياغة التحالفات على المستويين : القومي، والعالمي.

وخـــلال هـــذا المســـار كان يحدث تطوران متعاكسان: الأوّل، إنزياح كتلٍ شعبية واسعة باتجاه الحزب والثورة. إذ إنّ هذه المواجهة باتت تأخذ طابعاً طبقياً متزايد الوضوح، ومصالح تلك الكتل تقـــع في قلب هذه المواجهة. **هنا غابت الرؤية الصائبة عن قيادة الحزب. ففي هذه اللحظة من المواجهة، كان ينبغي اتخاذ المبادرة. والمبادرة هنا تشترط توفير المناخ الحر لكل القوى التي تحـــتكم إلى نـــتائج الصراع الديموقراطي، سواء أكانت هذه القوى في معسكر التحرر، أو في المعســـكر المضاد**. وهذه المبادرة وحدها، هي التي تستطيع التأسيس لتطور طبيعي لاحق. وهي الـــتي ســـتحقق الفـــرز الطبقي والسياسي في جوّ المواجهة بين قوى الاستغلال الطبقي، والقوى المضـــادة لهـــذا الاستغلال. بين القوى التي تحتكم إلى الصراع الديموقراطي، والتي ترفض هذا الاحـــتكام. بيـــن القوى التي توظف الدين لصالح الاستغلال الطبقي، والقوى التي تحرّر الدين من

الاستغلال. لكنّ هذه الرؤية غابت. ومعها غاب التأسيس الجديد. الذي قد يعوّض عن غياب التأسيس القديم.

والتطور الثاني هو انهماك القيادة القومية في معركة داخلية. أولاً لأن المستوى والأسلوب لا يتفقان مع رؤيتها. وثانياً لأن القيادة القطرية والسلطة، هما مصدر القرار. والطابع الغالب لهاتين المؤسستين، يمثّل رؤية تيار واحد. ولذلك، لابدّ من عملية فك وتركيب، في المؤسستين: للحزب وللسلطة، بحيث تصبح رؤية الطابع الغالب فيها، مصدر القرار. وقد استمرت هذه المعركة طيلة عام ١٩٦٥ وحتى ٢٣شباط ١٩٦٦. واتخذت صيغة المواجهة مع التيار الآخر في مجالات عدة: الأول: تنظيمي. وقد تمثّل بحل القيادة القطرية. وتشكيل لجنة لإعادة تقييم وتنظيم الحزب. وسمّي الإجراء بالقفزة النوعية. واللجنة المعينة تمثل وجهة نظر تيارها هي. وهذا الحل يخالف النظام الداخلي. لأن النظام الداخلي لا يجيز حلّ القيادة القطرية في القطر الذي يحكمه الحزب، إلاّ أمام مؤتمرها، كي ينتخب المؤتمر فوراً قيادة جديدة، حتى لا يحصل فراغ في السلطة. لأن الحزب هو الذي يحكم. وقد اضطرت القيادة القومية للتراجع أمام ضغط كل قيادات الفروع تقريباً، وأمام رفض المحكمة الحزبية لهذا الإجراء. ثمّ عادت للإجراء نفسه نهاية العام، بعد أن جمدّت المادة التي لا تجيز الحل. وعندما تقدّم أعضاء المؤتمر القطري بعريضة موقعة من عدد يفوق النسبة المطلوبة في النظام الداخلي، من أجل الانعقاد الفوري للمؤتمر، رفضت القيادة القومية الانعقاد، وهددت بالفصل، وإجراءات أخرى. وبهذا أقفلت الطريق أمام أيّ حل حزبي يستند إلى النظام الداخلي. وذريعتها في ذلك، أنها تملك حق تعليق أيّة مادة من النظام الداخلي عند الضرورة. وهذا الحق منصوص عليه في النظام نفسه. لكنّ النظام الداخلي هو صيغة لتنظيم العلاقة بين مناضلين أحرار، والاستهتار فيه في مثل الوضع المشخص، يعني انقلاباً في الحزب والسلطة، ويمنح الطرف الآخر بالمقابل، حقّ الدفاع عن مواقعه، وعن تّياره ورؤيته، وعن تلك الصيغة التي تنظم العلاقات. خاصة وأنّ الحزب لم يكن مهدداً من الخارج. بل بالعكس. فهو في موقع الهجوم. والخصوم الداخليون طبقياً ودينياً في موقع الهزيمة. وقد تحول بسبب هذا المسار، وهذه الإجراءات، إلى عنصر استقطاب وتوحيد متسارعين. ونتيجة لذلك، غدا قادراً على اتخاذ سلسلة من المبادرات، تتيح إمكانية توفير جو ديموقراطي لكافة الشرائح الطبقية، والاتجاهات السياسية.

ومجال المواجهة الثاني كان فكرياً سياسياً. فقد طرح الأستاذ صلاح البيطار سلسلة مقالات في جريدة البعث. والأستاذ البيطار هو رئيس للوزراء، وفي قيادة تيار التراث. لكنّ مقالاته مثلت تراجعاً عن الخط العام المقر في مؤتمرات الحزب، وتناقضاً مع الخط المقر في المؤتمر القومي السادس. وإذا كان من حق أيّ عضو في الحزب التعبير عن رأيه، حتى ولو تناقض مع كل

المقـــررات، فـــإن هـــذا الحق كان محصوراً ومشروطاً، بأن يكون ضمن مؤسسات الحزب فقط. والأســـتاذ الـــبيطار خالف هذه القاعدة، دون أن تصبح المخالفة حقاً عاماً. والدليل هو أنّ الجريدة نفسها رفضت نشر أيّ نقد لتلك المقالات. والقيادة القومية أيضاً، رفضت تعميم أيّ نقد حتى داخل الحزب.

والمجال الثالث كان عسكرياً: فقد استعادت القيادة القومية رئيس اللجنة العسكرية المبعد، ووضعته وزيـــراً لـــلدفاع. وشـــكلت بيـــنه وبين رئيس* الدولة حلفاً عسكرياً. وهكذا تكاملت أركان التيار: الفكـــرية ـــ السياسية والتنظيمية. والعسكرية. وتمّت محاولات الحشد الطبقي لهذا التيار. وأبرزها تـــمّ أمام وزارة الداخلية. وشعارات هذا الحشد كانت تستفز كل المنتمين للفئات الطبقية الدنيا. ثم أجـــرى وزيـــر الدفـــاع الجديـــد سلسلة من التنقلات العسكرية، شملت خمسة من قادة القطعات العســـكرية الأكـــثر أهمية وقدرة على الحركة. وسرّح قائد الحرس القومي في دمشق ومنطقتها. وأحـــلّ بدل الجميع ضباطاً من أنصاره. ثمّ صدر التعميم الذي يمنع انعقاد المؤتمر القطري. فجاء الـــرد مـــن التيار الآخر صبيحة الثالث والعشرين من شباط ١٩٦٦. ومن الطبيعي أن يكون الرد عســـكرياً. وقد أدان المؤتمر القطري نفسه، استخدام الأسلوب العسكري. لكنّه وجده إلزامياً. لأن الأساليب الحزبية الشرعية قد سدّت، ولأنّ استقدام المبعد وتعيينه وزيراً للدفاع، ثم إجراءه لسلسلة الـــتغييرات، كانا مؤشرين لبداية استخدام الجيش في صراع الخطوط الحزبية. ورغم هذا التبرير المـــنطقي، فـــإن بداية الاستخدام، ثمّ الاستخدام المعاكس، قد أدّيا إلى إحداث شرخ عميق جداً في الحـــزب لـــم تنته آثاره حتى الآن. وقد طال هذا الشرخ المناضلين بالدرجة الأولى. كما أدّيا إلى تقويـــة المؤسســـة العســـكرية ودورها ضمن القرار، وتراجع دور الفئات المتناقضة في صراع المصـــالح والخطـــوط. وإلى تكـــرار الاستخدام العسكري في الثامن من أيلول عام١٩٦٦. ثمّ في الســـادس عشر من تشرين ثاني عام١٩٧٠. والآن عام٢٠٠١، أضحى الجيل المناضل الذي طاله ذلك الشرخ بالدرجة الأولى، خارج القدرة على التأثير. وعلى الغالب قد ذهب. أمّا الدروس فيجب ألاّ تنسى، خدمة للمستقبل:

إلغاء الحياة الديموقراطية بدءاً من عام١٩٥٨ ـــ شكل الوصول إلى السلطة دون نضج واختمار **ـــ صـــراع قوى التحرر والتقدم ـــ ضياع فرص توفير المناخ الحر**، عندما تنامى الدور الشعبي

---

*الفريق أمين الحافظ، الذي كان أميناً عاماً للقيادة القطرية، ورئيساً للدولة. وذلك بعد أن غير موقعه من الخط الغالب في القيادة القطرية، إلى الخط الغالب في القيادة القومية.

فـــي صـــراع المتناقضات ــ **إدخال المؤسسة العسكرية** في صراع الخطوط، بدل الاحتكام إلى الشعب المنظم تنظيماً حراً.

ماذا كانت آثار هذا الصراع على بناء الحزب ؟

أً ــ كـــان طابع المراحل المتلاحقة طابع التناوب: إغناءً وإفقاراً. فموجات مناضلة ومجرّبة تعود للحزب. وموجات مشابهة تخرج. وأخرى يلفّها اليأس. فقد تخلفت عن مسيرة الحزب أو تناقضت معهـــا، موجات فيها الكثيرون من أفضل الحزبيين وعياً ونضالاً، خلال مراحل الحكم العسكري، أو خلال مرحلتي الوحدة أو الانفصال. وعادت للحزب موجات من المناضلين القدامى، ممّن كانوا ينتمون للتنظيم القطري أو الاشتراكي، أو من الذين لم ينتموا إلى أيّ تيّار. إلاّ أنّ هذه الحصيلة قد أفقــدت الحـــزب الكثير من إمكانات التجانس والتفاعل والاستقرار، والتطور الطبيعي المتواصل. وهـــذا الدخـــول والخـــروج، كان سبباً ونتيجة في الوقت نفسه. فهما من بعض نتاج الصراع بين القوى الأساسية، وهما في الوقت ذاته، سبب من أسباب الصراع أو تجديده. والمقياس هو التقوية أو الإضعاف.

٢ً ــ إن حـــدّة الصـــراع والمواقف، وقوة التحدّيات الداخلية ضمن قيادة الحزب والثورة، وضمن الحـــزب، كانـــتا تؤديان إلى بلورة التيارات، وفلسفة المواقف وتعليلها، وزيادة الفعّالية ضمن كل تيـــار. فالمؤتمر القومي السادس، كان نتاج التطور في فكر الحزب، وتجارب الحزبيين. كما كان ثمـــرة العمـــل النضـــالي المتصل والمتقطع. وثمرة من ثمار التحدّي والحوار والتلاقح مع الفكر الماركســـي وتيـــاره. ومحاولة لصياغة مشروع ماركسي في نطاق قومي، ومنطلق قومي. وكان كذلك، نتاج تمثلٍ وتجاوز لفكر القادة المؤسسين وتياراتهم.

وكذلـــك فقد كان الردّ الحزبي أوردّ المنظمات الشعبية، على إجراءات القيادة القومية، رداً معمقاً لـــتيار الحـــزب، فكـــراً ونضالاً وتفاعلاً. ومعمقاً للتمسك بأسس الحزب ونظامه. لكن الإجراءات العســـكرية، ألغت هذه النتائج. إذ إنّ التحديات الداخلية هي تماماً كالتحديات الخارجية، في كشف مســـتوى ترسخ قيم الحزب، وقوة التطور فيه. ولأنها كذلك، الاختبار العملي على قدرة هذه القيم والقـــوّة، عـــلى الانتصار في صراع النقائض. وتتمثل النقائض للقيم والقوة في المرحلة المحدّدة، بعلاقـــات الالتزام على أسس شخصية أو محلية أو طائفية. وبتغليب المركزية على الديموقراطية. وبفهـــم الصـــلاحية فهمـــاً قسرياً مناقضاً لروح الشراكة، والمساواة في المسؤولية وفي الاحتكام للضوابط التي تنظم العلاقات بين مناضلين أحرار. كما تتمثل النقائض بفهم متخلّف للنص، يحوّله إلى صـــنم عصـــيٍ على التطور. وبمقاومة أي تطوير للنصوص، للتلاؤم مع تطور بنية الحزب وفكره وأهدافه، وحركة الواقع. وبمناوأة أيّ نص جديد يستجيب لهذا التطوّر، ولهذه الحركة.

وتحـدّي الجمـود الفكري والتنظيمي لتيار التراث، وحتى التخلّف عن جوهر التنظيم وقيمه، كان يقابل بردود فعل قوية من قبل قادة هذا التيار. فالتحدي يستجرّ التطوير في الفكر، والبنية الطبقية، ومضـامين التنظيم، وأساليب الصراع بين المتضادات. وإلاّ لكان ستاراً لعلاقات التخلف، وغطاء لـلفردية والمزاجية، وافتعالاً للذرائع لتحقيق مصالح شخصية. والتطوير هو الذي يستدعي ردود الفعـل القويـة، وليس الستار والغطاء والافتعال. لكن التحدي والردود يولدان النقيضين: الأول، تـزايد الانفصـام والوضـوح بيـن الـتيارات. والثاني، تعميق التطور، ونمو الوضوح الفكري والسياسـي، وتعاظم الجدل حول الديموقراطية والمركزية. وحول النص التنظيمي وروح النص. والجـدل هـو عنصـر من عناصر توليد التطوّر. وخلال هذا الصراع والتحدّي كانت القيادات العسـكرية تختار التحالفات المرحلية. لكنّ هذه القيادات لم تكن ضمن تيار واحد. والكثيرون، قد غيـروا مواقعهـم. واخـتيار التحالف من قبل بعض هذه القيادات، كان يضيف لعناصر الصراع عنصراً جديداً. ولأساليب الصراع أسلوباً جديداً.

٣ ــ لقـد كـان الـتنظيم الحزبي ينمو، حجماً وفكراً ونضالاً. وبنيته الطبقية تتجذر وسط بيئتها الطـبيعة. وكلّ صراع مع الرجعية الطبقية والدينية يعمّق هذا التجذّر. والموقف الحازم من العدو الصـهيوني، ومـن الـرجعيات العربية الحاكمة، ومن الإمبريالية العالمية ومصالحها، يصب في الاتجـاه ذاتـه. والـتجذّر بذاته يعود فيدفع نحو المزيد من خطوات التقدم في الفكر، والتحولات الاقتصـادية، والخـط السياسـي. ثمّ تتحوّل الخطوات نفسها إلى سبب جديد للتبلور في تيارات، ولتعميق الصراع بين هذه التيارات. إذ إن الصراع لم يكن فقط حول أساليب ومستويات التحولات الاقتصـادية، بل كان أيضاً حول تصنيف التناقضات في الواقع العربي. فبين دعم كل التنظيمات الـتقدمية والوطـنية المعادية للأنظمة الرجعية العربية، وبين التضامن العربي الرسمي، تناقض، وبيـن خـلق إطار فاعل للقوى والأنظمة التقدمية، وبين اعتبار مؤسسة مؤتمر القمة هي القيادة تـناقض مشابه. وكذلك، فبين تصنيف أنظمة الرجعية الطبقية، ضمن الصف المعادي للإمبريالية، وبين اعتبارها تابعة لها، تناقض كذلك.

وإذا كان هذا التبلور والصراع يعبران عن تطور موضوعي، فإن تشابك العديد من العوامل يميّع هـذا الـتطور. وتـتوازى في ذلك علاقات التخلف الشخصية والمحلية والمذهبية، بما تنميه من علاقـات مرضـية، ليـس فـي الحزب فقط، وإنما في القطاعين الشعبي والعسكري أيضاً. فهذه العلاقـات كانت تتغذى من التبلور والصراع، ثمّ تعود فتسهم في دفعهما إلى الأمام. وهذه نتيجة معكوسة، إذ إن التطور الطبيعي يفترض قذف هذه العلاقات إلى الخلف. هنا يتدخل عاملا التخلف فـي الوعي، وشكل الوصول إلى السلطة. فالعاملان معاً يتناقضان مع نتائج التطور الموضوعي،

الـــتي يحدثهـــا التبلور والصراع. ويلعب الفهم المتباين أو المتناقض للعلاقة بين النص التنظيمي، والدافـــع لهـــذا الـــنص. بين الديموقراطية والمركزية بين الصلاحية والمسؤولية. بين هالة القادة المؤسســـين، وجوهر النظام الداخلي للحزب بين دور الفرد، وجماعية القيادة بين الموقع كامتياز، والموقـــع كمســـؤولية دوراً موازياً لتلك العلاقات. والتوازي لا يعني التطابق في النتائج. ففي كل مرحلة تتفوق عوامل وتتراجع أخرى. وبين موقع وموقع، ومجال وآخر، يتغير فعل العامل: تقدماً أو تراجعاً.

لقـــد أعاق التمييع، التطور الموضوعي. ونجم عن ذلك، انشغال الحزب عن التطوير الموضوعي لنظريته في الثورة، وفي التنظيم، وللممارسة بين الجماهير. وفقدانه المستمر لبعض الخلايا الحية العـــريقة فـــي النضـــال. وتراجع الضوابط التي تمنع غزو الانتهاز في ظل السلطة. والتخبط في ممارســـة العلاقـــة بين الحزب والسلطة، وبينهما وبين الجماهير. وعدم توفير المناخ الحر، الذي يخـــلق أحـــزاباً ونقابـــات ومؤسسات، تقوم بالفعل الذي ينسجم مع مصالح البنى الطبقية، صاحبة المصـــلحة بالـــتطور والتقدم، والحرية، والعدالة. والتسابق بين التيارات والقوى لكسب العناصر. وهـــذا التسابق بدوره ينمي الأساليب الخاطئة في العمل الحزبي، ويشجع روح التطلع والانتهاز، ويزيد التناقض في قلب الحزب، ويضعف الديموقراطية والمركزية معاً.

٤ ـــ لقـــد أدى تمييع التطور الطبيعي، والنضج والاختمار في مسار الحزب والثورة، إلى عرقلة الـــتفاعل الحـــر بين الحزب والجماهير. فالتسليم بقيادة الحزب والالتفاف حوله، كانا يتناميان أبّان النضـــال ضـــد الديكـــتاتورية، وضـــد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، وضد الرجعية الطبقية والديـــنية. وبعـــد الســـلطة، أصبح ينمو مع كلّ إجراء يستهدف مصلحة الجماهير، ويجابه النهب الخـــارجي لـــثروات الوطـــن، ويخدم خط التحرر الوطني والقومي والعالمي. كما كان ينمو مع الحفـــاظ عـــلى الإرث النضـــالي والخـــلقي في التعامل مع الجماهير، وتبني قضاياها، وممارسة المســـؤولية بجدّيـــة ونزاهة. والتسليم النابع من القناعة، يغذّي التفاعل ويتغذّى منه. لكنّ التفاعل الحـــر ســـرعان مـــا يتراجع، والثقة سرعة ماتخبو، مع كلّ أزمةٍ حادّة يمرّ بها الحزب، ومع كلّ توقـــف عـــن الـــتقدم. لأنّ التقدم هو الذي يعبّر عن مصالح هذه الجماهير. وبالمقابل فإنّ التفاعل والثقة، سرعان ما يتحولان في الاتجاه المعاكس، لدى كلّ إجراء يتعارض مع مصلحة الجماهير، وخـــط الـــتحرر. ولـــدى كلّ تصرف يستغلّ موقع المسؤولية، للإثراء والتسلط، وخدمة النزوات الذاتيـــة، وعلاقات التخلّف. وبالتأكيد فإنّ الكثير من هذه التصرفات، كان يفلت من الرقابة الحزبية الصـــارمة. ومـــن الـــرقابة الشـــعبية. ولكـــن، وبالتأكيد ذاته، فإن مثل هذه التصرفات، كان هو الاستثناء، طيلة العقد الأوّل من السلطة تقريباً ثم تحوّل إلى قاعدة.

إذن. فقد كان الحزب ينمو ويتعاظم كحجم ومسؤوليات، وتتوضح أفكاره وأساليبه في العمل، وتتضاعف خبراته من خلال النضال السلبي قبل السلطة، والإيجابي لمصلحة الجماهير بعد السلطة. وفي الوقت ذاته كان يحمل كل هذه الأمراض والشروخ، وهو يجابه تحدّيات النمو والنضج الطبيعيين، وشراسة المعركة مع الرجعية الطبقية والدينية، وضراوة هذه المعركة مع قوى النهب والهيمنة ومعاداة خط التحرر: المحلي والقومي.

وهكذا تولّد جذر جديد. وقد أضيف إلى الجذرين السابقين: الأوّل الناجم عن حلّ الحزب وإلغاء الحياة الديموقراطية السياسية عام١٩٥٨. والثاني الناجم عن صراعات قوى التحرر والتقدم بدل توحدّها في اتجاه عام واحد، وما أعقب ذلك من حيث شكل الوصول للسلطة بأداة عسكرية. ثم الصراع ضمنها وحولها. ولكلّ جذر وما تفرّع عنه، دور في رسم المسار اللاحق. وتقاس مسؤولية الدور، بمدى الضرر الذي يلحقه في ديموقراطية وتقدمية هذا المسار، وخلق التناحر بين قواه. ويقاس في الوقت نفسه، بالخدمات التي يقدّمها للقوى المضادة للتحرر: محلياً وعربياً وعالمياً.

ولبناء الحزب في الجيش في الوضع المشخّص، دور مميّز. وللإقتداء في هذا البناء بما كان سائداً في المعسكر الاشتراكي، الأثر الأكبر. وللمسار التاريخي في سورية، وأقطار التحولات الاقتصادية، الأثر المماثل. وللصراع بين قوى التحرر والتقدم، ثمّ للصراع ضمن تيارات الحزب، الوزن الأقوى لأهمية هذا الدور، فما هي آثار هذا المسار التاريخي، وهذا الصراع؟

طيلة مرحلة الخمسينات ظلّ الحزب يتنامى في الجيش، دون شكل تنظيمي، حتى أصبح هو الأقوى. وتكوينه العام ينحدر من ذوي الدخول المحدودة في الريف والمدن. ولأبناء الريف الفقير الوزن الأقوى. وبعد حلّ الحزب وقيام الوحدة تزعزع كيانه: فالمستويات العليا، أحيلت إلى وظائف إدارية وسياسية. والمستويات الوسطى والدنيا توزعت بين الإقليمين. وفي الوقت نفسه سرّح معظم المعروفين من الخط الماركسي. وبذلك أصبحت القوة الرجعية أو الضعيفة الاهتمام بالشأن العام، هي الأقوى. بل هي المتفردّة. فحدث الانفصال. ومع تبعثر وتناحر قوى التقدم والتحرر. انعكس ذلك على امتدادها العسكري. فأصبح كلّ منها ضعيفاً بذاته. والانعكاس، أدّى إلى إبعاد أو تصفية الكثيرين من البعثيين والناصريين بسبب الموقف من نظام الانفصال. فتراكم ضعف البعث في مرحلتي الوحدة والانفصال. والضعف في جانب، يتحوّل إلى قوة في الجانب المضاد. وبعد فشل الانتفاضة العسكرية: البعثية ـ الناصرية في آذار ١٩٦٢ تمّ اعتقال وتسريح عدد جديد. فازداد الضعف. وأدّى فراغ القوة في مرحلة الانفصال، واهتزاز الثقة بين البعثيين والناصريين إثر انتفاضة آذار ١٩٦٢، إلى التسابق لاستلام السلطة بالوسائل العسكرية. وكل تيار

كـــان ضـــعيفاً بذاتـــه، والصــــراع بين التيارين يراكم الضعف. والوضع الشعبي العام كان شديد التمزق. والمناخ الحر كان مفقوداً. وقانون* الطوارئ والأحكام العرفية، أعيد فرضه.

لقــد انتصر الحلف المضاد للانفصال. وجناح البعث في الجيش هو الذي بادر وقاد. وإثر محاولة الانقــلاب الناصــرية في ١٨تموز١٩٦٣، تمّ إعدام قرابة الثلاثين، واعتقال وتسريح العدد الأكبر ممّــن قـــاموا بالمحاولـــة. وهؤلاء بالأساس من تيّار التحرر والتقدم. والقسم الأساسي منهم يعود بجــذوره إلى البعث. وهكذا تكثّفت النتائج: ففي كلّ مرحلة كان يحصل نزيف عام في المستويات المؤهـــلة مـــن الجيش. وهذا النزيف أضعف قدراته القتالية. وأحدث الخلل في بنائه. وصرفه عن مهامه الأساسية. فالجيش من حيث الوظيفة هو جيش للوطن وليس للنظام. لكن هذا المسار عكس الدور تماماً. ومع غياب التأسيس للمناخ الحر، تكرّس الدور النقيض. وفي هذا التكريس كان لكلّ مرحـــلة نصـــيب: مرحلة الانقلابات العسكرية ١٩٤٩-١٩٥٤ومرحلتا الوحدة والانفصال. وكل المـــراحل اللاحقة. ومفعول النصيب يتحدّد بمقدار الآثار الناجمة عنه. والآثار تختلف بين مرحلة وأخرى. **فالنزيف هو العنصر الثابت**. وهو مضاد لتراكم الكفاءة والقدرة، ولدور الجيش الوطني. والتحول إلى مؤسسة للتقرير، بديلاً عن المؤسسات الشعبية المنتخبة، هو تحوّل نسبي، ولكنه ثابت أيضـــاً وهـــذا الـــتحوّل بذاته يعرقل نضج التبلور سياسياً وطبقياً، وقدرة هذا التبلور على فرض وتطويـــر المناخ الحر. لكنّ التوزع إلى تيارات حسب تيارات النظام، هو الأكثر خطراً. فالتيارات تـــتحاور بالفكر والإعلام والمؤسسات، وصناديق الاقتراع، داخل الحزب، أو داخل المجتمع. أمّا فـــي الجيش فحوارها يتحوّل إلى انقلابات عسكرية. هنا تختفي كلّ الأدوار، أو تتراجع، أو تتموّه، باستثناء دور المؤسسة العسكرية، وقيادة هذه المؤسسة.

لقــد تكرّس هذا المسار في التجارب التي تنتمي إلى خط التحرر والتقدم، لسببين: الأوّل هو توهّم التـــناقض بيـــن الديموقـــراطية السياســـية والديموقراطية الاجتماعية. والثاني، هو التقليد المشوّه لـــتجارب البـــلدان الاشـــتراكية. والسببان معاً ألغيا ما تراكم من إرث ديموقراطي منتزع. ونسفا الأســـس الـــتي يمكـــن أن تبـــلور وضعاً سياسياً وطبقياً يفرض المناخ الحر، ويغيّر البنية العقلية والفكـــرية والاجـــتماعية. وهـــذان، المناخ والتغيير في واقعنا العربي المحدّد، هما الممهّد الأكبر لانتصـــار خـــط الـــتحرر والتقدم. وتجارب البعث لا تشذّ عن هذا المسار. نعم. هناك فروق في الدرجة وفي النوع بين تجربة وتجربة. بين مرحلة ومرحلة. لكنّ هذه الفروق تظلّ ضمن الاتجاه

***قانون الطوارئ**: ساد في مرحلة ١٩٤٩-١٩٥٤ثم في مرحلة ١٩٥٨-تشرين أول ١٩٦١ -ثمّ آذار ١٩٦٢ وجدّد في آذار ١٩٦٣ حتى الآن ٢٠٠١.

العام الواحد. والعاملان الحاسمان في هذه الفروق، ناجمان عن البعد أو القرب من الإرث النضالي والخلقي للقوّة القائدة للسلطة. وعن صيانتها لذاتها من التلوّث، أو لتحوّلها لطبقة ذات امتيازات. **وحدّة القمع تتوازى مع نمو هذه الامتيازات. وهذا مقياس لا يخطئ.**

إذن فالصراعات ضمن البعث تقع ضمن هذا الاتجاه العام. والفروق تخضع لذات العوامل. إذ لم يكد تيّار البعث في الجيش، يصبح القوة المهيمنة الوحيدة، إلاّ وأخذ يعزّز مواقعه. هنا اختلط الإرث النضالي والخلقي، بالانتهاز، بالمرض. وهذه العناصر معاً تمثلت في الكليات العسكرية، وفي تثبيت الكثيرين من ضباط الاحتياط. فدور المؤسسة العسكرية في السلطة، ودور البعث في هذه المؤسسة، يستدعيان تقوية المؤسسة والبعث معاً. والنزيف العسكري الذي لفّ المراحل، يستلزم التعويض، وفي التعويض الكثيف تساهل في الأسس. وعن ضعف الحزب المدني، ينتج تساهل مماثل. وعن اعتبار التساهل، خدمةً للمنتسبين، يحدث نقصٌ في الكفاءة. وعن الرغبة في تقوية المواقع بالتساهل، تتنامى العلاقات المرضية. والصراع بين قوى التحرر والتقدم، وضمن أجنحة البعث ذاته يضيّق فرص الاختيار. والمسار التاريخي للتنظيم الحزبي في الجيش، يتحكّم في هذه الفرص. والتصفيات العسكرية المتلاحقة، عزّزت مواقع الريف الفقير. فللريف الفقير مصلحة في تجذير التحوّلات الاقتصادية، وفي توجيه الموارد للإنتاج وخدمات الإنتاج، وإيجاد فرص العمل، وإنصاف المنتج الزراعي. وكذلك، فإنّ التصفيات ضمن قوى التحرر والتقدم: بعد ١٨ تموز ٦٣ ثمّ بعد ٢٣شباط ٦٦ثمّ بعد ٨أيلول ١٩٦٦، قد نقلت فئة اجتماعية مذهبية إلى موقع مؤثّر، لكنّه ليس متفرداً. فالفئات الاجتماعية المماثلة إلى ما بعد ٢٣ شباط، كانت متقاربة في التأثير. **هنا بدأ الخلل ينتقل من نتائج التفرد الحزبي بالقرار، إلى نتائج تعزيز أو تفرّد علاقات التخلف المحلية أو المذهبية بالقرار.** وكلّ صراع بين أجنحة الحزب له نتائج. والنتائج تنعكس على بنية المؤسسة العسكرية، ودور الجناح المنتصر في هذه المؤسسة. فيحدث نزيف جديد. والنزيف يستدعي التعويض. فيتم التساهل أكثر في الأسس. ويصبح الولاء للجناح المنتصر هو المقياس. فيتعزز الجناح. ومعه النقص في الكفاءة والانتهاز، والمرض. فدون ذلك، لا يمكن التعويض. ومع توالي السنوات، يغدو الزمن فاصلاً بين الإرث النضالي والخلقي، وبين جيل التدفق للكليات العسكرية. وصراع الأجنحة، يحصد الدفعة تلو الأخرى ممّن كانت لهم جذور نضالية في الحزب قبل السلطة، أو في سنواتها الصعبة الأولى. فيتعزّز الانتهاز والمرض، على حساب العقيدة والإرث. وإغراءات السلطة تسهم في هذا التعزيز. وهذه الاغراءات تتفاقم مع كلّ

تشـــوه فـــي البـــنية الطبقية لسلطات التقرير. ومع كلّ تدفق لأموال* النفط العربي، وللمساعدات الخارجيـــة، عـــلى هذه السلطات. فيتجذر الانتهاز والمرض. وتزداد البنية تشوهاً. ويتسع التشوّه ويـــتعمّق. وتبعاً لذلك تتحوّل المصالح. ومعها تتبدل السياسات والممارسات والأخلاق والعادات. **إنّـــه القـــانون العـــام**. والعكس هو الاستثناء. وعلى ضوء هدا القانون نستطيع قراء ة التجارب والمـــراحل، والفـــروق بيـــن تجـــربة وتجربة، ومرحلة ومرحلة. والمرحلة المبحوثة في الزمان والمكان، لا تخرج عن هذا القانون، بل تغذّيه بالأدلّة. وهو بدوره يساعد على التفسير.

فالتصـــفيات الـــتي تمّـــت، والتعويضات التي حدثت، تندرجان ضمن هذا السياق. والمبالغات في الحذر، والحرص على تعزيز الموقع، حصداً عدداً إضافياً دون ذنب.. أي دون اتخاذ موقفٍ معادٍ للجـــناح الذي انتصر، أو لتيار البعث بالكامل. وهكذا توالت التصفيات ضمن تّيار التحرر والتقدم الـــذي خدم مرحلة الانفصال أي من المنتمين إلى تيار الحزب الشيوعي، والاشتراكيين العرب. ثمّ ضـــمن الـــتيّار ذاتـــه الذي انتمى إلى المجموعات الناصرية. وأخيراً ضمن تيار البعث نفسه، في إطـــار الصـــراع بين القيادتين القومية والقطرية، والرموز العسكرية والسياسية المندمجة في هذا الصـــراع. والجـــناح الـــذي انتصر وجد نفسه ملزماً بالتعويض. والتعويض يبتعد شيئاً فشيئاً عن المصـــادر ذات الإرث النضـــالي والخلقي، ويقترب بالمقدار ذاته من نقائض هذا الإرث. واتجاه التعويض ليس واحداً. فقد يكون الانسجام مع الخط المتقدم سياسياً وطبقياً، وبذلك يصبح عامل قوةٍ وإغـــناء. وقـــد يكـــون نتاج العلاقات المرضية: العائلية والمحلية والطائفية. فيكوّن عامل ضعف وإفقـــار. والـــتفريق بيـــن الاتجاهين ملتبس. وقيادات فروع الحزب، قد تضع المقاييس الصارمة لإزالـــة الالتـــباس. وقـــد تتســـاهل، فيتراكم المرض والانتهاز. والأمر نفسه ينطبق على مواقع المسؤولية في الجيش.

وكـــلّ هذه النتائج لم تكن لتحدث **لولا زجّ الجيش في الصراع السياسي**. ولولا استخدامه وسيلة للسلطة. لكنّ المراحل السابقة واللاحقة ظلّت أسيرة هذا الاستخدام. ليس في سورية فقط، وإنما في كافة أقطار التحوّلات الاقتصادية خاصةً، وفي الوطن العربي عامة. فالجيش للنظام أولاً. وللوطن ثانياً. وليس العكس. هذا إذا كان للوطن أصلاً.

ونـــتيجة لهذا الصراع، كان التنظيم الحزبي في الجيش يخرج عن السيطرة الواقعية للقيادة الحزبية في بعض المراحل. الأمر الذي يسهّل الانزلاق نحو التساهل في شروط العضوية. ويفتح الثغرات

---

*عام١٩٧١(١٠ ملايين دينار كويتي) عام٧٤(مليار دولار سنوياً من خلال قمة الرباط) عام١٩٧٨ (١٨٥٠مليون دولار سنوياً ولعشر سنوات في قمة بغداد) بالإضافة إلى مساعدات أقل حجماً من الدول الأوربية وأميركا.

أمـــام نمـــو العلاقـــات الشخصية والمرضية في التنظيم. ونتيجة للصراع نفسه، غدت المسارب الموازيـــة للهيكل التنظيمي، تفوق هذا الهيكل من حيث التثقيف الحزبي، ونقل المواقف السياسية، وطـــرح مشـــاكل الحـــزب والـــثورة. وأضحت تتفوّق عليه من حيث الارتباط والولاء وصياغة التكـــتلات واتخـــاذ المواقـــف. وهذا التفوّق كان يضعف المركزية في الحزب والجيش، كما كان يضـــعف الديموقراطية والأصول التنظيمية. وهذه المسارب كانت تؤسس لوضع جديد، لا يحمل مـــن صيغ الحزب إلاّ الملامح. فالوافدون الجدد كانوا يحتاجون لمناخ صحي آخر: وطنياً وطبقياً وحـــزبياً. وهـــذا المناخ، هو الذي يصهرهم في جوّه. وهو بالتالي الذي يحاصر علاقات التخلف، ويـــلغي التـــلوّث الـــذي تحدثـــه. لكنّ هذا المناخ كان متداخلاً مع مناخ آخر، تصنعه وتنميّه تلك المسارب والعلاقات، فيتضاعف الخلل في بناء الحزب. ويتراجع دوره كتنظيم.

وكـــان بعض القياديين البارزين يستثمرون هذا الواقع استثماراً سياسياً وحزبياً وعسكرياً ويغذّونه. والاســـتثمار والـــتغذية يعمّقـــان بدورهما الظواهر المرضية. فتتكامل الأسباب والنتائج، وتتوالد أمـــراض جديدة. وكان الحزب وقياداته يحاولان تشذيب الأمراض ومكافحتها، وتقليص الثغرات. لكـــنّ ذلك يحتاج إلى جوّ الاختمار الطبيعي: في الوطن. وقوى التحرر. والحزب. وهذا الاختمار كـــان مجهضاً. ولذلك فإن المحاولات كانت تتمّ خارج هذا الجو، فتنهزم أمام المرض نفسه، وأمام مســـتثمريه. وصـــراع مراكز القوى كان يضاعف هذه الهزيمة. فالصراع كان يغذّي باستمرار، الـــتمايز بين العناصر تبعاً لمواقع هذه العناصر من مراكز القوى. وهذا بدوره يؤدّي إلى تراجع المقاييس الصحيحة في الحزب وفي الجيش. وفي الوقت ذاته يولّد الشعور بالظلم في جانب، مقابل الشعور بالعظمة وقوة الذات والموقع في جانب آخر. والشعور الثاني سرعان ما يقود صاحبه إلى الانـــزلاق فالتهوّر فالسقوط. بينما يقود الشعور الأوّل إلى اليأس والإهمال أو إلى التمرّد. وتراكم هـــذه النتائج يعكس مسار التطوّر، فيغدو سالباً. وتتراجع مكانة الحزب لدى الجماهير. وفي الآن ذاته، يفقر هذا التراكم قوة الجيش وتماسكه. ويحوّل المباراة بالكفاءة إلى مباراة بالزهو والظهور، والقرب من مواقع المسؤولية.

وكـــان لصـــراع الخطوط ضمن الحزب، **أثر أيضاً على الوضع الشعبي. فما هو هذا الأثر؟** قبل اســـتلام الحزب للسلطة، وخاصةً قبل الحل. كان يحتلّ واقعياً مركز الطليعة. وقد كانت الثغرات في نظريته وبنيته التنظيمية، وبعض مواقفه، تضعف هذا المركز، لكنها لا تلغيه. فأهدافه العامة، وممارساته النضالية، وسلوك معظم قواعده، كانت تؤهله لهذا المركز. والمقياس هو حدود النضج السياســـي العـــام فـــي تلك المرحلة. وبعد استلام السلطة، وجد الحزب نفسه أمام تحدّيات ثلاثة: الأوّل، ويتمثّل بضعف التنظيم مدنياً وعسكرياً. وافتقاره إلى النضج، والتخطيط المرحلي، ويتمثّل

التحدّي الثاني بالصراع مع قوى هي في قلب التحرر والتقدم: الشيوعيين والاشتراكيين في مرحلة الانفصال، وفي الفترة الأولى من عمر الثورة. ثمّ الناصريين في العامين الأولين للثورة. وكلّ من هــذه القوى يتحمّل جزءاً من المسؤولية. وهذا الصراع نفسه كان عسكرياً سياسياً. وفي هذا الجو يــتراجع الحوار الفكري للوصول إلى الأجدى، ويتقدّم السلاح. لماذا؟ لأنّ كلّ تيارٍ ضعيف بذاته، ولأنّ الطــابع العســكري للسلطة لم يتراجع إلاّ في مرحلة ١٩٥٤-١٩٥٨ فقط•. وهذا الطابع لا يوفــرّ فرص ممارسة الديموقراطية، وإنّما الحذر والشك. وفقدان الثقة بين كل هذه المجموعات، يضــاعف الحذر والشك، ويراكم الضعف. وخلف هذه المجموعات تاريخ مليء بفقدان الثقة. أمّا لو كان هذا المسار بمجمله معكوساً، فإنّ هذه التيّارات مجتمعة في اتجاه عام واحد، تستطيع ممارسة الديموقــراطية، والــتفوّق عــلى القــوى المضادة للتحرر والتقدم. ويتمثّل التحدّي الثالث، بعنف الصــراع مع الرجعية الطبقية والدينية. وهذه الرجعية استخدمت السلاح. وسلاح الدين. والسلاح الاقتصــادي. والمواجهة كانت مثلّثة: بالسلاح، وبالطبقة، ويشلّ السلاح الاقتصادي. والسؤال هو: لمــاذا استخدمت الرجعية تلك الأسلحة؟ والجواب، هو أولاً لأن الوصول إلى السلطة تمّ بأسلوب عسكري. وثانياً لأن هذه الرجعية لا تستطيع الانتصار في معركة ديموقراطية. فالديموقراطية في وضعنا المحدّد تاريخياً، هي جذر من جذور التحرر والتقدم. وهي المدخل في الوقت ذاته. ولذلك فهــي تتــناقض مع التبعية للرأسمالية العالمية، ومع الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي. ومع اســتغلال الدين سياسياً واقتصادياً. ومع أسر العقول والآراء في حدود النصوص. وبالتالي، فهي تمهّــد لســيطرة قــوى الــتقدم والتحرر سيطرة واقعية في كافة مجالات النشاط. وبعد ذلك تأتي الســيطرة عــلى السلطة السياسية. ثمّ تطوير هذه السيطرة مع كلّ تقدم جديد. وهنا مقتل الرجعية وتجربة الديموقراطية ــ السياسية في مرحلة ١٩٥٤-١٩٥٨ قد برهنت على ذلك.

هــذه الــتحدّيات الداخــلية، فرضت على الحزب قدراً كبيراً من التماسك في العام الأوّل والثاني للســلطة، فانتصــر نسبياً. لكنّ تحويل الصراع إلى وحدة ضمن الاتجاه العام لقوى التقدم كان يتمّ ببطء. والمسؤولية الأولى هنا تقع على القوة القائدة للسلطة. والثانية على قوى التقدم. فكل من هذه القــوى كان ضمن سلطة أو معها في مرحلة. والقمع طال القوى الأخرى. لذلك كانت التراكمات كــبيرة. وهكذا، فقد كان التعويض الشعبي لسد الفراغ الناجم عن شكل الوصول للسلطة، ضعيفاً. والرجعية أدركت ذلك. وفتحت المعركة الطبقية والدينية، قبل حدوث هذا التعويض.

• وخلال تشرين الثاني ١٩٦١-آذار ١٩٦٢.

لكنّ التعويض النسبي قد تحقق من **خلال المجابهة مع الرجعية**. فالرد المسلّح والطبقي قد انتصر فـي معارك الدفاع. والانتصار راكم رصيد الحزب. ثمّ انتقل الحزب إلى الهجوم. ولم يتوقف إلاّ بعـد أن قطعـه عـدوان ١٩٦٧. ففي هذه الفترة: أممّ المصارف. والشركات الصناعية الكبرى والوسطى. وشركات التأمين. وعدّل قانون الإصلاح الزراعي. وأصدر قانون العلاقات الزراعية. وخطـا خطوات واسعة في مجال التجارة الداخلية، وخطوات أوسع في مجال التجارة الخارجية. وقدّم خدمات واسعة من خلال العمل الشعبي. وحسّن الخدمات الصحية. وألغى الأقساط الجامعية. وحصل على الثقة النسبية في القطاع الطلابي. وعلى ثقة أكبر في القطاع العمالي والفلاحي. وقد سـاهم كـلّ ذلك في شلّ السلاح الاقتصادي للرجعية. وتحويله نسبياً إلى سلاح بيد قوى الإنتاج الفعـلية. كما ساهم في كسر طوق العزلة الشعبية، وتحويلها إلى التفافٍ شعبي نسبي. لكنّ الثغرة الديموقراطية ظلّت قائمة. ومبدأ تكافؤ الفرص كان محدود التطبيق. وكان مفقوداً كلياً في قطاعي التدريس والجيش. والجذور نفسها هي التي أدّت إلى ذلك.

إنّ مـا أنجز خلال ثلاث سنوات من عمر الثورة هو هامّ للغاية. لكنّه أقل ممّا ينبغي في ظروف ناضـجة فحزبنا شعبي انقلابي ديموقراطي وحدوي اشتراكي. وهو ذو ماضٍ نضالي عمره ستة عشـر عامـاً. ولـه أوسـع الصـلات بالجماهير الشعبية، خاصةً في المشرق العربي. واليمن. والجزائر، حيث تطوّع عددٌ من أطبائه في جيش التحرير. وصلات مماثلة بكل الأحزاب التقدمية، وحـركات التحرير. ومارس كل أشكال النضال، بما في ذلك النضال المسلح في بعض المراحل والمـناطق، ضدّ الاستغلال، والاستبداد. وضد الأحلاف والشركات الاستعمارية، ولذلك فقد كانت الجماهيـر ذات المصلحة بالثورة، تصاب بالاحباط، إثر كلّ أزمة داخلية، وكلّ صراع بينه وبين قوى التحرر والتقدم.

لكنّ إحباطها يكون أكبر، عندما تتوقف حدود التحوّلات الاقتصادية عند مستوى لا يستجيب لحقّها الكـامل في تملّك وسائل الإنتاج، وإنهاء الفروق بين الطبقات، وفي الدخول. وتحقيق مبدأ التكافؤ فـي قيمـة الجهد ومردود الجهد. وتوفير الرقابة الشعبية الحرّة على الإنتاج والاستهلاك والعمل والدخـول والسلوك... والإحباط ينعكس سلباً على الحزب من جهة، والفعّالية والإنتاجية من جهة أخرى.

فـبين تعميق مسار الثورة المتوافق مع الضرورة، وبين مصلحة الكادحين مفعول جدلي. وبينهما وبين تجذير الحزب، مفعول مماثل. وقلب المعادلة يؤدي إلى نتائج معكوسة. وهكذا فإن التعويض الشـعبي، قطـع مرحـلة متقدمة، لكنّها جزئية. لقد كان مستوى التطور في قوى الإنتاج، وحقل الخدمـات، والوعي السياسي والطبقي، يسمح بفرصٍ أكثر تقدماً، وبمناخ أكثر ديموقراطية، لكنّ

الأمرين معاً لم يتحققا. فإذا كان استلام السلطة قد تمّ دون نضجٍ في الظروف الموضوعية والذاتية. وإذا كان الصراع بين قوى التحرر والتقدم، قد أعاق ذلك النضج. وإذا كان الصراع ضمن تيّار الحزب نفسه قد فاقم هذه الإعاقة. فإنّ تلك الفرص وذلك المناخ، كان من شأنهما أن يضاعفا التعويض الذي تحقّق.

وكان للصراع ضمن الحزب أثرّ في العلاقات مع قوى التحرر والتقدم في النطاقين العربي والعالمي. لكنّ هذا الأثر لم يكن بالغ الوضوح في البداية. فمواجهة التحدّي كانت تفرض نوعاً من الوحدة، والصراع ضمن الوحدة. ثمّ أخذ التباين فالتناقض يفرضان نفسيهما. فالموقف من الماركسية وأحزابها ودولها، لم يكن متطابقاً. وأحياناً كان متبايناً أو متناقضاً. وقد انعكس ذلك في علاقات الحزب والمنظمات الشعبية، مع الأحزاب والمنظمات التي تتبنى الماركسية أو تدور في فلكها. لقد كان الطابع العام تقدمياً. لكنّه لم يقطع مع المنظمات التي تنتمي إلى العالم الرأسمالي. ولم ينتم إلى الاتحادات ذات التوجه الاشتراكي. ولذلك فقد لفّت الازدواجية هذه المرحلة. والعلاقات مع الدول ذات الصفة الاشتراكية والتقدمية كانت جيّدة. بينما كانت عدائية مع الدول ذات الإرث الاستعماري. **وهذا الاتجاه العام يجد جذوره في كل تيارات البعث**. ولم يتحوّل هذا الاتجاه إلى النقيض إلاّ بعد أن تدفق مال النفط، وتشكلت طبقة جديدة.

لكن الصراع ضمن الحزب ينعكس حذراً وتردداً في علاقات قوى التقدم مع السلطة. فسرعة التقلب في الخط ومواقع التقرير، تفرض الحذر والتريث في تلك العلاقات. لأنّ لها انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والعلمية والإيديولوجية. وكي يكون نمو العلاقات متواصلاً، لابدّ من أن يكون المسار طبيعياً. ويعني ذلك في وضعنا المحدّد، أن تأخذ الدورات الحزبية مداها الطبيعي. والمقررات طريقها نحو التنفيذ. وأن يسود الانسجام بين المقررات والسلطة. وأن لا يكون فوق رؤوس القيادات المنتخبة، سلاح الحل والتجميد، وسلاح المؤسسة العسكرية. وأن يكون رأي الأكثرية في المؤسسات هو القرار، وهو الخط والموقف. **طالما أن النظام هو ضمن هذا النموذج**، وليس ضمن نموذج الديموقراطيات النيابية. وأن يكون المسار دائم التطور إلى الأمام. وأن يتحوّل الصراع بين قوى التحرر والتقدم، إلى تعاون وتمثّل واشتراك في المسؤولية. وأن يستعيد المناخ الديموقراطي المجهض شحناته الدافعة. إلاّ أنّ هذا المسار الطبيعي المتطور إلى الأمام، ظلّ يتباطأ أو يتجمّد أو يتحوّل إلى النقيض، حسب حدّة الصراع ضمن الحزب وحوله. وضمن السلطة وحولها.

أمّا العلاقات مع قوى التحرر والتقدم العربية، فقد تعرّضت لإرباك أشد. وما حدث في العراق في تشرين ثاني ١٩٦٣كان بالغ التأثير. فقد اتهم تيّار الأمين العام للحزب، تيّار المؤتمر القومي

الســـادس، بالـــرعونة في قوة الاندفاع، ممّا سبّب ردّ الفعل المعاكس. وردّ تيّار المؤتمر السادس باتهام تيار الأمين العام بالتواطؤ مع القوى الرجعية، والقوى الناصرية، وبتشكيل رأس الحربة في تـــلك المؤامـــرة. لأن كتيـــبة دبابـــات البعث الأولى هي التي قادت الهجوم على مقرات الحزب والحـــرس القومـــي. ومـــن الـــناحية الواقعية: فقد أجهضت الوحدة بين قطرين متجاورين غنيين بالطاقـــات البشـــرية والعلمية والاقتصادية. وذلك، بسبب الالتقاء في الموقف بين قوى متناحرة: القـــوى المرتـــبطة بشركات النفط والإقطاع. والقوى المتعاطفة مع القاهرة. وقوة البعث المندفعة لتصفية حسابات في خط الحزب ومواقعه القيادية.

والعلاقـــة مـــع القاهـــرة، والقوى المتأثرة بها، كانت تتأرجح تقدماً أو تراجعاً، حسب التقارب مع مواقـــف القاهرة أو الابتعاد عنها. فطرح وحدة الصف، يستجيب لرؤية تيّار. وطرح وحدة الهدف يســـتجيب لـــرؤية تيار آخر. والعلاقة تتأرجح حسب الشعار المطروح، والتيّار السائد. فلكل من الشـــعارين منظومة كاملة من العلاقات: تقارباً أو صراعاً. والعلاقة مع الجزائر قبل١٩٦٥ كانت تتأثر بالعلاقة مع القاهرة. لكنّ التأثر ظلّ محدوداً فهناك تاريخ منذ عبد القادر الجزائري. وموقف البعث أثناء الثورة الجزائرية، حتى اشتراك عدد من أطبائه[٤] في صفوف جيش التحرير.

لقـــد دأب الحـــزب فـــي مساره المتواصل، وفي كافة تيّاراته، على إقامة علاقات وثيقة مع قوى الـــتحرر والتقدم. ففي مرحلة الانقلابات العسكرية، كانت تلك العلاقات تتأسس. وعندما اضطرّت قيـــادة[٥] الحـــزب لمغـــادرة القطـــر، لم تلجأ إلى أيّ نظام رجعي، بل أقامت لدى الحزب التقدمي الاشـــتراكي في لبنان، ثمّ لدى الحزب الاشتراكي الإيطالي. أمّا الصراعات مع القوى الماركسية، فيحكمهـــا الموقف من القضايا القومية. أومن الأنظمة التي يندرج ضمنها البعث أو تلك القوى كما حـــدث في بغداد، وفي مرحلتي الوحدة والانفصال في سورية. ورغم بعض الفروق في المواقف، فقـــد ظـــلّ الاتجـــاه العام المسيطر هو دعم كافة حركات التحرر والتحرير، بعد استلام السلطة. ويحتوي الدعم على المال والسلاح وفتح المقرّات والإعلام. وفي الإطار نفسه تمّ دعم حركة فتح وهـــي فـــي طـــور التأسيس. ومن أرض سورية انطلقت في اليوم الأوّل من عام ١٩٦٥. وفوق أرض سورية أقامت المقرّات ومراكز التطويع والتمويل وقواعد التدريب. وبنسب مختلفة، تمّ دعم حـــركات تحريـــر: عربستان، وأرتيريا، وعُمان، والبحرين، وفي وقت لاحق: عدد من المنظمات

---

[٤] نور الدين الأتاسي ــ يوسف زعيّن ــ ابراهيم ماخوص ــ برمدا

[٥] الأساتذة: ميشيل عفلق ــ أكرم الحوراني ــ صلاح البيطار.

الفلسطينية. والعديد من الأحزاب الوطنية والتقدمية، من مشرق الوطن العربي ومغربه. وبموازاة ذلك، كان الصراع يؤثّر ويتأثر في شكل ومستوى العلاقة مع الأنظمة الرجعية.

لقد كان التيّار الأوسع في الحزب ضد علاقة التضامن مع هذه الأنظمة، وضد نقلها إلى موقع القيادة من خلال مؤتمرات القمة. وبالمقابل فهو مع كل القوى الوطنية والقومية والماركسية، العاملة لإسقاط هذه الأنظمة. ومع كل النقابات والاتحادات السائرة في الاتجاه ذاته. لكنّ رؤية التيار الأضيق كانت عكس ذلك، حتى أنّ الأمين العام للحزب نفسه، شارك في مؤتمر القمة في المغرب، وكان إذ ذاك الدكتور منيف الرزّاز. والتيّار الأوسع ذاته، كان يصنّف الإمبريالية والصهيونية والرجعية الطبقية الحاكمة في موقع واحد ووفق هذا التصنيف للتناقضات، فإنّ التضامن العربي الرسمي، هو تضامن بين هذه الرجعية، وبين منظمات وطنية وتقدمية، وأنظمة مشابهة. وهو كنتيجة وصل لهذه المنظمات والأنظمة بالإمبريالية والصهيونية. والأمران معاً يتناقضان مع مراكمة الوعي الطبقي والسياسي المضاد لذلك المثلث. ويضعفان النضال ضده. ويقوّيان مواقع الرجعية الطبقية الحاكمة ضدّ القوى المسحوقة المقهورة في أقطارها. وهو كنتيجة أيضاً، تضامن ضد حاضر ومستقبل التحرر والتقدم، لأنّه تقوية للخصوم. وإضعاف لقوى التحرر والتقدم. وهو كذلك، تقوية للإمبريالية والصهيونية، في وجه الخصوم. أمّا لو كانت الرجعية الطبقية الحاكمة، ذات مصلحة بالتناقض مع الإمبريالية وبالتالي مع الصهيونية، ولو كانت قادرة على الصراع معهما، لكانت كلّ هذه الذرائع ساقطة، ولكان الموقف المعاكس هو الصحيح. وهكذا، فقد أضيف هذا التناقض أو التباين بين رؤية التّيارين، إلى المولّدات الأخرى للتفجير. فحدثت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ بأسلوبها العسكري.

حركة ٢٣ شباط١٩٦٦

إذن، لقد تكاملت مولّدات التفجير: والنظام ليس ديموقراطياً ـ نيابياً، حتى تكون المؤسسات التشريعية هي صاحبة القرار، من خلال الأكثرية والأقلية، المنتخبة انتخاباً حراً. بينما النظام هنا يقع ضمن النموذج الذي أقامته المنظومة الاشتراكية. ففي هذا النموذج، ينوب مؤتمر الحزب، عن المجلس التشريعي المنتخب. والقيادة المنتخبة من هذا المؤتمر، تنوب عن السلطة التنفيذية. فالشرعية، في هذا النموذج، هي شرعية ثورية. أي شرعية الأحزاب والاتحادات والنقابات، الممثّلة لمصالح البنى الطبقية الكادحة ـ المنتجة، لأنها هي صاحبة المصلحة بالتحوّل الاشتراكي، وبالتطوّر والتقدّم. وفي هذه المرحلة المبحوثة، كان هذا الفهم هو السائد. وعكسه، يمثّل تواطؤاً مع قوى الاستغلال. لكنّ المسألة هنا، **تكمن في افتقار هذه الديموقراطية الشعبية إلى منطق التطوّر**. وهذا المنطق، يفترض أنّ مصالح متباينة تتوالد، بين الفئات والطبقات ذات المصلحة

بالاشـــتراكية. وهـــذه المصالح تنعكس في رؤى متباينة وبالتالي فهي تحتاج إلى تنظيمات سياسية ونقابيـــة متبايـــنة، وحتى متناقضة. وبذلك يحدث الانسجام بين هذا النموذج، وبين منطق التطور فيـــه. لكـــنّ المسار العام لم يسر في هذا الاتجاه، لا في دول المنظومة الاشتراكية، ولا في دول التحوّلات الاقتصادية. رغم بعض الفروق، بين قطرٍ وقطرٍ آخر، ومرحلةٍ ومرحلةٍ أخرى.

إذن، لقـــد تكاملت مولدّات التفجير: فالقيادة القومية قد استهترت بالنظام الداخلي للحزب، وخالفته: فـــي تجميد القيادة القطرية، وفي حلّها. وفي تعليق المادة التي تمنع الحل إلاّ أمام المؤتمر، خارج الظـــروف التي تبرّر هذا التعليق. وفي منع انعقاد المؤتمر القطري حسب الأصول الحزبية. وفي تهديد من يحضر المؤتمر بالفصل وبإجراءات أخرى. وبعد حلّ القيادة القطرية، شكلّت لجنة عليا لـــتقييم الأعضاء، وإعادة بناء الحزب في القطر. وهذا الإجراء، يقارب حلّ الحزب. وهذه اللجنة تمـــثّل تيّاراً في الحزب، وليس الحزب كلّه، وهذا التيّار هو تيّار الأقلية في القطر، وإلاّ لكان هو الغـــالب في المؤتمر القطري، والقيادة المنبثقة عنه. ولهذا التيّار خطة السياسي والاقتصادي، وهو مـــتعارض مع خط الأكثرية. ولذلك فإنّ عضوية الحزب، وبنيته الطبقية، وخطه السياسي، واتجاه الـــتطوّر فيه، سوف يتعرّض للتغيير، وربّما للتغيير المضاد. والحزب لم يكن بعد قد أصبح حزباً للســـلطة. ولم تكن السلطة هي التي صنعته. وجهازه العام، مكوّن من مناضلين مجرّبين في كافة المـــراحل. والعـــودة للتـــنظيم في أوقات مختلفة، لها ظروفها. وكلّها تمّت في ظروف المجابهة الصـــعبة. وهي التي منحت الحزب القوّة. وتجذّر البنية الطبقية، هو انعكاس موضوعي للمصالح. فالإجـــراءات الاقتصادية، والمجابهات التي تخاض، والممارسات السياسية والنضالية، تنسجم مع هـــذه المصـــالح. ولـــو كانت دون مستوى التطابق معها. وإعادة رئيس اللجنة العسكرية المبعد، وتعييـــنه وزيراً للدفاع، وتحالفه مع رئيس الدولة العسكري، والقيام الفوري بالتنقلات العسكرية، يسلّط الضوء على معالم الطريق المقبل.

لقـــد أضـــاف الأسلوب شرخاً جديداً. ففي المستويات العليا من تيّار القومية، كان الأمر محسوماً: لابـــدّ مـــن إعـــادة ترتيب الحزب، وفق رؤية هذا التيّار. فالمسألة ليست مسألة يمين ويسار، إنّما مســـألة رؤيـــتين متناقضـــتين: والقيادة القومية هي العليا، وبالتالي فإنّ رؤيتها هي التي يجب أن تســـود. وإلاّ فهـــذا الحزب لم يعد حزبنا. بينما اختلف الأمر في المستويات الأخرى. إذ عارض الحـــركة كأسلوب وليس كمضمون العديد من الرفاق المناضلين في القطاعين المدني والعسكري. ثـــمّ وقفـــوا موقـــف المعادي أو اليائس أو المتفرّج. وقد تعاطف مع هؤلاء، الكثيرون من الرفاق الجـــدد، احتراماً لصفاتهم، أو تأثراً بهم. وفي الوقت نفسه، سار مع الحركة الكثيرون من الرفاق الجـــدد غيـــر المســـتوعبين لتكوين وتطلعات الحركة. وسار معها آخرون لأنها انتصرت. وعلى

مستوى قيادة الحركة، تداخلت عوامل التطوير، مع الانتقام للتجميد والحل ومنع انعقاد المؤتمر مع الخوف على المستقبل من خلال التحالف العسكري.

والأسلوب العسكري، ولّد لدى الرفاق العسكريين، شعوراً متضخماً ومتزايداً بأهمية أدوارهم في مسيرة الحزب والثورة. حتى أنّ بعض الذين شاركوا في اللجنة العسكرية، وفي صنع ٢٣شباط، أصبحوا يتصرفون وكأن نضال الحزب وتاريخه يبدآن مع بداية اللجنة العسكرية، وينتهيان مع خفوت أدوار رموزها، لصالح المؤسسات الحزبية، أو الرسمية أو الشعبية. وكذلك فإنّ الاتصالات والارتباطات التي رافقت مسار كل تكتل عسكري، لم تكن من خلال المؤسسات الحزبية العسكرية. وإنما من خلال علاقات الموقف أو الولاء. الأمر الذي يضعف التماسك الحزبي. وهذا الوضع طبيعي، لأن التناقض هو ضمن الحزب، وليس بينه وبين جهة أخرى. وبالتالي، فإنّ المواقف موزّعة، وكذلك الولاءات.

لقد قامت حركة٢٣ شباط، على أساس الرد والتمثّل والتجاوز. الرد على تيّار وممارساته. والتمثّل لما في تراث الحزب من نضال وقيم. والتجاوز لكلّ ما يعيق التطوّر والتقدم. وقد تكشف هذا الأساس في قرارات المؤتمر القطري العادي الثالث. والقومي العادي التاسع. لكنّ تنفيذ هذه القرارات، كان يصطدم بعقبات: فهو يحتاج لطاقات حزبية وشعبية تفوق قدرات تيّار الحركة. وهذه الطاقات لا تتوفر إلاّ في الجهد المتكامل لتيّار التحرر والتقدم. وهذا الجهد يشترط توفر المناخ الحر. وهذا المناخ يستلزم تذويب الجليد المتراكم، عبر عدة مراحل، ومد جسور الثقة، والتعاون الواقعي المتدرّج، وصولاً إلى وحدة الاتجاه، وإلى خوض هذا الاتجاه معركة النقائض، في مناخ حر، وإلى صياغة التحالفات المرحلية بما يخدم خط التحرر والتقدم. وقد خطت قيادة الحزب خطوات واسعة في هذا الاتجاه. فتحقق التعاون والاعتراف الواقعي مع التيار الماركسي، وإلى حد ما مع التّيار الناصري وحركة الاشتراكيين العرب. وجرت لقاءات عدة لتطوير مواقف الحزب الشيوعي من القضايا القومية. وتكثّفت الجهود لإعادة الذين خرجوا من الحزب أعقاب المؤتمر القومي السابع إلى الحزب. لكنّ حركة الثامن من أيلول ١٩٦٦ أجهضت هذه الجهود. وبذلت جهود مماثلة في قواعد التيّار الاشتراكي، فحققت نتائج ملموسة. وهكذا بدأ تيّار الحزب يشعر بالثقة. فاستعادة الحزب لمعظم مناضليه، وتوحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم، يوفّران القدرة لتنفيذ وتطوير الأهداف التي تتضمنها تلك المقررات.

وتنفيذ القرارات كان يصطدم بعداء طبقي شرس. وقد استثمر هذا العداء سلاح الدين أفضل استثمار. وهنا بالتحديد التقت الرجعية الدينية والرجعية الطبقية. ومعهما، تقاطعت جهود الرجعية الطبقية والدينية العربية. فحدثت تحركات وعصيانات سلمية ومسلحة. واستخدمت دور العبادة

أفضـــل اســـتخدام. لكـــنّ الرد الشعبي كان الأقوى. وقد انتصر. وقام بدور قيادي في هذا الرد: العمال. والحزب من خلال الحرس القومي. واتحاد الطلبة. ومناطق التحدّي في الريف. لقد كانت الهـــزيمة مزدوجة: داخلية وخارجية. فالحلف الإسلامي بقيادة السعودية وضع ثقله، وكذلك فعلت الرجعيات الطبقية والدينية ذات التأثير، وخاصة الأردن. ومع أنّ الجيش لم يستخدم إلاّ في التمرّد العســـكري الـــذي احتمى في الجامع الأموي بدمشق، فإنّ الحلف الطبقي لقوى التحرر والتقدم، قد أثبت أنّه الأقوى.

وتـــنفيذ القـــرارات كان يصطدم بعداء الإمبريالية والصهيونية. فللإمبريالية-مصالح ومرتكزات. والتـــنفيذ يســـتهدفها. وفـــي الوقت نفسه، يؤدّي إلى تمتين العلاقات مع الدول الاشتراكية وقوى الـــتحرر والـــتقدم في العالم. وهذا سبب إضافي للعداء. وللصهيونية وجود في دولة، وطموح في التوســـع. والاتجـــاه العام للقرارات وخط الحركة وممارساتها، هو اتجاه تناحري مع هذا الوجود وتلك الطموحات. والتناحر يستدعي الاستباق.

ومقـــابل العداء الإمبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي، تحركت قيادة الحزب والسلطة، تجاه الثورة في الجزائر فضاعفت من قوة العلاقات، والتي هي قوية بالأصل. ومدّت جسور الثقة مع القاهرة. فـــتحول المد إلى تحسّن مع الاتجاهات الناصرية. وعقدت صلات وثيقة مع قوى التحرر والتقدم فـــي الوطـــن العربي، وخاصة في لبنان والأردن والعراق وفلسطين والسودان واليمن والمغرب. وضاعفت من قوة الدعم لحركة فتح.

لقد نتج عن مجمل المسار، وضع متشابك: فخرج من التنظيم بعض المتقدمين وعياً وفكراً ونضالاً وسلوكاً، وبعض الإصلاحيين. وهذه نتيجة متناقضة، تحمل التجانس في جانب، والإفقار في جانب آخـــر. ونمـــا مـــع تعـــاقب المراحل، الوعي السياسي والتنظيمي. وتعمقت استراتيجية الحزب، وتوضـــحت فـــي معظـــم المسائل. وتجذرّت البنية الطبقية للحزب. وتوحدّت خطوطه السياسية، ومنطـــلقاته الفكـــرية. وانتمى واقعياً إلى اليسار الطبقي ــ القومي. وتضاءلت التناقضات الكبرى ضـــمن جهـــازه. ونما حجم التنظيم نمواً متزايداً. لكنّ مسألة البناء الجديد في ظل السلطة، ظلّت موضـــع حذر. لذلك وضعت الضوابط الصارمة. أمّا النسبة العظمى في هذه المرحلة، فتنتمي إلى الإرث النضالي والخلقي. وقد دعّم هذا الإرث بمفاهيم وسياسات وممارسات أكثر تقدماً وتطوراً.

لكـــنّ هذه النسبة لن تظلّ عظمى دون ضوابط صارمة، ودون تطوير لأسس التنظيم. وفي مقدمة هـــذه الضوابط والأسس، قطع الصلة جذرياً بين السلطة والامتياز. وبين التفرغ والامتياز. وبين العضـــوية والامتياز. والمراقبة الصارمة لأيّ تبدل في الوضع المعيشي والمستوى المادي، تعود مصادره إلى السلطة أو التفرّغ أو العضوية. فللامتيازات آثار نفسية وفكرية ومادية مدمرة للإرث

وللخلق وللانتماء وللولاء الطبقي. وهذه الآثار تترافق صعوداً وهبوطاً مع حجم الامتيازات ونوعها ومداها. كما تترافق مع تراجع الإرث النضالي والخلقي، ومع تقييد حرية النقد الشعبي والحزبي، أو العكس. وتفعل هذه الامتيازات فعلاً أكبر في الأعضاء الجدد. إذ إن حصانة هؤلاء محدودة. والجو الملوّث يزيد الحصانة ضعفاً.
إنّ البدايات تسمح بمثل هذا النقد وتلك الرقابة. لكنهما نسبيان. فشكل الوصول للسلطة، والتناحر بين قوى التحرر والتقدم، قلّصا إمكانية سيادة المناخ الحر. وشراسة المواجهة مع المثلث المعادي، تخلق أسلوبها في التعامل مع القوى الداخلية المرتبطة بهذا المثلث. وعنف المواجهة الطبقية والدينية، يعزّز ذلك الأسلوب. والأزمات والصراعات داخل البعث، تخلق ضروراتها في ممارسة السلطة، وفي التفرغ الحزبي، وتقوية دور الحزب في السلطة. وبالتالي تراكم الضعف في تلك السيادة. وتقليد التجارب التي يحكم فيها الحزب، يصب في الاتجاه ذاته. لكن البدايات لا تسحب ذاتها على المسار اللاحق. فمع الوصول إلى نهايات العقد الأول من السلطة، يتراخى النقد والرقابة. ويتراجع الإرث النضالي والخلقي. وتنمو الامتيازات. وكل نمو هنا يقابله تراخٍ وتراجعٍ هناك. والمفعول المتعاكس يتكرر. والتوغل في العقد الثاني أو الثالث، يقلب المعادلة تماماً. وتدفق المال النفطي والرأسمالي يجعل القلب[٦] حاداً وسريعاً. **وللامتيازات سياساتها وممارساتها وأخلاقها. وبينها وبين المناخ الحر، وخط التحرر والتقدم تناقض تناحري. ومصدر التدفق المالي يراكم هذا التناقض.**
٢ ــ ولحلّ التناقض في ممارسة السلطة، فقد أنشئت مؤسسة الاجتماع المشترك للقيادتين: القومية والقطرية. وأصبح الاجتماع المشترك السلطة الفعلية حتى نهاية عام ١٩٦٨ حيث تفجّرت أزمة الخطوط السياسية، وما يكمن خلفها. وفي هذه المرحلة ترسخت إلى حد بعيد الأسس والقيم الحزبية. وكان الانسجام شبه تام بين القيادة والقواعد. ومورست الديموقراطية في مؤسسات الحزب ممارسة حقيقية. وساد مبدأ النقد والنقد الذاتي. ولم يكن أحد فوق النقد والمحاسبة. وخضع الجهاز الحزبي لدورات تدريب وممارسة، من خلال الاشتراك في عمليات ضمن الأرض المحتلة. وتمّ التشدد في قبول المنتسبين الجدد إلى الحزب. وشمل ذلك: المنبت الطبقي. والوضع الطبقي الحالي. والوعي السياسي. والتحرر من علاقات التخلف. واجتياز دورات التدريب

---

[٦] إنّ قراءة الوقائع قراءة رقمية في عقدي الثمانينات والتسعينات، تثبت ذلك ويشمل الإثبات: ضحايا الاعتقال، والقتل. وأرقام الثروات ومصادرها. وحجم الفساد، واتساعه. وحدة التمايز الطبقي، مقابل تدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى. والانطلاق في السياسات والممارسات من مصلحة النظام ، لا من مصلحة الوطن والمواطنين. والدوران في الفلك الرجعي عربياً ، والأميركي عالمياً..

والممارســة بنجاح ورغبة والتدرج في الوصول إلى العضوية العاملة من مؤيد إلى نصير أولي. فمتوســط . فقيادي. فعضو متدرب.. وتعززت ثقة الحزبيين بأنفسهم وبالمستقبل. وساد الانسجام بين السلطة والحزب. وكانت السلطة بكافة أجهزتها ضمن قيادة الحزب فعلياً.

٣ً ــ وبذلــت جهــود مضــنية لاســتكمال بــناء المنظمات الشعبية، وتطويرها من حيث الحجم والفاعــلية. فــنمت وتوســعت وشاركت إلى حد كبير في صنع التقدم لقطاعاتها. وانفتحت على التــنظيمات الشــعبية التقدمية العربية والعالمية. لكنّ هذا البناء ظلّ مليئاً بالثغرات. فعملياً لم تكن هــذه المــنظمات تختار قياداتها بحرية. لقد كان لها دور في هذا الاختيار، إلاّ أنّ القرار النهائي يعــود لــلقيادات الحــزبية الموازية. وممارسة هذه المنظمات لمهامها كانت منقوصة من خلال الوصــاية الحــزبية. والنضــال المهــني والسياسي كان محكوماً بالخط العام للحزب. وامتيازات القيــاديين لــم تكــن ذات تأثير. فطيلة العقد الأول للسلطة تقريباً، كان التقشف صارماً. والامتياز محدوداً. ثمّ أخذ الامتياز يتنامى في الحزب والمنظمات ومؤسسات السلطة، كي يمكن الاندماج في المســار العــربي الهابط. ولتعميم الاحتواء والتعليب والانتهاز. **وقد تحقق ذلك فعلاً خلال العقود الثلاثة التالية.**

٤ً ــ والعلاقــة بين قيادة الحزب، والتنظيم الحزبي في الجيش، كانت مباشرة. لكن الوضع ضمن التــنظيم الحزبي العسكري لم يكن متطابقاً مع مثيله المدني. فانتخاب القيادة الحزبية شكلي. إذ إنّ القيــادة الحزبية هي غالباً، القيادة العسكرية الحزبية. وحرية الرأي كانت مشوبة بالحذر. فالجمع بيــن القيادتين يفرض الحذر. ولم يكن في التنظيم تفرّغ حزبي. ولا موجهون سياسيون. والأمران معاً يضعفان مستوى التنظيم: حجماً، وتماسكاً، وانضباطاً، وثقافة سياسية، وفاعلية. ففي مثل هذا الــنموذج من الأنظمة لابدّ من ذلك. أمّا في نظم الديموقراطية السياسية النيابية، فلا بدّ من الفصل الكــامل بين الجيش والسياسة والعمل الحزبي. ومع نهايات القرن العشرين، سقط النموذج الأول تمامــاً. وبالــتالي فــإنّ الفصــل أصــبح من ضرورات التطور باتجاه الحرية، وباتجاه الكفاءة والاختصاص.

وقد ظلّت المسافة بعيدة بين قرارات المؤتمرات وتنفيذها فيما يخص هذا التنظيم. ولحرب ١٩٦٧، وتفجّــر أزمة الخطوط نهاية ١٩٦٨ أثر في ذلك، وللنيات المضمرة لدى بعض القادة العسكريين، أثــر ممــاثل. فمــنذ عــام ١٩٦٥ والقــرارات تركــز على : الدمج العضوي للتنظيمين المدني والعسكري. والتثقيف السياسي والأيديولوجي والتركيب الطبقي للجيش. ومنع الشروط المادية التي تــؤدي إلى البرجزة والبيروقراطية. وتشييد العلاقات الموضوعية عسكرياً وحزبياً. وتنظيم ضباط الصــف والجنود والمجندين. وهذه المسافة بين القرارات والتنفيذ في مثل هذا الوضع المشخّص،

توسّـع فرص استغلال علاقات التخلّف: العائلية والمحلية والطائفية في بناء التكتلات العسكرية. فهـذه العلاقـات هـي قوية أصلاً بسبب التخلّف الوطني العام، وهي أكثر قوة في الجيش بسبب التصـفيات والتعويضـات التي رافقت كل أزمة. وهذه المسألة ليست هامشية. ففي تلك المرحلة كـانت الجيوش في نصف العالم أو أكثر، تعتبر مؤسسات الحزب، هي المؤسسات الشرعية. لأن الـنظام هـو نظام الديمقراطية الشعبية. أما الشرعية في النصف الآخر، فهي المؤسسات النيابية، والسلطات المنبثقة عنها. **ولذلك، فإنّ التملّص من مكوّنات النظامين، يعكس العودة إلى استثمار العلاقـات الـبدائية المتخـلفة: العائـلة، والمنطقة، والقبيلة، والطائفة.** كما أنّ الاستجابة لهذا الاستثمار تصبّ في الاتجاه ذاته. والأمران معاً يتناقضان مع الانتماء الوطني والسياسي والطبقي. والنتائج، كانت أساسية في التبدّل الذي تمّ نهاية العقد.

إنّ شـكل الوصـول إلى السلطة، هو الذي سهّل تحوّل النيّات إلى فعل. وإنّ حلّ الحزب وإلغاء الديموقـراطية، هما اللذان قادا إلى هذا الشكل. وإنّ الصراع ضمن تيّار التحرر وضمن الحزب هـو الذي أدى إلى ذلك التركيب، وهذه التصفيات. ومع كل تصفية كانت تتم المبالغة، كي يزداد الـتعويض لصـالح ذلـك الـتركيب وتزداد العلاقات تخلفاً. ففي مثل هذا الوضع تصبح القيادة العسكرية لقوّة العلاقة، وليست للمؤسسات الشرعية. ولممثل هذه العلاقة، وليس لممثل المؤسسة. ولمـن يغـذّي هـذه العلاقـة، وليس لمصدر هذه المؤسسات. ومع نموّ علاقات التخلف، يزداد الإرهـاب الفكري، وتتكثّف الامتيازات. وهما بدورهما، يزيدان علاقات التخلف قوة، ويحولانها إلى مـلاذ ومنـتجع. والـردود العسـكرية التي تمّت لاستلام السلطة، أو لوقف التنامي في ذلك الـتركيب، أو لاحتلال الموقع الأول فيه، كانت تستند على علاقات تخلّف مماثلة: محلية وطائفية. وهـذا الاسـتناد يتنافى مع الطرح السياسي، الذي كان يغلّف تلك الردود. ولأنّها كانت تفشل، فقد كان ذلك التركيب يتنامى، وعلاقات التخلّف تتعزّز والجيش ينزف، وقدراته تتناقص. وهذا جانب من جوانب الخامس من حزيران ١٩٦٧، لكنّه أساسي في صنع المسار اللاحق.

طيـلة المـراحل المتلاحقة، كانت احتمالات تفوّق الخط والأصول الحزبية، احتمالات قوية، في التـنظيم وفي التركيب. لكنّ أحداثاً متشابكة، غلبّت الاتجاه المضاد. فالردود ذات الصبغة المحلية والطائفيـة، كانت تخدم ذلك الاتجاه. فهي تقوّي العلاقات المرضية في الجانب المستهدف، وتمنح فـرص التصفية في صفوف القوى التي استهدفت ذلك الموقع. وبعد التصفية يأتي التعويض، في المسـؤوليات القياديـة، وفي الكليات العسكرية. والخامس من حزيران قدّم دعماً مشابهاً للاتجاه المضـاد. فكل الذين يمكن أن يطالهم الحساب، اندمجوا في ذلك الخط. وشكلوا قاعدته الأساسية. فالمعركة بالنسبة لهم معركة وجود. وخط التسوية السياسية أعقاب تلك الحرب، قدم خدمة مماثلة.

فهـــو يوفّـــر الاســـتقرار، ويتلاءم مع اقتصاد الخدمات، ويحجب الهزيمة النفسية، والقصور في المؤهـــلات القياديـــة. والـــرجعيات العربية الحاكمة تقذف إلى الخلف، الخلاف المذهبي مع هذا الـــتركيب وقيـــادة هذا الخط، وتدغدغ العواطف بمستقبل مندمج، يفتح كلّ المنافذ أمام مال النفط، وأمام الوصول إلى هذا المال. وهكذا كانت تتراجع احتمالات التفوّق، بعد كلّ حدثٍ هام، وتطوّر مشابه.

خـــلال ثمـــان سنوات من عمر الثورة، التي يقودها الحزب، تمّ إنجاز الكثير في مجال التحولات الاقتصـــادية، والتـــنمية والخدمـــات، والعلاقـــات مع القوى التقدمية، والتحرر من نهب وهيمنة الرأســـمال العالمي، والانتقال بالوعي السياسي ــ الطبقي نحو مواقع متقدمة. أمّا بالنسبة لما يمكن إنجـــازه، فإن الحزب والحكم قد تجمدّا في منتصف الطريق. والتجمّد في وضعنا المشخّص يقود إلى الـــتراجع. والتراجع يستجرّ تراجعاً جديداً، وصولاً إلى موقع نقيض. والموقع النقيض يتجاوز فـــي تـــراجعه مـــا تحقق، لأنّ الزمن لا يتوقف. وتراكم خطوات التراجع والتناقض، يخلق واقعاً سياسياً ــ طبقياً ذا مصلحة بتسريع التراجع والتناقض. وهذا الواقع يلتقي مع نظيره في الإطارين العربي والعالمي، فيتغذّى منه ويغذّيه.

ومرحـــلة بعـــد مرحـــلة، يصـــبح الموقع النقيض في قلب التبعية للرأسمالية العالمية، والاستبداد السياسي، والاستغلال الطبقي، مع تبدل في طبيعة هذا الاستغلال والهوية الطبقية. لأنهما متكونان خـــارج العمـــلية الإنـــتاجية. فمنافذ السلطة، والمال الخارجي، هما مصدر التكوّن الطبقي الجديد. وتغـــدو الشروط المادية لهذا التكوّن، تناحرية مع الوحدة والتحرير والديموقراطية. وكلّ ذلك غدا واقعاً فعلياً في العقود التي تلت العقد الأوّل للسلطة.

١ً ــ فقـــد تعـــززت العلاقات مع الدول والقوى التقدمية: عربياً وعالمياً. وحدث تفاعل كبير في الأفكـــار والتجارب. وتطوّرت الثقة المتبادلة لكنّ المعادل الداخلي لم يكن متسقاً مع نظيره العربي والعـــالمي. فهـــو قـــد تطوّر إلى الأمام مع التّيار الماركسي، وبعض التّيار الناصري، ومع الذين خـــرجوا مـــن الحزب إثر العديد من الأزمات، ومع القطاع الشعبي الواسع في الريف والمعامل والخدمـــات والمـــدارس والجامعـــات. إلاّ أنّـــه تطوّر عكساً، مع بعض التيار[٧] الناصري والتيار الاشـــتراكي، والعمّال الثوري، والذين قاوموا خط الثالث والعشرين من شباط، والذين تعاطفوا مع

---

[٧] هنا مسألة تستدعي التوضيح، تتعلق باعتقال الدكتور جورج حبش : الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد كان الدكتور حبش مدعوا للتفاوض. وتصادف قدومه مع ضبط ميثاق جبهة إسقاط النظام، ومع صدور بيان عن منظمة حركة القوميين العرب في سورية، يدعو لإسقاط النظام. والدكتور حبش، أمين عام للحركة. فاعتقل بدل أن يُعاد للبنان ويؤجل التفاوض، ريثما يتضح الأمر.

حركة الثامن من أيلول. إذ شكّل هؤلاء جبهة لإسقاط النظام، وكان التنظيم التابع للعراق ضمنهم، وخلف هذا التنظيم دولة، ونظامها معادٍ للنظام القائم في سورية. ولذلك فقد اعتقل عدد واسع منهم. والمسؤولية كانت مزدوجة: فالأولى تقع على من بيده السلطة. والثانية على الآخرين. فالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ قائمة. وهي مستمرة منذ عام ١٩٥٨ ــ عام الوحدة. ولم تلغ إلاّ لبضعة شهور فقط خلال الحكم النيابي في زمن الانفصال. لقد تتابعت الأحداث التي تستلزم فرضاً جزئياً أو كلياً، لكنها لا تستلزم الاستمرار: آذار٦٣ تموز ٦٣ ــ حماة ٦٤ ــ الحلف الإسلامي، ومقاومة المتضررين من الإصلاح الزراعي والتأميم عامي١٩٦٥-١٩٦٦أيلول ٦٦- حزيران ٦٧.

إنّ هذه الأحكام والقوانين، وعدم الاعتراف القانوني بحرية الأحزاب والصحافة والنقابات والتعبير والتحرّك، يشكلان معاً سبباً مشروعاً لقيام جبهة سرّية مضادة. ونتائج حرب حزيران ١٩٦٧ تعزّز هذا السبب. لكنّ المسار الذي أدّى إلى إلغاء الحياة الديموقراطية، وتغييب التأسيس للمناخ الحر، قد شارك فيه الجميع مع الخلاف بالنسبة. فالذين اندمجوا بالنظام زمن الوحدة، وظلّوا مرتبطين بنظام القاهرة، يفتقرون إلى المبرر المنطقي في صراعهم من أجل الحرية السياسية والنقابية. والأمر ذاته ينطبق على الذين مارسوا دوراً قيادياً في الحزب والسلطة حتى أيلول ١٩٦٦. وينطبق بشكل أشد على مؤيدي نظام بغداد، لأنة أكثر بعداً عن ممارسة الديموقراطية من نظام دمشق. وينطبق كذلك على الذين يؤيدون حكم الحزب الواحد في الشرق. والذين أيّدوا ممارسة الحزب الشيوعي العراقي بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣. **لكنّ خطأ قيادة الحزب والثورة هو الأكبر.** لأنه يكمن في عدم قدرتها على إدراك الدور المركزي للديموقراطية في نجاح أو فشل أيّ نظام. وهذا الإدراك يحتّم عدم الاقتداء. إنّ حرب حزيران: إعداداً ومساراً ونتائج، هي الأهم في تبرير قيام تلك الجبهة. فكل الأسرار المتعلقة بهذه الحرب، لم توضّح. لقد تولّى قياديو الحزب مسؤولية التوضيح في عشرات الندوات العامة. لكنّ أسراراً كثيرة، ظلّت خارج التداول: بيان سقوط القنيطرة مثلاً. دمار نصف الطيران على المدارج... فاللجنة التي قررّت قيادة الحزب تشكيلها للتحقيق وتحميل المسؤوليات، ظلّت قيادة الجيش تميّعها حتى انفجرت أزمة الخطين السياسيين المتناقضين في أيلول ١٩٦٨أثناء انعقاد المؤتمر القطري. وحرب حزيران ليست هامشية، بل مفصلية في مجمل المسار اللاحق. ليس في القطر فقط، وإنما في الوطن العربي عموماً.

وخطأ قيادة الحزب أيضاً، يكمن في الابتعاد عن تاريخ نضالي طويل، صنعه البعثيون وهم يكافحون من أجل الديموقراطية. وفي إقامة التناقض بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية،

وبينهما وبين التنمية والتحرير والوحدة. لقد شكلّت الأحداث المتلاحقة سبباً واقعياً، لكنّ هذا السبب لا ينسحب على كل المواقع والمراحل.

منذ حركة شباط ١٩٦٦وحتى حركة ١٦تشرين ثاني ١٩٧٠ وجهد الحزب منصب على توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. فحرب التحرير الشعبية التي تبنتها مؤتمرات الحزب القومية والقطرية، تشترط هذا التوحيد. وتصنيف التناقضات، يحتمّ هذا التوحيد. ومعركة تحرير الثروات، والتنمية، والتوحيد، والعدل الاجتماعي، وتوفير المناخ الحر، مرهونة بهذا التوحيد. ومحورا الجهد كانا على الساحة القومية، وساحة القطر. فعلى الساحة القومية كان المنطلق، تحقيق علاقة مساحتها بين التعاون والجبهة والوحدة العضوية بين تيارين : التيّار القومي المؤهّل للانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية. والتيار الماركسي المؤهّل لتبني الطريق القومي نحو الأممية. والتياران لهما وجود حقيقي فاعل في سورية والعراق والسودان واليمن بشطريه والأردن ولبنان وفلسطين، وعُمان والبحرين. ولهما نوى أو نويّات في تونس والمغرب والسعودية والكويت وليبيا. وفي كل من التيارين تنوّع داخلي. ففي التيار القومي: بعثيون، وقوميون عرب، وناصريون. وفي التيار الماركسي: قوى مصنفة أساساً ضمن المعسكر السوفياتي، أو الصيني، أو الأممية الرابعة، أو خارج أيّ تصنيف. وكان في تقدير الحزب، أنّ تحقيق هذه النتائج يوفّر الإمكانية الواقعية لخلق مناخٍ جديد، ونموذج جديد، تسود فيه الحريات السياسية لكافة التنظيمات التي تعتمد الأسلوب الديموقراطي في نضالها وعملها. ومثل هذا النموذج سوف يؤدّي إلى تحولات نوعية عميقة متشابهة أو متقاربة في العديد من الأقطار العربية. وإذ ذاك يصبح للقاء القوى التقدمية مضمون جديد أكثر فعلاً في الواقع. وأكثر قدرة على التفوّق في مناخٍ ديموقراطي حر. وأقوى مناعة تجاه الخصوم الطبقيين. ويصبح للصراع مع العدو الصهيوني، ومع الإمبريالية ومصالحها واحتكاراتها ومرتكزاتها، بعدٌ شعبي أكثر عمقاً واتساعاً. وأكبر أثراً. ولتحويل هذا الفهم والتقدير إلى واقع ملموس كانت تجري الاتصالات واللقاءات، في سورية، وفي الأقطار الأخرى حيث تتواجد فروع لهذين التيارين. وعلى الساحة القومية أيضاً قد تحقّق تعاون ودعم حقيقيان. وبشكل خاص مع أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. وأحزاب الحركة الوطنية الأردنية. والأحزاب الديموقراطية والقومية والماركسية السودانية. ومثيلاتها اليمنية. ومع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب. ومع جبهة التحرير الجزائرية. ومع جبهات التحرير. ومع اتحادات الشغل... لكنَّ العمل بهدف التوحيد أو التعاون أو التنسيق، كان يتقطعّ خلال الأزمات الداخلية والعدوان الخارجي.

ودون التكهّن بمستقبل كان يؤسّس له، ولم يتحقّق، فإنّ هذا المسار قد انقطع بمجيء الحركة. فهل كـان هذا المسار واحداً من الأسباب ؟ . إنّه افتراض. وهل كان الإسراع في التعاون مع الحركة لقطع هذا المسار إنه افتراض ثانٍ.

أمّـا على ساحة القطر، فكان الجهد أكثر كثافةً: لكنّ الساحة لم تكن ضمن سيطرة الحزب وحده. فمـع كـلّ تقدمٍ في هذا الاتجاه، كانت تنتصب عقبة أو ينفجر لغم. فقبيل حركة الثامن من أيلول ١٩٦٦ جـرت لقاءات عدة بهدف عودة تيار المؤتمر القومي السادس للحزب. وبعد فشل الحركة سـاد الحـذر والشـك لسببين: الأول، التداخل بين قياديي هذه الحركة، وبين هذا التيّار. والسبب الـثاني، هـو الـتداخل بين قادة الحركة، ورموزٍ عسكرية ومدنية، معادية لخط المؤتمر القومي السـادس، ولخـط ٢٣شـباط. ثمّ جاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧بنتائجه المدمّرة، فخلق أوهامـاً جديـدة. وتحولـت هذه الأوهام إلى جبهة لإسقاط السلطة. فالسلطة لم تبادر بعد العدوان لـتوفير مـناخٍ ديموقراطي معترف به قانونياً. الأمر الذي جعل بعض القوى تفكر بأسلوب آخر، وهو إسقاط النظام بدل الوحدة ضمن الحزب أو التعاون معه. وكان لخطأ السلطة أولاً، وخطأ هذه القـوى ثانياً أثرٌ بالغ. فحلّ العداء بدل التوحّد والتعاون. أمّا الحوار مع الحزب الشيوعي السوري والاتجـاه الماركسي عموماً، فقد قطع مرحلة تتجاوز حدود التعاون في الحكم والمنظمات الشعبية ولجـان الدفـاع عن الوطن. فالهدف المشترك كان كبيرا جداً. وهو خلق تيّار ماركسي — قومي عـربي قـد يـتحول إلى وحدة عضوية. وثمار هذا الحوار هي واحدة من العناصر التي مهدّت للانتقال اللاحق في كل من التيارين.

كـان بالإمكـان أن تقام جبهة بين قوى التحرر والتقدم منذ عام ١٩٦٦على الأقل، وحتى منذ عام ١٩٦٥. لكـنّ أيـة جبهة لا تعترف بالحق الواقعي والقانوني، للقوى المعارضة بإقامة جبهة، هي جـبهة شكلية جبهة للسلطة. هنا تغدو المعادلة صعبة. فالمعارضة الدينية والطبقية تستند إلى قوى شـبيهة فـي الخليج والأردن ولبنان. كما تستند إلى شركات النفط والرأسمالية العالمية. وتستطيع اسـتخدام سـلاح الدين ومؤسساته. وقد استخدم كلّ ذلك طيلة عامي١٩٦٥و١٩٦٦ وقبل ذلك في حمـاه١٩٦٤. وجـبهة قـوى التحرر والتقدم، تستطيع التفوّق في المواجهة. وقد تفوّقت فعلاً في المواجهـة الطـبقية. لكنّ التفوّق المتواصل يحتاج إلى توفر الثقة والانسجام. وهذه الثقة تصطدم بالـتاريخ منذ عام١٩٥٨. وعندما ذاب الكثير من الجليد، وحدث تعاون في الحكم والمنظمات مع كافة التيارات بنسب مختلفة، جاء عدوان الخامس من حزيران. ومع أنّ التعاون قد استمر، إلاّ أنّ الانتقال إلى صيغة جبهوية، قد اصطدم بعدم الانسجام في الخط السياسي. فالقرار ٢٤٢، والتسوية السياسـية عموماً. كانا مقبولين من الاتحاد السوفييتي والقاهرة. ومرفوضين من دمشق، والثورة

الفلســطينية والجزائــر. وتصنيف التناقضات، كان يلتقي مع خط عبد الناصر عندما يطرح وحدة الهدف، ويختلف معه عندما يطرح وحدة الصف. وللاتحاد السوفييتي مصالح، تنبع منها سياسات، قــد تــتفق مــع خطنا السياسي، وقد تختلف معه. وكذلك الخلاف حول مشروع وزير الخارجية الأمــريكية وليم روجرز. صيف ١٩٧٠. إذ قبله عبد الناصر والأردن. ورفضته سورية ومنظمة التحرير والجزائر. هنا تنتصب مسالة عدم الاستقلالية. فكل خلاف في المواقف على مستوى هذه المراكــز، كان ينعكس تلقائياً على العلاقة مع القوى المرتبطة بالقاهرة أو بالاتحاد السوفييتي. أمّا خطوط الصين وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية، فكانت تؤيد خطنا تماماً. لكنّ هذه الدول على الدوام كــانت تنصـــح بعدم إحداث أية قطيعة مع الاتحاد السوفييتي، لأن أياً منها، لا يستطيع أن يشكّل البديل.

وقــد أضيف سببٌ آخر لعدم التجانس مع بعض قوى التحرر. ففي تموز١٩٦٨ حدث انقلاب في العــراق. والتيار المعادي لخط ٢٣شباط هو القوة الأساسية في هذا الانقلاب. وتوجهه الأول كان نحو اعتقال المئات من خط الثالث والعشرين من شباط. والعراق دولة مجاورة. ونظامها عسكري باسم تيّار من تيارات البعث. والتعاون مع سلطته، هو إجراء مضاد للحزب وسلطته في سورية. وهــذا الــتيار كان ضمن الجبهة التي تشكلت لإسقاط النظام في سورية. وكذلك فإنّ حركة الثامن مــن أيلول، ارتكبت خطأً مضافاً إلى خطأ الأسلوب والطائفية. وهو إقامة معسكر لها في الأردن. والســلطة فــي الأردن مغرقة في الرجعية والتبعية، وفي العلاقات السرية، وحتى شبه العلنية مع العــدو الصهيوني. وهكذا تضافرت الأسباب التي ترسم حدود العلاقات بين قوى التحرر والتقدم. كما ترسم شكل التعامل مع القوى النقيضة. ويعود الجذر الأول إلى قطع المسار الطبيعي للتطور الديموقــراطي، الذي كان جارياً بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨ ثمّ إلى إجهاض الاختمار لسيطرة قوى التحرر والتقدم سيطرة واقعية، قبل الوصول إلى السلطة. ثمّ لشكل الوصول إلى السلطة.

٢ ــ وتــمّ الاستيلاء على أراضي كبار الملاكين، وتوزيعها على الفلاحين. لكنّ حدود الاستيلاء ظــلّت منقوصـــة. فمصـــلحة الإنـــتاج والمنتجين، تستدعي حسم الاستغلال الطبقي في الأرض، ومصـــادرة الدولـــة لأية أراضٍ لا يزرعها أصحابها لمدة خمس سنوات مثلاً، وتوزيعها على من يــزرعها. ففــي ذلك مصلحة للإنتاج الوطني، وللعاملين في الأرض على حد سواء. لكنّ الدولة مســؤولة بالمقــابل عــن تقديم وسائل تطوير الأرض وزراعتها دون إرهاق للمزارعين. وبذلك تصـــبح المسؤولية مزدوجة. ومصلحة الإنتاج والمنتجين تستدعي كذلك، سيطرة المنتجين الفعليين عــلى وســائل الإنتاج. وكذلك، وزّعت أراضي الدولة والوقف على الفلاحين. فانتهى دور الدولة كمــالك إقطــاعي. وانــتهت سيطرة المسؤولين الدينيين المتحكمين بأراضي الوقف. وكانت هذه

الأراضـــي تعـــادل ٧٥%مـــن مساحة الأراضي المزروعة في الإمبراطورية العثمانية. والوطن العـــربي كان مشمولاً بذلك. وضمن قانون العلاقات الزراعية حقوق العاملين فعلياً بأرض الغير. حـــتى أنّ هـــذا القـــانون شـــكّل مصدراً من مصادر الصراع اللاحق. إذ إنّ كلّ الذين لا يعملون بـــالأرض بأنفسهم، أو لا يديرونها مباشرة يتضررون من هذا القانون. أمّا المستفيدون فهم الذين يعملون بالأرض.

وأزيـــلت التعقيدات التي تصعّب إجراءات التوزيع. فتمّ اختصار الزمن. وتطوّر الإنتاج. وأمّمت المصـــانع المؤممـــة جـــزئياً. وبذلك انتهى تأميم الصناعات الكبرى والمتوسطة. فتطوّر الإنتاج الصـــناعي. وتحرّر القطاع الأكبر من العمال من الاستغلال الطبقي: اقتصادياً وسياسياً. وأدخلت تحسينات متطورة في هذا القطاع: تنظيماً وقوانين. وشارك العمّال عن طريق الانتخاب في إدارة المعـــامل. وأنشئت معامل جديدة مهمة. وتوازت قيمة موازنة التنمية[٨] مع قيمة الموازنة العادية. فحـــدث تطـــور مـــتوازن في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج لكنّ هذا التطوّر كان محكوماً بتوفير الشـــروط الماديـــة والبشـــرية للـــتحرير، وبالقدرات المالية والفنية والعلمية للقطر. فالمساعدات الرأســـمالية كـــانت تتناقض مع مصالح هذه الرأسمالية، ومع النهج الاقتصادي والسياسي للقطر. وكذلك مساعدات الدول النفطية. لذلك فقد كان الاعتماد على الذات وعلى الدول الاشتراكية. حتى أنّ مؤتمـــر القمـــة الـــذي عقد في الخرطوم أعقاب حرب حزيران ٦٧ خصّص مساعدات مالية لمصـــر والأردن ومنظمة التحرير، ولم يخصّص لسورية أيّ مبلغ. وعندما طلب وزير خارجية الجزائر شمول سورية بالمساعدات رفض الملك فيصل بقوّة.

٣ ـــ وتـــمّ التوسع في الخدمات كالطرق والمدارس والمستشفيات والمستوصفات والكليات والمياه والكهرباء والبلديات....

وفي الوقت نفسه كانت الخدمات محكومة بالقدرات ذاتها. لذلك، كان يتم التركيز على ما هو أكثر ضـــرورة وفـــائدة إنتاجية. وتقلّصت البطالة[٩]لكنها لم تنتف. فالنفي يحتاج إلى نظام أكثر جذرية.

---

[٨] بينما انخفض الإنفاق التنموي نهاية القرن إلى حدود الـ٢٥% فقط

[٩] بلغ عدد المسجلين في وزارة العمل ممّن لا عمل لهم. أو، ممّن يرغبون بتبديل عملهم تحسيناً لدخولهم ٨٥ ألفاً نهاية الستينات. والمشاريع الكبرى التي كانت تقام إذ ذاك، قادرة على استيعاب هذا العدد، والوافدين الجدد إلى سوق العمل. أما نهاية القرن فأصبح رقم ٣ ملايين عاطل عن العمل، رقماً متواضعاً. والسبب هو الهدر في الإنفاق. والفساد وتكديس الأموال في الخارج. ونهاية عام ١٩٩٩ أصبح سوق العمل لا يستوعب سوى ٢٥% من اليد العاملة الشابة الوافدة لسوق العمل. وفي ميزانية ٢٠٠٠ذكر أن الميزانية توفرّ ٦٦ ألف فرصة عمل بينما الوافدون بحدود الـــ ٣٠٠ألف.

وإلى قــدرات مالية أكبر. وإلى مجال موحّد أكثر سعة. إلاّ أنّ التوسع في المشاريع الإنتاجية كان يســتوعب الدفعــة تلو الأخرى، دون حدوث اختناقات. وقطعت مرحلة واسعة في إنشاء السدود الســطحية. وبوشر بإقامة سد الفرات بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي. وتمّ استثمار البترول وطنياً لأوّل مرة في تاريخ العالم الثالث. لكنّ هذا الاستثمار أهاج شركات النفط الاستعمارية، وأسهم في إرســاء بعــض أسس العدوان في الخامس من حزيران. وتمتّ استعادة حقوق الشعب التي نهبتها شــركة نفط العراق الاستعمارية. وفي آذار ١٩٦٧، احتفل في هذا الانتصار. فأضيف أساس آخر مــن أســس العدوان. وفتحت المعركة مع شركة التابلاين الأميركية. وتمّ الانتصار أيضاً. فتراكم العداء الإمبريالي ــ الصهيوني. وأنجز العديد من مشاريع التنمية: كالفوسفات. السكر. والقضبان الحديدية. والسماد الآزوتي. والتوتر العالي. والجرارات. ومرفأ طرطوس. وسكك الحديد. ومطار دمشــق الدولي..... إلاّ أنّ الثغرة الديموقراطية تكررت في قطاع العمل، كما تكررت في المجال السياسي. فالأساس المزدوج في هذا القطاع يتمثل ب ــ : تطوير الإنتاج والإنتاجية. والتكافؤ في قيمــة والجهد ومردود الجهد. ويفترض هذا الأساس، توفير الشروط المادية والسياسية التي تمكن العامــلين، مــن قيادتــه قيادة فعلية، وتشمل: التخطيط، والإشراف، والرقابة، واختيار القيادات، ومحاســبتها. كما تشمل تحديد العمالة، وتأهيلها. وتحديد الأجور والمكافآت، والتسعير والتسويق والتطوير والادخار. والقيادة الفعلية هي التي توازن بين قيمة الجهد ومردوده في قطاعي الزراعة والصــناعة، وقطاع الخدمات. كما توازن بين حاجات كل قطاع من القطاع الآخر. وباب التطور يظــلّ مفــتوحاً على كل جديد. وتراكم التجارب يضاعف الخبرة. فيستقر المسار المتقدم. ويظل الــتقدم مفــتوحاً. لكــنّ هــذا الأســاس وتلك القيادة يستلزمان مساراً آخر في التطور، لا تقطعه صــراعات قوى التحرر والتقدم، ولا الانقلابات العسكرية. وهذا المسار كان معكوساً. لذلك، فإن المقــاييس تظــلّ نســبية. والنســبية هنا تتحدد بالظروف التي توفرها المرحلة التاريخية. وهذه الظروف ليست وليدة المناخ الطبيعي للتطور.

٤ ــ وطــرح الحــزب شعار لقاء القوى التقدمية. وهذا اللقاء هو البديل النقيض للتضامن العربي الرســمي ومؤتمــرات القمة. والقوى في مفهوم الحزب تشمل أنظمة وأحزاباً ونقابات واتحادات. ومقــاييس الــتقدمية نســبية. وأولاها العداء الواقعي للإمبريالية والصهيونية والرجعية. والتحرر النســبي مــن التبعية. وقطع الأنظمة لمسافاتٍ واسعة في طريق التحولات الاقتصادية. والتطور المستقل لقوى الإنتاج. والتغيير الموازي لعلاقات الإنتاج. وتقريب الفروق بين الطبقات. والحرية النســبية للنقابات والاتحادات. والتوجه الوحدوي والاشتراكي والديموقراطي للأحزاب والحركات.

وقد قام الحزب بجهود مكثّفة في هذا الاتجاه. وطرح شعار بترول العرب للعرب. ونفّذ ما يخصه في هذا المضمار.

وطرح الحزب شعار حرب التحرير الشعبية. فهو كان يعتقد أن تحرير فلسطين لن يتمّ بالأسلوب العسكري فقط. وإنما بالحرب التي تستوعب كلّ الأساليب، ومنها الأسلوب العسكري النظامي. وتستثمر كلّ الطاقات ومنها الطاقة العسكرية. وتستفيد من قدرات الداخل وقدرات الخارج. ومن أرض المحيط، وأعماق هذا المحيط. وهي بذلك تخلق حالة من التعايش مع جو الحرب، يضيق بها نفس العدو، واقتصاده. ويتحوّل اتجاه الهجرة. فيغدو نحو الخارج بدل أن يكون نحو الداخل. ويتغيّر وضع المخيمات، من التعايش المفروض مع الاستقرار والاستيطان، إلى استنباط طرق التحرك باتجاه الأرض التي أبعدوا منها. وهذه الحرب هي التي تحقّق الانصهار الواقعي بين الداخل والخارج. والمحيط وأعماق المحيط، في جوّ المعركة. وتنضج الشروط المادية للتحرير في الجوّ ذاته. وفي مثل هذه الحرب يتراجع مفعول الآلة المتطورة، ولا نضطر للدخول في سباق التسلّح. فوراء العدو كل السلاح الإمبريالي وخاصة الأميركي. وهذه الحرب بطولها، توفّر فرص المشاركة، للجيوش البعيدة والقريبة. وللمال المكدّس في الخارج. وللمقاتل والمنتج. وللمثقف والقانوني والسياسي. وللمبتكر والمخترع. وللطبيب والممرض. وللغني المتبرع بالمال. وللمعركة التي يوظف فيها هذا المال. وهي تفرز القوى. والأنظمة. والأفراد. ولا تدع عذراً لمعتذر.

وحرب التحرير، ليست حرباً عنصرية، قومية، شوفينية. وإنما هي حرب إنسانية ـــ وطنية. فهي تستهدف إقامة دولة وطنية. دون أي فارقٍ بين دينٍ ومذهبٍ. وهذه الدولة لكل من يعمل لتحقيقها، بمعزل عن دينه وعرقه. سواءً أكان هذا العمل قتالياً أو ثقافياً أو سياسياً. والأساس المتناقض لإقامتها يتمثّل بالهجرة والاستيطان في جانب. وبالانتزاع من الأرض والسكن في جانب آخر. وبالنتيجة التي ولدها هذا الأساس، وهي دولة استعمارية ـــ استيطانية ـــ عنصرية. وإزالة هذا التناقض، تستلزم إعادة المُقْتَلع والمُقتلِع. أي إنهاء ركيزتي الاستعمار. وعودة اللاجئين. وتحويل الدولة إلى دولةٍ لكل المواطنين الذين يعملون لتحقيق ذلك. وهذا هو العدل الوحيد. فهل يمكن إنجاز ذلك، دون هذا الشكل من أشكال الحرب؟

في العقود التي تلت حرب تشرين ثاني ١٩٧٣، انصبّ ركامٌ من التزييف لطمس هذا التناقض: السلام العادل الشامل والدائم ـــ الأرض مقابل السلام ـــ أسس مؤتمر مدريد... والهدف واضح. وهو الانسحاب من أيّ التزام إنساني ـــ قومي ـــ وطني. وهو الحفاظ على الأنظمة وامتيازاتها. وعلى الجيوش، جيوشاً نحو الداخل. وعلى الاقتصاد مفتوحاً للنهب. وعلى الموقع المضمون ضمن ترتيبات قوى الهيمنة. وعلى توظيف المال المستدرّج باسم المعركة، لتنمية موارد البنى

الطبقية السائدة، وتكريس الوعي الخادم لها، وتعزيز قواها، وانتصار الخط العربي العام الذي تندرج ضمنه، والخط الدولي المشابه. فهل أنهى هذا الركام من العدل المزيّف، محنة اللاجئين؟ هل أعاد الأرض والوطن؟ هل أضعف العدو؟ هل قلّص الدعم له؟ هل أوقعه في أزمة؟ وبالمقابل، هل أهل الوضع العربي، لاستعادة وطنٍ وأرض، وإعادة مشرّد؟ أم أنّه ترك الشعب وانتفاضاته دون أيّ عونٍ واقعي؟ فماذا حدث لانتفاضة ٨٧ ــ ١٩٩٣؟ ثم انتفاضة نهاية عام ٢٠٠٠؟ وهل هناك شيء اسمه وطنية أو قومية أو ماركسية، مع تجاهل محنة الإنسان والإنسانية؟ الأرض والوطن؟ الحق والعدل؟ ومع الاغتصاب والتشريد، وظلم وغطرسة الأمر الواقع؟..

في إطار الإعداد والممارسة تحققت خطوات تمهيدية، وليس أكثر. وتشمل هذه الخطوات فتح الحدود السورية منذ مطلع ١٩٦٥. ودعم المقاومة في لبنان والأردن. والتأهيل الشعبي من خلال الجيش الشعبي ولجان الدفاع عن الوطن، ودورات التدريب والممارسة.

لقد قطع العدو الصهيوني كلّ هذه المسارات، وتوسّع في الأرض. وذريعته وقف العمليات من الأراضي السورية. ثمّ إنهاء الإجراءات التي أقدمت عليها القيادة المصرية. أمّا هدفه **الحقيقي فمزدوج: التوسّع في الأرض. واستباق تنامي عناصر القوّة في محيط فلسطين، وأعماق هذا المحيط.** والمواجهة لم تكن بمستوى القدرات. والحساب لم يُكشف. والتحقيق مُيّع، ثمّ أُلغي مع تفجّر الأزمة. ثم قيام حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠.

ومن الطبيعي أن يفرض الواقع الجديد اهتماماً خاصاً نحو المعركة، والإعداد الشعبي والعسكري. فازدادت ميزانية وزارة الدفاع بحدود الثلاث مرات عمّا كانت عليه قبل الخامس من حزيران. وازدادت فعالية الجيش كحجمٍ وتنظيم وتسليح أكثر من ذلك. ولذلك لم تتوقف العمليات العسكرية عبر الحدود السورية إلاّ لبضعة شهور فقط. وتنوّعت التنظيمات الشعبية المسلحة التي تتأهل في القطر وتنطلق منه. وخضع معظم الجهاز الحزبي لدورات تدريب وممارسة. وتدرّب من خلال الجيش الشعبي بحدود النصف مليون مواطن. وكان ثلث هذا العدد يمتلك السلاح في البيت أو في المستودع، حسب القرب من الحدود، أو المصالح التي تحتاج لحماية. وضغط الاستيراد إلى أقصى الحدود كي تؤمن حاجات الدفاع والتنمية. واحتفظت ميزانية التنمية بنسبة* الـ ٥٠% فما فوق، رغم مستلزمات المعركة. والوفر كان يتمّ من خلال التقشف الصارم، ومنع استيراد الكماليات، أو ضغطها لأقصى الحدود، وفرض الضرائب العالية على هذا النوع من الاستيراد.

---

* مثلاً: ميزانية ١٩٧٠ مبلغها ٢٧٨٠ مليون ل.س منها ١٢٤٣ للنفقات الجارية للدولة. و١٥٣٨ نفقات استثمارية تنموية.

ورفض الحزب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لأنه يؤدي حكماً للصلح والاعتراف والتعايش الآمن والعلاقات الطبيعية، ولأنه بالتالي يتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه. كما رفض مشروع روجرز عام ١٩٧٠ لأنه يشكّل تطبيقاً جزئياً لذلك القرار. وكان القطر يتلقى أسبوعياً تقريباً هجماتٍ وغاراتٍ صهيونية على القطعات العسكرية وقواعد التدريب، وحتى على القرى الآمنة والمنشآت الحيوية. وفي الوقت نفسه كانت تتصاعد العمليات ضد العدو، عبر كافة الحدود المحيطة** بفلسطين. كما تتصاعد المواجهات العسكرية النظامية.

وانطلاقاً من تصنيف الحزب للتناقضات الأساسية، فقد اعتبر أنّ الأنظمة المتحررة نسبياً من الاستعمار، هي التي يمكن أن تقاتل ضد "إسرائيل". أمّا الأنظمة المرتبطة بالاستعمار فهي في موقع مناقض، إلاّ في حالاتٍ تفرضها ضرورة آنية. أولاً لأن التلازم بين الصهيونية والاستعمار هو تلازم عضوي. وثانياً لأن المصالح المتشابكة تشدّها إلى الاستعمار. وثالثاً لأن دعم التحرير هو دعم للتحرر وقواه. وهما معاً خصمها الأوّل. ورابعاً لأن "إسرائيل" قد تشكل سنداً محلياً إذا قاد مسار التطور إلى وضع تلك الأنظمة في زاوية مغلقة. وقد حدث ذلك بالفعل بالنسبة للنظام الأردني عام ١٩٧٠. وللنظام اللبناني عام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣. كما اعتبر الحزب أن قوى التحرر والتقدم كافة هي قوى تلك المعركة. لأن التحرير هو ركن أساسي من أركان التحرر. وحرب التحرير الشعبية هي وحدها التي توفّر ظروف المشاركة في تلك المعركة. وهي بطولها تسهم في إنضاج الظروف لتغيير الأنظمة المرتبطة بالاستعمار، في حال استعصائها على التغيير الديموقراطي.

ولقد كانت وجهة نظر الحزب والسلطة باستمرار، أنّ التحرير ممكن. وللتحرير شروط: أولّها الانطلاق ضمن مسار التحرير، وليس ضمن مسار التسويات. وهذا يؤدي إلى تصعيد العمل المسلّح شعبياً وعسكرياً. وإلى وحدة الموقف. وربّما إلى شكلٍ من أشكال الوحدة. وثانيها إنضاج الشروط المادية في محيط فلسطين. وإن أمكن في أعماق هذا المحيط. ويتضمن الإنضاج: التطور المستقل في قوى الإنتاج، والتغيير الموازي في علاقات الإنتاج. وممارسة الديموقراطية بجناحيها: السياسي والاجتماعي. وإنهاء التبعية للرأسمالية العالمية. ثمّ تحقيق الوحدة بين الأقطار التي تتوفر فيها هذه الشروط.

** أصبح المعدل اليومي عبر الجبهة السورية حوالي الثلاث عمليات. وعبر الحدود السورية والأردنية واللبنانية حوالي العشر عمليات. ثمّ صمتت الجبهة الأردنية بعد سحق المقاومة. وصمتت الجبهة السورية بعد اتفاقية فصل القوات: أيار ١٩٧٤. وأصبح أيّ عمل عبر هذه الحدود، يعتبر خدمةً للعدو الصهيوني؟!

ولهـذا الإنضاج فائدة في الخاص المحلي، والعام القومي. فهو يستعيد التوازن للاختمار الطبيعي المقطـوع. وبذلك، تختفي عوامل القلق من حدوث انفجارات مفاجئة. وتتراجع التبريرات الخاطئة لمصـادرة أو تقليص الديموقراطية السياسية. فهذه الديموقراطية تمارس في الواقع، وتحدث أثراً بالغاً في مسار التطور والتقدم. وتتحقق الوحدة الوطنية في القطاع الشعبي الأوسع. فالديموقراطية بشـقيها تسهم في خلق هذه الوحدة. ويفعل الفعل ذاته كل من التطور في قوى الإنتاج، والتوازي فـي علاقات الإنتاج. وإنهاء التبعية. وتصعيد العمل المسلّح المنطلق من وحدة الموقف. وتحقيق الوحـدة. وتتضـاءل إمكانيات استغلال الدين سياسياً. **فالشروط المادية التي تنضج تحمل معها وعيهـا**. وهو وعي التطوّر والتحرر والتقدم. وهذا الوعي يتناقض مع استثمار علاقات التخلف. فهـو وعـي طـبقي ــ قومي ــ إنساني. وإنضاج الشروط يحمل معه التقدم في كل مستوى من مسـتويات الحيـاة: المعيشـية والعلمية والفنيّة والفكرية والسياسية والنقابية. وفي خُلُق التعامل. ويـتكامل وعـي التحرر مع مستوى التقدم، فينمو وضع شعبي عام، يستعصي على الاستغلال. والاستعصـاء يشمل أيضاً العصبيات العرقية. فالمناخ الحر يوفر الثقة، وحرية العيش وفق إرادة الأكـثرية، كما يوفّر حرية الاختيار للأقليات القومية. وتنصهر الثقة مع الحرية مع حق الاختيار، فيولد وضع وطني نموذجي.

هـ ــ لقـد تحكمـت قدرات القطر المحدودة، وحدود التطبيق الاشتراكي، بمستوى التطور والتقدم والعدالة. ففي مجالي الإنتاج الأساسيين، قطع التطبيق المسافة الأوسع، لكنه لم يقطع المسافة كلها. ومن هذه المسافة يمكن أن ينفذ الخصم الطبقي، فيسهم في عرقلة التطور والتقدم، وتحقيق العدالة. وتطـوّر التقدم التقني: آلياً وبشرياً. لكنه ظلّ محكوماً بالقدرات. والثغرة بين مستوى السيطرة في الـتجارة الخارجيـة والداخـلية، ظـلّت واسعة. ومن هذه الثغرة ينفذ الخصم الطبقي. ويتضرر المسـتهلك والتاجر الصغير. ويتباطأ أو يتراجع مسار التطور العام. ويتم التخريب المقصود من خلال الاحتكار وتهريب العملات. ثم من خلال الاستغلال السياسي لكل ذلك. ولتقليص هذه الآثار والاحـتمالات، جـرى التوسع في إقامة منشآت القطاع العام. فشكّلت ملاذاً من التلاعب بأسعار السـلع، وقـامت بدور ريادي في مرحلة الحصانة والرقابة الصارمة. وفي العقود التالية خضعت للفساد العام الذي لفّ النظام بكل قطاعاته ومستوياته.

وفي القطاع العقاري لم يحدث أيّ إجراء إلاّ تخفيض أجور المساكن بنسبة ٢٥% وصدور قانون الإيجارات الذي هو لمصلحة المستأجر. ولذلك فقد توجه الاستثمار نحو هذا القطاع. وهذا القطاع يشـمل الأرض التي يمكن أن يطالها البناء ولو بعد عقود. وخوفاً من أن تمتد الإجراءات إلى هذا القطـاع، نشـطت المضـاربات السريعة والحذرة. وقدّم تدفق مال النفط، خدمة كبرى لازدهار

النشـاط فـي هذا القطاع. "ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد. قد يغدو* هذا القطاع أهمّ مجال للاسـتثمار. وإذ ذاك وبالـتدريج سوف يغزو البناء الأرض الزراعية. وتتقلص التوظيفات المالية فـي قطـاعي الإنـتاج. وتحدث فجوة غذائية بين الإنتاج والاستهلاك. ثم تواصل الاتساع. فتبدأ التـبعية الغذائيـة. ثـم تواصل الأتساع. وتأخذ بالتكون طبقة تجار الأرض والبناء. ثم تغدو هي الأقـوى. وتدخـل فـي شراكات مع مسؤولي الحزب والسلطة. فيتعزّز نفوذها، ويزداد ثراؤها. ومرحلةً بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد، تغدو الحياة موحشة، بالنسبة للذين لا يملكون المال، للذين لا يمـلكون إلاّ قـوة عمـلهم: الفكرية أو الجسدية. للأجيال التي تتدفّق إلى سوق العَمل دون عمل. للخريجين الذين يطرقون الأبواب دون جدوى. لطالبي الزواج دون نفقات للمتزوجين دون بيت.. ويسـتمر الوضع الموحش بالتصاعد، إلى أن تتوافر شروط التمرد وتتفاعل. فيحدث الرد الطبقي العام".

ورغـم ظـروف الحـرب ونتائجها، وواردات السلاح، فقد حافظ القطر نسبياً على التوازن بين الاسـتيراد والتصـدير. إذ ارتفع التصدير بنسبة ١٤٠% والاستيراد بنسبة ١٤٥% طيلة الخطة الخمسـية المنـتهية نهاية عام ١٩٦٨. وذلك رغم واردات معدّات العديد من المشاريع الكبرى، والصـناعات، لكـنّ الثغرة في التجارة ولدت بعض الارتفاع في المواد الضرورية. وخاصة في قطـاع البـناء حيـث نشـط الاستثمار. وقد سد القطاع العام بعضاً من هذه الثغرة وليس كلها. والارتفـاع المحـدود ليس إلا بداية. فالاحتكار وتهريب العملات، يتلاقيان مع الضغط الخارجي، وحاجـات التـنمية والدفاع، فتتحوّل البداية إلى مسار. والمسار يتعمّق ويتسع. وإذا كانت البداية تخـلق ملامـح يأس وقنوط، فإن الملامح سوف تتحول إلى فعل مؤثر عندما يتعمّق المسار. فمع الحيـاة القاتلة، يتراجع الاحتجاج الصامت. وهذا ما حدث فعلاً منذ أواسط الثمانينات. إذ ارتفعت الأسـعار بشـكل حـاد جداً. واختفت مواد في غاية الضرورة. وهذه الفترة هي فترة انتهاء مدة المعونـة المقرة في قمة بغداد لعشر سنوات ابتداء من عام ١٩٧٨ وقيمتها السنوية ١٨٥٠ مليون دولار. وفي الوقت ذاته فإن الفساد المالي والإداري والخلقي، كان قد بلغ أعلى ذراه.

---

* هذه الفقرة ظلت كما صيغت في مسودة نهاية ١٩٧٠. واستعراض المسار اللاحق حتى نهاية القرن يؤكد صحة هذا التوقع. وأمّا وجهة نظري، فقد صغتها في مقال: كيفية التطبيق الاشتراكي في القطاع العقاري. مطلع ١٩٦٤. نشر في مجلة الفتوة، وهو موجود في كراس: الاشتراكية بين المبدأ والتطبيق. وقد ارتفع سعر العدد من ربع ل.س إلى ٢٥ ل.س. فأعدنا طباعة العدد مرّات. وإذ ذاك أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعطيل المجلة ١٥ يوما. وأعلن أن المقال يعبر عن وجهة نظر صاحبه والطريف أن المجلة تصدر كل ١٥ يوماً. وقد كنت يومها في القيادة العامة للحرس القومي.

وحاول الحزب ممارسة التقشف في ذاته وفي السلطة. وحدد الأولويات للإنتاج والدفاع والمقاومة. ومارس رقابة صارمة في كلي الاتجاهين. والعمولة كانت تعتبر رشوة وسرقة. فالخوف من تسرب البورجوازية والبيروقراطية كان مشروعاً. وشكل الوصول للسلطة، وحدود التطبيق يسمحان بهذا التسرّب. ولذلك فقد كان راتب عضو القيادة القطرية أقل من راتب الوزير الحزبي. وراتب الوزير الحزبي أقل من راتب الوزير غير الحزبي. والنسبة ٣/٢. وذلك رغم أن القيادة هي التي تعين الوزراء. وهذا المثال يمكن سحبه إلى مستويات أخرى. وكان كل تبدل في الوضع المادي لشاغلي المسؤوليات في الحزب والدولة، يخضع للتحقيق الدقيق والمسؤول. ورغم ذلك، فإن للسلطة امتيازات مهما تقلصت. وكذلك التفرغ الحزبي القيادي. فالمكاتب والسيارات والمهمات، والمظاهر، تفعل فعلها في نفوس المناضلين، وفي سلوكهم، وفي نظرة الجماهير إليهم، مهما بلغ هؤلاء المناضلون من قوة الحصانة. ولم يكن شكل الوصول للسلطة، يسمح بأسلوب أكثر تقشفاً وصرامة مما تحقق. ومع تقدم المراحل، من الطبيعي أن يخفت دور الرقابة، وأن تتراكم الامتيازات. ومع كل تراكم يحدث تحول عكسي، في الطاقة النضالية. والسلوك، والأخلاق. والاهتمام الوطني والقومي والطبقي والإنساني. **وتدريجياً يتحول الحزب إلى حزب للسلطة. والسلطة، لسلطة طبقة جديدة متكونة** خارج عملية الإنتاج. مصادر دخلها من منافذ السلطة والمال الخارجي. فتتلاقح مع بقايا طبقات الاستغلال القديمة. وينتج عن هذا التلاقح شكل جديد هجين من أشكال التكون الطبقي، لا علاقة له بالصيرورة التاريخية لتكون الطبقات. وهذا الشكل هو الذي ظلّ يتنامى طيلة العقود الثلاثة الأخيرة. ولهذا الشكل أخلاق وسياسات وممارسات لا ينطبق عليها أي مقياس من مقاييس الطبقات المتكوّنة تاريخياً.

ومبدأ تكافؤ الفرص، فقد أسسه الطبقية والموضوعية، وجنح بالتدريج نحو الأسس السياسية. فللبعثيين وأصدقائهم، الأفضلية في مجالات عدة. وخاصة في قطاعي التدريس والكليات العسكرية. وفي الوظائف الإدارية والسياسية والأمنية الهامة. هنا تتراكم الثغرات: ففي وضع الاختمار الطبيعي للوصول إلى السلطة، يفرض مبدأ تكافؤ الفرص نفسه. إذ لا فرق بين مواطن ومواطن إلاّ بقيمة الجهد ومردود الجهد. فالوطن للجميع. وموارده من الجميع. وهو يغتني بجهود الجميع. والشعب قد نضج سياسياً وفكرياً وطبقياً، واختار. الاختيار يمثل الأكثرية، وتبديل الاختيار يستلزم التفوّق في خدمة التحرر والتقدم. ومباراة التفوّق مباراة سلمية. وهي تتنافس نحو الأمام. وبين هذه القوى المتنافسة نحو الأمام، والقوى التي تشدّ التطور نحو الخلف: نحو الغيبية والقدرية. ونحو الاستغلال الطبقي، ونحو علاقات التخلف، تناقض وصراع: سلمي وديموقراطي. والنتيجة، مزيد من التقدم. لأنّ المجتمع قد نضج. ولأن التطوير المعاكس للتحرر والتقدم،

يتعارض مع مصلحة الشعب والوطن. ولا يصمد في المواجهة مع مستوى النضج الذي بلغه الشعب. وعند هذا المستوى من التطور يختفي العنصر السياسي في المنافسة. ويبقى عنصر الكفاءة وفي مرحلة أدنى من الاختمار الطبيعي: مرحلة الوحدة في الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم، فإن تطوير هذه الوحدة يستدعي، استثمار طاقات هذه القوى استثماراً متكافئاً، لكن شكل الوصول للسلطة في سوريا، وفي كافة أقطار التحولات الاقتصادية، تم في وضع مغاير، فالتناحر السياسي والدموي كان طاغياً. والجيش كان العامل الحاسم في الوصول إلى السلطة وحمايتها. ولذلك فإن ضمان ولاء الجيش، يستدعي التحكم في المسارب التي تغذّي الجيش بالقيادات. وهي المدارس الثانوية والكليات العسكرية. والتحكم بذاته يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص. ويعرقل الوحدة في الاتجاه العام. وفي وضعٍ كالوضع المشخّص، فإن التطور الإيجابي في الوحدة، يفرض تطوراً مماثلاً في تعميم مبدأ تكافؤ الفرص. والتعميم نفسه يخدم الوحدة.

وهناك خطر آخر ينجم عن غياب مبدأ تكافؤ الفرص، وهو نموّ الانتهاز وعلاقات التخلف. فمع غياب مقياس الكفاءة في التدريس والكليات العسكرية، يزداد التدفق على الحزب من أجل احتلال المقاعد في هذين القطاعين. والتدفق دون قناعة، والتزام واعٍ ومسؤول، يحمل معه عوامل الميوعة والتفكك والتناقض. وهذه العوامل تنال من تكوين الحزب ونضاله وبنيته الطبقية. واستثمار علاقات التخلف من أجل هذا الاحتلال، يسيء إلى الحزب والجيش معاً. ويحرّض على استثمار مماثل في مناطق أخرى. ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد، يغدو الاستثمار هو القانون. ويغدو الجيش هو جيش هذه العلاقات. وإذا كان أقل من عقد من السنين قد أسّس إلى هذا المستوى. فتوالي العقود يجعل كلّ البنية المسيطرة هي بنية هذه العلاقات. قد يحقق المقياس الطبقي بعض الضمان. ولكنه ضمان مؤقت. فمع تراجع الإرث النضالي والخلقي، وتقدم إرث السلطة وامتيازاتها، يفقد المقياس الطبقي قدرته على الفعل. فهو نفسه يتلوث بالامتيازات، وبالانتهاز، وبعلاقات التخلف، ومثل هذا المسار يقود إلى أضرار مركبّة على وحدة المواطنة. ووحدة قوى التحرر والتقدم. وإرث الحزب النضالي والخلقي والوطني والقومي، وتكوينه الطبقي، ونزوعه نحو العدالة والمساواة. وعلى وحدة الجيش العضوية، ودوره القتالي، وانتمائه الطبقي والوطني والقومي، وسيادة العلاقات العسكرية الموضوعية. وبالتزاوج مع سياسة تعميم الإفساد، والإفقار. ومع انخفاض المستوى المعيشي في كافة القطاعات، مقابل تكديس الغنى في الشرائح الطبقية العليا، يفقد الجيش القسم الأهم من وظيفته العسكرية، ومن قدراته القتالية.

إذن فقد كانت الطموحات كبيرة. والإرث النضالي والخلقي يغذّي هذه الطموحات. والصراع في الوطن العربي وفي العالم كان محتدماً بين الإمبريالية والصهيونية من جهة، والتحرر والاشتراكية

من جهة ثانية. وموقعنا الطبيعي في الجهة الثانية. وتكييف الإسهام في صراع المتناقضات، ينمي قدرات التحرر والاشتراكية، ويعزز موقعنا. وما تحقق في الواقع هو جزء من هذا الإسهام. وفي حدود بنيتنا وقدراتنا والظروف التي كنا نصارع ضمنها، فقد تحقق الشيء الكثير: في الأرض والصناعة والبترول والخدمات. وفي علاقات الإنتاج، وتقليص الفروق بين الطبقات والدخول. وفي علاقات العمل. وفي التعبئة والتنظيم. وفي التنمية المستقلة نسبياً. وفي التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية. وفي تعميق الوعي السياسي والطبقي. وفي الديموقراطية الاجتماعية. وفي تمكين قوى التحرير من التأهيل والانطلاق من هذا القطر. وفي رفض كل ما يؤدي إلى الصلح والاعتراف. وفي ممارسة البديل حسب تطور قدراتنا. وفي تصنيف التناقضات تصنيفاً علمياً واقعياً: في النطاق القطري والقومي والعالمي. وإقامة تحالفاتنا وتناقضاتنا على أساس هذا التصنيف...

لكنّ ما لم يتحقق كان كبيراً أيضاً. **فالعدوان أتى للتوسع في الأرض، ولقطع مسار التحرر والتقدم والتأهيل والانطلاق**. والمواجهة لم تكن بمستوى القدرات. والتحقيق ميعته قيادة الجيش حتى انفجرت أزمة الخطوط المتناقضة. لذلك لم يجر كشف الحساب، ولم يطلع الشعب على الأسباب والنتائج. وكل الذين سيطالهم الحساب أصبحوا موضع حماية. وشكلوا القوة الأساسية للخط النقيض. وتفاعلوا مع نتاج العلاقات الطائفية في الجيش. فشعروا بالثقة والأمان. وتنامى الحلف المضاد. والتقشف الصارم كان يحاول الإفلات. لكنه لم يستطع. فالإرث والحصانة، لازالا هما الأقوى. والنويّات الطبقية كانت تحاول البزوغ، لكن الجو النظيف نسبياً لا يوفر لها فرص النمو.

وكذلك، فإن تذويب الجليد بين قوى التحرر والتقدم ومعها، لم يصل إلى نهاياته. وتحويل التناحر إلى وحدة في الاتجاه العام، قطع شوطاً، لكنه محدود. واستكمال الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية، ظلّ كسيحاً. فحرية التنظيم والتعبير والتحرك، بقيت دون قانون، وإن كانت الممارسة الواقعية لهذه الحرية قد تحققت نسبياً. والاستثناء هو التنظيم ضمن الجيش، أو قيام جبهة لإسقاط النظام. وتحرير ما اغتصبه العدو لم يتم. والإعداد كان مكثفاً، لكنه منقوص بفقدان الديمقراطية السياسية. فتمتع الإنسان بالحرية، وشعوره بالعدالة، هما اللذان يولدّان لديه الدافع لصب طاقاته بما يخدم التحرير. وهو منقوص أيضاً بالقدرات. فالسياسة كانت تتحكم بالتسليح حتى بيننا وبين حليفنا الأول: الاتحاد السوفيتي. والسلاح في كلّ مكان خاضع للسياسة، وليس العكس. لذلك فإن الكثير من حاجاتنا القتالية، ظلّت دون الضرورة. **فقبيل حرب الـ ٦٧**

بأيــام، كان تقرير قيادة الجيش المقدّم لقيادة الحزب يعكس الثقة بالقدرة على الدفاع، باستثناء وسائط الدفاع الجوي. وهذه الثغرة تقلّصت فيما بعد لكنّها لم تنته

وبعد سقوط حكم الحزب في العراق، ومعه سقوط مشروع الوحدة، افتقدت الثورة جناحها الثاني. وهذا المآل جعلها تتقوقع بدل أن تمتد. وتبالغ في احتياطات الأمن بدل أن تتطور باتجاه نظام أكثر تقدمية وجذرية، نظام متطور سياسياً واجتماعياً وفكرياً وعقلياً. وهو لكل المنتجين الفعليين وقوى التحرر والتقدم.

وهكــذا فــإن اســتراتيجية الحزب الكبيرة، كان يلزمها الجناح المفقود، وإقامة نموذج في الدولة الموّحــدة، يشكل عنصر إغراء لكافة قوى التطور والتحرر والتقدم. ويشكل في الوقت ذاته عامل دعــمٍ لهــذه القوى. وكي يكون كذلك، لابدّ أن تسود فيه الديموقراطية بجناحيها. والتحرر العقلي والفكــري. والــتحرر مــن التبعية وعلاقات التخلف. والنمو الاقتصادي المستقل. وتمتع الإنسان بمســتوى مــتقدم من العدالة والمساواة وضرورات الحياة، والثقة بالمستقبل. لكنّ المسار الواقعي للأحداث كان مختلفاً، فانتفت إمكانية إقامة هذا النموذج. وبالتالي أصبحت أعباء هذه الإستراتيجية فوق طاقات هذا القطر. وكذلك فإن الصراع بين قوى التحرر والتقدم يضعف هذه الطاقات. فيغدو الفــارق شاســعاً بيــن الإســتراتيجية والتطبيق. وتنعكس آثار ذلك على الثقة بالنفس. وعلى ثقة الجماهير بما يطرحه الحزب.

كــان يمكــن لهذا الفارق أن يتقلص، لو انتصر في لبنان والأردن الخط الوطني ـــ الديمقراطي، المدعوم بالمقاومة والداعم لها. لكن الوضع في لبنان لم يتبدل. والنتيجة كانت عكسية في الأردن. فــازداد العــبء وتكشفت السهام نحو الحزب وخطه السياسي واستراتيجيته المعلنة. وأيضاً كان يمكن للعبء أن يتوزع لو كان الجناح الذي استلم السلطة في العراق، غير متناقض مع مثيله في سوريا. ولو كانت بداياته في السلطة غير عدائية تجاه أعضاء هذا المثيل. ولو كان خطه السياسي متفقاً مع خطه، لكن ذلك كله كان عكسياً. فتزايد العبء بدل أن يتوزع. وأضيف لعوامل التناقض عامل جديد.

وقــبول المــتحدة بمشــروع وزيــر خارجية أميركا روجرز صيف ١٩٧٠ ضاعف هذا الفارق. فاســتراتيجية القطــر العسكرية تقوم على وحدة العمل بين القاهرة ودمشق. واستراتيجيته الشعبية تقــوم عــلى تطوير العمل المسلح داخل فلسطين والمناطق المحتلة، ومن خلال الحدود المحيطة بفلسطين. وقد قدّم القطر كل المستلزمات الممكنة لهذه الغاية، وبذلك تتكامل حرب الاستنزاف في الجنوب، والعمل العسكري والشّعبي المسلّح من الجبهة السورية. والعمل المقاوم من خلال الحدود اللبــنانية والأردنية. ومنذ مطلع عام ١٩٧٠ وضعت خطة عسكرية هجومية مشتركة بين القاهرة

ودمشـــق، على أن يبقى مداها مفتوحاً. والأساس هو استعادة الأرض المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧. وقــد لحظ دور للقوات العسكرية العراقية المتواجدة في الأردن. على أن ينتهي التحضير لتـــنفيذ هـــذه الخطـــة قبل نهاية العام. وشكلت لجنة رباعية بين القاهرة ودمشق وليبيا والسودان لوضـــع مشروع اتحاد رباعي. وأساس المشروع وحدة الموقف من التحرير. وخصوصية التطوّر فـــي كـــل قطر. ثم تأجلت الاجتماعات بسبب مشروع روجرز. وانتهت محاولة الاتحاد. وتدخل الجيـــش الســـوري لإنقاذ المقاومة من السحق في الأردن. فقدم العدو جيشه إلى الجولان للتدخل. وتأهـــبت الفـــرق العســـكرية الأمـــريكية المتواجدة في ألمانيا لمساعدة الأردن. واستنفر الاتحاد الســـوفيتي قواته للتدخل المضاد. وبعد تأمين قاعدة ارتكاز للمقاومة في الشمال، انسحب الجيش السوري. وعقد مؤتمر قمة في القاهرة لحلّ الصراع. ويوم انتهاء المؤتمر، رحل عبد الناصر في ٢٨ أيـــلول ١٩٧٠. ويـــبدو أن الموقـــف السوري في هذه الأزمة، قد عجّل في اتخاذ قرار دولي لإســـقاط الـــنظام. لأنه وضع العالم في أزمة، وبسبب موقفه من التسوية السياسية. وربما لجهده المكـــثف مـــن أجـــل إقامة تنظيم قومي ــ ماركسي، أو جبهة على مستوى الوطن العربي. وفي القطـــر أولاً. فمـــثل هذا الاتجاه يتناقض مع الموقف السوفييتي كما اتضح فيما بعد من ملاحظات الأعضـــاء السوفييت على مشروع الحزب الشيوعي السوري. كما أنه بالتأكيد يمهد لوضع جديد، قـــادر عـــلى إحداث تغيير جذري، لصالح التحرر والتقدم من جهة، ومضادٍ للمصالح الإمبريالية والصهيونية من جهة أخرى. ولذلك، يجب أن يزول النظام القائد لهذا التوجه. قبل أن يصبح واقعاً قائماً على الأرض.

الأزمة الأخيرة تشرين ثاني ١٩٧٠

نشبت الأزمة الأخيرة في تشرين ثاني ١٩٧٠. وانتهت بانقلاب عسكري على الحزب ومؤتمره.

١ ــ فالامتيازات المحدودة بدأت محاولات التملّص من الرقابة الصارمة: حزبياً وشعبياً. لكنها لا تســـتطيع الإفـــلات. إلاّ فـــي جـــوٍ ملائم. وهذا الجو لا يمكن توفيره إلاّ في جو مغاير: سياسياً واقتصـــادياً وخـــلقياً وسلوكياً. فتجذير الخط السياسي ــ الاجتماعي، ومستلزمات التنمية المستقلة والدفاع والمقاومة، يتناقضان مع الجو المغاير.

٢ ــ والـــتركيب الطـــائفي للجيش قد تعزّز، وأصبح طاغياً. فالأزمات تحصد والكليات العسكرية تغـــذي، وفي التركيب خطوط سياسية متباينة ومتناحرة. ولكن ليس فيه خطوط عسكرية متقاتلة. والـــنقطة الأخيـــرة تأكدت خلال الاتصالات التي كانت ترافق كل أزمة. فليس من أزمة إلا وكان فيهـــا خـــط الحـــزب هـــو الأقوى. وليس من أزمة إلاّ وتقدم فيها الخط الأضعف. لأن الرصيد العســـكري الملتزم بمؤسسات الحزب يرفض التحرك. مع أن الذي يرفض تنفيذ قرار المؤسسات،

إنمـــا يفعل ذلك بحكم موقعه في قيادة الجيش. هنا لابد من توضيح نقطتين: الأولى أنّ الحزبي له كـــامل الحـــق أن يكون مع هذا الخط أو ذاك، قبل اتخاذ القرارات. أما بعد ذلك، فهو ملزم بتبني القـــرار الـــذي وافقت عليه الأكثرية في المؤسسات المختصة. وفي الوضع المبحوث هنا، ينبغي عليه تنفيذ قرار المؤسسة الحزبية، بمعزلٍ عن ولائه أو موقفه الشخصي. لأن النقاش قد أخذ مداه والقـــرار قـــد اتخـــذ. وأما عكس ذلك، فالعقيدة غطاء وانتهاز ورياء. والنقطة الثانية، تتعلق بكل الأزمـــات السابقة على أيلول ١٩٦٨. ففي كل تلك الأزمات، كان يحدث التحرك القوي والسريع لمواجهة أيّ تمردٍ على قرار المؤسسات الحزبية. إلاّ هنا. لماذا؟.. وهكذا، فقد كان الحزب ينتصر فـــي صـــراع الخطوط، لأنه الأقوى. وقيادة الجيش تنتصر في كسب المواقع مع أنها الأضعف. **وبذلـــك تنـــتفي الشرعية الحزبية لأن الأقلية تستند إلى مواقعها العسكرية. كما انتفت من قبل الشرعية الدستوريّة، باسم الشرعية الثورية المستندة إلى الحزب والمنظمات الشعبية.**

٣ ـــ ونـــتائج حـــرب حزيران ١٩٦٧ كانت في صلب ذلك الخط الأضعف. وهنا نعود قليلاً إلى الـــوراء. ففـــي أيـــار ١٩٦٧ عقـــد الاجـــتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية، سلسلة من الاجتماعات. ناقش فيها كلّ ما يتعلق بضرورات الحرب المتوقعة. وكان تقرير قيادة الجيش ممثلة بوزيـــر الدفـــاع: حـــافظ الأسد. ورئيس الأركان: أحمد السويداني، يعكس ثقة عالية بالقدرة على الدفـــاع. ويشكو في الوقت ذاته من النقص في وسائط الدفاع الجوي. وكان التقرير بالغ الوضوح فيمـــا يخـــص حمايـــة الطيران، وسد ثغرات الاختراق المحتملة. ومع أنّ الطيران في المتحدة قد ضـــرب مـــنذ الصباح. فإن نصف الطيران السوري تقريباً قد دمّر ظهراً وهو على المدارج. إذاً. فأين التدابير الوقائية؟ لذلك فإنّ المسؤولية في الحساب ستطال كلّ من له علاقة بذلك. وكي لا يتم هـــذا الحســـاب، يجـــب أن يحدث التغيير. ولهذا السبب فقد كان ممثلو فرع الطيران في المؤتمر القطري، وامتدادهم خارج المؤتمر، ضمن خط التغيير. وقيادة الجيش مسؤولة عن النتائج مرتين: الأولى لعضويتها في قيادة الحزب. والثانية لدورها المباشر في الإعداد والتنفيذ. لذلك فقد استغلّت ثقة قيادة الحزب وميّعت التحقيق، ثم دفنته. ذلك أنّ قيادة الحزب، أوكلت إلى قيادة الجيش، تشكيل لجـــنة تحقيـــق تتلقى كل المعلومات التي تتعلق بالمعركة إعداداً ومساراً ونتائج، في ظرف مغلق بهدف تحديد المسؤوليات. والثقة نفسها هي التي جعلت قيادة الحزب ترفض بأكثرية صوتٌ واحد اســـتقالة وزيـــر الدفـــاع ورئيس الأركان، بعد الحرب مباشرة. والتحقيق كذلك سيطال من أفشل الهجوم المعاكس. ومن أسهم غباؤه ببلاغ سقوط القنيطرة. هذا إذا كانت المسألة مسألة غباء!!؟ إذاً فجميع هؤلاء وأمثالهم، قد شكّلوا الجذر في الخط النقيض.

٤ً ـ والـــدور الرجعي المتعاظم في السياسة العربية، وما لمال البترول من أهمية في هذا الدور، باتـــا يصبّان في مصلحة الخط النقيض. فخط الحزب لا يفتح المنافذ للاستفادة من هذا المال. لأنه يتـــناقض مصـــلحياً مع مراكز ضخ هذا المال، ومع مصالح القوى العالمية التي تتحكم بقرار هذه المراكـــز. ولذلـــك فقـــد احتشـــد حول الخط النقيض، كل المرتبطين بأنظمة الخليج، والمتطلعين للاستفادة من هذه الأنظمة.

٥ً ـ والمســـتفيدون من الثغرات في حدود التطبيق، وجدوا فرصتهم هنا، ومن المنطقي أن يكون هؤلاء إلى جانب الاتجاه الذي يوقف الاندفاع في خط الحزب، تمهيداً لشدّه إلى الوراء. فالمصلحة الطـــبقية تستدعي ذلك. وقد ثبت توقّعهم. فمسار العقود حتى بداية القرن الواحد والعشرين، يؤكد بوضـــوحٍ بالغ، أن أصحاب الدخول النظيفة، والفئات الدنيا والوسطى، هي التي سحقت خلال هذه العقـــود. وأنّ المســـتفيدين من منافذ السلطة، ومن المساعدات الخارجية، هم الذين اكتنزوا مادياً، وتسلقوا سياسياً، وأصبحوا في موقعٍ نقيض طبقياً ـ وطنياً ـ قومياً ـ إنسانياً.

٦ً ـ وتـــراكم العوامل التي تضاعف الفارق بين استراتيجية الحزب الكبيرة، وبين قدرات الحزب والجيـــش والقطر، فعل فعله في خلق حالة من اليأس والذهول والشكوك، والخوف من المستقبل. وبمقدار تزايد التحدّي على الحدود، وفي الداخل، وفي الوطن العربي، والعالم، كان يتعمّق الفرز، بيـــن المصمّمين على أن يكونوا جزءاً فاعلاً في حالة النهوض الوطني والقومي والإنساني، وبين المستسلمين لليأس والخوف. ومن الوضع الأخير كان يتغذّى الخط النقيض.

٧ً ـ والتراخي في ضبط السلوك الشخصي لدى بعض الرفاق القياديين، وتنامي ما توفره السلطة من امتيازات، كانا يضعفان موقع الحزب لدى الجماهير. والإضعاف هنا يستثمر هناك. والمسألة الأهـــم، أنّ الممارســـات المكشـــوفة والمدانة حزبياً، والتي كانت موضع احتجاج حزبي، من قبل أقرب المقربين لقيادة الجيش، كانت ترتدّ سلباً على الحزب وجمهوره.

٨ً ـ والخـــلاف مـــع الاتحـــاد الســـوفييتي ومعسكره حول الحل السلمي عموماً، والقرار ٢٤٢ خصوصـــاً، كان يسهم في تقليص قدرات القطر على المواجهة. والتقليص يخدم الاتجاه المضاد: اتجاه التسوية. وهنا، كان النافذون في الخط النقيض، يثيرون مشاعر صغار الضباط، ضدّ الاتحاد السوفياتي، خدمة للخط الذي بان في العقود التالية، وضد قيادة الحزب، لأن خطها السياسي، يمنع الســـلاح الأميـــركي مـــن الـــتدفق. وكـــأن الســـلاح الأميركي يمكن أن يعطى لأي جانب يقاتل "إسرائيل"!!.

٩ً ـ وضغوط الدول الرأسمالية كانت تلتقي مع ضغوط الرجعيات العربية، لإسقاط خط الحزب، لصـــالح الخط النقيض: في التسوية. وتصنيف التناقضات. والتحولات الاقتصادية. والعلاقات مع

قـوى التحرر والتقدم. والتنمية المستقلة. والتعامل مع شركات البترول. ومع الرأسمالية العالمية. وفـي تغـليب الإنفـاق الإنتاجي على الإنفاق الكمالي. والتنموي على الاستهلاكي. وفي التوازن النسبي بين الاستيراد والتصدير. وفي منع الهدر في الإنفاق. وفي التقشف الصارم. وفي خلق أداة مركزية سياسية قوية على مستوى المنطقة...

هذه الجذور المتوالدة والمتلاقحة، كان لها اتجاه واحد. وهو إضعاف خط الحزب لصالح النقيض. ومـع ذلـك، فقـد ظلّ خط الحزب هو الأقوى. وفي المؤتمر الأخير ــ المؤتمر القومي العاشر الإستثنائي، تشرين الثاني ١٩٧٠ ــ لم يصوت ضد تغيير قيادة الجيش، إلاّ إثنان فقط هما: محمد حيـدر. ومصـطفى طـلاس، لكنّ التجارب كانت تضعف الثقة باحتمالات تنفيذ أيّ قرار. فقيادة الجيـش لا تنفذ طوعياً أي قرار. وليس ذلك فقط. فهي تتجاوز صلاحياتها في التنقلات، لا خدمة لمسـتلزمات تحريـر الأرض، وإنمـا لتعزيز مواقعها في الصراع مع مؤسسات الحزب. وكل محاولـة لتـنفيذ قـرارات الحزب، تصطدم بالتركيب الطائفي، وبالخوف من الحساب عن حرب حزيـران ١٩٦٧، وبالرغـبة فـي الاستفادة من أموال النفط، ومنافذ السلطة. ولذلك، فقد تسلسل رصـيد الحزب من الأقوى، إلى الأقوى نسبياً، إلى المعادل، على مستوى الجيش. ومع ذلك، فهذا الرصـيد لا يـتحرّك ضدّ من يتمرّد على قرار المؤسسات الشرعية، مع أنه يتمرّد باسم الجيش، وبحكـم موقعـه في الجيش. الأمر الذي يقود تلقائياً إلى هزيمة الحزب وخطه، وانتصار الموقع العسكري وخطه النقيض.

قـبل الـتجربة الأولى في أيلول ١٩٦٨ كان الانسجام شبه كامل بين قيادة الحزب وقيادة الجيش. فقيـادة الحزب رفضت استقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان بأكثرية صوتٍ واحد. والرفض بذاته خطـأ. وفـي الوقت نفسه دين خلقي. فالمسؤولية عسكرية أولاً. وجماعية ثانياً. وتحملت القيادة مسـؤولية مواجهـة الجيـش والشعب والحزب. وهذا دين خلقي آخر. وطيلة هذه المرحلة كان الالـتزام كـاملاً بمـا تقـرره مؤتمرات الحزب وقياداته والقرارات كانت تناقش بمنتهى الجدية والوضـوح والديموقـراطية. فـلم يكن ثمة فارق بين مدني وعسكري. وقيادي وآخر. فالاتفاق والاخـتلاف متاحان أمام الجميع. لكنّ ذلك لا يعني التساوي الفعلي في القدرة على التأثير. وعدم التساوي لا يعود فقط إلى الكفاءة الذاتية، بل إلى المسار الذي أوصل الحزب إلى السلطة أيضاً. ثمّ إلى دور القياديين العسكريين في هذا المسار. ثم إلى الوزن المؤثّر في التركيب الطائفي للجيش.

آنذاك، لم يكن الحزب بعد قد ترهل. قد تحول إلى واجهة. لذلك، لم يكن مقبولاً أيّ توجه* فردي. والحــزب كان مقتنعاً أنه مع المنظمات الشعبية، يمثلان الأكثرية الشعبية ذات المصلحة بالثورة. وأن الديموقــراطية الشــعبية هـــي الأكثر ملاءمة لمصلحة الأكثرية الشعبية، ولمصلحة التطور والــتحرر والتقدم. ولذلك لم يكن يعتقد أن الشعب مغيّب، بل هو في قلب كلّ صراع، بما في ذلك الصراع ضمن قوى التحرر، وضمن الحزب نفسه.

بين حرب حزيران ١٩٦٧ وانعقاد المؤتمر القطري العادي الرابع ــ أيلول ١٩٦٨، كان القطر قد تجــاوز آثار الهزيمة. وكذلك كانت مصر. فحرب الاستنزاف في الجنوب كانت تتكامل مع العمل العســكري شــبه الأسبوعي على الجبهة السورية، ومع العمل المقاوم عبر كافة الحدود المحيطة بفلسطين، وفي داخلها. والاقتصاد، استعاد توازنه. والإعداد للمعركة والانخراط فيها، كانا يسيران جنــباً إلى جــنب. والــتجذير في الخط السياسي ــ الاجتماعي، كان يتقارب في كلٍّ من مصر** وسورية. وثقة الحزب والمنظمات الشعبية، بإمكانية تحقيق الاستراتيجية الطموحة، كانت تتعزّز: فـــي التــنمية. وفـــي الدفاع. وفي المقاومة. وفي توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. وفي الصمود أمام مؤامرات الثالوث الرجعي ــ الإمبريالي ــ الصهيوني ــ وفي الحفاظ على مستوى معيشي مقبول للمواطنين. وفي التلازم بين العدل الاجتماعي، والتطور الإنتاجي والعلمي والتقني. وفـــي تغييــر المناخ العام في المنطقة العربية، لصالح التطور والتحرر والتقدم. وفي خلق الأداة المركزية المساعدة في تحقيق هذا المناخ..

فـــي هذا الجو الطبيعي الذي تسوده الثقة، انعقد المؤتمر. ودون مقدمات أخذت تتشابك خيوط خطٍ سياسي نقيض. وأطراف هذا الخط كلّهم عسكريون. وعلى رأسهم وزير الدفاع ورئيس[١٠] الأركان الجديــد. ومنهم ممثلو القوى الجوية، وبعض الذين يمكن أن يطالهم الحساب. لكنّ أكثر من نصف ممثلي القطاع العسكري ظلوا صامدين في مواقعهم. مواقع خط الحزب. لقد استمع المؤتمر طيلة عشــرة أيّــام إلى كــلّ رأي. وناقش كلّ حجة. لم يقمع أي رأي. ولم يتخذ أي موقف بسبب هذا الــرأي. وفـــي الــنهاية أكدّ المؤتمر بأكثرية تفوق الـــ ٩٠% استراتيجية الحزب. وانتخب وزير

---

* في مؤتمرات الحزب، وفي اجتماعات قواعد الحزب، لم يكن أي مسؤول حزبي أو رسمي، فوق النقد والحساب. وكذلك لم يكن من المألوف ولا المقبول وضع صورة لأي مسؤول حتى في الدوائر الرسمية. ومن الطبيعي ألّا يكون مسموحاً بتمثال أو لافتة أو لقب، خارج عن المنصب الرسمي.

** في مصر خفض سقف الملكية بعد الانتفاضة الفلاحية نهاية الستينات. وبديئ بتنظيم حزب الطليعة داخل الاتحاد الاشتراكي، وتزايد العنف الطلابي والعمالي، ضد الاستغلال الطبقي والفساد.

[١٠] مصطفى طلاس بعد استقالة أحمد السويداني.

الدفـــاع ورئيـــس الأركان عضوين في القيادة. وهذا دليل على احترام حق العضو في الدفاع عن رأيه.

كانت الذرائع تفتقر إلى عوامل الإثبات، ورأس هذه الذرائع أن أموال الرجعية العربية وجيوشها، ستنهال على المعركة[٢] إذا تبدل تصنيفنا للتناقضات، وتحالفاتنا. والبداية تتمثل بدعوتها للمشاركة. حســناً، لقــد دعا وزير الدفاع نفسه، وزراء الدفاع العرب، ليطلّعوا على حجم المسؤوليات التي يتحمــلها القطــر. فلم يحضر إلاّ وزير دفاع الكويت. ولم ينجم عن الحضور أية مساعدة. وقيادة الحـــزب نفسها، كانت قد أقرّت تحويل القطر إلى صفحة دفاعية محصّنة. ورحبت بأي جهد مالي أو عســكري عـــربي، يسهم في هذا التحصين، دون أية فائدة. **هنا تتوقف العواطف عن الفعل. وتـــتقدّم المصالح. والمصالح مرتبطة بالرأسمالية العالمية، ومن خلالها بالصهيونية.** والحقائق أكّــدت هــذا الاتجاه. والمؤتمر وعى ذلك. وتصرّف على أساس هذا الوعي. هنا عادت الأوراق للاختلاط. فكل الذين شكّلوا الخط النقيض، كانوا ضمن حركة ٢٣ شباط. وهم في طرحهم الجديد، يتناقضـــون مـــع خـــط ٢٣ شـــباط، بحجة المعركة. والحجة ساقطة. وهي لم تستخدم إلاّ لتغطية الحســـاب عـــن المســـؤولية فـــي نـــتائج حرب الـــ ٦٧. والتطلعات الطبقية الجديدة. والعلاقات المرضـــية. والتملص من مستلزمات خط النهوض: خط التطور والتحرر والتقدم. ولعلّ مراجعة تفصيلية لمسار العقود الثلاثة الأخيرة، تثبت ذلك.

ثـــم انعقـــد المؤتمر القومي العاشر العادي، وكرّس الاستراتيجية نفسها. وخلال ذلك أعلن وزير الدفاع انسحابه من القيادة القطرية، وشرع بإجراء تنقلات عسكرية. وجرت محاولات قيادية عدّة لثنيه عن الاستقالة والتنقلات. فتمسّك بموقفه. وبناء على اقتراح من الأمين العام المساعد: صلاح جديـــد، قـــرّر الاجـــتماع المشترك، بأكثرية صوت واحد: تغيير مراكز القوى. فامتثل الجميع إلاّ وزيـــر الدفـــاع. والقـــرار كان ينص على التنفيذ الطوعي. هنا أضيف عامل جديد لتوالد الجذور وتلاقحها. وهذا العامل هو الخوف من تدمير الآلة العسكرية خارج إطار المعركة. وقد عمل هذا العـــامل باتجاهين متعاكسين: اتجاه التكامل مع الجذور وتغذيتها برافد جديد. وهذا يقود إلى تعزيز

---

[٢] بدءاً من عام ١٩٧١ أخذ مال النفط يتدفق. ولكن ليس من أجل المعركة، وإنما لدعم الخط المندمج ضمن المسار العربي المناوئ للتطور والتحرر والتقدم. وفي القلب منه، مسار التسوية، وإنهاء بؤر التحرر والتحرير، وخاصة في الخليج، ولبنان والأردن والثورة الفلسطينية. والقضاء على الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية عام ١٩٧٦، جزء حيوي من هذا المسار، ولذلك، فإن سورية قد حرمت من المساعدة في قمة الخرطوم أعقاب حرب الـــ ٦٧ لأنها رفضت القرار ٢٤٢. ولتسريع الاندماج، تدفق المال وهذا أمر منطقي تماماً. فالمساعدات لا يمكن أن تصب في مواقع تتناقض مع المصـــالح.

التوغل في اغتصاب الصلاحيات، وعدم الامتثال لقرارات الحزب، وتشجيع الميوعة في التنظيم، وإثارة جوٍ من الإرباك والقلق، يفقد الحزب صلابته، فيتراخى لصالح الخط النقيض، والتفرّد اللاحق. واتجاه الحرص على الآلة العسكرية وقواها البشرية، وتطويرها لتخدم اتجاهاً واحداً، وهو اتجاه المعركة وهذا الموقف شكّل واحداً من أسباب عدم تنفيذ القرار بالقوّة. لكنّ الدافع لهذا الموقف ليس واحداً. فهو ينطلق من المسؤولية الوطنية لدى البعض. ومن اختلاط هذه المسؤولية بالعلاقات المرضية لدى البعض الآخر. ومع اختلاف الدافع، فالنتيجة واحدة: وهي إعطاء زخمٍ جديد للتمرد على القرارات، ولنزعة التفرّد، ولعناصر الخط البديل. وبالمقابل: إحداث فجوة في تماسك الحزب حول خطّه وقيادته وإرثه النضالي. وكبح قوة الاندفاع لدى قوى النهوض. وتغذية عوامل الأمل للنويّات الطبقية المتلاقحة مع بقايا الطبقات القديمة.

إنّ الاتصالات التي تمّت مع العسكريين المحسوبين على خط الحزب، ومع العسكريين الحزبيين في الخط الآخر، كانت تطالب بتنفيذ القرار بالقوّة، طالما أن التنفيذ الطوعي قد تعذّر. فالحزب ليس فرداً، وإنما مؤسسات. وتنفيذ قرار المؤسسات، هو محك الصدق في الانتماء. لكنّ الاتصالات لم تجدِ. فاضطرّ الاجتماع المشترك للتراجع عن قراره. وشكّل وزارة، بقي فيها وزير الدفاع، وزيراً للدفاع.

هذا التراجع كان مفصلياً. فالقوة العسكرية كانت بالغة التفوّق لصالح الالتزام بمؤسسات الحزب وخطه السياسي. والقوة الحزبية المسلحة كانت شبه مغلقة. وسلاح الحزب في مقرّاته. والمنظمات الشعبية كانت شديدة التمسك بخط الحزب. لأنه الأكثر تعبيراً عن مصالحها وتطلعاتها. ولذلك، كان يجب في هذه اللحظة أن يتم القطع بين الولاء الطائفي، والولاء السياسي، وتنفيذ القرار بالقوّة هو المحك. والتنفيذ بذاته يقود إلى تعزيز التماسك الوطني حول الخط السياسي. والتماسك نفسه خصم للولاء الطائفي. فهما يعملان في اتجاهين متناقضين. ومصلحة المنتجين الفعليين هي مع هذا التماسك. ومثّل ذلك مصلحة قوة الدفع باتجاه التطور والتحرر والتقدم. **إنها البداية التي كان يمكن لها أن تعمل باتجاه مغاير لما تكدّس. لكنها كانت معكوسة.**

كان الحزب منذ بدء السلطة، يناضل بعناد لتغليب الالتزام بالخط السياسي والموقع الطبقي، على الالتزام بالمنطقة أو العائلة أو الطائفة. وكان حصاد الصراعات يكرّس واقعاً آخر في الجيش. وقد أسهم الكثيرون من الحزبيين في الوصول إلى هذه النتيجة. إمّا لضرورة مرحلية. أو لنقص في تقدير المسؤولية. أو لأهداف شخصية أو طائفية. وإثر كل أزمة كان الحجم الأساسي للحزب، يأمل بالتغلب على النتائج، واستعادة التوازن، على أساس تغليب الالتزام بالخط والموقع، دون أي اعتبار للعوامل الأخرى. فالمهم هو المنبت الطبقي. والولاء الطبقي. والخط السياسي المعبر عن

المصـــالح، وعـــن الضرورات الوطنية والقومية والإنسانية. لكن الأمل بهذا التغليب قد سقط عند الامـــتحان. وعـــندما ندم المتهربون من التنفيذ، بعد سنوات، كان مال النفط وبريقه يكرسان واقعاً جديـــداً: تبدلاً في البنية الطبقية لمواقع التقرير. تغييراً مضاداً في الخط السياسي. تزاوجاً بين هذا المـــال، ومـــنافذ الســـلطة. هجوماً كاسحاً ضد قوى النهوض. استيقاظاً للطائفية المضادة. أحلاماً واهمـــة باســـتعادة الأرض ثمـــناً للاندمـــاج. تزييفاً لكل مفاهيم العدل والحق والحرية والتحرير والتحرر. تصنيفاً معاكساً للتناقضات. بدايات تكديس للغنى في مواقع وشرائح، وتكديس للفقر في مواقـــع وشـــرائح الأكـــثرية الشعبية. تمركزاً للسلطة في طبقة، وللطبقة في فرد. تربعاً لمن كان سيطالهم الحساب في أعلى المسؤوليات. **فحدث الانسجام.**

بعـــد هـــذه الـــبداية لا أهمية لتسلسل الأحداث. فلم تنته محاولات تغليب الالتزام بالخط السياسي والموقـــع الطـــبقي. ولم يتراجع الحزب عن استراتيجته حتى آخر يوم في آخر مؤتمر. وبصلابة صـــوّت المؤتمـــر مع قرار تغيير القيادة العسكرية. وبالمقابل تمادت قيادة الجيش في ممارساتها. وشـــكّلت مـــلاجئ لأهـــم المسيئين* لسمعة الحزب والثورة، وضيّقت على أي رأي يخالف خطها ضمن الجيش. وانعقد المؤتمر الرابع الاستثنائي. وقرر تجاوز الأزمة. واستعادة دور المؤسسات. وترسيخ الثقة بين أعضاء القيادة، وبينها وبين قيادة الجيش. وتكريس كل الجهود لخدمة المعركة. وعـــدم تبديد أية طاقة إلّا باتجاه المعركة والتنمية. وشكّلت هذه الجهود نجاحاً محدوداً لكنّه متعثر. فـــالجذور المتوالدة والمتلاقحة كانت هي الأقوى. وكان الوضع العربي والدولي يزداد خدمة لهذه الجذور.

لقـــد انعكـــس هذا التردد والتعثر سلباً على الوضع العام. فحدث ارتفاع نسبي في بعض الأسعار، وفـــي الاستيراد. وبدأت محاولات الاحتكار والسوق السوداء. وتجمّد التطور في قطاعات الشعب المســـلّح، بسبب الضعف في التمويل والتسليح. وفعل الخلاف حول التسوية فعله في هذا المجال، كمـــا فعل فعله في الجيش النظامي. فغدا التباطؤ في تسليمنا بعض الأسلحة المتعاقد عليها، سياسة ثابـــتة. مثلاً في بلغاريا، مصدر الـــ ر.ب.جـــ. وفي الاتحاد السوفييتي، مصدر المدفعية والبنادق والرشاشـــات. وهذه النتائج انعكست أيضاً سلباً، على خططنا لتسليح القوى السياسية المتحررة في جـــوار فلسطين، كي يحدث الإنصهار الواقعي في جوّ المعركة. وسياستنا العربية أصبحت قلقة.

* لم يرفع الغطاء عن بعض هؤلاء إلا عندما تفاقمت أزمة الوراثة، أو عندما أصبحوا من رموز الفساد على مستوى العالم. وعلى كل فالغطاء لم يرفع إلا عن ١% أمّا الـــ ٩٩% فهم الممسكون بكافة مفاصل السلطة والحزب والمنظمات وجبهة السلطة: إدارياً، وسياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وثقافياً. حتى الآن ٢٠٠١م.

فتجنباً لانفجار أزمة لم يستعد الحزب لها، نحضر مؤتمر القمة. ثم ننسحب منه. ونهاجم الذين لا يضعون طاقات حقيقية لصالح المعركة حيناً، ونسكت عنهم حيناً آخر. وفي الوقت ذاته نقطع خطوط التابلاين رغم جبروت أميركا والسعودية، حتى نسترجع حقنا المالي والسياسي. وفي الحزب أخذت بذور الانتهازية والنفعية تتضخم، وأصول الانضباط الحزبي تتراخى، والرقابة الحزبية تضعف وتتراجع. **والشعب الذي كان يطمح بالمزيد من الإجراءات، تحسيناً لوضعه المعيشي، وتمكيناً له من ممارسة حرياته السياسية، غدا خائفاً على ضياع ما تحقق.** والخوف كان يتحوّل إلى اندفاع، أو إلى قلقٍ وحذر.

وبينما كانت عمليات المقاومة تتصاعد من خلال الحدود السورية واللبنانية والأردنية، فإن الجبهة السورية كانت تتأرجح بين الصمت والتصعيد. وفي حال الصمت كان يتعرّض الحزب للنقد. والجماهير وقواها السياسية كانت تراقب ما يجري. وعلى ضوء استقرائها للواقع تتصرّف. بعضها يلتصق أكثر بخط الحزب والثورة. وبعضها ييأس. وبعضها يبدأ بتكوين البديل. والعلاقة مع هذه القوى كانت متناقضة أحياناً. فالحزب لا يتدخل في انتخابات رجال الدين المسيحي. أمّا مخابرات الجيش فتتدخل. ويقود تدخلها إلى اعتقال عدد من الشيوعيين. وخلق أزمة ثقة بين الحزب والحزب الشيوعي. وموت اثنين في السجن خلال التحقيق العسكري، أثار أزمة بين قيادة الحزب وقيادة الجيش. وانعكس ذلك أيضاً على ثقة الجماهير بالحزب. لقد كانت السياسة واضحة تماماً: محلياً وعربياً ودولياً. وهي أنّ الحزب يجب أن يفقد الجانب الأكبر من رصيده، ومن ثقته بنفسه، كي يمكن تحويله إلى غطاء فقط بعد التبديل. وأنّ الشعب يجب أن يفقد ثقته بالقدرة على استعادة الأرض من خلال الحرب، كي يغدو متلّهفاً للتسوية السياسية. وأنّ المستوى المعيشي* يجب أن يتدهور، كي يصبح الاقتصاد الحر هو الملاذ. وأنّ كل مرتكزات النظام الحالي يجب أن تنهار، كي يمكن بناء نظام جديد مندمج في المسار الرجعي العربي: طبقياً. والمسار الإمبريالي العالمي: سياسياً واقتصادياً. والآن. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد أن ما تحقق، قد فاق المتوقع. ذلك أنّ التطور العالمي الجديد، قد غلّب وزن الفعل الإمبريالي، على وزن فعل التحرر الداخلي في تحديد الاتجاهات. وإن يكن التغليب لا يعني الإطلاق.

في دراسة لاقتصادي وطني في مجلس (الشعب) السوري، تبيّن أن قيمة الدخل لإحدى الفئات قد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٧% فقط عما كانت عليه عام ١٩٦٢. وأنّ هذا التبدل لم يكن ملحوظاً قبل عام ١٩٧٠ ومن المعروف أن التدني في قيمة الدخول النظيفة، قد تسارع بشكل مذهل منذ منتصف الثمانينات. إذاً. فهذا التدني في قيمة الدخول قد حصل رغم كل المساعدات المالية. والسبب هو فساد النظام. أما تدني القيمة بمقياس الذهب فهو أكثر من ذلك لكافة الفئات النظيفة.

هـذا الوضـع المتـناقض في مدّه وجزره، الذي يتراوح بين الثقة بالمستقبل، والخوف على هذا المسـتقبل. بين القلق والتفاؤل. بين تصيّد الفرص لتحقيق مكاسب شخصية، وبين عيش الهمّ العام بكلّ تفاصيله وصعوباته وآثاره.. هذا الوضع المتناقض ظلّ مسيطراً حتى نهاية عام ١٩٧٠. ففي أيـلول ٧٠ غـاب عـبد الناصـر. وغيابه أسس لمرحلة نقيضة. وأنهى خطة الهجوم العسكري المشـترك. وفـي أيلول نفسه تمت محاولة تصفية المقاومة في الأردن، واستكملت المحاولة في تمـوز ١٩٧١ بعد تغيّر الوضع في سورية وفي مصر. وهذا المسار أضعف الجبهة الشرقية في المواجهة. وقوّى مواقع الرجعية العربية. وأضعف مواقع التقدم. وبالنسبة لسورية نهاية الـ ٧٠، ترتّـبت عـليها أعباء إضافية: بشرية وقتالية واقتصادية. لكنّ المسألة الأكثر حسّاسية هي القرار العـربي والدولـي الـذي اتخـذ لتغيير النظام في سورية. فقيادة النظام بتدخلها العسكري لإنقاذ المقاومـة مـن السـحق في الأردن، وضعت العالم في مأزق. فحدث استنفار، واستنفار عالمي مضـاد. وتهديـد، وتهديـد مضاد. واستقطاب، واستقطاب مضاد. فالقوات الأميركية استنفرت. وكذلـك الصهيونية. وتمّ تحرك عسكري إسرائيلي نحو الجولان. والقوات العراقية الموجودة في الأردن أحـرجت. فتملصـت. ثـم عـادت فوقفت في وجه التقدم السوري. رغم أن المسؤولين العـراقيين أبـلغوا الوفد السوري إلى بغداد، بأن الأوامر أعطيت للفرقة العسكرية المتواجدة في الأردن بالتدخل لصالح المقاومة؟ والأنظمة الرجعية تعرّت. والسوفييت ملزمون بالوقوف في وجه أيّ تدخـل أميركي. هكذا غدا الوضع العالمي. والمسؤولية لا تقع على السحق. بل على محاولة مـنعه؟! ولذلك قال الملك حسين في خطاب معلن: "إن الحركة (التصحيحية) لم تنقذ سورية فقط، وإنمـا أنقذت الأردن أيضاً من عبث الغرباء (أي الفلسطينيين). فشكراً له. لقد ذكر الجيل الذي لم يكن آنذاك في مرحلة الإدراك، بموقف، دفعنا ثمنه غالياً".

هـذا الـتطور البالغ الأهمية، أضيف لمسار الحل السلمي. فالأردن والمتحدة يقبلان القرار ٢٤٢ ومشروع روجرز. وبديل عبد الناصر سيكون مطواعاً. وإذ ذاك سوف تسقط اللاءات الثلاث: لا تفـاوض. لا صلح. لا اعتراف، والتي هي بمثابة إلغاء واقعي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وقرار النظام في الأردن قرار غربي. بينما سورية ترفض الـ ٢٤٢ ومشروع روجرز. وتمارس البديل الشـعبي والعسـكري حسـب قدراتها. وفي ظل الحزب وقيادته، لم يرتفع بعد صوت واحد يقبل بالحل السلمي. إذن. لابدّ من التبديل. والتبديل يجب أن يكون جذرياً، كي تنتفي احتمالات العودة. لكـن العامل الخارجي ليس هو العامل الحاسم في وضعنا المحدد. وفي مرحلتنا المحددة. فالوضع الشـعبي العـربي عامـة، والفلسطيني خاصة، لم يكن مهزوماً، ومدجناً. لذلك كان خط المقاومة والتحرير يعيش في جوه الطبيعي. ومال النفط لم يستطع أن يقلب المعادلات جذرياً إلا بعد حرب

الـــ ١٩٧٣. أمّـــا قـــبل ذلك فكان تأثيره واضحاً، ولكن ليس حاسماً. والتفرد الأميركي بالقرار العـــالمي، لـــم يكـــن متصوراً. والخوف من غزو العدو الصهيوني، لم يعد مهيمناً. فالتكامل بين الجبهـــتين: المصرية والسورية، والعمل المقاوم، يخلقان وضعاً متوازناً ومتماسكاً. وخطة الهجوم المشترك، نهاية عام ١٩٧٠، تعكس الأمل والثقة.

إذاً. لابـــدّ من التلاقح بين العامل الخارجي والداخلي. أي مع الجذور المتوالدة. فتنتج قوة جديدة. وهذه القوة قد تكون قادرة على التغيير. وحرف قد هنا يحمل مضمونه الواقعي. فالملتزمون بخط الحـــزب من ممثلي القطاع العسكري* يفوقون النصف ويقاربون الثلثين. وهؤلاء هم في الغالب القـــادة العســـكريون. وقرارات مؤتمرات الحزب ملزمة لأي عضو مهما كان موقعه، ولأي خط انـــتمى. فالحـــزب مؤسسات. والالتزام بقائد عسكري أو مدني هو التزام بشخص وليس بحزب. ولهـــذا الالـــتزام دوافـــع شخصية أو عائلية أو طائفية. ومحك الحزبية هو تنفيذ قرار مؤسسات الحـــزب. أمـــا الملـــتزمون بخط الحزب من المؤتمر القطري، فيفوقون الـــ ٩٠% ومن المؤتمر القومـــي الـــ ٩٥% إذن فالحـــزب لا يـــزال بالموقع الأقوى. والقوة الشعبية المحيطة بالحزب، تضاعف هذه القوة. لكنّ المفارقة تكمن في أن الالتزام بالخط والقيادة والمؤتمر، لا يتحول إلى قوة تـــنفيذ للقرارات. هنا نعود إلى الجذور المتلاقحة، فعليها تمت المراهنة. وكانت المراهنة ناجحة. وكـــل المحـــاولات المـــتأخرة التي تمّت للخروج من آثار هذه الجذور، كانت مكلفة. لكنها غير مثمرة. فالطبقة الجديدة المتكونة خارج عملية الإنتاج، أصبحت هي الأقوى.

إن تـــنفيذ التبديل يحتاج إلى سبب. والسبب يجب أن يكون تافهاً كي لا يحدث الفرز والاستقطاب. هكـــذا بـــدأ الـــنقيب رفعت الأسد، شقيق وزير الدفاع حافظ الأسد، عملية التنقيب عن الآثار في مـــزرعة تعـــود ملكيـــتها لـــزوجة الأمين العام للحزب: نور الدين الأتاسي. فاستقال الأمين العام احتجاجاً. إذ إن التنقيب مسؤولية الآثار، وليست مسؤولية شخصية لنقيب في الجيش وقائد لسرايا الدفاع عن المطار. وبعد الاستقالة هاجم كل الذين يستغلون مواقعهم لجني مكاسب شخصية، على حساب الوطن والإعداد للمعركة. والاستقالة فرضت انعقاد المؤتمر القومي. والمؤتمر كان ملزماً بإنهـــاء هـــذه الازدواجية. ووزير الدفاع لا يتخلّى عن الموقع طوعياً. وكل الجهود القيادية التي بذلـــت لحملـــه على تقديم استقالته للمؤتمر قد فشلت. فالسبب المعلن للتمسك بالموقع هو الإعداد لـــلمعركة، والخوف من التصفية السياسية، وتحميله مسؤولية كارثة الـــ ٦٧. أمّا السبب الحقيقي

---

* إن حصاد الأزمات جعل المنتمين لمذهب واحد من ممثلي القطاع العسكري ٣/٢. أي ٢٤/١٦ في المؤتمر القطري الرابع العادي ـــ أيلول ١٩٦٨.

فهـو انهيـار البـناء الـبديل بالكامل. فعندما كانت قيادة الجيش غير قادرة على مواجهة الشعب والجيش والحزب بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، وهي في ذروة الضعف والتعرض للهجوم، لم تقبل القيادة استقالتها، قبل صدور نتائج التحقيق، وتحديد المسؤوليات. كي لا تكون الإدانة مسبقة. وعـندما كان الحزب ومنظماته يمتلكان كلّ أوراق القوة في المؤتمر الرابع ـ أيلول ـ ١٩٦٨، انـتخب وزيـر الدفاع ورئيس الأركان عضوين في القيادة القطرية رغم خطّهما المرفوض. إذاً. فالتصفية السياسية بسبب الخط المطروح ضمن مؤسسات الحزب، مرفوضة. وهو متأكّد من ذلك. وأكـثر من ذلك، فإن علاقات الصداقة والود التي كانت تلفّ كل أعضاء القيادة، لا تفسح المجال أمام أية تصفية. فالتعارض في الرأي يبقى ضمن المؤسسات. والصراحة والود يسودان العلاقات الخاصـة. والخوف من الغدر: وهم أو مجرّد ذريعة. فالقيادة ليست فرداً. والقيادة تبحث القضايا فـي المؤسسات، وليست في الكواليس. وهي تواجه، ولا تغدر. والصراع هو صراع خطوط. لا صـراع أشـخاص. ففـي العلاقات الشخصية كانت الصلات متداخلة. أمّا في علاقات الخطوط فالموقع هو الأساس.

إذن فأعضـاء القيادة لا يطرحون على أنفسهم الخيار بين شخص وآخر. وإنما بين موقع وآخر. بيـن خط وآخر. بين فهم للحزب وآخر. بين التزام بمؤسسات الحزب، وإحلال لرأي الفرد مكان المؤسسات. وكل أعضاء القيادة هم من مناضلي الحزب في العهود السرية. لذلك، فهم لا يضعون أنفسهم في مرتبة أدنى من أعضاء اللجنة العسكرية. وإرثهم النضالي، ووعيهم السياسي والطبقي، يوفّـران فـرص المسـاواة. ولذلك فإن اقتراح الأمين العام المساعد: صلاح جديد بتغيير القيادة العسـكرية، بمناسـبة تقديـم وزير الدفاع ورئيس الأركان استقالتيهما، سقط بصوت واحد، لأنّ التغيير يعني الإدانة المسبقة، قبل ظهور نتائج التحقيق. إذاً، فأين طواعية القيادة لصلاح جديد؟ ثم أيـن طواعيـتها لحافظ الأسد، رغم أن الانقلاب العسكري، كان شبه كامل؟ وهل استسلم عضو واحـد، قبل الانقلاب، وخلال السجن الطويل، وبعد السجن؟ إن قطاع الحزب في الجيش هو الذي أوصـل الحـزب للسلطة بقرارٍ مسبقٍ من القيادة القومية للحزب. ولكنّ هذا القطاع لم يصنع هو قيـادة الحـزب، قـبل ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠. أمّا بعد ذلك فنعم. وأخيراً أصبح الأمن هو الذي ينصّب القيادات. لأن الحزب لم يعد يضم ٢% من مناضلي العهود السرية. ولذلك، فإن الحزب لم يفقـد صفاته النضالية والخلقية في العقود الأخيرة. لأنّ العضوية والبنية تغيّرتا بالكامل. ومع هذا الـتغيّر ذهبت تلك الصفات. وحلّت صفات التدجين والانتهاز والارتزاق والامتثال. فبعد أن كان العضـو يفصـل مـن الحزب إذا تعامل مع الأمن، إلاّ إذا كان موظفاً رسمياً في الأمن قبل ١٦ تشـرين. أصبح ملزماً بتقديم كل المعلومات التي يطلبها الأمن. ثم امتدّ هذا الإلزام لأعضاء جبهة

السلطة. وهكذا أصبح الحزب والجبهة مرتبطين بالأمن. والأمن هو أمن لطبقة متكونة خارج عملية الإنتاج. وشرائحه العليا ضمن هذه الطبقة.

طيلة المراحل النضالية كان قطاعا الحزب: المدني والعسكري يتبادلان قصب السبق، ويتكاملان في الوقت نفسه. لكن شكل الوصول للسلطة في الثامن من آذار، هو الذي وفرّ فرصة التفوّق للتنظيم العسكري. وبالتأكيد، لو لم تفرض الإجراءات التي سبقت ٢٣ شباط، أسلوبها العسكري، لكان مسار التطوّر، قد أخذ مجرى معاكساً تماماً. إذ إن معظم مرتكزات المسار المعاكس، كانت تتكون وتنمو: البنية الطبقية والفكرية للحزب. الوزن المنظّم المتنامي لقوى الإنتاج صاحبة المصلحة بالتجذير في التحوّلات الاقتصادية، وبتوفر قدر متزايد من الحرية السياسية. العمل المتعدد الوسائل لتوحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. بلورة قوة مركزية على مستوى المنطقة العربية ذات مضمون: ديموقراطي. اشتراكي ــ علمي ــ قومي ــ علماني، وبالتأكيد ذاته، فإن مثل هذا المسار سيقود إلى تعزيز الثقة التي توفّر فرص سيادة المناخ الحر، وما لهذا المناخ من دورٍ مركزي في تطوير التحرر والتقدم، وتنامي وتوالد عناصر القوة: قطرياً. وقومياً.

إذاً. فالذرائع الشخصية في الصراع، هي ذرائع ساقطة. وكذلك الذرائع الخاصة بالمدنيين والعسكريين. وأكثر سقوطاً الذرائع الخاصة بالقيادة. فلأنها لم تكن مطواعة، يجري تحميلها المسؤولية. وعدم المطواعية لا علاقة له بالموقف الخاطئ أو الصائب. فهي قد أسقطت بصوت واحد، تغيير القيادة العسكرية. وهي ذاتها قد أنجحت بصوت واحد، قرار تغيير مراكز القوى. وهي كلّها في آخر مؤتمر، صوّتت على تغيير القيادة العسكرية. إن تغليب العلاقة الشخصية أو الطائفية، على علاقة الحزب والخط والموقف، هو جذر أساسي من جذور النتائج اللاحقة. وإن الخوف من الحساب عن نتائج حرب الـ ٦٧، هو جذر أساسي ثان. وإن التملص من مستلزمات خط الحزب: سلوكاً.. وتقشفاً. وقتالاً. هو جذر أساسي ثالث. وبعد ذلك تأتي الفروع، ودور الخارج العربي والدولي. وأي تزوير لهذه الجذور، لا يخدم إلا الوعي المعكوس، ولا يقدم إلا دروساً مقلوبة، وتحليلاً مزيّفاً للتاريخ.

وذريعة التمسّك بالموقع من أجل الإعداد للمعركة، هي أكثر سقوطاً. فبدل تشكيل لجنة للتحقيق السريع في مسار الحرب، تنفيذاً لقرار قيادة الحزب، جرى التلكؤ والتباطؤ، ثم الهجوم المعاكس. وبدل تغيير المواقع العسكرية حسب الكفاءة، تمّ التركيز على الولاء الشخصي. وعوض التبديل والمحاسبة في قيادات القوى الجوية ومخابراتها، أصبحتا ركيزتي الكتلة العسكرية وخطها النقيض. وعوض المحاسبة الفورية لبعض قادة الألوية ورؤساء أركانها، بسبب الأخطاء المدمّرة في الحرب، جرى التستر والاستيعاب في الكتلة. ومع ذلك، فحتى لو تحقق ما هو ضروري

ومـــنطقي وشــرعي، فإنّ الإعداد للمعركة مسؤولية جماعية. وهذه المسؤولية شعبية وعسكرية. لذلـــك، فقــد كـــان الانخراط فيها شبه كامل: لجان الدفاع عن الوطن. والجيش الشعبي. عمليات المقاومـــة عـــبر الحـــدود. ودورات التدريب والممارسة. مؤتمرات التعبئة والدفاع. قيادة الحزب ومؤتمـــراته. الســـلطة بكـــامل مؤسساتها. المؤسسة العسكرية. ولم يكن يعرقل الاندفاع في هذا الانخـــراط، إلا الضـــيق في المال والسلاح. وصمت الجبهة في بعض المراحل. والأزمات التي تفـــرض الـــتردّد والفوضى. وغياب المناخ الحر. والتناقض الوهمي بين الديمقراطية الاجتماعية والسياسية.

إذن فـــالإعداد للمعركة لا يتعلّق بشخص بعينه، وإنما بتنظيم متكامل يكون لكلّ شخص دور فيه. وجـــذر النجاح في هذا الإعداد، يتمثّل بنظامٍ سياسي ــ اجتماعي متطور. تسود فيه الديموقراطية. ويقطـــع أوســـع الخطـــوات باتجـــاه الـــتقدم العلمي والتقني. والتحرر من علاقات التخلّف. ومن الاســـتغلال الطـــبقي، والاستبداد السياسي. ومن التبعية للرأسمالية العالمية. وهذا النظام يتناقض جذريـــاً مع النزعة الفردية. ومع علاقات الطائفة التي مهدّت للتبديل، ثمّ حمت هذا التبديل، حتى تدفقّت أموال النفط الرجعية. فتوسعت قاعدة التبديل من خلال الامتيازات، ومن خلال نهب أموال الدولـــة وأملاكها وعائدات القطاع العام. وبدأت طبقة جديدة بالتماسك، وتلاقحت مع بقايا الإقطاع والرأسمالية. فتكوّنت طبقة مركّبة هجينة. خارج الإنتاج. هي طبقة الحكم. واندمج في ثناياها كلّ المـــتهرّبين من الحساب عن المعركة، والمتهربين من مستلزمات خط التحرير وهكذا، تكوّن نظام نقيض، بدل أن يتكوّن نظام سياسي ــ اجتماعي متطور.

لقد ثبت المؤتمر القومي الاستثنائي المنعقد في تشرين ثاني ١٩٧٠ استراتيجية الحزب. واعتبر أن معـــركة الـــتحرير هـــي الأساس في سياساتنا ومواقفنا وعلاقاتنا. وقرّر محاسبة المسيئين للحزب والجماهيـــر. وشدّد على حماية الرأي وتشجيعه في القوات المسلحة. وعلى التمسك بالديموقراطية المركـــزية في كافة مؤسسات الحزب. وعلى جماعية القيادة. وعلى ممارسة النقد. وعلى تطوير الـــتعاون مع القوى التقدمية، وتوسيعه، ليشمل كافة القوى ذات المصلحة بالتحرر والتقدم. وعلى حماية العمل الفدائي ودعمه. وعلى تعميق وتوسيع مؤسسات الديموقراطية الشعبية لتشمل انتخاباً لـــلإدارة المحـــلية ومجـــلس الشـــعب. كما اتخذ بعض القرارات الخاصة بالتنظيم الحزبي قطرياً وقوميـــاً. وحماية وتطوير القدرة الشرائية للمواطنين. وتسريع العمل بالمنشآت الصناعية لتعزيز التـــنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة. وتكثيف الجهد في توزيع الأرض، ومنشآت الري، بهدف زيـــادة الاستقرار والإنتاج. وهكذا، فإنّ الهم المسيطر على المؤتمر كان هم التحرير. الإنتاج. خط الحـــزب. لكنّ القرار الحاسم، كان قرار إنهاء الازدواجية. لذلك، فقد صوت المؤتمر بالإجماع،

باستثناء صوتين فقط على قرار تبديل موقعي الرفيقين وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى مسؤوليات أخرى في قيادة الحزب أو السلطة. وانتهى المؤتمر، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٠.
إذن، فلا مجال لأي تراجع. فالمؤتمر القومي هو أعلى مؤسسة في الحزب. وعدم الالتزام بقراره هو عدم التزام بالحزب. هنا ينتهي مفعول الولاء الشخصي والطائفي والسياسي. ويبقى الالتزام بالقرار. وإلاّ فالانتماء للحزب هو مجرد غطاء وانتهاز، لأن الحزب في السلطة. وإنهاء الازدواجية يصب في مصلحة المعركة والوطن والحزب. لا في مصلحة أي شخص آخر. وقبول الإنهاء يشير إلى الحرص على هذه المصلحة أكثر من الحرص على الموقع. فالموقع هو أصلاً لخدمة هذه المصلحة وليس العكس. وعندما يتعارضان فالموقع هو الذي يتبدّل وليس المصلحة. هذا هو المنطق الذي يكمن خلف القرار الجماعي.
لكن إنهاء الازدواجية في الوضع المحدد، يعني تغليب خط الحزب ومؤسساته، على الخط البديل وقيادته. والتغليب يؤدي إلى مسار جديد في التطور. وفي هذا المسار ينصهر التركيب الطائفي الغالب في الجيش، في تركيب وطني ـ سياسي ـ طبقي عام. ويتراجع دور العلاقات الشخصية والمذهبية، لصالح دور علاقات الخط السياسي والموقع الطبقي. فتتعزز الوحدة الوطنية، وتنتفي احتمالات الحروب ذات* الذرائع الطائفية. ويتكرس دور الجيش للحرب والإعمار. لأن القوى الطبقية ذات المصلحة، هي التي تحمي إنجازات التقدم. ويختفي مناخ الامتياز المتوالد، لصالح مناخ الجهد والكفاءة والمردود. وتنتعش من جديد روح المسؤولية والرقابة. ويأخذ الحساب عن مسار المعركة، مجراه الطبيعي. دون حماية، ودون استباقٍ للإدانة. ويغدو الوضع الشعبي والحزبي والعسكري أكثر ملاءمة لخطة الحزب في التحرير والإنتاج وتوحيد الاتجاه العام لقوى التطور والتحرر والتقدم، ولتكوين قوة مركزية على مستوى المنطقة العربية. ويتحقق قدر أكبر من الاستقرار والثقة، يسهم في تحسين مناخ الديمقراطية، وصولاً إلى حرية التنظيم والتعبير والتحرك.
إذاً. فهذا المسار الجديد يتمثّل كل ما في خط الحزب ومساره من تقدّم. ويصهر الثغرات التي تكونت خلال هذا المسار. ويعيد تركيبها في المسار الجديد، وقد تحولت تحولاً نوعياً. وهكذا يغدو

---

* بدءاً من عام ١٩٧٢، أخذت مقدمات الحروب ذات الطابع الطائفي بالظهور. وبلغت ذروتها بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣. والحصاد كان بعشرات الآلاف. ومنذ عام ١٩٧٩ تبلور نضال وطني ـ ديموقراطي ـ تقدمي، مستخدماً الأساليب السلمية. لكنّ السلطة تعاملت مع قواه بمنتهى القسوة. وقبل ذلك انخرطت قوى سياسية متعددة ومتناقضة في النضال ضد النظام وسياساته وممارساته: فصائل من أجنحة البعث ـ وفصائل ماركسية ـ وتنظيمات مهنية. ومجموعات فلسطينية ولبنانية ـ وقوى دينية... حتى أصبحت السجون السورية، سجوناً قومية بالفعل.

المســـار الجديـــد أكثر قدرة على تجذير خط الحزب، وعلى تنفيذه. وفي هذا الطور المتقدم، يغدو الصـــراع أكـــثر حـــدة مع الرجعية الطبقية: محلياً وعربياً. ومع الصهيونية والرأسمالية العالمية. وتصـــبح القـــدرة على إفشال مسار التسوية أكبر تأثيراً. ويصبح الدخول في مسار التحرير ممراً إلزامياً لتجنّب السقوط، لأنظمة المحيط. وتجنباً لنتائج هذا المسار، فإن إنهاء الازدواجية، يجب أن يقود إلى تغليب آخر. تغليب مناقض. تغليب الخط البديل وعناصره وقواه. والزمن كفيل بترويض كـــل الذين يأتون إلى هذا البديل دون تقدير كامل لأبعاده. والمساعدات الرأسمالية والنفطية، قادرة على هذا الترويض. والامتيازات تصب في الاتجاه ذاته. والترغيب والترهيب يفعلان الفعل نفسه. وقبول الاتحاد السوفييتي بالتسوية يسهل ذلك. وعلاقات الصدى معه تؤمن رصيداً من المصفقين. وتكـــون الطبقة الجديدة، يؤمن الوحدة في الخط والموقف والمصالح، وهذه الطبقة تتغذى من كافة القيـــم المتناقضة مع قيم التحرير والتحرر والتقدم، وتغذيها. ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد. يندرج القطر وحزبه وسلطته وجبهته ومنظماته، ضمن المسار العام الهابط للرجعية. ويغدو تابعاً جـــزئياً أو كـــلياً للرأســـمالية العالمية. وتسحق مرحلة الانتقال الجماهير في معيشتها، وكرامتها، ودورهـــا فـــي القـــرار الوطـــني والقومي. فتصبح متلهفة للخلاص من العبء الفلسطيني، ومن مســـتلزمات الـــتحرير والتـــنمية المســـتقلة. والتقدم في هذا الاتجاه يستوعب المخدوع والمهادن والمستســـلم، أو يسحقه. فالمصالح الجديدة هي الحكم. واليقظة غير قادرة على التغيير. والندم رد فعل نفسي، يعيد الاعتبار للذات، دون أن يعيد الاعتبار للخط السياسي والموقع الطبقي. ودون أن يـــرفع الظـــلم والاضـــطهاد والفاقة عن الجماهير. ويستمر التقدم* في هذا الاتجاه، إلى أن تخلق موازيـــن قـــوى جديدة، وليدة ظروف جديدة. فيحدث تنفيس الاحتقان لمرحلة. ثم يحدث التغيير: بالسبل الديموقراطية. أو بوسائط التدمير، إن استعصى الأسلوب الديمقراطي.

هـــل أدرك ذلـــك المسار،القياديون في الرصيد العسكري الأقوى؟ والذين غلّبوا العلاقة الشخصية والطائفية على العلاقة الحزبية؟ والذين اعتبروا الانقلاب مرحلة قصيرة، ثمّ يأتي دورهم هم؟ وكم عـــدد الذيـــن قضوا منهم في السجون أو خارجها قبل أن يأتي هذا الدور؟ وهل أدرك ذلك الذين بدلـــوا مواقعهـــم بيـــن يـــوم وآخـــر؟ وهل توقعوا يوماً بأنهم سيرقصون في الشوارع كالقرود، وسينحنون أمام التماثيل والصور، ويسمّرون على الكراسي، وهم أذلاء خاشعون؟ وهل وعى قادة أحزاب جبهة السلطة، بأنهم سيصبحون يوماً دون أحزاب؟ وأن مستقبلهم سيكون ضمن طبقة حكم

* والآن. ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، نستطيع أن نحكم هل أن التقدم في هذا الاتجاه قد سار وفق ذلك، أم تجاوزه؟ والزمن بين ١٩٧١ و ٢٠٠١م كاف للحكم.

عليها التاريخ بالفساد والتعفن؟ وهل تصور الذين أعماهم بريق النفط، أن أبناءهم وأحفادهم سوف يكونـــون الضـــحية[**]؟ وهل توقع قادة الطبقة الجديدة بأنهم سيكونون يوماً دريئة للرمي؟ رموزاً للفساد؟ وأن أبناءهم سيكونون[***] على شاكلتهم؟ وأن السمتقبل المجهول سوف يسكن هؤلاء الأبناء والأحفاد؟

وهل تصور الذين يعتبرون القرارات للتاريخ لا للتنفيذ، بأن التاريخ لسنوات وعقود، سوف يزيف كـــل القيم الخلقية والنضالية والوطنية والقومية والإنسانية والطبقية؟ وهل وعوا أن دورة للتاريخ تقودهـــا الرأســـمالية العالميـــة، ورجعيات النفط، لا تنتهي بالأعوام؟ وأن دورة للتاريخ تستهدف التســـوية السياسية، لن تنتهي بسنوات، وقد لا تنتهي بعقود؟ وهل أدرك الذين استهتروا بالخصم، بـــأن الخصم جزء من بناء متكامل، تقوده أمريكا، وتمده بشروط الحياة رجعيات النفط؟ وأن خطّه الخجـــول والمجزوء هو مرحلة، ليس أكثر. وأن التطور الطبقي الجديد المندمج بالرجعية الطبقية والرأســـمالية العالميـــة، سوف يفرض مواصلة التحول، حتى آخر نقطة في الموقع النقيض؟ هل وعوا وهم يجهضون كل تحرك لتنفيذ القرارات، بأن المستقبل يحتمل كل أنواع الحروب الطائفية والطـــبقية والوطنية؟ وأن المستقبل قد يقود إلى الاستيطان الصهيوني والاستعماري في كل قرار، بعـــد اســـتيطانه في الأرض والسلطة؟ كلاً لم يدركوا كل ذلك ولم يعوه. وإلا لكانت الممارسات مختـــلفة. وحتى متناقضة. ولكان الخط قد تطور إلى الأمام، بدل أن يسقط لصالح الخط النقيض. ولكان المستقبل يوحي بالأمل والثقة، بدل كل ما عايشناه خلال العقود الثلاثة.

وبالمقـــابل، هل أدرك الذين ينتمون إلى قوى التحرر، ممن أسهموا في التمهيد لهذا المسار، وممن اندمجوا فيه، بأنهم سيكونون وقوداً لهذه النتائج؟ وهل وعوا بأن كل انزلاق في هذا الاتجاه، سوف يقود إلى انزلاق جديد؟ وأن هذا الانزلاق سوف يوصلهم إلى القاع الذي يفقدون فيه كل قدرة على الـــتأثير، وكـــل احترام للذات، وكل إمكانية للتملص؟ وهل توقعوا أن الرصيد الذي راكموه خلال عقـــود من النضال سوف يتبدد ويوظّف لخدمة الموقع النقيض؟ وأن بعض[*] هذه القوى قد يصبح الضـــحية الأولى، لأنـــه ســـوف يصطدم بنتائج الخط النقيض؟ وهل تصوروا المستقبل المسكون بالمجـــازر؟ وبالجوع والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة؟ وبالتمايز الطبقي الحاد؟ وفقدان الدور

[**] المجزرة المروعة في مدرسة المدفعية هي واحدة من شواهد.

[***] بدأ النقد خجولاً منذ منتصف التسعينات، ولازال يتصاعد، حتى أصبح عاصفاً مطلع القرن الجديد. لذلك غدا النظام حائراً بين اتجاهين: التشدد خوفاً من فقدان السيطرة. وتنفيس الاحتقان بالتدرج، خوفاً من الانفجار. فسورية ليست جزيرة مغلقة. وما حدث في إندونيسيا والفيليبين سيكون مجرد لعب أطفال.

[*] المثال الأبرز: الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

فـــي القرار؟ وهل نظروا في مرآة الوطن والإنسان، بدل النظر إلى مرآة الذات؟ وهل نظروا إلى الـــذات بمرآة المستقبل، بدل النظر في مرآة الحاضر؟ وكيف غاب المنهج الذي يستطيعون قراءة المستقبل من خلاله؟ أم أن القيادات قد قرأت هذا المستقبل، فاستهواها. ومن بعدها الطوفان؟ وهل توقعـــوا فقـــدان الـــتوازن، وتبديد الإرث، وهم ينوسون بين ضغط الرعب من المستقبل، وضغط الحاضر الذي تفرضه مراكز التأثير العالمية؟

كـــلّا. بكـــل تأكيد. فقد استهوى كلّ هؤلاء، الوصول السهل، وأغراهم فيض الوعود ولمعان النفط القـــادم مـــن الخـــليج، وتصـــوّروا بأنهم قادرون على رفع علم مزيّف للتحرر فوق سفينة العفن: الطائفي، الطبقي، الرجعي، الإمبريالي. **لكنّ ما يصنعه الإعلام، ليس هو ما يصنعه التاريخ**.

الجزء الثاني

تجربة الاعتقال

ربع ساعة........ ربع قرن

بداية الإعتقالات

مساء ١٩٧٠/١١/١٢ اتخذ المؤتمر القومي للحزب قراره بتغيير وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد ورئيس الأركان اللواء مصطفى طلاس من قيادة الجيش. وصوت لجانب القرار ٨٢ عضواً من أصل ٨٤. وكي لا تذاع القرارات وضع وزير الدفاع يده على الإذاعة. وفي اليوم التالي ظهراً داهمت مفرزة عسكرية بيت الرفيق يوسف زعين عضو القيادة القومية ورئيس الوزراء الأسبق. واعتقلت الخمسة المتواجدين فيه، وهم الرفاق: صلاح جديد: الأمين العام المساعد. فوزي رضا: عضو القيادة القومية، مصطفى رستم: عضو القيادة القطرية، محمد عيد عشّاوي: عضو القيادة القطرية. وفي اليوم الثاني أطلق سراح يوسف زعّين ومصطفى رستم. ونقل الثلاثة الآخرون إلى سجن المزة العسكري بدمشق، وظلوا فيه إلى أن توفي صلاح جديد في آب ١٩٩٣، وإلى أن أطلق سراح الآخرين في كانون ثاني ١٩٩٥. وهكذا بدأ الانقلاب قبل أن يذاع بيان الحركة في ١٩٧٠/١١/١٦.

وقبل نهاية العام اعتقل الرفاق: نور الدين الأتاسي: الأمين العام للحزب، رئيس الدولة. محمد رباح: عضو القيادة القطرية، وزير الداخلية. مروان حبش: عضو القيادة القطرية، وزير الصناعة. وفي الوقت نفسه تمّ اعتقال أمناء فروع الحزب لفترة تراوحت بين شهرٍ وشهرين. ومطلع ١٩٧١ اختطف الأمن السوري من لبنان الرفيق سلمان عبد الله: عضو القيادة القومية، المسؤول المالي، كي يجبر المتفرغون في الحزب الذين لا دخل لهم على التسليم. كما اعتقل الرفيق سليمان الخش: وزير التربية السابق ورئيس اتحاد الكتاب العرب، لأنه أرسل بطاقة معايدة إلى السجن بعنوان: الرفيق الأمين العام ـ الرفيق الأمين العام المساعد. وبقي في السجن أربع سنوات لهذا السبب رغم أنه مريض بالقلب. وتوفي بالمرض نفسه بعد مدة من خروجه. واعتقل كذلك المحافظان: أحمد كحلة وعرفان طيلونة.

وفي حزيران وتموز ١٩٧١ شنّت السلطة أوسع حملة اعتقالات شملت أعضاء القيادة الآخرين: يوسف زعين ـ عبد الحميد المقداد ـ مصطفى رستم ـ حديثة مراد ـ محمد سعيد طالب ـ أنيس كنجو ـ أحمد الشيخ قاسم ـ حمود القباني ـ مجلي نصراوين ـ ومن القيادة القطرية

الفلسطينية ـ الأردنية الموحدّة: ضافي جمعاني ـ يوسف البرجي ـ حسن الخطيب. وخطفت من لبنان حاكم الفايز ـ عضو القيادة القومية. وأطلقت النار على فؤاد شاكر ـ عضو القيادة القومية. وقد شملت الحملة حوالي نصف أعضاء المؤتمر القطري، وعدداً من أعضاء المؤتمر القومي. وكامل حسين الذي كان سفيراً في باريس، ورفض أن يكون وزيراً للخارجية بينما رفاقه في المعتقل. وشملت كذلك عدداً من رؤساء وقياديي المنظمات الشعبية: الاتحاد العام للفلاحين ـ الاتحاد العام للعمال ـ الاتحاد العام لطلبة سوريا ـ اتحاد الشبيبة ـ نقابة المعلمين. ونهاية عام ١٩٧٢ تمّ اعتقال القياديين في التنظيم العسكري. وشمل الاعتقال الذين وافقوا على التحرّك لتنفيذ قرار المؤتمر القومي، والذين تملّصوا من التنفيذ. فقد ندم المترددون ولكن بعد فوات الأوان. وهكذا دفع الجميع الثمن. ومعهم الوطن والحزب والخط. ونهاية ١٩٧٣ تمّ اعتقال قيادة الاحتياط.
بعد انتهاء المؤتمر جرت مظاهرات كبيرة تأييداً لقرارات المؤتمر في محافظات: دمشق ـ السويداء ـ ذرعا ـ القنيطرة ـ حماة ـ حلب ـ الرقة ـ بينما تراوح الموقف في المحافظات الأخرى بين الهدوء والانتظار والتوتر والتظاهر.
وفي القطاع العسكري استنفذت اللجنة القيادية كل طاقاتها لتحقيق الانسجام بين الموقفين الشعبي والعسكري. وهذا يفترض تنفيذ قرار المؤتمر بالقوة بعد أن استعصى التنفيذ الطوعي. وقد شارك في هذه الاتصالات: نور الدين الأتاسي ـ محمد رباح الطويل ـ مروان حبش ـ محمد سعيد طالب ـ حديثه مراد. لكنّ التهرّب والتملّص وتنوّع الاجتهادات، كلّها تكاملت لتمييع التنفيذ. وللتاريخ فقد بذل العدد الأكبر من أعضاء القيادة جهوداً مضنية مع الرفيق وزير الدفاع طيلة مرحلة ١٩٦٨ ـ١٩٧٠ كي يمارس دوره كاملاً ضمن مؤسسات الحزب والسلطة، وأن يكون ملتزماً بما تقرره المؤسسات. وقد استثمرت هذه الجهود كلّ ما في العلاقات الشخصية من ودٍ واحترام وصداقة وثقة. لكنّ المسار اللاحق أثبت أنّ التناقض حول المستقبل كان أكبر من المؤسسات والعلاقات، ومن الدين الخُلُقي.
إنّ التقييم السابق يكشف الجذور المتوالدة. وهذه الجذور هي التي جعلت قرارات المؤسسات أسيرة. وأعضاء القيادة ليسوا على مستوى واحد من القدرة على التأثير. فالإرث النضالي والمزايا الشخصية لهما دور مؤثر. لكنّ تركيب الجيش، والموقع في هذا التركيب، يقومان هنا بالدور الأبرز، وعلى ضوء هذا المقياس تتحدّد المسؤولية الأولى. وعلى ضوء الموقع في مؤسسات التقرير والتنفيذ، تتحدد المسؤولية الثانية. والموقع يفرض الالتزام الفعلي بدور المؤسسات، والتحمّل الصارم لمسؤوليات التنفيذ مهما كانت القناعة الشخصية. وهذه قاعدة عامة تشمل كافة أنواع النظم الحزبية والنقابية والسياسية. وعكسها تعبير عن ولاءات مرضية متخلفة أو عن

مصـــالح ذاتية مخالفة لمقياس الأقلية والأكثرية. وتقاس المسؤولية الثالثة بأهمية الموقع في الهرم المتسلسل: حزبياً وشعبياً وعسكرياً. والتاريخ اللاحق يثبت النتائج المترتبة على الممارسة في كل موقع.

خـــلال الأشـــهر الأولى، وحـــتى الســـنة الأولى من عمر الحركة، كان الوضع الحزبي متموّجاً. مجموعـــات بالجمـــلة تحوّل مواقعها: دخولاً وخروجاً. والحزبيون كلّهم يعرفون بعضهم بعضاً. والقـــناعة بمبررات الحركة كانت معدومة. والموقف الضمني كان معادياً لها. والحركة لا تحتاج إلى الموقـــف الضمني وإنما إلى الحنجرة. فاعتمادها قائم على المستفيدين منها في الأمن والجيش. والخـــوف والتردّد كانا يعملان لصالح الحركة. وكلّما مرّ عامٌ جديد، كانت العودة لتنظيم السلطة تـــتزايد. ومثل ذلك، التدفق من خارج الحزب. فتمييع الهيكل التنظيمي، وغزو الحزب بالانتهاز، كانا من أهداف الحركة، كتمهيد لابدّ منه، لتحويل الشعب كلّه إلى شعبٍ مؤطرّ. وبعد عقودٍ ثلاثة، أضحت نسبة جيل النضال والقيم، لا تتعدى الـــ ٢% من مجموع جهاز الحزب.

والقـــوى السياسية المتحالفة مع الحزب، وقفت ضد الحركة، ثمّ معها، بسبب الإعلان عن الجبهة، أو بســـبب موقـــف الخـــارج: السوفيت عالمياً. والنظام المصري عربياً. وبعد ذالك بدأ التشرذم والانقسام في الحركة الشيوعية، والحركة الناصرية، والحركة الاشتراكية. وخلال العقود اللاحقة، دفعـــت كلها ثمناً باهضاً. فالأقسام التي استمرت في الجبهة، تحولت إلى ملحقات لا دور ولا وزن لهـــا، فخسرت نفسها، ولم يبق واقعياً منها إلاّ الشريحة العليا المستفيدة من السلطة. والأقسام التي انسلخت عن الجبهة شوهت وحوصرت. والقوى الجديدة الوليدة تلقت أعنف الضربات. وفي ذروة هـــذه القوى: حزب العمل الشيوعي ـــ اللجان الشعبية. منظمات حقوق الإنسان ـــ التنظيم الشعبي الناصـــري. العمال الثوري ـــ البعث الديموقراطي الاشتراكي العربي. أما التنظيم المرتبط بالقيادة القومية المقيمة في العراق، فقد وقع في خطأ التقدير، فاستثمرته السلطة حتى عام ١٩٧٥ ثم بدأت موجات السحق.

والشعب كان موزعاً حسب رؤيته للمستقبل. فالملاّكون الذين تضرروا بالإصلاح الزراعي، وقفوا إلى جـــانب الحـــركة. لكنّ تعاطفهم اللاحق مع الانتفاضات الدموية التي خاضتها حركة الإخوان المســـلمين والحركات الشبيهة، أفقدهم استثمار ذلك الموقف. والمستفيدون من الإصلاح الزراعي والتأميم والضمانات الاجتماعية، كانوا قلقين، خوفاً على مصيرهم. إلاّ أنّ البعد الطائفي الذي أخذه الصـــراع، قد حتمّ عدم فتح معركة الانتكاس. أمّا انخفاض قيمة الدخول إلى ما بين ٤% ـــ ٧% عمّـــا كـــان عليه الوضع في عقد الستينات، فمردّه إلى سياسات وممارسات وفساد الطبقة الجديدة

المـــتكوّنة خارج الإنتاج. والعائلات ذات النفوذ التي ضعف دورها، وقفت بكامل قواها إلى جانب الحركة.

إنّ المعـــركة التي بدأت مع إعلان الدستور عام ١٩٧٢ بين النظام والقوى الدينية هي التي أعادت خـــلط الأوراق، وحولـــت الصراع السياسي ــ الطبقي إلى صراعٍ طائفي. ومع ذلك، فإن معركة النظام ضد قوى التقدم لم تتوقف، إلاّ مع الذين أخرجوا أنفسهم هم من صفوف التقدم واندمجوا من موقـــع التـــبعية ضمن النظام. بعض أعضاء القيادة كان يستعجل تجديد التنظيم، لكنّه كان مخطئاً. فالمســـار اللاحـــق للـــنظام كان واضحاً، وهو مناقض تماماً للمسار السابق، رغم استعارة الاسم وبعـــض الصـــيغ. لكـــنّ قدرة النظام على الاستمرار كانت غير مرئية حتى من قبل الذين مهدوا وشـــاركوا في صنع الحركة. فحماية من سيَطالهم الحساب عن هزيمة الـــ ١٩٦٧ تستفزّ الكرامة الوطنية والقومية. وخلق الظروف المادية لتكوّن طبقة مستغلة جديدة، يصطدم بالنقيض المتضرر. وفـــرض مضمون التسوية السياسية بدل مضمون التحرير يشترط خنق الحالة الشعبية التي كانت تتجذر، وسحق كل القوى المناهضة لهذا الفرض في الداخل وفي الجوار. ودون ذلك تفقد الحركة مبررات قيامها. ففي المركز من أسباب الحركة تقع القناعة بأن العدو سوف ينسحب من الجولان فـــور الموافقة على القرار ٢٤٢، وأنّ المدة اللازمة لذلك لن تتجاوز الأشهر الستة. وها نحن في مطلع القرن الواحد والعشرين دون أن يحدث هذا الانسحاب.

لقـــد دفع النظام كلّ الضرائب المفروضة دون أن يحدث هذا الانسحاب. وارتدّ نظام السادات عن أية إيجابية في نظام عبد الناصر، وظلّ العدوّ في سيناء. وانقضّ النظام في الأردن على المقاومة وســـحقها، وصـــادر وقمـــع كلّ عملٍ قومي، تقدمي، وبقي العدو في الضفة. لقد كانت الضرائب المطـــلوبة والمنسجمة مع مصالح النظام كبيرة. وهنا مسألة تستدعي التأمل: فكيف تلاقت مصالح الـــنظام مـــع ضرائب الإمبريالية العالمية والرجعية الطبقية الحاكمة؟! لقد حدثت انفجارات بالغة الأهمية في قلب النظام وهوامشه ومواجهته دون أن يسقط، وإنما ازداد تصميماً. وهكذا تمّ ضرب واحـــتواء الحـــركة الوطـــنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، والاندماج في المسار العربي الرسمي. وإفـــراغ الحـــزب والمنظمات وكافة قطاعات الشعب من المزايا النضالية والخلقية. والدوران في الفـــلك الأمريكي. والسير المعكوس في خطّ الحزب وتوجهاته وتحالفه. وتنامي الدور الطائفي في الســـلطة ممـــا أسس لصراع طائفي دموي، ولدّ النزف والحقد في كل مفصلٍ من مفاصل الوطن. وتحويـــل الاقتصـــاد والموارد من خدمة الإنتاج والمنتجين والمعركة والتنمية المستقلة، إلى خدمة الفئات السائدة والشركات الاحتكارية. وهذا الاتجاه هو الذي دفع نصف القوى العاملة إلى البطالة والهجـــرة، وبـــربع إضـــافي إلى حدود الفاقة. وتمّ كذلك خنق كلّ صوتٍ مختلف، حتى ولو كان

ضـمن تـنظيمات السلطة وجبهتها. وحُرست حدود الجولان المحتل من أية طلقة أو تسلل باتجاه العـدو منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن. بينما وقع عبء المقاومة والصمود على الوطنيين المناضلين الذيـن تمسّكوا بالأرض داخل أسوار الاحتلال. ورغم ذلك كله لم ينسحب العدو بل ازداد عجرفةً وتصـلباً. ولـم تضـغط على هذا العدو: الصديقة ــ العدوّة ــ قائدة الوساطة والحلول: الولايات المتحدة الأميركية. ولم يجد النظام نفعاً الانتقال إلى المحور المصري. السعودي. وقتال قواته إلى جانب القوات الأمريكية في حرب الخليج.

ومسـتقبل دور النفط في التمويل والقرار، كان مرئياً، ولكن ليس إلى الحدود التي وصل إليها منذ عـام ١٩٧٣. لذلك فإن ما سترسّخه مرحلة النفط من سياسات وممارسات وأخلاق، وما ستخلفه من تكوّنٍ طبقي هجين، كان خارج حدود التصوّر. والتفرّد الأمريكي بالقرار العالمي كان في أفقٍ آخر. فأمريكا كانت مهزومة في أكثر من مكان. وخطّ التحرر كان يتصاعد. وفي مصر وسوريا كان يحاول التقاط الأنفاس رغم الهزيمة المرّة عام ١٩٦٧. وهكذا فقد كانت كلّ التقديرات خاطئة. ففـي سـوريا كـان الطابع العام هو الرفض القاطع لكلّ أشكال التسوية. والقطاع المسلّح: شعبياً وعسكرياً، كان يمارس البديل، ولو كانت الممارسة محكومة بالقدرات. واعتقادنا كان راسخاً بأن معـركة التحرير هي معركة واحدة. وأيّ تمييز بين ما احتلّ عام ١٩٦٧ وعام ١٩٤٨ هو تمييز محكوم بالقدرات وبالوضعين العربي والعالمي. وعناصر القوة قطرياً وقومياً وعالمياً، هي وحدها التي تحدد سياسة المراحل.

قـبل الاعـتقال قمـنا بخطوات تمهيدية: التقييم النقدي ــ الاتصالات السياسية والنقابية ــ ترتيب الاتصـالات دون أن يكـون لهـا هيكل تنظيمي ــ وضع مضمون لتيار فكري ناضج ــ مراقبة الـتطوّر فـي الوضع الداخلي وما يحيط به ــ تعميق الفرز بين الحزب وخطّه، وحزب السلطة وخطّهـا ــ تحديد الفواصل بين العمل الذي يخدم الوطن والمواطن، والعمل السياسي الذي يخدم النظام. وكذلك، بين العمل الأمني الذي يخدم النظام، والعمل العسكري والمدني الذي يخدم الوطن والمواطـن، لكـنّ السـلطة لم تنتظر. فالقيادة القطرية لم تغادر القطر. كانت السلطة تريدها أن تغـادر، وتوحي لها بذلك. لكنّ القيادة كانت تدرك وبوعي مسؤول، أنّ المغادرة سوف تخلق حالة مـن الخـوف واليأس والإرباك في صفوف الحزبيين. وهذه الحالة تخدم السلطة. فتتسع هوامش الحيطـة حولها. وتتكامل هذه الهوامش مع سياسات السلطة في الإغراء والإفساد والتلوّث، وفي الـتخويف والـتجويع والتسريح والتشريد، فيصبح المناخ الموبوء خانقاً. وفي هذا المناخ تنتعش مرتكـزات السـلطة، وتختـنق قوى النقيض. وقدّمت مرحلة البترول ومصادر التمويل معيناً لا

ينضب للوصول إلى هذه النتائج. وعقداً بعد عقد، تغيرّت البنية والخط والصفات والممارسات من النقيض إلى النقيض.

خلال عشرين عاماً لم تتوقف حملات الاعتقال: بالعشرات والمئات. وهذه الحملات لم تكن خاصة بنا فقط، بل شملت كافة التنظيمات والمجموعات: القومية والماركسية والدينية، إلاّ من غدا جزءاً مـن هوامـش الهوامـش. وعام ١٩٨٠ تحوّل الحزب إلى البعث الديموقراطي ـ الاشتراكي ـ العربي، وتبنّى الانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وإلى الفهم الديموقراطي المتقدم الذي يجمع بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية.

بعـض من رفاقنا اعتقل بالأعوام، وبعض آخر بالعقد أو العقود. فالتناقض سياسي بين خطٍ وبنيةٍ وسلوكٍ وممارساتٍ، ونقيض ذلك. ولهذا فإنّ تدخل قوى التحرر والتقدم في العالم لإطلاق سراحنا لم يجد. لقد أصبحنا أقدم سجناء سياسيين في العالم. وجواب النظام لم يتغيّر: إنّ الوضع لا يتحّمل تواجـد خطيّـن سياسـيين متناقضين. ومنظمات حقوق• الإنسان بدأت الحملة من أجلنا منذ عام ١٩٧٤ دون فـائدة. كـانت مرارتنا قويّة. فالصمت الرهيب يلفّ وضعنا. وكلّ ما يجري يصدمنا بخطنا وقناعتنا وقيمنا وإرثنا الخُلُقي والنضالي. والتزييف يقلب الحقائق، ويخدّر الوعي. والتطبيل يصمّ الآذان.

عـام ١٩٨٠ فـي الاسـتراحة، قدّم للدكتور نور الدين الأتاسي عرضٌ: دعمٌ إعلامي للنظام في معركـته مـع الإخـوان المسلمين، مقابل إطلاق السراح. فرفض العرض. لأنّ المعركة ليست معركتـنا. فالنظام والإخوان المسلمون تبادلا الدعم عند قيام الحركة. ثمّ انفجر الخلاف مع إعلان الدسـتور ١٩٧٢. وتحوّل إلى صراعٍ دموي، دفع الآلاف من الأبرياء ثمنه. ولم ينته الصراع آلاّ بعد مجزرة حماة ١٩٨٣. عام ١٩٩٠ لم يعد النظام بحاجة إلى هذا العرض. فغدا الشرط واضحاً: المعـتقل الذي يدخل إلى السجن من أجل موقف، لا يخرج إلاّ بتغيير هذا الموقف. ومن الطبيعي أن يـتم رفض هذا الشرط. لكن الوضع العالمي المستجد مطلع التسعينات أسقط هذا الشرط. فبدأ إطلاق السراح.

فـي السجن، اختلفت صيغ التعامل: بعضنا لم يدخل الزنزانة. وبعضنا بقي فيها بين أيامٍ وعامين. بعضـنا لمّ يوجه له أيّ سؤال، ولم تفتح له حتى إضبارة. وبعضنا جرت معه محاولات مستميتة

• هذا ما ذكرته لي لجنة العفو الدولية عندما زارتني في بيتي بعد خروجي من المعتقل بأشهر. وأكدّت لي، أنّ أيّاً من وكالات الأنباء العالمية، لم تكن تنشر أي احتجاج يتعلق باعتقالنا.

لإثبات وجود تنظيم أو حتى مؤامرة لاغتيال الفريق حافظ الأسد. وشخصياً كنت من البعض الأخير. لقد مثلت أمام اللجنة الصغيرة والكبيرة ثمانية عشرة مرة، إلاّ أنّ اللجنة عجزت عن إثبات وجود تنظيم أو مؤامرة.

السنوات الأربع الأولى كانت قاسية جداً. التنفس خارج الغرف تراوح بين العشر دقائق في اليوم، والنصف ساعة. الزيارات بعد ثلاثة عشر شهراً. الغرف مغلقة، والاتصال فيما بينها ممنوع. لا كتب لا مجلاّت، لا جرائد، لا مذياع طيلة أشهر. ثمّ سمح لنا بقراءة كتب المكتبة. والمكتبة غنيّة امتداداً للماضي. لكنّ الكتب التقدمية سحبت منها بعد هدية الـ ٤٠٠ مليون دولار من قبل الملك فيصل عام ١٩٧٤. في منتصف عام ١٩٧٤ تحسّن الوضع: تجمع تنفس الغرف فأصبح ساعتين ونصف. فتحت الغرف على بعضها. لا أحد يتدخّل داخلها. سُمح لنا بالراديو. أحياناً يسمح لنا بإدخال الكتب والمجلات **من الخارج، وأحياناً لا**. في مراحل تمنع الكتب السياسية، وفي مراحل يسمح بها. نكتب ما نريد دون أن يتدخل أحد.

إخراج ما هو مكتوب ممنوع. الزيارات مراقبة بدقة وأحياناً مسجلّة. ساحة التنفّس موبوءة وخاصة من دخّان المدافئ والحمّام. وكان هذا واحداً من أسباب تأسيس مرض القلب أو الرئة أو السرطان للكثيرين. كما كان واحداً من أسباب تأزّم هذا المرض لدى المصابين به. السور حول ساحة التنفّس لا يسمح لنا بأية رؤية. السماء وحدها هي المرئية. وضيق الساحة يخلق الكثير من التوترات العصبية والصدامات. وضعنا أكثر راحةً واحتراماً واستقراراً من الآخرين الذين هم داخل المهاجع. لكنّ الركود عندنا قاتل. لا دخول ولا خروج ولا محاكمات. ولا جديد إلا ما نسمعه في الزيارات.

القدرة على الاستمرار، عقداً. عقدين. ربع قرن. تحتاج إلى أسس:

١ ــ القناعة بالخط بالقياس إلى الخط البديل.

٢ ــ تعويض خسارة الحرية باستثمار الوقت بما هو مفيد.

٣ ــ تعاون الأهل، لأنّه يجنب الأعصاب بعض التوتر، فيغدو الاعتقال أقل مرارةً.

٤ ــ تجنّب ما هو ضار بالصحة، وتحصين المناعة.

٥ــ العلاقات المريحة والمشجّعة بين المتواجدين في مكان واحد، لأنّها تمدّ كلاً من هذه الأسس بقوة جديدة. وهذه الأسس معاً، تتكامل فتخلق صبراً لا ينضب.

معاناة الأهل هي الأصعب، والعيش مع هذه المعاناة يضاعف قسوة الاعتقال مهما كان إيمان الإنسان بالموقف. فالحرص على الكرامة الشخصية والجماعية، والتملّص من حصار المعاناة، وقذف الهموم البيتية والشخصية إلى دوائر غير مرئية، لا يحول دون أن تفرض المعاناة نفسها.

إنهــا تهاجمـــه فـــي اليقظـــة والحلم، فتحتّل المواقع التي هي لها أصلاً، في نفس الإنسان وحسّه وعواطفـــه وتصـــرفاته. وكـــم تكون المعادلة قاسية، صعبة، طاحنة، عندما يحاول الطغاة إجبار المعـــتقل عـــلى الاخـــتيار بيـــن إنهاء المعاناة بالتخلي عن الموقف والكرامة، أو تطوير الموقف وتحصـــين الكـــرامة، مـــع الإبقاء على المعاناة وتراكمها وتوالدها بالتقادم؟!. والاختيار هنا ليس كالعض على الأصابع، لكنّه مجهول المدة والأثر والنتائج، ويتعلّق بغيرك كما يتعلق بك. وعندما يمـــتدّ الـــزمن إلى السنوات والعقود، يغدو التصوّر نفسه شديد الإرهاق. ومع هذا الأثر الضاغط القاتل، لا تجدي المكابرة. ولا ينفع التجاهل. فالأثر يفعل في وعي الإنسان وحّسه وكلّ تصرفاته. وهذا ما فعلته بالضبط معاناة الأهل. وما فعله العيش مع هذه المعاناة. والفروق بين معتقلٍ وآخر هي فروق نسبية. لكنَّ النسبة هنا ليست هامشية. لأنّ ظروف المعاناة ليست واحدة. ومن الطبيعي أن تكون انعكاساتها كذلك.

أخـــلاق: في الصف السابع عام ١٩٤٧ حركت السلطة الإقطاعية ــ البورجوازية فتنة طائفية بين جـــبل العـــرب وحوران. فقررنا التظاهر. وعندما حضر المحافظ وأعوانه في السلطة للإعدادية، سأل الذين اختارهم الطلبة للتحدث باسمهم عن أسباب التظاهر، فأجبت: احتجاجاً على هذه السلطة التي أثارت هذه الفتنة، ثم تظاهرنا. ومع ذلك لم أتعّرض للإهانة. وفي الصف التاسع عام ١٩٤٩ كـــنت واحداً ممّن قادوا التظاهر ضد النظام والإدارة وحطموّا صورة رئيس الجمهورية "شكري القوتلي" وعندما حدث الانقلاب العسكري، انقلاب حسني الزعيم صبيحة الأول من نيسان ١٩٤٩ تابعـــنا التظاهر، وقطعنا أشرطة الهاتف كي لا يتمّ إبلاغ الشرطة، ونزلنا إلى الشارع. فتمّ اعتقال مدبّـــري المظاهرة ليوم واحد، واعتقالي لعدة أيام فقط، وفصلت من المدرسة، ومنعت من دخول الســـويداء طيلة فترة الدراسة. وفي زمن الانقلاب العسكري الثاني الذي قاده رئيس الأركان أديب الشيشـــكلي فـــي ٢٩ تشـــرين الـــثاني ١٩٥١ والذي استمرّ حتى ٢٤ شباط ١٩٥٤، سجنت مرةً وحوكمـــت مرة أخرى ولوحقت في الأشهر الأربعة الأخيرة. وفي زمن الوحدة: شباط ١٩٥٨ ــ أيـــلول ١٩٦١ سجنت من نيسان ١٩٦١ حتى تشرين أوّل ١٩٦١. وفي زمن الانفصال حوكمت مـــرة ولوحقت في الأشهر الأخيرة إثر إلقائي كلمة ومهاجمة رئيس الجمهورية شخصياً. وفي كل هذا المسلسل لم أتعرّض للإهانة كما تعرّضت لها خلال فترة التحقيق: حزيران ــ تموز ١٩٧١. وفي الرأي خاصة تتضح المقارنة: ففي زمن الوحدة، وبالتحديد في نيسان ١٩٦١ أوضحت رأيي بأخطـــاء النظام التي ستقود إلى فصل الوحدة، ودافعت عن هذا الرأي بنداً بنداً طيلة أربع ساعات تقريـــباً، أمـــام اللجنة المؤلفة من رؤساء أجهزة الأمن، فعوملت بكل احترام. ورغم أنني أمضيت فـــترة الســـجن كلها تقريباً في زنزانة، فلم يتعرض رأيي بعد للإهانة كما تعرّض له عام ١٩٧١.

ففي حزيران ١٩٧١، طلبت مني لجنة التحقيق رأيي في حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠، فبرهنت أنهـا سـتقود الوطن والحزب والثورة إلى قلب المأساة، وقد تمثلت عند الكتابة رأياً ملحقاً بالتقييم النقدي يقارب الـ ٥٧ صفحة كنت قد انتهيت من كتابته قبيل الاعتقال بأيام. هنا اختلف الموقف، فلم أناقش برأيي، رغم أنني قبل الحركة، كنت ورأس الحكم بقيادة واحدة. لكن رقيباً جاهلاً أحمق دخل زنزانتي ومزق الأوراق وقذفها بوجهي مع عبارات سافلة.

سجنان: في العام الأول للاعتقال، كانت الأوراق والأقلام ممنوعة. ومرةً دخل أحد ضباط الصف ليـتأكدّ من ذلك. وكنت أقرأ كتاباً لنهرو، فقلت له: هل تعلم أين كتب نهرو هذا الكتاب؟ لقد كتبه في سجون الاستعمار البريطاني!!

الوقت القاتل: في الأشهر الأولى للاعتقال كان الجو خانقاً. لا كتب للقراءة . لا أوراق. لا أقلام. لا صـحف، حـتى صـحف السـلطة. لا راديو، إلاّ في السنة الرابعة. لا تلفزيون، طيلة الثلاثة والعشـرين عامـاً. والخـروج من الغرف في الأشهر الأولى لمدة عشر دقائق فقط، وقبل طلوع الشـمس. وفـي إحدى زيارات إدارة السجن لنا، سألنا: كيف سنقتل الوقت؟ أجاب أحدهم مازحاً: وهل نريدكم أن تقتلوا الوقت، أم أن يقتلكم الوقت؟!

تقدميـون ورجعيـون: فـي العام الثاني للاعتقال، وبالتحديد بعد ثلاثة عشر شهراً، سمح لأهلنا بزيارتـنا. وقـبل ذلك، لا اتصال، لا مشاهدة، لا معرفة. وفي العام الثالث للاعتقال، كانت أمام الضـابط الذي يحضر زيارتي، جريدة. وفيها هجوم على الحكم العسكري في اليونان لأنه لم يقدّم المعتقلين السياسيين للمحاكمة رغم مرور ستة شهور على الاعتقال، ورغم إضرابهم عن الطعام. إذ ذاك سـألت الضـابط: ألا تديـنون أنفسـكم بهذا الهجوم؟ فأجاب مازحاً: نحن تقدميون وهم رجعيـون. أي أن الـتقدمي يحقّ له أن يعتقل لسنواتٍ وعقود دون محاكمة، أمّا الرجعي فلا. إنّه مـنطق مقـلوب، فالـتقدمي لا يخـاف المحاكم، لأنه إذا كان فعلاً كذلك، فهو يعبّر عن مصالح الأكثرية. أمّا الرجعي، فهو الذي يخشاها، لأنها تكشف عداءه لمصالح الأكثرية. ولكن، هل يمكن أن تكـون المحاكمـة السياسـية عادلةً في ظلّ أيّ حكم يستند لقانون الطوارئ والأحكام العرفية ومصـادرة الحـريات السياسية؟ الجواب: كلاّ بكلّ تأكيد. لقد أصاب أحد أزلام النظام عندما قال: هـذا الـنظام، لا مثيل له في الشرق ولا في الغرب. لقد أصاب فعلاً بالنسبة للشرق والغرب. أمّا بالنسبة لأنظمة الطبقة الجديدة، فإن الأقران عديدون.

حكـم الـتاريخ: أبلغت في زيارة أهلي لي، بأنّ وفداً من أهالي المعتقلين قابل رأس النظام مطالباً بالإفـراج عن المعتقلين السياسيين، ورغم أنّ أحداً ممّن لهم صلة بي أو برفاقي، لم يكن مشاركاً فـي الوفد، فقد طالب الوفد بضرورة خروجي من السجن طالما أنني لم أحاكم، خصوصاً أنّه كان

قد مضى على اعتقالي أكثر من سبع سنوات، وأنَّ التحقيق العسكري لم يثبت وجود مؤامرة، ولا حتى تنظيم مدني أو عسكري. فأجاب: لو حاكمناه لأعدمناه. ملمّحاً بذلك لتوزيع سلاح الحزب على مقرّات الحزب قبيل الحركة بأيام. وهو إجراء تقليدي احترازي لمواجهة أية أزمة. إذ ذاك أجبت بحضور المراقب الذي تعالى هيجانه: "سيحكم التاريخ على المرحلتين من خلال مقياسي: مصالح الأكثرية، والقيم النضالية والخلقية والوطنية والقومية والإنسانية" والآن. أعتقد أنّ المقارنة ليست ضدّنا: نظافةً، وخلقاً، ونضالاً، وانسجاماً مع مصالح الأكثرية، وقيماً وذلك، رغم أخطائنا الكثيرة، وفي مقدمتها الغياب النسبي للحريات السياسية.

تكريم واغتيال: عام ١٩٦٩ زار كمال جنبلاط: رئيس الحركة الوطنية اللبنانية ـ وزير الداخلية سوريا. فاقترح الأمين العام للحزب رئيس الدولة ـ الدكتور نور الدين الأتاسي، زيارة جنبلاط والغداء معه في مقر إقامته، إظهاراً لدعمه وتكريمه، خلافاً للأعراف الدبلوماسية. وتقرّر أن يذهب أربعة من المكتب السياسي للحزب. فذهبنا: الأتاسي ـ الأسد ـ الطويل ـ مراد. وهناك طرح جنبلاط سراً. وهو أنّ قوات الجبهة اللبنانية، بدأت بالتعاون مع "إسرائيل" والتدريب داخلها، وتلقي المساعدات منها. فأبدينا دعمنا له وللحركة الوطنية، إلى المدى الذي تحتاجه وتقدره قيادة الحركة الوطنية. وعام ١٩٧٠ تأكدت معلومات التعاون من خلال بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين علموا بوجود معسكرات تدريب في الأردن وفي "إسرائيل" لعناصر قيادية من القوات اللبنانية. ولكنّ الموقف في آذار ١٩٧٧ كان يتوّج مرحلةً جديدة: مرحلة التبلور الطبقي الجديد وما يفرزه من مصالح وسياسات وممارسات. ولذلك اغتيل كمال جنبلاط قرب حاجز للقوات السورية، وفي إطار الصراع بين هذه القوات التي دخلت لبنان بناء على طلب رئيس الجمهورية اللبنانية ـ رئيس الجبهة اللبنانية: جبهة الحكم، والمتحالفة مع قوات الجبهة: القوات اللبنانية، وبين التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني، الذي يقوده رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني: كمال جنبلاط. ذلك أنَّ المشروع الوطني ـ الديموقراطي ـ العلماني ـ العربي الذي يجسّده جنبلاط يتناقض تناقضاً جذرياً مع هذه المصالح والسياسات، على الساحة اللبنانية والفلسطينية خصوصاً، وعلى الساحة العربية عموماً. ونقيضان متجاوران لا يتعايشان. لذلك لا بد لأحدهما أن يهزم. والمرحلة كانت مرحلة هبوط لخط التحرر والتطور والتقدم في الإطارين العربي والعالمي. وبالتالي فإن المشروع المضاد لشروط المرحلة يجب أن يهزم، ويغتال الرأس الذي يقوده، وتحاصر القوى التي تمثله.

عقلان: نزلت إلى الزيارة متوتراً. فطيران العدو الصهيوني كان للتّو قد دمّر كلّ بطاريات الصواريخ السورية الموجودة في لبنان. ولم تستغرق العملية سوى دقائق ثلاث. وفي اللحظة ذاتها

كـــان المســـلخ البشري شغّالاً. فصدمتني المفارقة: صواريخ الوطن تدمّر. وأناسٌ من هذا الوطن يُعذّبـــون. لذلـــك قـــلت في الزيارة: العدو يقوم بعشرات التجارب كي يستخلص، كيف يتمكن من توفير بضعة ثوانٍ ليستطيع تدمير الصواريخ قبل انطلاقها.
وهنا في السجن يقومون بعشرات التجارب ليستنتجوا، كم من الجلدات يستطيع المجلود أن يتحمّل قـــبل أن ينهار. ثمّ نستغرب، كيف تدمّر الصواريخ على الأرض، وكيف ينتصر العدو. ونتساءل: مـــا هـــو الفارق بين العقلين؟ وكان العقاب بعد أن خرجت من الزيارة: كلماتٍ سافلة تعكس خلق صـــاحبها، وانعـــدام حسّه بالمسؤولية. ومنع طاولةٍ وكرسيٍ جُلبتا لي في الزيارة ذاتها. فصنعت طاولة من كراسٍ وصحّارات خشبية، وغلّفتها بورقٍ جداري، واستخدمتها اثني عشر عاماً.
كـــتابان: في إحدى الزيارات جاءني كتابان، وبعد عرضهما على مدير السجن، منع واحداً وسمح بالآخـــر. فالمهم هو إثبات وجوده، وإظهارُ سلطته. وتبيّن أنّ الممنوع موجود في مكتبة السجن، وهو: ثورة ضمن الثورة. والمسموح به يتعارض مع ضرورات أمن النظام في تلك المرحلة، لأنّه يتـــناول نموذجـــاً من نماذج حرب العصابات في المدن: التوباماروس. وحرب العصابات كانت مســـتعرة فـــي عدد من المدن السورية، أبّان الأحداث الدامية بين قوى النظام والتنظيمات الدينية، خلال أعوام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣.
الســـلام: تزييف الوعي يترسّخ. فهل ثمةّ سلام دائم بين نقيضين؟ كلاّ. وينطبق هذا على الطبيعة كما ينطبق على المجتمع والعالم. إذن فالسلام الطبقي، هو تكريس للإستغلال. والسلام بين طرفي الـــتمييز العنصـــري، هـــو تكـــريس للتمييز. وبين قوى التحرر وخصومها، هو دعم لامتيازات الخصـــوم. وبيـــن الإســـتبداد ونقيضه، هو دعم للاستبداد.. وبالتالي فإن السلام في فلسطين هو تكريس للإحتلال. والهدوء على الحدود هو تمكين للعدو من تمثل الأرض التي احتلها. بينما السلم في جوهره هو سلمٌ مع الحق. وهنا سلم مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه. وهذا السلم لا يحـــرز بـــتمييع التضـــاد وإلغاء الصراع، وإنما يتولّد من الصراع نفسه، لأنه يقود إلى انتفاء التناقض بنفي طرفه المحتل.
الديموقـــراطية والموت: لا أعلم لماذا تملكتني فكرة العلاقة السببية بين الموت المبكر والمفاجئ، وبيـــن زمـــن القهـــر السياسي. لذلك، وجدتني أقارن بين الكثرة والقلّة. وحتى بين الكثرة والعدم. الكثرة، ممّن طالهم الموت في عقود القهر. والقلة ممن طالهم هذا الموت في سنوات الديمقراطية السياســـية. وتصـــوّرت، أنّ القلة ستصبح قلة القلة لو اقترنت الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية. وبالطبع، فإن فضاء الذاكرة لم يكن بلا حدود، وإنما كان محصوراً بالذين يسكنهم همُّ الوطـــن والإنســـان. أي أنّ هذا الفضاء لا يشمل الذين يموتون قهراً بسبب الصفقات الخاسرة أو

الجنس أو السمنة. وبالتأكيد، فإن مرحلة القلة أو العدم، لم تكن بلا سجون سياسية بالمرة. وبلا قهرٍ بالمرة. وبلا جوعٍ واستغلالٍ وبطالةٍ وحرمانٍ وتمييز. لكنها بالتأكيد ذاته، كانت خاليةً من سجون التعسّف، أو على الأقل من التعسّف المديد لسنواتٍ وعقود. ولم تكن تلتهم الآلاف وعشرات الآلاف، ولا حتى المئات. ولم يكن عدد إعداماتها بالآلاف وعشرات الآلاف، ولا حتى بالمئات أو العشرات. لست طبيباً كي أحدّد العلاقة بين هذا النوع من الموت، وبين أثر القلق والهمّ على القلب والأعصاب. ولكن لديّ من الإلمام ما يكفي، لتحديد العلاقة بين هموم الإنسان الذاتية والوطنية والإنسانية، وبين متاعب القلب والأعصاب والدماغ. وهذه المتاعب هي التي تحدث هذا النوع من الموت في حالة تملّكها من الإنسان. ولكن. ما علاقة الديمقراطية بهذه الهموم؟ حسناً. أو ليس غياب الحق في حرية التنظيم والتعبير والتحرك، هو قمة الهرم في هذه الهموم؟ أو ليس غياب الجناح الاجتماعي للديمقراطية، هو القمة الموازية. ثمّ، أليست ممارسة الديمقراطية بجناحيها هي المدخل للتغيير؟ أي، تغيير المناخ الموبوء إلى مناخٍ صحي؟ وفي ظلّ المناخ الصحيّ، ألا يتلاشى الاختناق الذي يولده القهر والكبت والحصار والاستغلال والتمييز؟ ألا يُسحبُ فتيل التفجير من القلب والأعصاب والدماغ؟ ألا يسود الصراع الحر: سياسياً وطبقياً وفكرياً وعقلياً؟ ألا يعيش الإنسان حياته الطبيعية بلا عقدٍ قاتلة، أو بأقل قدرٍ من العقد؟ وبدون هذا المدخل الديمقراطي، ألا تبقى الهموم كلها مستعصية على الحل؟ ضاغطةً على عقل الإنسان وقلبه وفكره وحسّه؟.

تمزق بين الفرح والألم: في ٢٨ أيلول ١٩٦١ حدث الانفصال. هل أفرح لأنني سأخرج من السجن؟ أم أحزن لأن الوحدة قد انتهت؟ لقد تحكّم بي هذا المزيج من المشاعر. فهيئة التحقيق كانت قد أبلغتني، بأنني سأظل في السجن دون أفقٍ مفتوح، إلاّ أفقٌ واحد، وهو الإعلان بأنّ الوحدة لن تنهار، لأنّ مقوّمات البقاء والتجدّد عميقة الجذور، ولأنّ النظام يجسّدها تماماً. ومعنى هذا، هو أنّ انهيار نظام الحكم هو وحده الأمل. إلاّ أنّ هذا الانهيار هو في الوقت ذاته انهيار للوحدة. هكذا صيغت المعادلة منذ البداية: وحدة مفصّلة على هذا النظام، أو لا وحدة. وهنا يكمن جذر الانفصال. وبالمقابل فإن خروجي من المعتقل سيترافق مع نجاح الانفصال. أي مع ذهاب الوحدة. فالانقلاب هو انقلابٌ على الوحدة وليس على النظام. والمؤلم أكثر، أنّ الاختيار لا يعود لي، إنّما لتطور الحدث ذاته. وليس عليّ سوى الامتثال. ولكن، ماذا يختلف وضعي عن وضع الذين هم خارج القضبان؟ فهل تمكّن الوحدويون ـ الديموقراطيون منهم، من تغيير مسار التطور، تطوّر الحدث نفسه؟ شيٌ واحدٌ كنت أملكه، وهو أن أرفض تأييد الانفصال. وهذا ما فعلته بالضبط. وهنا عليّ أن أستخلص المفارقة. ففي نيسان ١٩٦١ طلب إلينا أن نشتم قيادة

البعث، رغم أنها كانت الأساسية في صنع الوحدة. وأن نعلن انسحابنا من البعث، رغم أن تنظيم الحزب محلول بقرارٍ خاطئٍ من قيادته. شخصياً، لم أجبر على ذلك، لأنّ خروجي من السجن لم يكن وارداً. أمّا البعثيون الآخرون، فقد أجبروا على ذلك. يالها من إهانةٍ تتناقض مع الخلق، ومع أيّ إحساسٍ بإنسانية الإنسان!! أمّا بعد الانفصال، وبالتحديد في تشرين أوّل ١٩٦١، فقد رفضت تأييد الانفصال. وقلت: عندما دخلت السجن إنّما دخلته إيماناً منّي بوجوب تصحيح الأخطاء والإبقاء على الوحدة، والآن، إنّني أفضلّ أن أموت في السجن في ظلّ الوحدة، وألاّ أخرج إلى النور في ظلّ الانفصال. والمفارقة أنني لم أعذّب، ولم أجبر على التأييد. وبعد أيامٍ معدودة تكثّفت الضغوط على القيادة العسكرية، فخرجت من السجن. فأيّ من شكلي التعامل هو الأجدر بنظام الوحدة، وبالنظام النقيض؟

السجن الطويل واتجاه التطوّر: بين ١٩٧٠ و١٩٩٤ كنّا في سجن المزة العسكري. وهو السجن الأساسي في سوريا. وفي السنوات الأربع الأولى كنّا في غرفٍ معزولة. إذن، فالاتصال بيننا كان شبه مفقود، إلاّ من خلال التنقل. وفقدان الاتصال يستدعي فقدان معرفة اتجاه التطورّ. وبعد السنوات الأربع تمّ جمع أعضاء القيادة في غرف مفتوحة. ومن الطبيعي أن يكون النقاش معمقاً. وأن يتناول تجربتنا في السلطة وفي السجن، وتجارب الآخرين في النضال السلبي وفي السلطة. ومع الزمن غدونا من الأثرياء في المعلومات. ومصادر المعلومات متنوعة: صحفاً، وإذاعات، ومجلاّتٍ أسبوعية، ومجلاتٍ مختصة، وكتباً. وفي العقد الثاني من السجن، ازدادت مصادر المعلومات. فبعضنا كان ينتقّل بين الغرف والمهاجع. وفي المهاجع تنوع سياسي وطبقي وإقليمي. ففي السجن يتواجد حملة هويات مختلفة: سورية. وأردنية. وفلسطينية. ولبنانية. وعراقية. وخليجية. وتونسية. وصومالية.. وفي السجن اتجاهات سياسية متقاربة ومتناقضة: بعثيون من مختلف الأجنحة. وشيوعيون متنوعون. وناصريون من عدة أحزاب. ومجموعات دينية متصالحة ومتباينة. ومهنيون من مختلف القطاعات: عمالاً. وفلاحين. وطلبة. ومدرسين. ومحامين. وأطباء. ومهندسين. وصيادلة. وعسكريين من اتجاهات سياسية مختلفة.

من المعتقلين السياسيين من قضى شهوراً أو سنوات. ومنهم من قضى عقداً أو عقوداً. والزمن يفعل فعله. وردات الفعل تتفاوت. وهذه العقود كانت غنية: ففيها حدث التمايز الطبقي الفاحش، والتكوّن الطبقي الجديد. ومع هذا التمايز والتكوّن تبدّلت البنى الطبقية القائدة للسلطات في الوطن العربي. والتبدّل قلماً مسّ الأشخاص والفئات من حيث الأسماء والهويات. ولكنّه حولّها من النقيض إلى النقيض، من حيث الثروة، والخلق، والنضال، والمصالح، والسياسات، والممارسات.

وهـذا التـبدل تركـزّ بشكل خاص، في الأقطار المنتجة للبترول، والمتلقية للمساعدات من تلك الأقطار.

وهذه العقود كانت غنية بالأحداث الكبرى. ففيها هزمت أميركا في فيتنام ولاوس وكمبوديا. وفيها سـقط وتفكـك المعسـكر الاشتراكي. وفيها تبدلّت عناصر القوة الاقتصادية بين أميركا واليابان وألمانيا وأوروبا المتحدة. وبالمقابل تمّ تفرّد أميركا بالقرار العالمي سياسياً وعسكرياً. وفيها نشبت ثـورات وانتفاضـات للـتحرر، وحوصـرت ثورات وانتفاضات. وفي الوطن العربي حصلت تطورات كبرى: انتصرت الثورة الشعبية في عمان، وقضي عليها بتدخلٍ خارجي. وأشرفت على الانتصـار الحـركة الوطـنية اللبنانية، وتبدّل الانتصار إلى هزيمة بتدخلٍ عربيٍ مرة، وخارجيٍ مـراتٍ أخـرى. وفي هذه العقود وقعت حربان في الخليج. وحروب في اليمن. وفيها حوصرت الـثورة الفلسـطينية حتى استسلمت. وبالمقابل تعملقت الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومتان الوطنية والإسـلامية في لبنان. وفي هذه العقود، انتزعت القوى الديموقراطية هوامش واسعة من الحرية فـي أقطار، وتنامى القمع والاستبداد في أقطار أخرى. وفيها حدثت تطوّرات بالغة الأهمية على مسـتوى التـنظيمات السياسـية، ومـنظمات حقـوق الإنسان. وفي التنظيمات القومية التقدمية، والتـنظيمات الماركسـية حصل التطور الأكبر. فكلّها قد استخلصت أهمية الديمقراطية. وكلّها قد سلكت الطريق القومي إلى الاشتراكية العلمية على مستوى العالم.

أمّا التنظيمات التي تكلّست أو تراجعت فقد تجاوزها الزمن.

مـع هـذا الغـنى في التطّورات الطبقية، والأحداث السياسية والعسكرية، ومع تراكم الثروة في الوعـي والمعـلومات، كان من الطبيعي أن يحصل التباين والتناقض: تطوراً واعياً وموحّداً إلى الأمـام، وتكلّسـاً أو تطوراً معكوساً نحو الخلف. والظاهرتان معاً، قد لفّتا العناصر والمجموعات والتنظيمات: داخل السجون وخارجها.

إنّ قـاعدة الانطـلاق للمواقع المتباينة أو المتناقضة، هي التي تحدّد اتجاه التطوّر: إلى الأمام أو الخـلف، فـإن كـان المنطلق هو الخط السياسي الاجتماعي المتقدم، فإنّ الحكم على كلّ حدثٍ أو تطـور، يسـتلهم مصلحة هذا الخط في الأطر المحلية والقومية والعالمية. وإن كان المنطلق هو نظـامٌ أو حـزبٌ أو دينٌ أو مذهب، فإنّ الحكم على كلّ حدثٍ أو تطوّر يكون ذيلاً تابعاً لتقلبّات وتعـرّجات وتناقضات وتحالفات هذا المنطلق. وهذه التبدّلات كلُّها، قد لفّت ممارسات وسياسات كـلّ الأنظمـة وأدواتها طيلة هذه العقود الثلاثة. وهكذا تبدو المجموعة صغيرةً تافهةً أمام ذاتها وأمام الآخرين. فدورها هو الترقّب والتكيّف مع كلّ تقلبٍ أو تناقضٍ في موقف المؤشّر.

إنّ ردّات الفعل في السجون الطويلة، قد تحدث الخلل في التوازن، لكنّ التصميم على دعم وموالاة ما يخدم خط التطور والتقدم، هو الذي يصون الإنسان من الانزلاق إلى موقع نقيض، بسبب عنف الصدمة الذي تولدّه تلك الردّات. وأسوأ ردّات الفعل هذه، هو المتولّد عن العامل المذهبي. فمعظم الأنظمـــة في الوطن العربي، لها طابعٌ مذهبي غالب. ولكلّ نظام خصمٌ سياسي، وغالباً ما يكون فـــي الجـــوار. وكثيرٌ من الأنظمة تعتمد علاقات التخلفّ، لتعزيز مواقعها. ومعظم هذه الأنظمة، يتناقض ويتصارع حتى الحرب، أو يتقارب ويتصالح حتى الاتحاد أو الوحدة. إذن، فأيّ تقدم هذا، الذي يغيّر قناعاته ومواقفه ومواقعه، تبعاً لهذا التناقض، أو هذا الاتحاد؟

وهكـــذا. ففي الغرف والمهاجع والسجون كان يحصل هذا الفرز السياسي: هل الخط السياسي ــ الاجـــتماعي ــ المتقدم هو المؤشرّ؟ أم موقف هذا النظام أو ذاك من كلّ حدث؟ ووفقاً لهذا الفرز تـــنوعت المجموعـــات، ولا توجـــد مجموعـــة واحدة، بقيت كما هي: عناصر، وخطاً سياسياً ــ اجـــتماعياً، واتجاه تطوّر. والتداخل والتحوّل أكثر ما كان يحصل، بين التيارات البعثية والناصرية والماركسية. وبشكلٍ موازٍ بين التيارات الدينية.

لقـــد كـــانت الغرف عالماً مغلقاً، راكداً، ساكناً. أما المهاجع فقد كانت عالماً مفتوحاً على الداخل والخـــارج. ومن هذا العالم المفتوح كانت تصلنا معلومات وفيرة عن التداخل والتحوّل، في الداخل والخـــارج. والتداخل والتحوّل ليس ثابتاً. بل هو متحرّك، متغيّر، حسب المؤشّر. فالذين ينطلقون مـــن الالتزام بخط سياسي ــ اجتماعي متطوّر متقدّم، لا يغيرون الخط، وإنما يغيرون الحكم على الأحـــداث والتطورات والقوى، وفقاً للتقارب أو التناقض مع مصالح هذا الخط. فالخط في تطوره إلى الأمـــام هو المرشد. أما الذين ينطلقون من مصلحة نظامٍ أو دينٍ أو مذهب، فيغيرّون مواقفهم ومواقعهم، تبعاً لتغيّر مواقف أدوات هذا النظام أو الدين أو المذهب. وبما أنّ مواقف هذا الأدوات كثيرة التبدّل والتناقض، فإنهم يصبحون ظلاً باهتاً لها.

وهكـــذا، فإن الذين يلتزمون بخط، يساندون القوى الوطنية، الديموقراطية، والقوى الماركسية التي تبـــنّت الطـــريق القومي، والقوى القومية التي تبنّت الاشتراكية العلمية. وهذه المساندة تشمل تلك القـــوى في أيّ مكان من الوطن العربي. وتشمل قوى التحرر والتقدم في العالم. لكنّ هذه المساندة تمـــتزج بالمرارة والتمزّق، وحتى بالنقمة والكراهية عندما تتحالف هذه القوى أو تتعاون مع نظام الاعـــتقال أو أي نظـــام شبيه غير أن المرارة والتمزق، وحتى النقمة والكراهية، لا تغيّر كلهّا من الخـــط السياســـي: الطبقي ــ القومي الذي يشكّل قاعدة الانطلاق. إنها بالتأكيد تغيّر المواقف من القـــوى المـــتحالفة أو المـــتعاونة، لكـــنها لا تغيّر الخطّ السياسي نفسه. وبالمقابل، فإنها لا تضع الملـــتزمين بخـــط، في موقع نظام شبيه: بنية طبقية، وممارسة سياسية، لأن هذا النظام هو خصم

لـنظام الاعتقال. فالمصالح قد تفرض التناقض، أو التوحد، لكنّ البنية والممارسة لا تتغيران نحو الـنقيض. وتظـل مصـلحة خـط التطور والتقدم، بالعمل لإنضاج البديل، وليس بالدعم وتغيير المواقـف. إنّ العامل المحدّد للمسار لدى الملتزمين بخط، هو العامل الطبقي ــ القومي في الوطن العـربي. وعـامل التحرر والتقدم في المجال العالمي. وعلى أساس هذا العامل تتحدّد المواقف، وبالاسـتناد إليـه يجـري تحليل الأحداث. وبالانطلاق منه يتم التوجه. ولذلك فإن الحكم على أيّ حزب أو حركة أو ثورة أو انتفاضة أو تحول، يظلّ في محصلته النهائية منسجماً مع خط التطور والتقدم، سواءً أكان مجال الحكم محلياً أو عربياً أو عالمياً.

إنّ الخط السياسي الاجتماعي الذي، تمّ بلوغه هو المستخلص من دروس الفشل. ومن الاتجاه العام للـتطور فـي الوقـائع. ومن الآفاق المفتوحة لهذا التطور. ومن مصالح التحرر والتقدم: طبقياً، وقوميـاً، وإنسانياً. ومع هذا البلوغ يمكن الإفتراض، بأنّ تكيّفاً قد حصل بين المنهج العلمي وبين خصوصـيات الواقـع فـي الوطن العربي. وهذا الافتراض ليس وهماً أو تخيلاً، وإنما هو واقعٌ مُعـاش ومـرئي ومـلموس، وكون هذا البلوغ قد شمل مجموعات من تياراتٍ بعثية وماركسية وناصـرية بشـكلٍ خاص، فإنّ المستقبل مفتوحٌ للتوحّد. وكلّ إسهامٍ في التأسيس لوعي جديد على ضـوء هـذا البـلوغ، إنّما يخدم هذا التوحّد. وكلّ إنضاجٍ للتأسيس، هو إنضاجٌ لظروف التغيير. والتغيير، خدمة للذات والوطن والإنسان.

هـنا قـد تـتدّخل ظروف السجن لتحدث بعض الالتواءات في صحة الموقف أو الحكم، لكنّها لا تتمكّن من تغيير الاتجاه. وهذا التدخل غالباً ما يتمّ في ساحة محدودة، هي ساحة العلاقة مع نظام الاعـتقال. وأعـتقد أنّ هذه النتيجة، هي حالة إنسانية عامة. فالاعتقال السياسي في أيّ نظام، هو خـنقٌ لحـرية الإنسـان، وإفقارٌ للوطن. وبالتالي فإنّ المعتقل يوجّه سهام النقد والحقد، ضدّ من يتعاون أو يتحالف مع هذا النظام. وهذه السهام لا تطال المتعاونين مع نظام محددّ. فالمواطن هو مواطن أينما كان. والإنسان كذلك. وليس من المنطقي أن أقبل الخنق والإفقار في مكان، وأرفضه في مكانٍ آخر. وإلا كنت أنانياً، خالياً من الإحساس بشعور المواطن الآخر، والإنسان الآخر.

أنّ حالـة الاختناق التي تعيشها قوى التحرر والتقدم طيلة هذه العقود الثلاثة، هي التي تقلّص فعل تلك السهام، وليس العقل والمنطق. فمع العقل والمنطق، والوطنية والإنسانية، لا هدنة مع الاعتقال السياسـي. ومـع مـراعاة حالة الاختناق تخفّ سهام الحقد، ضد الذين يستفيدون من صراعات الأنظمـة، فيـتعاطفون طوراً مع هذا النظام، وطوراً مع ذاك. إذن فالموقف من التعاون ليس هو ذاتـه الموقـف من أنظمة الاعتقال السياسي. لكنّ الموقفين يتطابقان في حالة تحولّ الاستفادة إلى ولاءٍ وارتـباطٍ وتـبرير. هـنا تصبح الاستفادة من موقع تابعٍ مطابقٍ أو شبيه، وليست من موقعٍ

مغايـرٍ أو نقيـض. وبالتالي فإنّ الانتقال يكون قد حصل، من مواقع التحررّ والتقدم، إلى مواقع الخنق والإفقار.

والملتزمون بخطٍ سياسي ــ اجتماعي متقدم، يعيشون حالة تناقض. فهم داخلياً مرتاحون لقناعاتهم ومواقفهم وأحكامهم، ومنسجمون معها. وهم في الوسط الذي يحيون ضمنه في وضع صراعٍ دائم. فمـن جهـة، أجهـزة الـنظام الـتي تحاصرهم: في الإذاعة والصحف والملصقات والتعليقات والمناسـبات. ومن جهة أخرى، الآراء والأحكام المتبدّلة والمتناقضة للمرتبطين بنظامٍ ما ارتباطاً تابعـاً. ولـتغطية التـبدّل والتـناقض، يحـاولون جرّ الملتزمين بخطٍ إلى مواقعهم. وإلاّ فالزجر والحصار والتضييق. فللتعويض عن التناقض وفقدان التوازن، يتمّ اللجوء إلى تغييب وخنق الرأي الآخـر. وهــذا هو الوضع المأساوي. فهم سجناء الرأي لدى نظام الاعتقال. وهم في الوقت ذاته جلاّدو الرأي المخالف، في السجن نفسه. وإذا كانت هذه الحالة ليست واحدة في كافة السجون، إلاّ أنّهـا موجودة. وحدّتها تقاس حسب مستوى النضج والاستقلالية، وحسب طرفي المعادلة. فحيث يسـود النضج، أو يتفوّق الملتزمون بخط التحرر والتقدم، يغدو الحوار هادئاً عقلانياً. فالهدف هو الإقـناع بـالخط، وليـس بالولاء لأيّ نظام: من أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية وعلاقات التخلّف. وحيث يسود العكس، يعاني الملتزمون بخط، من حالة الاختناق.

ولتوضـيح الحـدّة في التطور المعكوس، لابدّ من التشخيص. والتشخيص لن يطال الأسماء، ولا مجموعة بعينها. فليس الهدف هو النقد أو كشف الحساب، وإنّما التركيز على الخطأ كي لا يقع به جيلٌ آخر. فالتجارب الخاطئة، ومناهج التحليل الخاطئة، قد أسقطتا كل تجارب التقدم والتحرر في الوطن العربي، وفي العالم. إذن

فالافترض أنّ مجموعة من آحاد أو عشرات أو مئات. وفي سجنٍ واحد أو عدة سجون. كانت قبل السلطة، أو قبل الارتباط بنظامٍ حاكم، ديموقراطية، وتقدمية. وهي في هذا السجن أو ذاك، ضحية الإسـتبداد، وخنق الرأي المخالف. فهل تقف مثلاً في القطر الذي تعتقل فيه، مع القوى المتحالفة مـع ذلـك النظام، حتى لو كانت دينية، لا تعترف بحرية التنظيم والتعبير والتّحرك، أم مع القوى السياسـية والمهـنية التي تتبنّى برنامجاً وطنياً ــ ديموقراطياً، ولكنها مستقلة عن أيّ نظام؟ وفي الـثورة الفلسطينية، هل تغيّر مواقعها، تبعاً لتناقض مواقف المؤشّر، أم تظلّ ثابتة في تبنيّها الحقّ العربي في فلسطين، وإسنادها للقوى التي ترفض التفريط بهذا الحق؟. وفي لبنان، هل نظلّ موالية لـلحركة الوطنية اللبنانية، وبرنامجها: الوطني ــ الديموقراطي ــ العلماني ــ العربي؟ أم تتحولّ إلى الموقـف المعـاكس، عندما يغيّر المؤشّر مواقفه؟ وفي عُمان واليمن، هل تظلّ داعمة للقوى الديموقـراطية في اليمن، وللثورة الشعبية في عُمان؟ أم تبدل هذا الدعم إلى عكسه، مع كلّ تبدل

في موقف قاعدة الانطلاق؟ والرجعية الطبقية والدينية هل تتحوّل إلى وطنية ــ تحرّرية ــ قومية، إذا دعمّت تلك القاعدة؟ وهل يتغيّر الحكم إلى العكس، عندما تتصارع مع تلك القاعدة؟ والدول الإمبريالية ــ الاستعمارية، هل يتمّ السكوت عنها عندما تدعم؟ وتهاجم وتعرّى عندما تعادي؟ والتنظيمات الديموقراطية. والماركسية ــ والقومية، هل تُدان إذا ظلّت مستقلة، أو انتقدت البنية الطبقية، والممارسات للنظام المؤشّر؟ ثمّ هل يطبّل لها ويزمّر، إذا دعمّت حلقةً صاعدة في مسارٍ عامٍ هابط؟

مثل هذه الأسئلة تتكرّر وتتنوّع، تكرّر وتنوّع الأحداث والمواقف في هذه العقود الثلاثة. وكلها تشير إلى الهبوط والتراجع والتطور المعكوس. وهذه الأسئلة لا تنبع من الخيال، وإنّما من الوقائع. وأشخاصها ليسوا وهميين، وإنّما هم واقعيون. وقد يتواجدون في غرف ومهاجع السجن المركزي العسكري، أو في غرف ومهاجع سجونٍ أخرى. وقد يتواجدون في سجون هذا القطر أو ذاك. وخارج السجون في هذا القطر أو ذاك. والأسئلة ذاتها قد تطرح، وقد يطرح غيرها، مع تبدّل الأنظمة التي تكوّن المؤشّر. والمهمّ هنا ليس الوصف أو التعريف. ولا اللوم أو التجريح. وإنّما استخلاص القاعدةَ التي تخدم التطور والتحرّر والتقدم، في الوطن العربي. وفي العالم. **وتتلخّص تلك القاعدة بالانطلاق من مستلزمات تحقيق هذا الخط، ودعم أي موقف يخدم هذا التحقيق، والصراع ضد أي موقف مضاد.**

ما هو تعليل هذا التطور المعكوس؟ والتعليل لا يطال الذين هم أصلاً خارج خط التحرر والتقدم. وإنّما ينحصر بالذين هم أصلاً ضمن هذا الخط. هل هو الوعي المقلوب لدور الصراع الطبقي في مسار التحرر؟ وهل هو التناغم المذهبي الذي يوقظ المكبوت في مرحلة النهوض؟ وهل هو الالتواء الحاد الصاعد في مسارٍ عام هابط؟ وهل هو ردّ الفعل المعاكس لمرارة الاعتقال، ونتاجه؟ وهل هو انعدام الوضوح في رؤية البنى الطبقية المتشابهة؟ أو ليست المصالح هي وليدة تلك البنى؟ وأيضاً. أليست السياسات والممارسات هي تجسيد لتلك المصالح؟ وهل هو الغطاء القومي الذي يغلّف تلك السياسات والممارسات؟ إنّ الصورة المكتملة هي التي تعكس الأجوبة عن كلّ هذه الأسئلة، وعمّا شابهها من أسئلة. والنسب ليست متساوية. وهي ليست ذاتها لدى كلّ معتقل من اتجاه التطور المعكوس. ورغم ذلك، فإن الدفاع عن كلّ خصوم نظام الاعتقال، هو الذي يحتلّ الوزن الأرجح. وإذا كان العداء لنظام الاعتقال، أمراً طبيعياً، فإن الدفاع قد يوقع الإنسان في مواقع شبيهة، مع اختلاف في نسب التشابه: نحو الأسوأ، أو نحو الأفضل. ويظلّ الخلاف في الدرجة وليس في النوع.

وهناك، ردّ فعلٍ آخر، أكثر سوءاً. وهو ردّ الفعل على ردّ الفعل. فمقابل الدفاع عن نظام شبيه من حيث البنية والممارسة، ومعادٍ من حيث المصالح والمذاهب، وما يخدمها من سياسات وممارسات، تستيقظ غرائز مكبوتة. والاستيقاظ يتخذ شكل هجوم على الدفاع، ودفاعٍ عن نظام الاعتقال. والأمران معاً بالغا الغرابة. فالحالة الأولى، حالة الدفاع عن الخصوم، والهجوم على النظام، تجد لها بعض التبرير النفسي. فآثار المعاناة لسنوات أو عقود، تفعل فعلها. وهذا الفعل قد يوصل إلى اليأس القاتل، أو المنطق المعكوس والموقف الخاطيء. أمّا الحالة الثانية، فليس لها أيّ تبرير نفسي أو منطقي، مهما غلِّفت بشعاراتٍ سياسية. **ومن الحالتين معاً، يجب التحذير. تحذير جيل المستقبل.** كي لا يضيع رصيدٌ آخر من رصيد التطوّر والتحرر والتقدم. أو كي لا يتحوّل هذا الرصيد، إلى خصم للتطوّر والتحرر والتقدم.

السجن الطويل والصبر: الصبر واحد من أهمّ نتاجات السجون الطويلة. وإذا كانت العصبية والتحسسّ هما النتاج الأول لكل سجنٍ طويل، فإنّ الصبر هو العامل المعدّل. وعندما يختفي هذا العامل، فإنّ السجن يصبح جحيماً. فضيق المكان يفرز نقيضه: القدرة على التكيف. واختلاف الأمزجة يفرض نقيضه: الإصرار على التعايش. والتناقض في الخطوط السياسية، يفرض الفصل بين هذه الخطوط، وبين العلاقات التي يستلزمها التعايش.

الهموم الشخصية والعائلية، والهموم الوطنية والقومية والإنسانية، تتحولّ إلى طاحونة تهرس العظام، إذا لم ينم في كلّ خلية من خلايا الإنسان ذلك العامل المعدّل. وفي تجربة الكتابة الاختبار الأكبر. ففي ظروف طبيعية، في الهواء الطلق، تضع هيكلاً للموضوع، توفرّ له المصادر، تكتبه مرة، أو اثنتين، أو ثلاثة. ثمّ تحسّن الصياغة، وتدفعه للطباعة. أمّا هنا، فتكتب وتمزّق. ثمّ تعيد الكتابة. تبحث عن مراجع، تجلبها من الخارج. وقد لا تكون كافية. فتنتظر. وعندما تتوفرّ، تسابق الزمن، وتعمل طويلاً. فترهق: قلباً وأعصاباً وحواساً. والمجهول هو الوحيد المعلوم: مدة الاعتقال غير معلومة. وطريقة الخروج من السجن مجهولة. وإمكانية إخراج ما تكتب، وأسلوب هذا الإخراج، محيّران. والاحتفاظ بما تكتب مثير للقلق. هذا إذا كنت تكتب في قضية ساخنة وحسّاسة. وبعد الكتابة السريعة، تعود للكتابة المتأنية والدقيقة. وتنتظر. ثم يتجاوز الزمن الكثير ممّا كتبت. فبعض القضايا التي تجهد ذاتك في البحث عن براهين واستشهادات لإثباتها، تبرهن عليها العقود التي انقضت. فالزمن لا يتوقف. والتطور بالاتجاهين دائم الحركة. وهذا التطور قد يثبتها وقد ينقضها. وإذ ذاك تشعر بخسارة الجهد والزمن. فإما أن يصبح ما كتبت قديماً، وإمّا مثبتاً أو منفياً. وفي كلّ الحالات أنت مضطر لاستعادة ما كتبت. وصياغته من جديد. حذفاً، أو إضافة، أو تكثيفاً. فهذه العقود، هي عقود انتقالية، اعتراضية، قطعت المسار الطبيعي للتطور.

فاستعص الاحتكام إلى منطق التطوّر. والمنهج العلمي ذاته أضحى بحاجة للتجديد: فكي يكون مجدياً في تحليل التطور الجديد، والواقع الجديد، لمرحلة الاعتراض، لابدّ من أن يكون قادراً على التكيّف: في البنى الطبقية، ودورها الإقتصادي، وهيمنتها السياسية. في انتقال مواقع القرار. في التبعية. في التحرر والتحرير. في الوحدة والإقليمية. في التناقض بين جناحي الديمقراطية. في فشل تجارب التقدّم. في تفرّد أميركا بالقرار العالمي. في هيمنة انتماءات التخلف، على الانتماء السياسي الطبقي في الحزب والتيار في شكل الوصول إلى السلطة، وأسلوب الممارسة. في الصلة بين مرحلة التحرر وما قبلها وما بعدها، في أدوات كلّ مرحلة.. وهكذا. فأنت ملزم بتحليل الوقائع في مسارها التاريخي، ورصد تأثير مرحلة الاعتراض في هذا المسار، ومتابعة ما تفرزه هذه المرحلة من وقائع جديدة. وأعمال المنهج في هذه الوقائع. ومن جديد تعود للإضافة والحذف والتكثيف، وتكبير الخط وتصغيره. ثم تنتظر الخروج من الاعتقال. أو إخراج ما كتبت. وتأمل. فقد يأتي يوم، يقوم فيه أبناؤك أو حتى أحفادك. أبناء رفاقك أو حتى أحفادهم، بتكبير ما كتبت، وتصحيحه. وتسجيل الهوامش والمستجدات. ثم نشر ما كتبت. أليست القدرة على العمل في ظلّ هذه الظروف، هي وحدها كافية للتدليل على النمو الذي بلغه الصبر في كلّ خلية؟.

السجن الطويل والتعامل: هناك قواعد يستخلصها الإنسان: فالتناقض الأساسي لأيّ معتقلٍ سياسي هو مع سلطة الاعتقال. هنا تتراجع حدّة الخلاف الناجم عن تباين أو تناقض القوى والخطوط السياسية. فنتائج الاعتقال يتقارب فيها الجميع. ولذلك، يغدو من المفروض وطنياً وخلقياً وإنسانياً، ألاّ يتعرض أيّ معتقل للضيق بسبب هذا التباين أو التناقض. وألاّ يُدفع إلى الضعف أمام السلطة. ومن المفروض أكثر، أن يقدّم له كلّ عونٍ مستطاع، لتجاوز أسباب الضعف، أو للتخفيف منها. وأسباب الضعف في سجون السنوات والعقود، لا حصر لها. فهي تبدأ مع ظروف الاعتقال، وتمرّ بالظروف الشخصية والعائلية، وتنتهي بالهموم الوطنية والقومية والإنسانية. وأي ضيق أو حصار إضافي، قد يفقد الإنسان القدرة على التحمل. فينهار. وقد يكون الانهيار صحياً أو نفسياً، أو حتى عقلياً. وقد يكون انهياراً أمام السلطة. وسلطات الاعتقال السياسي تطمح دوماً بإيصال المعتقلين إلى هذا الوضع المأساوي. فهو الذي يفتح أمامها فرص الاستثمار. ولهذا، فإن الإنسان الأفضل خلقياً ووطنياً وإنسانياً، هو الذي يساعد خصمه قبل رفيقه على تقليص العوامل الدافعة للمرض أو الضعف أو السقوط. ولكن، إلى أيّ مدى يستطيع الإنسان أن يمارس عملياً ما هو صحيح نظرياً؟! فذلك يعود إلى وعي وخلق وتكوين الإنسان. وإلى خصائص المجموعة التي ينتمي إليها. وكم آمل أن يكون التزامي الشخصي بهذه القاعدة مقبولاً. فالامتياز عصيّ على الإدراك.

السجن الطويل والقضية: لا أتكلم عن الذين يأتون إلى السجن خطأ، أي بدون قضية. أو بدون مسؤولية. وإنما عن الذين يأتون إليه من أجل خطٍ سياسي محدد، يتناقض مع خط النظام. فالأمر الطبيعي في مجتمعات النضج السياسي، ألاّ يعتقل إنسان واحد، أو حزب واحد، بسبب التعارض أو التناقض مع النظام. ولكن، لندع هذا الأمر جانباً، لأنه لم يسد في الوطن العربي إلاّ لماماً. والآن فقط، بدأت بعض القوى السياسية تنتقل إلى هذه الدرجة من الوعي. وأضحت تناضل لإيصال المجتمع العربي إلى هذا المستوى من النضج السياسي. وذلك، بعد أن نزف الوطن طويلاً، وخاصة في المرحلة التي حكم فيها مال النفط. إذن، فلنبحث الحالات المشخّصة، انطلاقاً من تجربتنا نحن. وبالنسبة لي من تجاربي العديدة، لكن المتواضعة. فهي قد بدأت بالساعات والأيام. ومرت بالأسابيع والشهور. وانتهت بربع قرن تقريباً.

يأتي الإنسان إلى المعتقل السياسي، من أجل موقف أو خط محدد. وهما معاً يتملكان الإنسان فيمنحانه القوّة. وكلما تجاوز الاعتقال الأسابيع إلى الشهور إلى السنوات إلى العقود، يصبح للإنسان إرث. وهذا الإرث مفرط في قيمته، لأنه مفرط في قسوته. فهو حرمان من الحرية والأهل والأصدقاء والوطن. وهو اختناق وحصار وإكراه واستعباد. وهو تغييب للإنسان واغتراب. وهو تحكيم لمن هو دون بمن هو فوق. فهو فوق لأن له قضية. ويغدو الوضع قاتلاً مميتاً خانقاً، عندما يكون السفلة والجهلة هم أدوات هذا التحكيم. فيغيب الإنسان في عالم التأمل. ويكره الحياة والوطن. لولا أن له إرثا في الوطن. ولولا أن الوطن هو غير هذا النظام، وغير هذه الأدوات.

إذن، فقيمة هذا الإرث، هي التي تمنح الإنسان قوة جديدة. فيتضاعف التمّسك بهذا الإرث،وتزداد قيمته. وهكذا يغدو الإنسان أقوى من السجن. لكن هذه القوة ليست مرهونة فقط بالعوامل الذاتية التي تقهر ظروف الاعتقال. وإنما بتجذر الخط السياسي في الأرض، وباكتسابه مزيداً من القوة. وقبل ذلك بقدرته على التطور، تبعاً لتطور الظروف. فهذا التجذر والتطور، هو التعويض الأكبر عن قسوة الاعتقال. وهذه القوة مرهونة أيضاً، بقدرة السجين نفسه على مجاراة هذا التطور. فإن تخلف، حدث الانفصام بين السجين وخطه. وإن تخلف الخط حدث الانفصام ذاته. وإذ ذاك، يفقد الإرث جدواه. ومع هذه النتيجة، تتلاشى القدرة على قهر ظروف الاعتقال. فيصبح السجن مرهقاً، قاتلاً، مدمراً للأعصاب، لأنه دون هدف. ويغدو السجين عصبياً، فاقد القدرة على التكيف والتعايش. والعامل الوحيد المعدل في هذه الحالة، هو احترام السجين لذاته، لماضيه، لرفاقه. لكن هذا العامل المعدل لا يحصن الإنسان ضد التنازل. ودرجة التنازل تغدو خاضعة لخصائص

الإنسان نفسه، لا لحرصه على الخط السياسي، لأن الانفصام قد حصل بين السجين وخطه. وعلى هذا تراهن سلطات الاعتقال، تماماً، كما تراهن على الظروف الصحية والبيئية والنفسية.

بيــن الديــن ورجــال الديــن، الأمس واليوم: في المرحلة الثانوية توصلت إلى قناعة تبقي القوة الخارجــة عــن الطبيعة معلقة بين الوجود والعدم. فهي إن وجدت لا مكان لها وإن لم توجد فلن يــتغير شــيء مــن عمــل هذه القوانين. وأيضاً، فإن المجتمعات تتحرك صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتراجعاً، حسب صراع القوى الاجتماعية التي تتشكل منها، وحسب تأثر هذا الصراع بالتطورات الجاريــة فــي العــالم والطبيعة، سلباً أو إيجاباً. هذه القناعة كنت أنطلق منها في تقييمي للوقائع، ونظــرتي للأحداث، ومناقشتي لأقراني. ولكنني كنت أتحاشى الجدل فيها نفياً أو إثباتاً في علاقاتي العادية مع أي مؤمن بالألوهية والنبوّة. فقد كنت أعتقد أنه من الظلم جرح شعور المؤمن طالما أنّ إيمانــه لا يتبلور فعلاً مضاداً لتحطيم الظلم الطبقي، وللتحرر الوطني، والتقدم العلمي. لكنني في الوقــت نفســه، بــالغ الحسّاســية تجاه استغلاله لصالح الركود الاجتماعي، والاستغلال الطبقي، والجمــود الفكري، وتعطيل دور العقل، ومصادرة حق البشر في التشريع، وتزييف الوعي. هذه المعادلــة جعلتــني مرتاحاً لقناعاتي وعلاقاتي في آن واحد. فكم من الود والاحترام قد توثقا بيني وبيــن الكــثيرين من المؤمنين في مراحل حياتي المختلفة؟! رغم أنّ كلاً منا يعرف الآخر تماماً. ومــع تقــدم الوعي مرحلة بعد أخرى، انتهى التعليق إلى العدم، وإلى نفي ما ينجم عن الوجود. وبهــدف تعزيــز دور العقــل والعلم وقوانين الطبيعة في فهم الحياة والموت، والظواهر الطبيعية والاجــتماعية، لــم أكــن ألجــأ إلى الســلب، إلى النفي، وإنما إلى الإيجاب، إلى الإثبات. متجنباً الاصطدام بالمشاعر والعواطف والقناعات الغيبية، ومسهماً بتحريك الوعي والعقل، لتقبل قناعاتٍ معدّلة أو نقيضة.

ومــع ذلــك، فــإن هذا التقدم، لم ينتزع مني الود والاحترام لكل الذين يجسدون في سلوكهم قيماً شخصية لا تتحول إلى فعل مضاد. وأعتقد الآن أن جوهر المسؤولية تجاه الإنسان والوطن، يتحدد فــي الحوار الحر بين العقلين والفكرين، وفي احترام السلوك والتصرف لدى الفريقين، وفي توفير المــناخ الملائم والفرص المتكافئة للتعبير عن الذات والموقف والقناعة، وجعل المقياس هو خدمة الإنســان والوطن وفق ما يقتضيه التطور. هنا في سياق الحرص على شعور المؤمن، تحضرني حادثة هي أقرب إلى الطرفة. ففي عام ١٩٦٥ ذهبت إلى الصين في عداد وفد رسمي. وزرنا سد الصين. والتقطت لنا صور على السد. وبعد العودة زارني عدد من رجال الدين الطيبّين الخلوقين، الذين يعملون بالأرض بأيديهم. وهؤلاء، يعتقدون بأنّ السد هو نهاية الأرض، وأنّ أرواح الأولياء تنــتقل إلى هناك، وأنّ أحداً لا يستطيع مشاهدة ما هو موجود خلف السد. فاكتفيت بتقديم الصور

لهم دون تعليق، كي لا تتحطم مشاعرهم الزجاجية، وفي الوقت ذاته كي يتحرّك وعيهم، فيدركوا أنّ إحدى ركائز قناعاتهم خاطئة.

مفارقة الصدام والصيام: في المعتقل، بعضنا يصوم. استغربت. ففي سني الجامعة كان الإخوان المسلمون يحاولون منع الطعام في مطعم الجامعة، ومنع التدخين في نادي الجامعة وباحتها، احتراماً لشهر رمضان. وعلى الدوام كان الديمقراطيون يتصدّون ويخوضون معارك الحرية مع الإخوان. فالخلاف كان بين الفرض والقناعة. بين الإرغام وحرية الاختيار. وفي مقدمة المتصدّين كان البعثيون. ولم يكونوا إذ ذاك في السلطة، بل في المعارضة. فالحلف كان قوياً بين الإقطاع، والرأسمال التابع، وقوى الدين السياسي. وقوة الصدام الأولى لهذا الحلف، كانت قوة البعث، وتليها القوة الشيوعية. ومعارك الجامعة هي مرآة القوة. إذاً، كيف يصوم الآن من كان يخوض المعارك في الجامعة؟ ألأن المعارك إذ ذاك ضدّ الفرض؟ ألا أنها معارك سياسية؟ ألأنها اختبار للقوة؟ ربما ولكنها أيضاً كانت تعكس وعياً متناقضاً، ومصالح متناقضة، وقيماً متناقضة. فجانب يحتشد خلف النصوص والطقوس، مستثمراً الدين استثماراً رجعياً: سياسياً، وفكرياً، وعقلياً، واجتماعياً. وجانب آخر يحتشد خلف قيم العمل، والحرية، والعدالة، والوطنية، والقومية، والإنسانية. أهي ظروف السجن؟ أهي طواحين المستقبل المجهول؟ أهي الاستعانة بقوى قادرة في الغيب، على قوى قادرة في الواقع؟ أهي العودة إلى وعيٍ ماضٍ كان مدّ التقدم قد أنهاه؟ إنه التطور المعكوس. لأنه استرجاع لطقوس، بدل تعزيز القيم التي كرّسها مدّ التقدم والتطوّر. مرةً طلب إليّ أحدهم مازحاً أن أصوم. فأجبته مازحاً أيضاً: إنني من حيث القناعة، لا أنتمي لأيّ دينٍ أو مذهب. ولكنني من حيث الولادة أنتمي إلى المذهب الدرزي. وصيام الذي ينتمي بالولادة لهذا المذهب غير مقبول. إذ يروى أنّ القيامة قد قامت، فجاء كلّ نبي مع قومه. وبالشفاعة، دخلوا جميعاً الجنة. وعندما جاء الدروز، لم يتعرّف عليهم أحد. حتى إبليس نفى أنّه يعرفهم. فلماذا أصوم؟

القـراءة والكتابة: مدة الاعتقال غير معروفة. فقد قيل لي لحظة الاعتقال: إنّ رئيس مكتب الأمن القومي يريدك لمدة ربع ساعة. وها نحن الآن قد دخلنا العام الواحد والعشرين، دون أن تنتهي الربع ساعة. في البدء كانت قراءاتنا خفيفة. فالكتب التي نستطيع الحصول عليها من مكتبة السجن، هي كتب سطحية، أو ذات قيمة محدودة. ومع تغيّر نوع الكتب، والحصول عليها من الخارج، بدأنا السباق مع الزمن ٨ ــ ١٠ ساعات يومياً: قراءة، وتلخيصاً، وتسجيل وقائع، وتعليقاً. وهكذا، لقد غدت القراءة فائدةً ومتعةً وقهراً للوقت. ومع اتجاهات التطور التي بدأت تتعمق، توازى نوع القراءة والاهتمام. وكل اتجاهٍ في التطور تلزمه الوقائع والرؤى. فتتواصل رحلة

البحث عنهما. وكلما اغتنيت شعرت بالراحة، وانهدم سور من أسوار السجن. وكلما استثمرت تلك الوقائع في مخطوطة أو تحليل، انهدم سورٌ آخر، واغتنيت أكثر.

إنّ استثمار الوقائع والرؤى ضمن منهج علمي، يقوّي القدرة على استخدام المنهج استخداماً صحيحاً. والاستخدام ذاته، يوضحّ النقص في الوقائع أو الاكتمال. كما يوضح الثغرات في التحليل، ومع الصياغة النهائية لأيّ تحليل تشعر بمسؤولية الكلمة. فالكلمة المكتوبة التزام. ويزداد قيمة التعويض. التعويض عن فقدان الحرية والأسرة والأصدقاء والرفاق وساحات النضال، وتشعر بأنك تناضل لأنك تكتب. تماماً كما تشعر بأنك تناضل، لأنك تحافظ على الإرث، وتطور هذا الإرث، وتستخلص منه الدروس، وتكتشف فيه السالب والموجب، وتصمم على تجاوز السالب وإغناء الموجب. وتستثمر الحصيلة في تثوير الواقع.فإن اختفى كلّ ذلك، يقتلك البؤس.

وأنت تكتب، تشعر أنّك في جزيرة حرة، لا يصل إليها استلاب الوعي، ولا رقابة النظام. ولكن عندما تفكر بالسواد الذي ينفي أي فكرٍ حر، تتساءل: لماذا أكتب؟ ولمن أكتب؟ وعندما يلحّ عليك السؤال، قد تعتزل: شهراً، سنةً، سنوات. ثم تعود من جديد، فتكتب. لأن الأمل بتقليص القهر، بظرفٍ جديد يفتح أسلوباً جديداً في التعامل، بخطّ التطور والتقدم، هو الأقوى. ولأنّ الأمل بافتتاح ثغرة في الجدار الصلب، لا يختفي. وإلاّ اختفت القدرة على الاحتمال.

عندما تمضي عقداً من الزمن أو أكثر، في جمع الوقائع وترتيبها، زماناً ومكاناً ومجالاً، تخشى ضياع هذا الجهد. وعندما تصوغها: مثنى وثلاثاً ورباعاً، حذفاً وتكثيفاً وإضافةً وتحسين صياغة، تتحول الخشية إلى رعب حقيقي. فالكلمة المهموسة قلما تخترق أسوار السجن. إذاً، ما مصير الكلمة المكتوبة!؟ الدفاتر المكتوبة؟! هنا ينتصب الأمل من جديد. والأمل هو الأقوى. فتختفي عذابات الجلوس وراء صحّارات من خشب، اسمها طاولة. وتتراجع آلام القلب والأعصاب الناجمة عن الإرهاق. ويظلّ التعويض، وقيمة هذا التعويض. **فالحياة التي يتغلب فيها الأمل على اليأس، والتفاؤل على التشاؤم، هي الأكثر فعلاً في الواقع.**

أمنية عادلة لكنها حاقدة: المسلخ البشري شغال. والمحكمة الميدانية عند فمه الشره. وأرض المسلخ بالغة الخصوبة، فهي تنتج في كل الفصول. وقد ظلّت كذلك حتى تفرّعت عنها عشرات المسالخ. والقوى المسمّاة قوى التحرر والتقدم، تتغابى، فتنظم المدائح. كل منها يمدح النظام المضاد للنظام الذي تناضل ضدّه. رغم أنّ المسالخ البشرية هي ذاتها في كل مكان من الوطن العربي الكبير. ويظل الفارق في الدرجة، وهويات الضحايا، بين موقع وآخر، ومرحلة وأخرى. ومرحلة البترول قاربت في الممارسة، مثلما قاربت في البنى الطبقية السائدة. وفي أي معتقل كنت، تشمّ رائحة اللحم البشري. وتستمع في الإذاعات إلى مثل هذا الحوار بين موالٍ لرئيسٍ أو

أمير أو سلطان أو ملكٍ ما، وبين خصمٍ لأيٍ منهم: لماذا لا تحبون حاكمك؟ أنظر إلى الشعب في هذا المكان أو ذاك، كم يحبّ الحاكم!! فيجيب الآخر: بل أنظر إلى الحاكم كم يحبّ شعبه! إذ ذاك لا تستطيع إلاّ أن تتمنى لو كانا معاً ضيوف واحد من هذه المسالخ.

إنّه لأمرٌ غريب أن يسف الذين يقدّمون الشهداء والمعتقلين بالجملة، إلى هذا المستوى من التزلف والتزييف. من تجاهل الآلام التي يعانيها الشعب في القطر الذي يكيلون لحاكمه المديح. فهل للإنسان قيمة في مكان، وليس له قيمة في مكانٍ آخر؟! وهل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ضرورية في مكان، وهوامش فائضة عن الحاجة في مكانٍ آخر؟! وهل للإنسان حق في النضال من أجل المصالح والقيم في موقع، وليس له مثل هذا الحق في موقع آخر؟! أم أنّ استثمار الهوامش يفرض مثل هذا التزييف؟ نعم، إنّ وظيفة مال النفط، قد قلّصت هوامش الحيطة حول أية قوة وطنية، ديموقراطية، علمانية، تقدمية. لكنّ هذا التقليص يجب ألاّ يتحول إلى دعم للأنظمة التي تسحق القوى الشبيهة. يجب ألاّ يتحول إلى إذلال لذات المادح وتضخيم لغرور الممدوح. إن رد الفعل ضد الظلم منطقي تماماً. لكنه يتحول إلى إذلال. عندما يصبح دعماً لظلم مشابه. وفي الوقت ذاته، إنّ التزلف والتزييف لا يغيران المخططات، لأنها تعبير عن المصالح الطبقية.

تقوية للعزم: درجة الحرارة تحت الصفر. والثلج يتساقط. والعمر يميل نحو الستين. وسنوات الاعتقال الجديد، أنهت العشرين. وفي قوانين السجون أنهت الخامسة والعشرين. وأنا أقوم بالرياضة تحت الثلج بثياب الرياضة القصيرة. ثمّ دخلت الدوش البارد. أوقف أحد رفاقنا الماء عن الدوش. ناديته: يا رفيق: افتح الماء. فقد أصابنا الحر.

عندما تنعدم المقاييس: كم من نظامين عربيين تخاصما ثمّ أعلنا الوحدة ثمّ فسخاها؟! لا حاجة للتعداد، فالقائمة طويلة. مرةً أعلن الوحدة نظامان متجاوران. والنظامان قلما يتفقان. وكل منهما ينعت الآخر بالعمالة والخيانة والطائفية والاستبداد وتصفية القضية الفلسطينية. سألت واحداً من المتحمسين لأحدهما: من منهما الذي تغيّر؟ أجاب: لقد أصبحا معاً وطنيين، ثوريين؟!

لماذا الظلم؟ كنّا شديدي التأييد لكل قوة تناضل ضد القوى الاستعمارية والصهيونية، وحلفاء هذه القوى. وفي العقود الثلاثة الأخيرة تميزت الحركة الوطنية اللبنانية، والانتفاضة الفلسطينية، والمقاومتان الوطنية والإسلامية في لبنان. لكنّ حصار الموقع، كان يفرض التزلف والتزييف. فيمتزج في نفوسنا: الاعتزاز بالانتصار مع الألم بسبب التزلف والتزييف. ونتساءل: كيف تجتمع قيم البطولة والتضحية والوطنية مع قيم الانحطاط؟! أي مع النفاق والرياء؟! ولكن، هل هذا التناقض وقف على القوى الموصوفة؟ لا. فقد عمّ هذا التناقض كلّ الجبهات والحركات. والقوى التي لم تخضع لهذا التناقض، سحقتها المرحلة. فالمرحلة لا توفرّ فرص الحياة للتمرّد على

الاحتواء. والآن. هل أنصفت؟ لكنّ الإنصاف لا يشمل الذين يبالغون في المديح والتبرير والتبعية والدفـــاع عن كلّ موقف. وإنما الذين تفرض عليهم ضرورة الموقع، السكوت عن ممارسات نظام قمعي مستبد مستغل. أما عندما يتحول السكوت إلى دفاع وتبرير وتبعية، فإن حكم التاريخ، وحكم ضحايا القمع والاستبداد والإستغلال، يكون شديد القسوة. ومع هذا الواقع السائد هل يصبح السجن عشـــرين عاماً أو أكثر، أشدَّ إيلاماً لإنسانية الإنسان من هذا الممر الإجباري لتوفير فرص الحياة؟ لفــك الحصار عن قوى مخنوقة؟ لتجنب الجوع والسحق والمنفى؟ لطرد شبح الخوف عن مصير الأبــناء والأحفـــاد؟ للاحتفاظ بالرأي المعارض داخل الذات دون أن تجبر على التصفيق والرياء، والكــذب والخــداع، وتــبرير مــا هــو مضاد لرأيك وقناعتك؟ كم هي مرة ثمار هذه المرحلة، وممارسات البنى الطبقية السائدة التي أفرزتها هذه المرحلة؟!

هل عليّ أن ألبس النظّارات كلّما نظرت إلى الساعة؟ بعد عقد ونصفٍ من الاعتقال، جاءني ابني بهديــة، وهــي ســاعة، اشتراها من قيمة عمله الأوّل. فقد غادرته وعمره دون الثلاث سنوات، وعــندما جاء بالهدية كان في نهاية المرحلة الثانوية. لكنّ الساعة دقيقة الأرقام جداً. وفي المعتقل فقــدت ثلاث درجات من كلّ عينٍ من عيني. كان في غاية الابتهاج لأن الساعة من ثمار جهده. نظـــرت إليها جيّداً. لم أستطع أن أقرأ أي رقم فيها. أعدتها إليه قائلاً: هل عليّ أن ألبس النظارات كــلما أردت معرفة الساعة؟ كم تألم؟! لا أستطيع تقدير ذلك. تناولت ساعة عمّه. أرقامها كبيرة. وتحتاج يومياً إلى تعبئة مرتين. وربّما تعود إلى عقدٍ أو أكثر. ولكن لماذا أروي هذه القصة وهي ليست طرفة؟ حسناً. إنّها حالة إنسانية.

الالـــتفاف عـــلى الحقيقة: في المعتقل ألوان وأطياف وهويات. والكلّ يتناقش: أفراداً وجماعات. بعـــض يحـــتكم إلى المقاييس الوطنية والقومية والإنسانية. وبعض إلى العاطفة أو الولاء. وخلايا النحل لا تكفّ عن البث والسجن طويلٌ طويل. وموجاته تتبدّل وتتنوّع. ونحن مستقرون. وفي كلّ مرحـــلة حدث ساخن. وفي الحدث أطراف. ومع كل طرف رأي وتبرير، وضدّه كذلك. وتتزاحم الأسئلة. وعلى كلّ سؤالٍ رد:

هل النظام في الأردن محق في سحق المقاومة الفلسطينية؟ نعم. لأنه يدافع عن النظام. ولكن، هل ضرب المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية مسوّغ وطنياً؟ نعم. لأنه احتياط لأمنه. واستجابة لطلب الجـــبهة اللبـــنانية. إذاً الـــنظام هنا. والنظام هناك. هل حرب ١٩٧٣ هي حرب تحرير أم حرب تحـــريك؟ كلاهمـــا واحـــد. فتحريك التسوية، يقود إلى السلام العادل والشامل. ونهاية التحرير، السلام. عن أيّ تحريرٍ تتحدث؟ وعن أيّ سلام؟ أعن الـــ ٢٤٢ والـــ ٣٣٨؟ أم عن مدريد وأوسلو ووادي عـــربة؟ أم عن كامب ديفيد و١٧ أيار؟ أو ليست هذه التسويات على حساب الحق العربي؟

وما علاقتها بالعدل؟ هل المعارضة لنظام السودان محقة في الإقامة لدى نظام القاهرة؟ وهل معارضة نظام بغداد محقة في الإقامة لدى نظام دمشق؟ لماذا لا تتكلم عن العكس أيضاً؟ كيف يقوم اتحاد عربي مع بقاء كامب ديفيد؟. إنّ نظام بغداد قد لجأ لذلك تحضيراً لحربه القادمة.

ولكن أين قاتل ذلك النظام في هذه الحرب؟ ماذا لو أقام نظام بغداد، نظاماً ديموقراطياً؟ هل كان يحتاج لغزو الكويت عسكرياً؟ وهل كان التمهيد للغزو الأميركي قد تحقق؟ وما هو الفارق بين نظام بغداد ودمشق والقاهرة وعمان؟ لا فارق. إلاّ بمقدار ما ينتزع الشعب من هوامش. لأن البنى الطبقية السائدة متقاربة من حيث التمايز الطبقي والممارسات. وموقف المغرب من الصحراء الغربية؟ وموقف الجزائر؟ كلاهما خاطئان. فمصالح الأنظمة هي الأساس. والنقاش يتواصل تواصل الأحداث الساخنة. بعض يدافع عن هذا الموقف ويبرر. وآخر عن عكسه ويبرر. **أمّا الوحيدون الذين يضيئون الحاضر ويخدمون المستقبل، فهم الذين يحتكمون إلى المقاييس.**

كان من الصعب على المبرّر لممارسات مضادة لمصلحة الوطن أن يعترف بأن النظام غير وطني. إذ إنّ الممارسة هي انعكاس لمصالح النظام. والمصالح تعكس الهوية: وطنياً وقومياً وإنسانياً وطبقياً. **والحكم دوماً وفق المسار العام، وليس الإستثناء.** والمبرّر التابع هو كالظلّ تماماً يتجاوب مع كلّ موقف، في تعرجاته وتقلّباته. وهو عندما يصطدم بمسارٍ عام متناقض مع المصالح الوطنية، يصعب عليه قبول النعت: غير وطني. ويتمنى لو وجد نعت آخر. هنا، كانت تحضرني الطرفة: فقد نزل ضيف مدني على بدوي في مكانٍ مكشوفٍ وبارد. ولم يكن لدى البدوي غطاء لضيفه. فأعطاه الجلال. ولكنّ الجلال لا يوضع إلاّ على ظهر الحمار. لذلك رفضه الضيف. ونام دون غطاء. بعد قليل اشتدّ عليه البرد. فصاح: يا بدوي، أليس لديك أيّ غطاء آخر؟ أجاب المضيف: لا يوجد إلاّ الجلال. فسكت. ثمّ اشتد البرد ولم يعد قادراً على الاحتمال. فصاح: يا بدوي، غير اسمه وهاته.

القتل الأخوي: خلال ما يقرب من ربع قرن من الاعتقال، قلّما مرت فترة دون أن تطالب إحدى قوى التحرر والتقدم رأس النظام بالإفراج عنّا. والجواب" إنّهم رفاقي. وعلى المستوى الشخصي أحبّهم أكثر من أخوتي. لكن الظروف لا تسمح بتواجد خطين سياسيين متناقضين على الساحة. ومن الحبّ ما قتل!. وشأننا كان كشأن الأصدقاء الثلاثة في إحدى مراحل التاريخ العربي. ففي فترة المعارضة كان الثلاثة ينتقدون أخطاء الحكم. لكنّ واحداً منهم وصل إلى السلطة. فاستمرّ واحدٌ في نقد الأخطاء وصمت الآخر. فأعدم الذي استمرّ في النقد. إذ ذاك جاء الصديق الثالث معاتباً ومحتجاً: فأجابه الحاكم: صحيح أنّني قتلته، لكنني قتلته قتلاً أخوياً.

منافقو الأنظمة: في حزيران ١٩٨٩ انعقد مؤتمر للمحامين في دمشق. وحضره أكثر من ألفي محامٍ. أمام هؤلاء وقف محام تونسي فقال: إنني أطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في كلّ البلدان العربية، كما فعلت سوريا وتونس. والواقع أنه في التاريخ نفسه كان عدد المعتقلين السياسيين الذين وصلت أنباؤهم إلى اللجان الدولية قرابة الخمسة عشر ألف معتقل. ومن الطبيعي أن يكون العدد أكثر من ذلك، لأنّ النسبة الغالبة من الأسماء لا تصل إلى اللجان الدولية. فكم يوجد في الوطن العربي من أمثال هذا المحامي؟! ولكن أليس العصر عصرهم؟!.

لم يأتنا أحدٌ بمثل هذا اللطف: التساؤل المسكون رُعباً، أو تبريراً، أو نفاقاً، أو دفاعاً عن نظام يتكرر: ألم تكن المعاملة جيدة؟ ألم يوضع ابن بيلاّ في ثكنة كاملة؟ يسكن فيها مع أمّه، ويتزوج، ويتجوّل كيفما شاء؟ ألم يصبح مانديلا في نهايات السبعة وعشرين عاماً شبه طليق؟ ألم نكن نحن قرابة الربع قرن داخل غرف، ونتمتع بالكثير من الامتيازات؟ ألم تكن هيمنة قوات الردع في لبنان إنقاذاً للوطنيين من نتائج انتصاراتهم؟ ألم يكن سحق المخيمات الفلسطينية في لبنان طيلة عامين ونصف بدءاً من أيار ١٩٨٥ على يد حركة أمل، إنقاذاً لهذه المخيمات من نفوذ ياسر عرفات؟ وهل يحق للمسحوقين أن يصرخوا من الألم؟ ألا يجب عليهم أن يشكروا الحركة ومن يقدم لها السلاح لأنها تقتل عدوّهم معهم؟

كم هو غريب هذا المنطق؟! وكم هو مهين للسائل؟! وإلام يشير مثل هذا التساؤل؟! إلى أية درجة من الرعب والانتهاز؟! عن أية مرحلة يعبّر؟! مرةً، زوج شخص فقير ابنته لإنسان غني. كل مدّة، كان الأب يجلب أبنته للبيت ولا يعيدها لزوجها إلاّ بعد دفع الخوّة. ومل الزوج هذا الأسلوب. وفي إحدى المرّات، أخذ الزوج يرسل الوساطات بدل الخوّة. فلم يستجب الأب. إذ ذاك، ذهب الزوج لرئيس مخفر الشرطة، وشكا أمره. فجاء ومعه الشرطة. وفوراً، انهال الجميع ضرباً على الأب. وسأله رئيس المخفر: كم من الوساطات قد جاءتك لتعيد الزوجة لزوجها، فلم تفعل! أجاب الأب: يا سيّدي، لقد جاءتني وساطات كثيرة.لكن لم يأتني أحدٌ بمثل هذا اللطف.

عدالات ثلاث: أمام المسلخ البشري عقدت المحكمة الميدانية جلستها. ومثل أمامها أحد المتهمين. بعد دقائق صفّق: يحيى العدل. فقد برأته المحكمة. ثمّ جيء بشاهد، فشهد ضدّه. إعدام. فصعق. ومرة ثالثة وفي الجلسة ذاتها، مثل من جديد أمام المحكمة: خمس سنوات. وهذه محكمة من عشرات. وهذا واحد من آلاف. هذا نموذج مصغّر من عدالة. وعدالة ثانية في قطر آخر: فأمام مؤتمر حزب السلطة وقف الرئيس ليعلن. لدينا اعترافات عن كل المتآمرين. وكلّ من يذكر أسمه هنا، عليه أن يردد شعار الحزب، ويخرج إلى ساحة الإعدام. وفي جلسة حزبية واحدة، أعدم واحدٌ وعشرون قيادياً. وأيضاً هذا نموذج من آلاف. وعدالة ثالثة في قطر ثالث: ففي حفرة عميقة

يوضع المعتقلون السياسيون الخطرون. ولا يخرجون منها إلاّ بعد الوفاة. الطعام، الماء، اللباس، يوضع في سلة مربوطة بحبل، ويدلىّ لهم. قضاء حاجاتهم يتمّ ضمن الحفرة.

كم عانى الشعب في القطر الثالث؟! وكم ناضل وضحى حتى أصبح الآن يتمتع بأوسع الهوامش الديمقراطية في الوطن العربي؟! وكم على الشعب في الأقطار الأخرى أن يناضل ويضحي حتى يستكمل حرياته، ويستحق إنسانيته وحقوق المواطنة؟! وكم في الوطن العربي من عدالات شبيهة؟! وبعد: هل نصدّق أنّ حكم قراقاش أسطورة تاريخية؟. ألن يخجل الجيل الأوّل من قرن ما بعد الألفين، من ممارسات الأنظمة التي سادت نهايات هذا القرن؟ ألن يدين الذين استكانوا حتى أورثوا أبناءهم وأحفادهم هذا المصير؟

أخلاق العائلة لا تسمح: بعد عشرين عاماً من الاعتقال بدأنا نسمع الأساطير عن ودائع وقصور وشركات وتعهدات من كان رقيباً في الأمن العام قبل الثامن من آذار ١٩٦٣. وعام ١٩٩٨ أعفي من كافة مسؤولياته الرسمية والحزبية. وهو واحد من رموز الطبقة الجديدة. وقد يكون أكثرها غنى. وثرواته كلها تجمعت خلال ثلاثين عاماً من النفوذ في السلطة. والإعفاء لم يأت بسبب مصادر الثروة. فهو ليس وحيداً في هذا المجال. فتذكرت: عام ١٩٦٩ قلت لوزير الدفاع إذ ذاك، وكنّا صديقين: لماذا لا تنقل أخاك النقيب، إلى مكان لا يستطيع فيه استغلال الموقع؟ ففي النقل إنقاذ له، ولسمعتك، ولسمعة الحزب. فأجاب: ماذا سمعت عن تصرفاته؟ فأوردت له ما سمعته من أصدقائه. وفي ذلك الوقت، كان الاستغلال المادي للنفوذ نادراً ومداناً، وتحت المراقبة والمحاسبة الصارمة. وبعد استماعه إلى عدد من الشواهد بالأسماء قال: فيما يخصّ القضايا النسائية، أصدق. أما فيما يخصّ القضايا المالية، فلا. لأنّ أخلاق العائلة لا تسمح!.

دفن القضية القومية: قبل مؤتمر مدريد نهاية عام ١٩٩١ كان النظام المصري متفرداً في العلاقات الرسمية مع "اسرائيل". أما في العلاقات السرية، فقد كان النظام الأردني سبّاقاً. وفيما يخص سوريا فالقضية الفلسطينية بالغة الحسّاسية. لذلك فإن ترويض الشعب يحتاج إلى زمن وتدرج، ورعب وإغراء. صحيفة أجنبية قالت: إن مسؤولا سوريا كبيرا قد اجتمع بمسؤول اسرائيلي كبير، أحد الرفاق قال مازحاً في سبيل القضية القومية. رفيق آخر قال: في سبيل النظام لا يتوانى عن فعل أيّ شيء. قلت: كلّهم متفقون على ذلك. الأنظمة أولاً، وما عدا ذلك للاستهلاك. وحتى يصبح الوطن الصغير والكبير أولاً، نحتاج إلى مئات آلاف الضحايا. لقد دفنوا معاً القضية القومية، وحوّلوها مادة للتجارة. وتذكرت الطرفة: فقد كان بائعا زيت ينقلان الزيت على ظهر حمار. مات الحمار على الطريق. وكان مصدراً للمعيشة. أحدهما حفر له قبراً ودفنه.

وأخـــذ يـــبكي بجانبه. وكلّما مرّ إنسان يسأله: على من تبكي؟ فيجيب: على الشيخ زنكي. ضحك صاحبه وقال: ياصديقي، حمارنا ودفناه معاً. حتى عليّ يصبح الحمار الشيخ زنكي؟!

الـــنهوض العـــربي: عـــندما يتخاصم نظامان عربيان يصبح خصم واحد منهما بطلاً لدى النظام الآخر. ونهاية الثمانينات كان في لبنان حكومتان: واحدة يرأسها قائد الجيش اللبناني، وهي معادية لـــنظام دمشـــق، وموضـــع حماية من فرنسا وأمريكا. والدليل أنه سقط على يد القوات العسكرية السورية خلال ثلاث ساعات عام ١٩٩٠ عندما رفعت أميركا عنه حمايتها. ولأن قائد الجيش هذا معادٍ لنظام دمشق، غدا ظاهرة وطنية بالنسبة للنظام الخصم: نظام بغداد. ومرةً كان ناصري كبير يتكـــلم مـــن إذاعـــة بغـــداد فـــي آب ١٩٨٩ فقال: من علائم النهوض العربي في هذه المرحلة، الانتفاضة الفلسطينية وظاهرة قائد الجيش اللبناني. ولأن قائد الجيش مدعوم من نظام بغداد بالمال والســـلاح، فقد أضحى ظاهرة، شأنه شأن الانتفاضة الفلسطينية. حتى المقاومة الوطنية اللبنانية لم تذكر كظاهرة، مع أنّ المقاومة هذه أضحت موضع إعجاب وتقدير كل قوى التحرر في العالم.

أن تكـــون الانتفاضـــة مـــن علائم النهوض، فذلك أمر طبيعي. أما أن يكون المدعوم من أميركا وفرنســـا من علائم النهوض، فالوصف يشير إلى انحطاط القيم في هذه المرحلة. ويشير أيضاً إلى خضـــوع المتكـــلم من إذاعة نظام، لمنطق وسياسة النظام ذاته. وهذا مؤشر مكمل على انحطاط القيـــم، وفقـــدان الاســـتقلالية فـــي المرحلة نفسها. وهكذا تصبح الاستقلالية في الرأي والموقف، والحقيقة الموضوعية، قيمتين نادرتين وباهظتي التكاليف. وحتى تستعيد القيم موقعها، سوف يظل الوطـــن والإنســـان يـــنزفان ويقدمان مئات الآلاف من الضحايا. والآن. أليس السجن أفضل من المشاركة في عصر النهوض؟

هل عليّ أن أحبس الشعب؟ سئل أحد الرؤساء: لماذا الإحتفالات الشعبية في عيد ميلادك؟ فأجاب: إذا كان الشعب يريد ذلك فهل علي أن أحبسه؟! لكن. هل هذا الجواب هو خارج شروط المرحلة؟ لا. فسوق الشعب إلى الاحتفالات، بأعياد الميلاد والجلوس والتفرّد، أضحى تقليداً آلياً. وهذا التقليد هـــو تكيف مع قيم الانحطاط، وليس خارجاً عنها. فالفرد غدا يحتلّ مساحة الوطن. وإذاعياً، جزءاً مـــن مســـاحة العالم. وهذا الاحتلال، لا يسود إلاّ في مناخ موبوء: مناخ الكذب والخداع والرياء، والرشاوي والسرقات، والسمسرة والعمولات، واحتكار القرار، وخنق الرأي المعارض، حتى ولو كـــان الـــرأي همساً، وغياب النقد حتى في الحلقات المغلقة، وفقدان فرص العيش والحياة الحرة، دون الاندمـــاج فـــي هذا المسار. وعدا ذلك هو استثناء. وبالمقابل فإن هذا الاحتلال، لا يستطيع اقـــتحام المـــناخ الصـــحي: مناخ العمل والإنتاج والعدل والنظافة المالية، والحرية، وسيادة القيم الوطـــنية والقوميـــة والإنسانية. فهنا يفعل قانون التناقض فعله: إذ إنّ كلاً من المناخين، الصحي

والموبوء ينفي الآخر. ولو كان النفي نسبياً. والنسب الغالبة هي التي تحدّد الطابع العام. ومع هذا النفي، يزول أو يتقلص النتاج. والفردية جزء من هذا النتاج.

منطق: بناء على طلب اثنين من رفاقنا، حضر في شباط ١٩٩٠ مندوبان من قبل النظام. قال الأول: لقد كلفنا بالمجيء لمعرفة ماذا تريدون. أجاب واحد من الرفيقين: الخروج من السجن بكرامة ودون أن يفرض علينا أيّ التزام. قال المندوب الثاني: إذا لا جديد في المواقف.

أجاب واحد من الرفيقين: ما هو الجديد الذي تتوقعونه بعد عشرين عاماً من الاعتقال؟! قال المندوب الأول: **إنّ السجين السياسي الذي يسجن من أجل رأيه، لا يخرج من السجن إلاّ بعد أن يغير هذا الرأي!!**

قبل عشرة أعوام بالضبط، أي عام ١٩٨٠، كان الصراع المسلّح ملتهباً بين النظام والإخوان المسلمين. وكان الصراع أشبه بحرب أهلية يغلب عليها الطابع المذهبي. وأعمال التفجير والتدمير والقتل على الهوية أصابت الأبرياء مثلما أصابت الطرفين المتصارعين. والوطن هو الذي كان ينزف. إذ ذاك فتح باب الاستراحة لكل من يرغب. والاستراحة هي المقر الذي كان يمكث فيه المشير عبد الحكيم عامر أيام الوحدة. والراغب من أعضاء القيادة يبقى فيها بضعة شهور مع ذويه. هناك جرت اللقاءات مع الرفيق الأتاسي. وطلب منه إعلان موقف إعلامي يؤيد النظام في معركته مع الإخوان. مقابل الخروج من المعتقل. فرفض. أولاً، لأننا لا نقبل الخروج بشروط. وثانياً لأنّ رأينا في تصنيف التناقضات يعرفه كلّ الوسط السياسي. فنحن نعتبر أنّ الإمبريالية والصهيونية والرجعية في موقع، وقوى التطور والتحرر والتقدم في موقع آخر. وهذا التصنيف كان له انعكاساته في الممارسة والتحالفات، وكان جذراً من جذور الخلاف مع النظام. والمعركة بين النظام والإخوان لا علاقة لها بصراع الخطوط السياسية، وإنما بالمصالح والدور في السلطة، وإلى حدٍ ما بالمذهبية. ونحن خارج كلّ ذلك.

البلاغ رقم ٩: "سوريا ومصر جناحاً الأمة العربية في تطويق إسرائيل". هذا هو العنوان العريض لجريدة الثورة الدمشقية في ٥ أيار ١٩٩٠ إثر انتهاء زيارة مبارك لدمشق. وبعبارات مشابهة وصفت ذيول النظامين الحدث. حسناً. تاريخياً، يعبّر هذا الوصف عن بعض المراحل. أمّا في زمان القول، فالأمر مناقض تماماً. فالقراران ٢٤٢ و٣٣٨ ينصان على الحدود الآمنة والمتفق عليها والمعترف بها. لا على التطويق. واتفاقيات كامب ديفيد ه اتفاقيات صلح، وتبادل سفراء، وتطبيع ثقافي، وحماية حدود. إذاً فهي تناقض التطويق. والحدود المحمية والمحروسة، والجبهات المغلقة، هي رسائل سلام، وخطب ود، وتقديم عروض، وليس العكس. فإلى أيّ حدٍ من الغباء وصل هذا التزوير؟! وبغباء أشد وتزييف أرخص، انطلقت الأبواق لتردد الصدى، متعمدّة محو ما

علق بالذاكرة ضد اتفاقيات كامب ديفيد، ومحوّلة النشاطات الرسمية من مسار التسوية، إلى مضامين التطويق. تماماً كما فعلت أبواق أخرى عندما اتفقت أنظمة مصر وبغداد وعمان واليمن على إقامة الاتحاد العربي. إذ ذاك نسي الذين يشكلون صدى الأنظمة كلّ ما قيل في كامب ديفيد ونظامها. إنّ تغييب الشعب والمعارضة والطبقات والسجون، هو تغييب متعمّد. فهو يستهدف دوماً تصوير أيّ لقاء أو اتفاق أو خلاف بين الرؤساء والملوك، وكأنه تجسيد لموقف جماعي عربي. وفي هذا التصوير مجافاة للحقيقة. فليس من ملك أو رئيس أو أمير أو سلطان قد انتخبه الشعب، في جوّ تسوده الحرية السياسية والحزبية والنقابية والفكرية. وليس من استفتاء حر في أيّ بلد عربي كي يعرف رأي الشعب. ومع أنّ المعارضة السياسية قد انتزعت حريتها نسبياً في بعض الأقطار، إلاّ أنّ هذا الحق لا يزال مقيداً بدستور ليس من صنعها، أو بتقليد ملكي لم تقو بعد على تغييره. ومع ذلك فهذا الانتزاع لا يزال محدوداً. ولذلك فإن القرار الآن هو قرار السلطات وليس الشعب. والسلطات هي تجسيد لمصالح وقيم الطبقة الجديدة التي تكونت في العقود الأخيرة. والمصادر الأساسية للتكوين أتت من خارج العملية الإنتاجية. ومن هم في قمة السلطة هم الممثلون الأكثر بروزاً لهذه الطبقة.ولكن إذا كان التناقض في مواقف المنتفعين من الأنظمة طبيعياً، فكيف تنزلق إلى مثل هذا التناقض والتغييب والتزييف قوى وطنية وتقدمية، لها مواقع متقدمة في قلب التحرر؟. إنّ هذا التقلب في المواقف يثير الألم والأسى ممن هم في قلب النضال من أجل التحرر، بينما يثير السخرية والضحك ممن هم ضمن طابور منافقي الأنظمة، تماماً كما حدث في ٢٨ أيلول ١٩٦١يوم الانفصال، مع فارق واحد، هو أنّ المرتزقة كانوا قلة بينما هم الآن كثرة. ففي ذلك اليوم انطلقت مواكب المرتزقة تحمل صور عبد الناصر مقلوبة. فالانفصال قد نجح. بعد قليل صدر البلاغ رقم ٩ الذي يعلن المفاوضات بين الجانبين. فاستعادت الصور وضعها الطبيعي. ثم أعلنت الإذاعة فشل المفاوضات وانتهاء الوحدة بين سوريا ومصر. فقلبت الصور من جديد. كان المشهد سخرياً ومضحكاً ومؤلماً. حتى الشرطي الذي روى لي المشهد وأنا في زنزانتي في سجن القلعة بدمشق، لم يكن قادراً على التصديق. لأن المشهد أكثر انحطاطاً من أن يصدّق. فماذا نقول الآن؟.

تفريغ الشحنة: أقرأ وأسمع وألمس مواقف مقلوبة. لا تصدر عن أدوات نظامٍ مستغِلٍ مستبدٍ تابع، وإنما عن قادة أحزاب وحركات هم في قلب التحرر. ومن موقعهم هذا، هم ضد الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والتبعية للرأسمالية العالمية، وعلاقات التخلف. ضد الصهيونية والتسويات معها. ومن موقعهم هذا، مارسوا بالماضي ويمارسون الان كافة أشكال النضال ضد القوى التي تمثل هذه المضامين المضادة للتحرر: وطنياً وقومياً وطبقياً. ومع ذلك، فهم يعقدون

التحالفات مع أنظمة تمارس واقعياً كلّ ما هم ضدّه. ويطلقون التصريحات التي تخدم هذه الأنظمة. ويزيفون الوقائع والشعارات والخطوط والممارسات لصالح هذه الأنظمة. لماذا؟ لأنها تختلف مصلحياً مع خصومهم في مرحلة محددة. أو لأنها تقدم لهم بعض المساعدات والمنافذ الإعلامية. أو لأنها قادرة على أسرهم وسحقهم تبعاً لرقعة العمل الجغرافية. أو لأنها سحقتهم في الماضي ويمكن أن تتعاون مع خصومهم في المستقبل. أو لأنه تسلّيف لموقف أملاً بإطالة الصراع مع الخصوم. ورغم إدراكها للخطر الذي تمثله هذه المواقف على مستقبلها، فهي تستمر في نهجها ذاته.

عندما أقرأ وأسمع وألمس كل ذلك، أكاد أنفجر. أتصور بؤس حركة التحرر ومأزقها. قوة الرعب وهوله. مدى الخلل لصالح تلك الأنظمة حتى ولو كانت متحاربة. ميزان القوى المختل قومياً وعالمياً. شراسة الأجهزة التي بنتها الطبقة الوليدة. تماسك هذه الأجهزة النابع من غزارة الامتيازات. الاتجاهات التي تمّ فيها صرف المال النفطي. استحواذ قوى القمع على أكبر حصة من هذا المال. وكي أفرغ شحنة الانفجار، أكتب. وأشعر بأنني أجهدت نفسي كي يقرؤوا هم ويقرأ من بعدهم، كم هو الخطأ مدمّر في مثل هذا التصرّف. كم هو مدمّر تجاه أحزابهم وحركاتهم وساحات عملهم. تجاه برامجهم ومستقبلهم وشهدائهم. تجاه القوى المسحوقة من تلك الأنظمة. تجاه التحرر العربي بكل مضامينه وقواه.

الإهانة والكرامة: في ١٣ أيلول ١٩٩٠ قال أحد المسؤولين العرب: إنني توّاق لتطبيع العلاقة مع أميركا. ودار النقاش: ألا يشعر بالإهانة؟ ولكن هل لدى المسؤولين العرب كرامة حتى يشعروا بالإهانة؟ والشعب، هل يشعر بالإهانة نتيجة لذلك؟ وهل هو انتخب واحداً منهم كي يكون مسؤولاً عن سوء اختياره؟ ألا يتبادل الملوك والرؤساء الأدوار في التقرب من أميركا؟ وهل الأنظمة التي أشادوها تتعارض مع هذا التقرب؟ أليست هي أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية وعلاقات التخلف والإقليمية؟ أليست هذه الأنظمة مضادة لمضامين التحرر؟ أو ليس التحرر هو الخصم الأول للمصالح الأميركية والصهيونية وكافة الدول والاحتكارات المستغلّة؟

إنّ الخلاف بينهم قائم على مردود التقرب بين نظام وآخر، ومرحلة وأخرى. وحول مدى الربح والخسارة. وأميركا مع التضامن الرسمي عندما يشكل حشداً لموقفها، ومع صراع الأنظمة عندما يوفر لها فرص استثمار جديدة. وهذه الفرص تقربها من هذا النظام في مرحلة، ومن ذاك في مرحلة أخرى. والأنظمة ذاتها تحشد معها أو ضدّها حسب الربح والخسارة. وتتلقى المساعدات منها في ظروف، وتدين سياستها وعدوانيتها في ظروف أخرى. وأميركا تعزز مواقعها، وتراكم أرباحها في كل ظرف ومرحلة وموقف. وحركة التحرر هي التي تخسر في كل ذلك. وسوف

تظل تراكم الخسائر إلى أن يتنامى وعيها القومي ــ الطبقي، ويغدو وزنها في الصراع قوياً. وإذ ذاك لــن يكــون دورهــا منفعلاً وتابعاً، وإنما عاملاً بفاعلية، لانتزاع ثمار كلّ تناقض وصراع لصالحها هي. ومراكمة هذا الانتزاع حتى تتبدّل موازين القوى. وبالتدريج تصبح الأنظمة أنظمةً للــتحرر، لا نقيضــة لــه. فيــبدأ مسار معاكس لما هو سائد. ومرحلة بعد أخرى يتعزّز المسار النقيض. الذي هو بالضبط مسار التحرر. والتحرر مرحلة مديدة.

بعض العزاء: ١٩٩١/١/١ الظلام يتنامى: فأميركا تغدو القوة الطاغية. ومعسكر الاشتراكية ينهار كــلياً في أمكنة، وجزئياً في أمكنة أخرى، ويتعرض للحصار حيث لا ينهار. والخوف يرتد ليطال الجــذور: جــذور الاشــتراكية نفسها، رغم أنّ هذه الجذور قد خنقتها الممارسة. والصراع على البترول بين العراق والكويت أنتج الثمار المرّة. وبؤر التحرر في الوطن العربي والعالم، أضحت جــزراً معــزولة. فهــي تسـحق أو تحتوى أو تغيَّب. وبنى الاستبداد والاستغلال والتبعية تلتقط أنفاســها. فمــليارات الدولارات انهمرت. والثروات تزداد تمركزاً في طبقة الـــ ٥% مقابل تزايد الفقر في كافة الشرائح الطبقية الأخرى. والطبقة الوسطى تنهار صعوداً وهبوطاً. والنسبة العظمى مــنها هي الهابطة. ومضامين التحرر تقتلع. والوعي بها يتعرّض للغزو. والفكر الحر والمستقل يغدو يتيماً محاصراً مخنوقاً. ومائتا ألف غازٍ جديد دخلوا فلسطين مع نهاية اليوم الأخير من العام المنصرم. وضعف هذا العدد يتهيأ للدخول خلال هذا العام. والهمّ الأول للأنظمة السائدة هو سجن الشــعب كلة داخل حدود الوطن، وسجن الأفراد والتنظيمات داخل السجون الضيّقة، وخنق الرأي المعــارض والــناقد في الصدور، أو إيواء أصحابه في القبور والمنافي. وسجننا. يطول ويطول. والأمل المنظور غير مرئي. وفي ظلّ أنظمة القمع تتقارب الحياة في الداخل والخارج. ورغم ذلك أشــعر بالفــرح كلما اهتز نظام قمعي. وكلما ذهب الطلاء عن بعض الأنظمة التي تدعي التقدم. وكــلما تعرى إسلام أنظمة تدعي الإسلام. وكلّما انتزع هامش جديد للحرية في أيّ مكان. وكلّما لاح انتصــار للــتحرر والــتقدم والتطور، ولو كان الانتصار محدوداً. وكلما سارت مظاهرة في شارع دون أن تقمع. **إنّه بعض العزاء. فمنه يطلّ المستقبل.**

تعميــم الإستغباء: يا للانحطاط!! كلّ رئيس نظام. أكان رئيساً أو ملكاً أو أميراً أو سلطاناً، يدّعي العــودة لممثلي الشعب في اتخاذ قراراته. وهؤلاء جميعاً، إمّا معينون بقرار، وإمّا منتخبون وفق قوانيــن تخــدم الــنظام واستمراره. وكلّ تجديد يجب إلاّ يطال الجوهر. وهذا الجوهر معادٍ في مرحلتــنا الراهــنة لكل مضامين التحرر. والفروق النسبية ليست كبيرة. ومن أجل تأمين الغطاء، وتــزييف الوعــي، وتمييــع مسؤولية الطبقة ورمزها الأعلى، تنعقد مجالس الشورى والشعب، والمجــالس الوطــنية والمؤتمرات الشعبية، ومجالس الأمة والأعيان. وبعد نقاشٍ بحسٍ عالٍ من

المسؤولية الوطنية والقومية، تتكرّم بالموافقة على الإجراءات التي يقترحها أو ينفذها رأس النظام. أفليست هي التي تمثّل الشعب والمسؤولة أمامه؟

أو ليس هذا الشعب هو الذي اختارها وفق أحدث القوانين ديمقراطية؟ ألم يتمتع الشعب قبل اختيارها بكامل حرياته السياسية؟ ألم تسد حرية التنظيم والتعبير والتحرك؟ وأيضاً أليس الشعب المتمع بهذه الحريات هو الذي رفع رأس النظام إلى قمة السلطة؟ ومادام المنبع هو الشعب، فكيف يمكن ألاّ يحصل التطابق بين هذه الهيئات التمثيلية وبين رأس الرأس الذي هو القائد مع حفظ الألقاب؟.

وكم تكثّفت العودة إلى هذه الهيئات خلال الأشهر السبعة التي وفرت للمخطط الأميركي فرصته التاريخية!. فمنذ خطوة ٢ آب ١٩٩٠ وأكثرها تزييفاً لحقيقة الصراع. إلى أكثر الخطوات تعبيراً عن البنية السياسية ــ الاجتماعية لأنظمة الخليج، إلى التلاؤم بين الخط الأميركي، ومصالح البنى الطبقية التي احتشدت تحت راياته، وهذه العودة تتوالى. كما يتوالى تأكيد الثقة بالقائد، والسياسة الحكيمة، والقرارات الصائبة، والتقدير السليم للموقف. وهذا التأكيد تطابق في جانبي الصراع.

فهل نعتبر أنّ الشعب هو الغبي، أم أنّ هذه الهيئات لا تمثله؟ وإلاّ كيف تطابق هذا التأكيد؟ مع أنّ هؤلاء الممثلين يعلمون جيداً بأنّ قلة منافقة ومنتفعة هي فقط التي تصفق لهم، فإنهم يستمرون في هذا التضليل. وهل يستطيع المرتزقة، وأصحاب المصلحة في هذا التضليل أن يفعلوا إلاّ ذلك؟ أو لا تختفي الفوارق بين الأنظمة حول هذه النقطة؟ أو ليس تعميم الاستغباء هو برهان آخر على وحدة الانتماء لبنى الاستبداد والاستغلال والتبعية؟ وهل يتحوّل استغباء الشعب إلى احترام له، إلاّ عندما يصبح الشعب فعلاً مصدر القرار؟

الاحتفال بدل التواري: في أعياد الميلاد وأعياد الجلوس، يندفع الشعب محتفلاً. يوماً أسبوعاً شهراً لا فرق. فالمهم هو المعنى. والمعنى هو تأكيد الاحترام والحب، وتجديد البيعة. أن يكون الاحتفال بعد هزيمة مذلة، ودمار شامل، ومصرع مئات الآلاف، وهرب عدة ملايين إلى الجوار خوفاً من بطش النظام. وبعد اصطياف الغزاة فوق ١٥% من أرض الوطن. وبعد تقسيم الأرض إلى مناطق، والشعب إلى مذاهب وأعراق، فليس في ذلك أية مفارقة. ورايات صهيونية ترتفع فوق العاصمة، وسيّاح صهاينة يتجولون. وأمن يقمع المواطن ويحمي السائح. وهوامش ديمقراطية تتسع وتختزل حسب حاجة النظام وتوازن القوى. وقدرة شرائية تنخفض، ومستوى معيشة يهبط مقابل الاكتناز في الأعلى. والشعب يحتفل بالميلاد والجلوس. وأرض محتلة وشعب فوقها يناضل. وجبهات صامتة. وشعب يئن من الفقر والقهر والركود الاقتصادي، ومن غياب الحريات وفقدان الدور. وثروات تتمركز في أيدي القلة. ومظاهر باذخة تستفزّ المشاعر، وتهين كرامة

المواطــن. والشعب يحتفل. وفي كلّ مكانٍ هموم. وقد تتنوّع الهموم، والثابت هو الاحتفال بأعياد الميلاد والجلوس والتفردّ. فهل أهين الشعب في أي زمان، كما أهين في هذه العقود الأخيرة؟ كان الشــعب مستعمراً مقهوراً منهوباً مظلوماً. نعم. ولكن هل كان يساق جماعياً إلى شكلٍ من أشكال الاحتفال؟! وهل كان بإمكان المستعمر أن يفعل ذلك؟!.

مهاجمــة العقــول: فــي أيلول ١٩٩١ قرأت في كتاب الإيديولوجيا والحداثة هذا المقطع: "يمكن الحديــث عــن انفجار تكنولوجي على مستوى الإعلام، ووسائل الاتصال، حيث تتحوّل الصورة الحيّــة إلى ســلاح يهــاجم العقــول فــي عقر دارها، ويقوم بتبليغ قسري لعشرات من الرسائل والــدروس، ويعمــل عــلى ترسيخ مفاهيم وقيم لا تستقيم مع الواقع المعاش: اقتصادياً واجتماعياً وسياســياً وثقافيــاً. ســلطة هائــلة جبّارة، تعاضدها الأقمار الصناعية، وأجهزة الرصد والالتقاط الواسعة الانتشار، والمتطورة باستمرار".

إذن فخــلال أكــثر مــن عشرين عاماً على اعتقالنا، ونحن محميّون من السلاح المرئي ورسائله ودروســه. وهــذه الحمايــة قد تعوّض بعض ما نفتقده من مواكبة التطور، والمشاركة في صنع المستقبل، وما نخسره من مواكبة الحياة الطبيعية، ومن مقوّماتها. والحماية بالتالي تبقي بعضاً من تفكيــرنا ملتصــقاً بــالواقع المعاش، وعصياً على التدمير الذي يسبّبه الهجوم على العقول. وهذا البعض قد يمنحنا قدرة على تحليل الواقع ورسم مسار التطور. لأنّ التحليل يستند إلى الوقائع كما هــي بــالفعل، أما وسائل الهجوم على العقول فهي موجّهة لخدمة مراكز البثّ. وهذه المراكز لا تخــدم التحرر والتقدم، وإنّما الرأسمال بوظائفه القديمة والجديدة. وهذه الوظائف أوّل ما تستهدف تزييف الوعي الوطني ـــ الطبقي ـــ القومي ـــ الإنساني وإحلال البديل: الاستهلاكي ـــ الأناني ـــ الجشــع ـــ المخــادع ـــ المتنكر لمصالح الأكثرية وقيمها. هنا تغدو نعمة السجن الطويل واقعية. فالبديل لا يستطيع **اختراق جدران السجن وأبوابه السبعة المتعاقبة**. وطبيعته تتعارض مع العيش ضمن هذه الجدران. فالقدرة على التحمل لسنواتٍ وعقود، تلزمها الدوافع الكبيرة. وهذه لن تكون خــارج احــترام الــذات والموقف، ومصالح الوطن والمواطن، والقيم الخلقية والوطنية والقومية والإنســانية. أفــلا تستحق السلطة منّا الشكر على هذه الحماية، وهذه الضمة؟! حقاً إنّها تضحية كبيرة. فالسلطة قد قبلت أن يسكنها البديل، بينما نبقى نحن محميّين من غزو العقول وضياع القيم.

عندما يتكلم ممثلو التحرر كوزراء الأنظمة: واقع جديد فرض نفسه. فالمخطط الأميركي المصاغ مــنذ عــام ١٩٧٥ وجد فرصته للتحقق. وخلال عامي ١٩٩٠ ـــ ١٩٩١ أحكمت أميركا قبضتها على المنطقة. وتفرّدت بالقرار العالمي. وقوى التحرر والتقدم فقدت أهمّ أنصارها. فأخلى الصمود مكانــه إلى الرعب واليأس والهزيمة. في هذا الجو تلاشت بقايا الانتصاراتِ الوطنية بعد مؤتمر

الطائف. واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بالاشتراك في مؤتمر التصفية. وساد الإرباك والتعثّر والتناقض مواقف قادة أحزابٍ وطنية وتقدمية. فبعضهم استسلم منذ البدء للواقع الجديد. وتكيّف مع سياسات الأنظمة. وبعضهم طرح في البداية موقفاً معلناً ومُذاعاً: البديل الصحيح والواقعي عن مؤتمر مدريد ويتمثل هذا البديل: **بدعم المقاومة في لبنان والانتفاضة في فلسطين. وبفتح حدود الجبهات من الناقورة الى الجولان إلى العقبة إلى سيناء. وبتمتع الشعب بحرياته السياسية، كي يصبح قادراً على التنظيم والتعبئة وتحمل عبء المواجهة.** وهذا الطرح متميّز في قوته في عصر السقوط.

لكنّ هذا الموقف المتميّز سرعان ما يفقد وهجه. إذ يبدأ التبرير لاشتراك بعض الأنظمة في هذا المؤتمر. ثم يتحوّل التبرير إلى تنظير لأسس مدريد، والوفاق الدولي، والسلام في الشرق الأوسط. وهذا التنظير هو بالضبط ما تحاول ترسيخه أنظمة التسوية. فالترسيخ يستجيب لمصالح تكوّنها السياسي ـ الاجتماعي الجديد. ولكن ما هي مصلحة قوى التحرر والتقدم في الاشتراك في هذا التبرير والتنظير؟ إنّ مصلحتها تكمن في الموقع المضاد تماماً. لأن الموقع المضاد يندرج ضمن مسار التحرر. وهذا الموقع يندرج ضمن مسار السقوط، وهو المسار المضاد للتحرر. إنّ المرحلة شديدة التناقض مع خط التحرر وقواه. وميزان القوى بالغ الاختلال في الاتجاه ذاته. هذا صحيح تماماً. لكنّ الصحيح أيضاً هو أن تصحيح الخلل وإعادة التوازن، يستلزمان تعميق الوعي بالتناقض وتجذيره، لا تمييعه وتزييفه. ويستلزمان إضعاف قوى الخط الساقط لا دعمه. وإذا كان ذلك غير ممكن ضمن الواقع الضاغط والمظلم، فيجب ألاّ يتمّ اللجوء إلى الاشتراك في العكس: في التبرير والتنظير، والتزييف والدعم. وإلاّ تكون قوى التحرر والتقدم قد عملت ضدّ حاضرها ومستقبلها. ولمصلحة النقيض حاضراً ومستقبلاً.

ديموقراطية بعض المتدينين: في ١٩٩١/١١/٥ حدثت صدامات في جامعات مغربية بين التيار المتدين وقوى التطور والتقدم والديموقراطية. وقد تبين أنّ اتجاهاً متزمتاً في التيار الديني، يختطف إلى مكانٍ سريّ بعض الطلبة بحجة الإلحاد ويحاكمهم. وفي هذا الوقت بالذات كان مؤتمر التصفية منعقداً في مدريد، ويشارك فيه مندوب مغربي. وهكذا، فبدل التوجه لمقاومة هذا المؤتمر ورموزه، ومقاومة القمع والاستغلال والتبعية، والهيمنة الأميركية على المنطقة، يتمّ التوجه لمحاربة حرية الاختيار. فكيف يمكن التوفيق بين الديموقراطية، وملاحقة الإنسان على موقفه الخاص من الإيمان؟ وكيف يمكن التوفيق بين مطالبة المؤمن بحقه في الحرية، وممارسته الإرهاب والتصفية ضد الذي يتناقض معه في موقفه من الدين؟ أفلا يحق لهذا الأخير أن يمارس حريته أيضاً؟ أليس الإيمان بقوانين الطبيعة هو حق للإنسان كالإيمان بأحكام ما وراء الطبيعة؟

ومــتى يناضل المؤمن بالألوهية والنبوّة ضدّ روح التعصب فيه، كي يتمكن من التعايش مع حقّ الآخــرين في حرية الاختيار؟ ولماذا يهمّش المعركة الكبيرة ضدّ الظلم والاستغلال والتخلّف، إلى معركة بين شكلي الإيمان؟ ومتى يتمّ الاحتكام إلى منجزات العلم ومنطق التطور؟ ولماذا لا يكون العقــل والفكــر الحر هما وسيلتا الحوار؟ إنّ المؤمن بقوانين السماء يمتلك من الأسلحة أكثر ممّا يمتــلك المؤمن بقوانين الطبيعة بملايين المرات. فلماذا الخوف من الاحتكام إلى العقل والمنطق؟ أفــلا يمــلك الأول الجوامــع والكــنائس والمعابد والمجالس؟ أفلا يملك المتفرغين دينياً في هذه المؤسســات وكم من المدارس الدينية وكليات الشريعة، ودساتير وقوانين الدول، ومناهج التربية والتعــليم، والأجهــزة الإعلامية وكم من المؤسسات المالية: الخاصة والدولية. وكم من الأساطير والخــرافات، والقصــص والــروايات، والإرث والتقاليد، والأحداث العصيّة على الفهم العادي، توظف لخدمة هذا الإتجاه؟ ومقابل كلّ ذلك، ماذا يمتلك المؤمن بقوانين الطبيعة، وبعلمنة المجتمع، وبمســار الــتطوّر والتحرر، وبمنجزات العلم، وبقدرة العقل على التفسير، من أسلحة؟ إذاً، لماذا الخــوف؟ أهو خوف من المستقبل؟ إنّه خوف مشروع، لأن المستقبل هو تمثل وتجاوز للحاضر. كمــا أنّ الحاضر هو تمثل وتجاوز للماضي. فالتطور لا ينغلق. والتطور يعزز دور العلم والعقل والمنطق، وليس العكس. والعنف وخنق الرأي الحر، قد يعيقان التطور، ولكنهما لا يوقفانه.

الزنبق والحياة ونفي النفي: وضعت غصن الزنبق في آنية. سقيته بالماء والسكر. الطاب الأول في ذروة العنفوان. كلّ خلية فيه نابضة بالحياة. الطاب الثاني يتفتح. قواه الكامنة لا زالت تتحفزّ. الطــاب الثالث لا زال برعماً. دوره في التألق لم يحن بعد. الطاب الرابع في طور البزوغ، يرنو من العمق نحو الحياة. وما بعد الرابع لا زال في الأعماق، لم تتوفر له بعدُ شروط النمو.

كــل يــوم أســتبدل الماء والسكر. أقص الفاني من الغصن. أزيل ما تكلّس حوله. عنفران الأوّل يتحوّل إلى جفافٍ فسقوط. والتفتح إلى عنفوان. والنمو إلى تفتح. والبزوغ إلى نمو. والكمون إلى بزوغ. ويتوالى المسار:طاباً بعد آخر. والغصن يقص ويقصر. وخلاياه تتآكل. فيبدأ رحلة الفناء.

هــذا هــو قــانون الحياة والطبيعة. حياة الإنسان والحيوان والنبات وكلّ ما هو حيّ. وشبيه بذلك قــانون المجتمعات والأمم، مع تبدّل في شروط الصراع. الغصن يتلقى الغذاء من الماء والهواء، ومــن كل عنصر فيهما. والبراعم تمتص ما تلقاه الغصن. وكلّ برعم يتحول إلى طاب. ثم يذوي بعــد أن تعجز خلاياه عن التمثّل. كل يتغذى من الآخر ويغذّيه. فتصبح الأرض والماء والشمس والهــواء، مصدراً للحياة. ويظل المصدر قادراً على التجدد. لكن الخلايا تفقد قدرتها على التمثل. وحســب زمــن التمثل، وطاقة القدرة، تطول الحياة أو تقصر والظروف الطارئة أو المتبدلة تفعل فعــلها: البيــئة، القصف، الأحداث والآثار التي تدخل دون استئذان. والآن أتذكر. حدث ذلك قبل

عقــد من الزمن. ولازلت قادراً على التذكر. إذن فالخلايا لا زالت تتمثل. ورحلة الجفاف لم تبدأ بعد. ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١

تـــراكم الحقد ومصير الوطن : في جناحٍ من سجن. وفي سجنٍ واحدٍ من سجون، مات ثلاثة في أشـــهر معدودة وفي سجن آخر قتل أكثر من الـــ ٧٠٠ في ساعة واحدة،رداً على محاولة اغتيال. وفي المحاكم الميدانية أعدم الآلاف. أسر بكاملها أبيدت. نظام الرهائن تجذر. وبالمقابل كان القتل عـــلى الهوية الطائفية. وكان تفجير المقرّات والمؤسسات الرسمية. وغالبية الضحايا من الأبرياء. والوطن ينزف: بشراً واقتصاداً وتقدماً ووحدة وطنية. أخوة أربعة كانوا في سجنٍ واحد. بقي منهم اثـــنان فـــي الســـجن، وقـــتل اللذان خرجا. إبنة عقيد في الشرطة، قتل أبوها لأنه في أمن وزارة الداخـــلية، تقـــول لابنة معتقل عقود: أنت محظوظة. فوالدك لا زال حياً. وتستطيعين رؤيته. إذن تساوت المأساة.

مـــناطق النفوذ تتوزع، توزع الإقطاعيات في زمن الإقطاع. ومن هذه الإقطاعيات تتكون مراكز القـــوى الجديدة. علاقات التخلف تغذي هذه الإقطاعيات وتتغذّى منها. فتتراجع العلاقات السياسية ــ الطبقية ــ المهنية ــ الفكرية إلى الخلف. فتلك العلاقات هي من مقوّمات مرحلة الصعود، أمّا في مرحلة الهبوط، فتحتل علاقات العائلة والطائفة والقبيلة والمنطقة، موقع الصدارة. ومن مردود هـــذه العلاقات، وثمار الإقطاعيات، ونتاج الاستغلال والنهب والعمولات والتهريب والسطو على الممتلكات العامة، تتكوّن طبقة الـــ ٥%. ودخول هذه الطبقة المحصيّة من مراكز الأبحاث، تفوق دخول الـــ ٥٠% من السكان بأكثر من أربعة أضعاف. والطبقة ملزمة بالدفاع عن امتيازاتها.وفي وضـــعٍ متخلف، تكون القوة الأمنية والعسكرية، هي وسيلة الدفاع. ويكون الرد بأساليب مشابهة، وإن اختـــلفت الوســـائل. والأدوات لـــتي تشـــكل غطاءً لهذه الطبقة، وهوامش حيطة، تحتاج إلى امـــتيازات. ولذلك يتم التخطي في القبول بالجامعات والمعاهد والوظائف والبعثات والكليات. ومع الارتفـــاع فـــي المسؤولية، تتعاظم الامتيازات وتتنوع. وقمة هذه الأدوات تغدو جزءاً من الطبقة الجديـــدة. ومصادر دخلها تتكون خارج عملية الإنتاج. شأنها في ذلك، شأن الفروع الأخرى لهذه الطـــبقة. والمواطـــن هو المتضرر في مصالحه وقيمه وكرامته، وموقعه في هذا الوطن. فيتسع الحقـــد ويـــتعمق. وأعـــداد السجناء السياسيين تونسيين العشرة آلاف والمائة ألف حسب المواسم. والكثرة من هؤلاء، لا علاقة لهم بأي تنظيم أو تفجير أو اغتيال. وفي كل سجن عدد يوازي عدد أعضاء جبهة السلطة. وهذه الجبهة هي عنوان التعدد الحزبي والديمقراطية. وأموال النفط، وفرّت الاندمـــاج فـــي طبقة السلطة، كما وفرّت قوة الأجهزة الأمنية. ومن هذه الأموال تتراكم وتتزايد ثروات الطبقة. فيغدو التباري في الحصول على المواقع التي توفّر الإمتيازات، وليس التباري في

الإنـــتاج والوعـــي والعمل، وتتضاعف الفروق الطبقية. واللهاث وراء المزيد من مصادر الثروة، لايـــتوقف، والفقر يتزايد، والحقد يتراكم. أطفال تخرّجوا من الجامعات دون أن يعرفوا آباءهم إلاّ فـــي السجون. حدائق للأطفال تتحول إلى فيلات خاصة، والأطفال حولها يحومون دون صرخة. أمّا كيف سيتفجّر مستقبلاً حقد هؤلاء الأطفال، فالنظام لا يهتم!!

اتفاقـــات فصـــلٍ تعقد. ومؤتمرات تصفية تحضر. وقوى الشعب الحيّة مسحوقة ومخنوقة، وغير قـــادرة عـــلى الفعل، ولا على إبداء الرأي. فتتفاعل الإهانة مع السجن والاختناق. والنتاج يتراكم. فينضـــمّ إلى نـــتاجات كثيرة ولدّها هذا النظام. وفي تراكمها، تراكمٌ للنقيض. لكنّ هذا التراكم، لا يـــندرج ضـــمن مســـارٍ واحـــد. فبعضه صحيّ: طبقياً وسياسياً. وبعضه مرضيّ: طائفياً ومحلياً وعائـــلياً، لذلك فإن التحول الذي يولدّه التراكم لن يكون واحداً أيضاً. فعناصره تتولّد من عناصر الـــتراكم. وفـــي مرحـــلة الـــ ١٩٧٨ ــ ١٩٨٣ تداخلت هذه العناصر: الوطنية ــ الديمقراطية، والطائفيـــة. كما تداخل أسلوباها: الصراع السلمي، والصراع المسلح. إلاّ أنّ أسلوب التدمير كان هو الغالب. وسيكون هو الأقوى في المستقبل. لأنّ الحقد هو مولدّه الأهم. فطبيعة التراكم تفرض ذلـــك. والهدف الأوّل للتدمير سوف يكون العمود الفقري. وبعد ذلك، ماذا سيحدث؟ ليس واضحاً. هل يعود الصراع إلى مجراه الصحّي الواقعي، كصراع وطني ــ طبقي. وقومي ــ طبقي؟ أم أن حدّة التراكمات سوف تقوده في اتجاهٍ خاطئ ومدمرّ للوطن والإنسان والمستقبل، اتجاه طائفي؟ إنّ المتـــنورّين يدركون ذلك جيداً. ويعملون على تحويل اتجاه الحقد. وبالتالي تحويل اتجاه الصراع. لكنّ العقبة الأساسية تكمن في الذين أضحوا الهيكل الأساسي للطبقة الجديدة. فهؤلاء لا يهتمون إلاّ بـــتهريب الذهـــب والآثار إلى الخارج. وبوضع المليارات في البنوك الأجنبية. وبامتصاص المال من التداول الشعبي، وتثميره في المنشآت الفخمة، وأساطيل السيارات، والأثاث الفاخر. وبالإنفاق عـــلى مظاهر الدعاية والتألّه، بدل الإنفاق على الإنتاج وخدمات الإنتاج، وبالسطو على الممتلكات العامة بدل تثميرها لصالح الوطن والإنتاج والمواطن.

غـــريب أمـــر هؤلاء. فالرأسمالية المتكوّنة من عملية الإنتاج، لا تخشى إلاّ صناديق الاقتراع. أما المـــتكوّنه خارج هذا العملية، فلا تخشى إلاّ الديمقراطية، أي التنظيم الحر، والفكر الحر. ففي هذه الديموقراطية مقتلها. لكنّ طبيعة التراكم التي ولدّها الحقد، تفرض على هذه الطبقة أن تفكر بشكلٍ آخـــر، كـــي تـــرى المســـتقبل. فهل أعمتها مصالحها إلى درجة فقدان الرؤية؛ رؤية المستقبل؟ والمســـتقبل فـــي مـــثل هـــذا الواقع لا يقاس بالسنوات، بل بالعقود. ألا يهتمون بمستقبل الأبناء والأحفـــاد؟ إنّ الطـــبقة لا تنظر إلى مصلحة الوطن إلاّ من خلال مصالحها. وكلّما ازداد التخلّف إزدادت عـــمى، وفقدان القدرة على التجديد. لكنّ الصراع بمقدماته ومولداته ومؤشراته، لن يكون

صـــراعاً طبقياً صافياً. ولن يكون سلمياً صافياً. بل على العكس تماماً. فسوف يختلط فيه الطبقي بالعائـــلي بالطـــائفي بالمحـــلّي. وكلّ الخوف أن يكون النوع لأخير المرضي هو الغالب، أو هو الطـــاغي. أفـــليس مـــن واجبها في هذه الحالة أن تنظر الى مصلحة الورثة؟ أم تعتقد أنّ التطبيل الإعلامـــي يحجب الرؤية؟ إنّ مصادر توليد الحقد لا يستطيع أن يطمسها الإعلام. فهي قوية إلى الدرجـــة التي تفرض رؤيتها كما هي في الواقع. فإلام الغرور، والنفخ في الغرور؟ وإلام تضخيم ذات الفـــرد وذات الطبقة؟ وهل يلغي هذا النفخ والتضخيم الواقع؟ لماذا هذا الاستهتار بالضحايا، وبالشـــعب، وبالمستقبل؟ إنني أنظر إلى المستقبل بثقة. ولكن بألم. فمصدر الثقة هو إيماني بقدرة الشـــعب، وفعـــل التـــناقض. ومصدر الألم هو خوفي من أن يتجه مجرى الصراع في مسارات خاطـــئة: مســـاراتٍ مرضـــية. وكم أمل ألاّ يحدث ذلك. لأنّ دورة العنف ستكون طويلة مريرة. والكـــثرة من الضحايا، ستكون من الأبرياء في جانبي الصراع. أما المكتنزون، فلهم من الرصيد فـــي الخارج ما يجعلهم قادرين على التمتع في المرحلتين على حدٍ سواء. وهذه الحقيقة هي الأكثر وضـــوحاً. وهي التي يجب أن يعيها الحريصون على تقليص الضحايا البريئة. والحريصون على مصلحة الوطن، والوحدة الوطنية. وعلى التطور والتحرر والتقدم.

١٩٩١/١١/٢٨

مفارقـــات: خـــادم الحـــرمين يستدعي القوات الأميركية. فمليارت الدولارات التي صرفت على القـــوات المســـلحة لا تكفـــي لـــلدفاع عن الحدود. وأنظمة الخليج تعقد اتفاقيات أمنية مع أميركا وبـــريطانيا. ورئيـــس لجـــنة القـــدس يعلن استعداده لملاقاة إسحق شامير، رئيس وزارء العدو الصهيوني. ورئيسا نظامين متخاصمين يحوزان على ثقة الحزبين والشعبين. والـــ ٩٩،٩٩% هي النســـبة المـــنطقية!! أليس الحزبِ واحداً، والشعب واحداً؟ ولكن كيف يكون الشعب واحداً، وفي الوقـــت نفســـه يجـــدّد الـــثقة بالخصمين؟ هل هو على قدرٍ عالٍ من الوعي، ليعرف أنّ النظامين متشـــابهان، ولـــو كانا متخاصمين؟ هل أوصله حسّه التاريخي، إلى المقارنة بين صراعهما على المصـــالح، وصـــراع الرأســـماليات الأوروبيـــة فـــي حربين؟ ياله من شعب واعٍ وحرٍ في كلي القطرين!! وخطاب العرش يصبح بياناً وزارياً، رغم ادّعاء الديمقراطية. ورغم الدماء التي سالت مـــن أجـــل انـــتزاع هـــذا الحيزّ من الديمقراطية. ورغم وجود أكثر من عشرين حزباً بين مؤيد ومعارض!! إذاً فلماذا الأحزاب؟ ولماذا الأكثرية والأقلية؟ ولماذا مجلس النوّاب والثقة بالحكومة؟؟ ورئيـــس مـــنظمة التحرير يغدو رئيس منظمة التنظير للتصفية. ومفاوضات التصفية تتحوّل إلى اســـتعادة لـــلحق. والمفاوضات عربية ــ إسرائيلية. وليست مفاوضات أنظمة. وإلى هذا التزييف يـــنجر الكـــثيرون. وبعض الرافضين لمبدأ "السلام" مع العدو، يغرق بالتبرير. ويتسع هذا البعض

ليشمل قوى طليعية. وبعضهم ينزلق نحو المصيدة، فينسى تعرية الجذر، ليدخل خانعاً في تفاصيل الشكل والنتائج. والحل الجزئي، والحل الشامل. والاتفاقيات المنفردة، والاتفاقيات الجماعية. وهذا بالضبط ما يريده خصوم الحق العربي، خصوم التحرر.

والرفض الشعبي لا يكاد يسمع. فأجهزة الإعلام مع "السلام". والسلام عادل. والصوت الوحيد المسموع هو الصوت الذي يمتلك إذاعة. وهذا محصور في لبنان. ولبنان مخنوق. والجماهير لا تسمع التعرية، لكنها محاصرة بالتزييف. فالعالم مغلق الآن. وحتى الـ ١٠% التي كانت سابقاً لوكالة نوفوستي السوفيتية، قد صودرت الآن. وما تريده أميركا هو الذي يعمّم. ومع إحكام الإغلاق، من أين ينفذ الوعي؟ ودون وعي كيف تحدث المقاومة؟ وكيف تتجذّر وتتوحدّ؟ وكيف تقلب الموازين؟ وكيف تنسف الأسس المادية لأنظمة المفارقات؟ ومؤتمر طهران الذي صوّر على أنّه مؤتمر للرفض، ضمّ التيارات الثلاثة: الرافض لمبدأ التسوية، المقترح للبديل الثوري، وهو فتح الحدود من الناقورة الى سيناء، مروراً بالجولان والأردن، شريطة تمكن الشعب من ممارسة حرياته في التعبير والتنظيم والتحرّك. والتيار القابل بالمبدأ، الرافض للشكل. والتيار القابل بالمبدأ والشكل والمنخرط في المفاوضات. إنّه مؤتمر التعمية لا التوضيح. مؤتمر الخلط، لا مؤتمر الفرز. مؤتمر التغطية على المشاركين لا فضحهم. وهو تماماً يشبه عملية تمييع الصراع بين الطبقات. تمييع الصراع بين الخطوط السياسية المتناقضة. تمييع الصراع بين القوى المتضادة. ولذلك، فهو لم يشكلّ نقيضاً للتصفية، بل تنفيساً للاحتقان.

كل بقاع الضوء تتضاءل وتخفت: فالاتحاد السوفيتي يتفكك، ويتراجع عن التحوّل الاشتراكي. ومعسكر التحوّل: المعسكر الاشتراكي، كان سبّاقاً في هذا الاتجاه. لقد تفوّق في التراجع والسرعة، على مطلق المبادرة نفسه. والذريعة هي الديموقراطية. وفي الواقع نصف الديمقراطية. إذ إنّ الجانب الاجتماعي ملغىً من هذه الذريعة. لأنه يدخلها في التناقض مع التحوّل الرأسمالي. والبلدان الأخرى ذات التوجه الاشتراكي محاصرة خارجياً، ومرعوبة داخلياً. فتجربة الشرق تولد الذعر، واستعادة التحول الاشتراكي لجوهره المفقود أو المنقوص، تحولّت إلى ارتدادٍ عن التحوّل نفسه. والى انتهاء الاتحاد السوفيتي. وإلى هيمنة أميركا على القرار العالمي. وبؤر الثورة العالمية تلاشت. والبؤر الباقية تكافح من أجل الحفاظ على الوجود. والبؤر الثورية العربية انتهى توهّجها. فالانتفاضة الفلسطينية تحاصر داخلياً، وخارجياً وقيادياً. ولبنان أرهقه وسحقه وكبّله الأصدقاء الإسميون، والخصوم الواقعيون. وقوى المستقبل: تحت الأرض. وعيها مخنوق أو محاصر. صعودها للنور، محدود الزمن، ويعرّضها للكشف والتصفية، ويوجد في وجهها الأضداد. والساحة المرئية تحتلها الأنظمة: مالاً وأمناً، وإعلاماً، وتثقيفاً، وخطوطاً سياسية. ويكمل هذا الإحتلال:

الديـــن السياسي: مؤسساتٍ وتنظيماتٍ وفكراً وإعلاماً. والإحتلالان يتوحدان في وجه تلك القوى. ويتصارعان على الحصص والتفرّد.
وبالمقـــابل فـــإن أميركا تتنمرّ. وأوروبا تتحدّ. والرأسمالية العالمية تنتعش، وتزوّر، وتبثّ اليأس، متجاهـــلة كـــلّ مـــا تســـبّبه مـــن آلام بشرية، ضدّ الفقراء في بلدانها، وضدّ تحرر الإنسانية من الاستعمار والظلم، والاستغلال والحروب. متى يستعيد الميزان تعادله، ومتى يبدأ بالتفوّق؟ أيحتاج إلى عقديـــن أو أكثر؟ ليس ذلك واضحاً الآن. فالدورات الكبرى في التاريخ بطيئة الحركة، طويلة الزمن. والتراجع في ذروته الآن. والتقدم يستدعي المراجعة النقدية، وابتكار الصيغ الجديدة، ونمو قوى ثورية جديدة. وكلّ ذلك يحتاج إلى زمن. لكنّ التعادل، فالتفوّق حتميان.
١٩٩١/١٢/١٩

حـــتى بـــالأحلام؟ ظواهـــر اللجوء إلى الرموز والتعميم والأحلام، تحتلُ كلّ الساحات: الفكرية، والأدبية، والسياسية، والاستثناء، هو الذي يصدر عن قوى مخنوقة. لكنّ هذا الاستثناء سرعان ما يـــتمّ الـــتراجع عـــنه وطمسه، كي لا يتحول الحصار والاختناق إلى سحق. ومن التعبير بالأحلام يـــتحدّد حجـــم المأســـاة، مأســـاة العصر. ويتضاعف هذا الحجم مع لجوء التعبير إلى الغموض. ويتضاعف ثانية مع السكوت عن الرؤوس. ففي الحلم يتمّ نقد الهامشيين والسكوت عن الأساسيين. ونقـــد القضايا الهامشية والسكوت عن القضايا الأساسية. ففي أيّ زمن نحن؟ وعندما يجبن الكاتب عـــن قـــول الحقيقـــة، حتى وهو يلجأ إلى التعبير في الأحلام، فكم يكون القهر قاسياً؟ وكم يكون الـــزمن، زمـــن الأنظمـــة، شـــديد الانحطـــاط!! وكم يكون موقع النقيض، النقيض السياسي ـــ الإجـــتماعي، شـــديد الهزال؟! لكن ألسنا في مرحلة التقارب بين البنى الطبقية السائدة، في التمايز الطـــبقي، وفي الاستبداد السياسي، وفي التبعية للرأسمالية العالمية؟ ألسنا في مرحلة توظيف أموال النفط لخدمة هذه البنى وسياساتها وممارساتها؟ أو ليس مفعول هذا التوظيف، أقوى من قدرة قوى الـــنقيض عـــلى المواجهة؟ أو لم تثمرّ هذه الأموال أيضاً لتدمير قيم النقيض: خلقياً ووطنياً وقومياً وإنســـانياً؟ أو لم تتجه أيضاً لتفتيت وتصفية تنظيمات النقيض السياسية والنقابية والفكرية؟ لماذا؟ لأنّ الحجم الأساسي من هذه الأموال هو بحوزة الرجعية الطبقية، والطبقة الجديدة المتحالفة معها. ومن مصلحتهما معاً تدمير النقيض السياسي ـــ الاجتماعي: مصالح وقيماً ووعياً وتنظيمات. وهذا مـــا تحقـــق خلال الفترة النفطية، جزئياً في أمكنة. وكلياً في أخرى. والهجوم الشرس للإمبريالية وقواها، يسهم في تسريع الانهيار والهزيمة لقوى التقدم. ويعزز مواقع النقيض.
وعـــلى ضوء ذلك من هو الحر؟ هل هو السجين السياسي، حتى ولو كان سجين عقود؟ أم الذين يمـــتطون أفضل السيارات، ويسكنون أفخر القصور، من ذيول الأنظمة، ومزورّي التاريخ؟ وهل

هـو السجين السياسي، أم الصامتون، أم المصفقون، حتى ولو كانوا واقعياً من خصوم **الأنظمة؟** وهـل هو الذي يفكر ويكتب بحرية، حتى ولو مزّق كلّ ما يكتب، وظلّ مدفوناً في صدره كلّ ما يفكر فيه؟ أم الذي لا يستطيع أن يعبر عما يفكر فيه، حتى وهو يحلم؟ ومن هم الأحرار؟ هل هم الأحـرار في نفوسهم، الكبار في مواقفهم وقيمهم؟ أم المسؤولون التابعون لقوى خارجية، الصغار أمام ذواتهم ومواطنيهم والقوى الخارجية ذاتها؟ وهل قيمة الإنسان وسعادته الداخلية، تنطلقان من عملـه وقيمه وموقعه الحقيقي في نفوس الناس، أم من سياراته وقصوره وأثاثه وأمواله المودعة في الخارج؟ وفي المسار الطويل ولحظة الحقيقة، أيهما الأكثر رضى عن نفسه؟.

١٩٩١/١٢/٢٠

مـا هـو الأصـعب في السجن الطويل؟ في الروايات/والقصص. في أدب السجون. في تقارير وشـهادات لجان حقوق الإنسان. في تجارب المعتقلين. تتكامل الصورة. لكنها تبقى مفتوحة على كل جديد. فالتطور يطال الأساليب نحو الأكثر رقياً، أو العكس:

إنّ الأمـور الصعبة كثيرة جداً في السجن الطويل. وبعضها يتشابه في سجون الأسابيع والشهور، وسـجون السـنوات والعقـود. وأكثرها مرارة، تعذيب من لا ذنب له من الأهل أو الأصدقاء أو الـرفاق، لإجـبار السـجين السياسي على اعتراف ما، أو موقف ما. وقد يكون التعذيب نفسياً أو جسـدياً. وقد يكون مرئياً أو مسجلاً. وقد يكون تمثيلاً متقناً أو واقعياً. وقد يكون خاصاً بالأطفال الصـغار، أو بالكبار. وقد يكون تهديداً بممارسات بالغة الانحطاط، أو ممارسات فعلية. وفي كلّ هـذه الحالات هو شديد المرارة. وينم عن ذروة الانحطاط الخلقي والسياسي لدى المقرّر والمنفّذ معـاً. ولدى النظام الذي يبيح ذلك. وكم شاع هذا الأسلوب في العقدين الأخيرين!! وتزايد شيوعاً مـع الاخـتمار الطبقي الجديد وما أفرزه من سياسات وممارسات. وهذا يثبت أنّ للطبقة أخلاقها، مثـلما لهـا سياسـاتها وممارساتها. وهكذا يتحقق التكامل. وصيانة المصالح هي التي تعزز هذا الاتجـاه. وتناقض هذه المصالح مع الاتجاه العام للتحرر، يضاعف هذا التعزيز. إلاّ أنّ الاستخدام الأكـبر لهـذا الأسـلوب، قـد انصبّ على معتقلي التحالف القديم، الصراع الجديد. ففي مرحلة السـبعينات حـاولت أنظمة عربية عدة، توظيف قوى الدين السياسي، لمواجهة قوى مرحلة المد الـتقدمي. لكـنّ قـوى الديـن السياسي، سرعان ما أخذت تبحث عن موقع في السلطة. فنشب الصـراع، وأكـثره مسلحّ. ولانتزاع الاعتراف، أو للانتقام، أو لإعلان الولاء، استخدمت أساليب كثيرة. ومنها ذلك الأسلوب.

ويتسـاوى مـع هذا الأسلوب، أسلوب آخر وإن كان أقلّ انحطاطاً. ويتمثل ذلك بالتعذيب، وتمديد الاعـتقال،وكل طرق التضييق، لإجبار السجين السياسي على تغيير موقفه، ؟أو إدانة التنظيم الذي

ينـتمي إليـه، أو تأييد النظام الذي يعتقله. وعندما يمتزج الأسلوبان معاً، يغدو الانحطاط الخلقي والوطـني والإنسـاني خارقـاً لـلعادة. ويضحي الاحتمال فوق طاقة البشر. وكم يشعر المعتقل بـالإذلال! وكم يعتمل في نفسه من الحقد! وكم يشتهي الموت الفوري! وهو يرى ويسمع ويعاني، ويسـتجيب!؟ وكم يدفع من الثمن وهو يرفض! فقد يعذّب شخصياً، أو من خلال تعذيب الذين لا ذنـب لهـم. وقد يمدّد اعتقاله شهوراً أو سنواتٍ وحتى عقوداً. وكلّ ذلك قد حصل فعلاً. وتكرّر حصـوله. وتعددّت أنماطه. وإني لأتساءل: **ما هو مدى الإحتقار الذي يشعر به ذلك النظام وهو يستجدي التأييد بمثل هذه الأساليب؟**

وكـم هو رخيص ذلك التأييد؟ بل كم هو مذل ومهين للنظام نفسه ولرمزه الأعلى، قبل أن يكون للسـجين نفسـه؟! والموازنة بين الإحتفاظ بالموقف والقناعة والصمود والتحدي سنواتٍ وعقوداً، وبين الإحساس بالذنب تجاه الزوجة والأطفال، هي موازنة مؤلمة. ولكن التعديل يأتي من رسوخ القناعة بالخط السياسي الذي من أجله تم الاعتقال، أو بهذا الخط مطوّراً. هنا يصبح الألم شاحباً؟. خاصة إذا كان الخط البديل مرفوضاً تماماً. وأنّ ثمن الخروج من المعتقل هو الالتزام بذلك الخط. ومـع ذلك، فإنّ العامل الإنساني يظلّ مصدر تعذيب. إذ ما ذنب الزوجة التي تقضي جُلّ عمرها دون زوج؟ ومـا ذنـب الأطفـال الذيـن يـبقون دون أب؟ وما ذنب الآباء والأمهات، والأخوة والأخـوات..؟ نعم، إنّ للمواقف الكبيرة أثماناً. لكن الأثمان تغدو قاسية جداً عندما تتجاوز النطاق الشخصـي إلى الغيـر. هـنا يحـدث التصادم الحاد بين الإلتزام بالموقف. وبين الإلتزام الخلقي والإنساني تجاه الذين يعانون من نتائج هذا الموقف. ومرة أخرى يأتي المعدل. وهو تضامن الذين يعـانون، مـع صاحب الموقف. فيخف الثمن. ويتضاءل القلق. وتزداد القدرة على الصمود. لكنّ هـذا المعـدل يغدو قاتلاً، عندما يكون سالباً. أي، عندما تحلّ الضغوط محلّ التضامن. هنا تختل الموازنـة. فيغدو السجن جحيماً للطرفين معاً. أي للسجين وذويه. ومن هذا الجحيم يتولد التراجع والسـقوط فـي معظم الحالات. كما يتولد تفكك الأسرة. ومع التراجع والسقوط، ينعدم الدافع لأي عمـل وطني، ويحل اليأس القاتل، وتختفي الروابط مع الرفاق والأصدقاء، ويبحث عن التعويض فـي المال والجنس والمظهر. وقد يتم اللجوء إلى الاغتراب هرباً من موقع الإذلال، والمعارف: أعداءً وأصدقاء. وفي حالات نادرة، يكون التعويض بابتكار أسلوبٍ من أساليب الرد ضد النظام. متخذاً شكلاً من أشكال العنف. وقد تتولدّ أمراض نفسية وجسدية، لا قدرة للسجين على احتمالها. فيتهاوى جسمياً ونفسياً، أو سياسياً. وهكذا يفقد الذات والموقف والحرية في آن واحد. **والنظام هو المـدان، لأنه يضع المعتقل في هذا الموضع.** ثم تأتي مسؤولية الأهل، لأنهم أضعفوا قدرته على الاحتمال.

والحرمان من العمل الوطني هو مصدر ضيق إضافي. فالعمل هو تكريم وتطوير واحترام للذات، وارتفـاع بمستوى الوطن. ولا قيمة لوطن يستقيل أبناؤه من الإسهام في صنع وتنفيذ القرار. ولا وزن أو قيمـة للإنسـان المستقيل، وبمقدار ما يبعد النظام المواطنين عن هذا الإسهام، بمقدار ما يكـون مدانـاً. وإذا كـان الإسهام شكلياً وتغطية لدور آخر، فإن الإدانة تصبح مزدوجة: للنظام، وللمسـاهمين. وبمـا أن الاعـتقال هو إبعاد عن الإسهام، فالنظام هو المدان. والوطن هو الذي يخسـر. وفي هذه الحالة فإن المعتقل من أجل رأي وخط سياسي، يسهم في العمل الوطني إسهاماً سـلبياً. فهو يفقد الوطن ثمار جهده، ويضعف النظام الذي يعتقل صاحب الرأي. وكلما ازداد عدد المعتقـلين السياسيين، كلما توضح ضعف النظام. فالقوة تنطلق من قناعة الأكثرية بالنظام، لا من اكـتظاظ السـجون بالمعتقـلين. والاكـتظاظ يولد الإرباك للنظام. هنا يتولد الإيجاب من السلب. فالإيجاب هو إضعاف نظام الاعتقال. والسلب هو الاعتقال نفسه. وإذا تطورّ الإرباك إلى الإسهام في الإسقاط، فإن الاعتقال يستعيد الطاقة الضائعة، ويثمرها في عملية الدفع إلى الإمام، أي باتجاه الحـرية والتطور. وإذ ذاك يمسي التعويض أكبر قيمة من الحرمان. وبدون ذلك، يظل الحرمان مـزدوجاً: للوطن من الجهد المجمد، ومن نفقات الإعتقال، ومقراته، وحراسه، وللإنسان من ثمار الحرية.

١٩٩٢/٢/٦

مؤتمـر التصـفية والطـبقة: نهاية عام ١٩٩١ بدأ المؤتمر المسمى زوراً مؤتمر السلام. وأخذ الكـثيرون يـزيفون الحقائق والدوافع. فالمؤتمر يستهدف إقامة السلام العادل والدائم. وحضوره واجـب قومـي، لأنـه يكشف التناقض بين "إسرائيل" والسلام. ولأنه منبر للدعاية. والاستجابة للضغوط الأمريكية يفرضها الواقع العالمي الجديد. فالهيمنة الأميركية تحررت من عامل التوازن بعـد سـقوط القطـب المعادل. وهذا التحرر يتم تثميره الآن لسحق ما تبقى من قوى التحرر، أو لتوسيع المسافة بينها وبين أهدافها. وإذا كان هذا هو الواقع المستجد، فإن واقعاً آخر موازياً يجب ألا ينسـى. وهذا الواقع هو التبلور الطبقي الجديد. فخلال عقدين من تدفق أموال النفط، قطع هذا التبـلور مسافة واسعة على طريق الاختمار. ومصالح هذه الطبقة غدت متناقضة مع أي توتر في المـنطقة. إذ إن مداخيلها لا تتراكم إلاّ في جوّ الاستقرار. وعدم التوصل إلى تسوية مع العدو، لا يؤمّن فرص الإستقرار، وبالتالي فرص ازدهار الخدمات. لأنه يبقي على الصراع حياً مع العدو، ريـثما تسـتكمل الشروط المادية للتحرير. ومصلحتها إطفاء هذا الصراع. والبرهان العملي هو صـمت الجـبهات منذ عام ١٩٧٤. وباستثناء ما فرضته القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية، لم يحـدث أي صـراع جـاد. وبمـا أن إطفاء الصراع هو مصلحة طبقية، فالمؤتمر يشكل مدخلاً

ضـــروريـاً لذلـــك. وهـــو بالـــتالي يـــتلاءم مع مصالح هذه البنى، تماماً كما يتلاءم مع المصالح الإمبريالية والصهيونية.

وبالتأكيد، فإن تناقضات أساسية تقوم بين هذه المصالح. لكنّها تناقضات في إطار التسوية، وليست تناقضات بين التسوية والتحرير. وبذلك يغدو التبرير من مواقع التقدم، تجسيداً للغباء أو النفاق أو الخـــوف. وهو الأكثر إسهاماً في تزييف الوعي. لأن التقدم هو واحد من ثمار التحرر. والتحرير هـــو ركـــن أساســـي من أركان التحرر. فعندما تسهم قوى التقدم في التبرير والتنظير للسلام مع "إســـرائيل" وتصـــويره ســـلاماً عادلاً، فإنها تبلغ قمة التزييف. فالسلام العادل والدائم يتناقض مع ركيـــزتي دولة "إسرائيل" الهجرة والاستيطان. وكشف عدوانيتها، يتعارض مع الاشتراك معها في مؤتمـــر. فعدوانيـــتها قائمة في وجودها بالذات، وفي ممارساتها. وإذا كانت مصالح البنى الطبقية السائدة تستدعي قلب الحقائق وتزييف الوعي، فإن اشتراك قوى المستقبل في القلب والتزييف، هو اشتراك في تدمير المستقبل.

تفســـير زائـــف: أديب سوري معارض، معارضة لبقة. كان يتكلم في إذاعة وطنية لبنانية، فسّر تعـــاظم الانكفاء نحو الذات في الأدب، بتزايد القلق والخوف والإحباط واليأس. وهذا بدوره يعود إلى الاستبداد الشرقي؟!.

هـــنا يســـهم الأديبُ في تزييف الوعي، من **خلال تجهيل الفاعل**. فالاستبداد الشرقي لا يشير إلى نظـــام خـــاص أو عام. ولا إلى مرحلة تاريخية. ولا إلى تناقض مصالح هذه الطبقة مع أي فكر حـــر، وتنظيم حر. إنه تعميم لا يطال مصدر الاستبداد، ولا خصائصه، ولا مسار تعاظمه وسبب هـــذا الـــتعاظم. ولا مصـــالح وممارســـات الطبقة التي تفرضه. والتعميم المزيف هو البديل عن التشخيص الواقعي التاريخي المرئي. وهذا البديل هو بنى الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والإقـــليمية، وعلاقات التخلف، والتبعية للرأسمالية العالمية. ومصالح هذه البنى متشابكة من موقع تابع، مع مصالح الرأسمالية العالمية. والرأسمالية المنتجة، تتحالف الآن مع الرأسمالية المستهلكة، وتعتصـــرها. وهـــذه بدورها تستحوذ على معظم الموارد الوطنية، وتوظف أكثرها خارج العملية الإنـــتاجية. وهذا المسار المتكامل محمي بقوة الأمن. وكل هوامش الحيطة تخدم هذه القوة. ومن هنا يأتي القلق والخوف والإحباط واليأس. فالعجز عن الفعل يولد كل ذلك.

إن هـــذه البنى الطبقية، المتزاوجة مع كل علاقات التخلف، هي البنى السائدة في اللحظة التاريخية عيـــنها، لحظـــة العقود التي تشكل هيمنة مال النفط على القرار، وإعادة صياغة التكون السياسي والاجـــتماعي، صياغة اعتراضية. وهذه الصياغة تقطع طريق التطور الطبيعي، وتزيف المفاهيم والقيـــم وأساليب الحياة، وتقيم تنظيمات ومؤسسات تنسجم مع هذا التزييف، وتقطع أوصال كل ما

هو مضاد. إذن فمفرزات عصر النفط، أدت إلى الاختمار الطبقي الجديد. وإلى التفاعل مع التعفن الطبقي القديم. وهذا التفاعل ولد مساراً جديداً يتناقض جذرياً مع كل مقومات التحرر. وهذا المسار في حقليه الخاص والعام، هو الذي يجسد مصالح تلك البنى، وهو الذي يكون بالتالي ثراء وتنوع وتعاظم مصادر الاستبداد. وقيادة هذا المسار، تتمركز أساساً حيث المال. والقيادة تابعة للمراكز الرأسمالية. وبالتالي، فإن سهام النقد، وضروب النضال، يجب أن تتجه إلى هذا المسار وقواه، لا إلى مجهول اسمه الاستبداد الشرقي. وبذلك يغدو الأدب أدباً للحياة، للمجتمع، للإنسان. وإذا كان مثل هذا التزييف والتعميم، يصدران عن أدباء خارج سلطات الأنظمة، ومسحوقين في مصالحهم وقيمهم، فأيّ تزييف وتضليل يصدران عن أدباء السلطات، أو عمن لا لون لهم؟! ألا يشير مثل هذا الاتجاه في الفكر والأدب، إلى مسؤولية الأديب والمفكر، في إطالة زمن الخوف واليأس؟.

١٩٩٢/٤/٢١

وتزييف آخر: في بيان اللجنة المركزية لإحدى جبهات التحرير الفلسطينية، دعوة إلى مصالحة عربية ـ عربية. وإلى تضامن بين الدول العربية. وهذه الدعوة تعكس القصور في الوعي، كما تعكس صعوبة المرحلة. فالمصالحة بين الأنظمة ليست مصالحة عربية ـ عربية، إنما هي مصالحة بين أنظمة: مستغلة، ومستبدة، تابعة. ولكل من هذه الخصائص نتائج. فالاستغلال ولد التمايز الطبقي المرعب. والتمايز يولد الصراع الطبقي الحاد. والاستبداد يولد الضحايا والإفقار والقطيعة مع الشعب. والتبعية تفقر الوطن، وتصادر حرية القرار. فالمصالحة على ماذا؟ وضد من؟ ليست هي بالتأكيد لتحقيق الوحدة والتحرير والتطور المستقل والديمقراطية. فمصالحها في الموقع المضاد. وليست هي بالتأكيد ضد الإمبريالية والصهيونية. لأن المصالح متشابكة مع الامبريالية، ومن خلالها مع الصهيونية. إذن هي مصالحة ضد ضحايا الاستغلال والاستبداد والتبعية. مصالحة لتعزيز مواقع الأنظمة ضد مضامين التحرر وقواه. والدعوة لتضامن هذه الدول تخدم الهدف ذاته. لأنها تعني أن هذه الأنظمة للتحرر. ونقيضها، مضاد للتحرر. وهذه نتيجة معكوسة تماماً. وتتناقض مع ضرورات التحرر، في حقله الفلسطيني الخاص، وحقله القومي العام. كما تتناقض مع تعميم وعي التحرر، وتقوية مواقع التقدم. وإذا كان كشف التناقض بين مضامين التحرر، ومصالح وسياسات وممارسات هذه الأنظمة، شديد الكلفة، فإن تقليص الكلفة لا يكون بتزييف وعي التحرر، ودعم الوعي المضاد. كما أن الارتباط بهدف التحرير، يفترض التضامن مع قوى التحرر: بأحزابها وجبهاتها ومناضليها وسجونها. لأن كلّ انتصار لها، هو انتصار للتحرير. وكل انتصار لخصومها، هو انتصار للتصفية.

١٩٩٢/٤/٢٥
عيـــنات: نحن لا نسعى لأن نجري أي مسح للمآسي التي تمت خلال أكثر من عقدين. فمنذ البدء عزلــنا. وزياراتــنا لــم تــبدأ إلا بعد ثلاثة عشر شهراً من اعتقالنا. وهي مراقبة بعناية. وأحياناً مســجلة. لكــن إقامتــنا والــتعامل معنا، هما أفضل بكثير من الآخرين. والتعاطي معنا يتم وفق تعليمات الرأس فقط، أما الآخرون الذين ينتقلون من مهجع إلى آخر، ومن سجن إلى آخر، فلديهم المجــلدات. لكنّ بعض العينات شديدة الإيحاء وهي مع مثيلاتها تضاف إلى مصادر التراكم تراكم الحقد وإلى مصادر الخوف على الوطن. ففي السجن ذاته ظل المسلخ البشري شغالا عقدا ونصف العقد من الزمن. وأمام المسلخ محكمة ميدانية. وإلى هذا المسلخ دخل المعتقلون بالآلاف. ومعظم هؤلاء مثلوا أمام المحكمة الميدانية. ومن هؤلاء أعدم المئات. مريض بالقلب والسكر لم يخرج إلاّ بعــد الوفـــاة. شاب فدائي ورياضي أصيب بالسرطان ولم يخرج إلا ميتاً. مُسنّ ومريضٌ بالقلب، توفي قبل أن يصل الطبيب. مشلول كان يحمل بالبطانية ولم يفرج عنه. شخص لم يخبر عن أبيه لازال في المعتقل منذ ثلاثة عشر عاماً. وشخص هرّب أخاه فحكم خمسة عشر عاماً، بينما حاول شـــخص آخر تهريب فتاتين إلى "إسرائيل" ومعهما كيلوان من الذهب، فحكم ست سنوات. ضابط قــرأ بيانـــاً معاديـــاً، ولم يخبر الأمن، فبقي في السجن ثماني سنوات. وضابط آخر شرب كأس انتصار في إحدى المعارك مع إيران. لازال في المعتقل منذ ثماني سنوات. صدر عفو سياسي لم يستفد منه في سجن المزة إلا قتلة محمد عمران. ستة عمال من تونس يعملون في الخدمات، مات مـــنهم ثلاثة. طفلٌ دخل المعتقل وظنه أهلوه من قتلى سجن تدمر. وبعد اثني عشر عاماً خرجِ من المعـــتقل وقد أصبح شاباً فلم يعرفه أبوه. وعندما عرفه أصيب بنوبة قلبية. وشخص ظنه أهله قد قــتل، وعندما خرج بعد اثني عشر عاماً، وجد أن زوجته قد تزوجت أخاه، من أجل أبنائه، فبان حجــم المأســـاة. بضع عشرات ممّن لا علاقة لهم بالصراع المسلح، تصادف وجودهم في سجن تدمـــر أبـــان المجزرة، فقتلوا جميعاً.. إنها مجرّد عينّات، تراكم الحقد. ويظل الخوف على الوطن مـــن أن يحـــتل الصراع المرضي، ساحات الصراع، بدل الصراع السياسي ــ الطبقي. إنّه خوف مشروع. نيسان/١٩٩٢/

نمـــوذج ٦ أيـــار فـــي لبـــنان: في ٦ أيار ١٩٩٢ حدثت انتفاضة شعبية في لبنان. كان محركها الأساســـي اتحـــاد العمال. ففي الاتحاد تنضوي كلّ القوى الفاعلة سياسياً ونقابياً. وهو لا يخضع للســـلطة، وإنما لقرارات مؤتمراته. والهيمنة عليه لا يمكن أن تتم إلاّ من خلال القوى الفاعلة فيه، وهـــذه القـــوى متفاوتة القرب أو البعد عن السلطة. والقوة التي تكون قريبة من السلطة أو جزءاً فـــاعلاً مـــنها، سرعان ما تخسر رصيدها إذا وقفت ضدّ المطالب الشعبية. والمطالب هذه المرة،

كـانت تتمثل بالحد من الغلاء والبطالة والإفقار. وبرفض الحد من الحريات العامة. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تندمج الجماهير العفوية، أو المنظمة خارج الاتحاد، بالتيار المتحرك. وفي الواقـع يندر وجود الأناس غير المنظمين. فواقع لبنان بتوازناته: السياسية، والطائفية، والطبقية، يفرض هذا التنظيم.
إذن تـزاوج العـاملان: الجـوع، والخوف على الحريات. فالرأسمال الزاحف تحت ذريعة إعادة الأعمـار، كـان يعتصر الاقتصاد والدخول. والثالوث المهيمن في لبنان، كان شديد الضغط على السـلطات اللبنانية، للحدّ من الحريات. تحت ذريعة لجم الفوضى الإعلامية، والسياسية، والنقابية. والرد، كان بالانتفاضة.
ففـي يـوم واحد سقطت الحكومة، دون أن يسقط شهيد واحد، ولدى الحكومة جيش وقوى أمن. وهـي مدعومـة مـن الثالوث المهيمن، ومن قوّات الردع الأربعين ألفاً. الانتفاضة غطت المدن والأريـاف. وهـاجمت بيـوت المسؤولين عن التجويع في معاقلهم. وأحرقت بيوت ومؤسسات بعضـهم. رئيـس الجمهورية ووزير الداخلية هددا بإنزال الجيش وإعلان حالة الطوارئ، فازداد الـتحدّي. ذيـول الـثالوث المهيمـن، سمّوها المحنة. ودعوا إلى المقارنة بينها وبين الاستقرار. وبالـتأكيد، فـإنّ الأهـداف لم تكن واحدة. فقد تقاطعت فيها أهداف متناقضة. ورغم ذلك، تبقى الحصـيلة مضيئة، وتضاف إلى إضاءات هذا الشعب، في مقاومته الأساطيل، و"إسرائيل". وقوى المستقبل سوف تستلهم منها العبرة. وهي عبرة غنية لهذه القوى، ومخيفة للنقائض. وضمن ظرف لبنان الحالي، فتحت ثغرة كبيرة في الجدار السميك. ومع هذه النتيجة تراخت قبضة الثالوث، رغم التناقضـات الثانوية ضمن هذا الثالوث. إنّها بداية الخلل في ميزان القوى لصالح الفئات الشعبية، عـلى حساب القوى المرتبطة بأطراف هذا الثالوث. فقوة هذه الأطراف مستمدة من الوزن المالي والعسـكري. وقـوة تلك الفئات مستمدة من معاناة الشعب، وخبراته النضالية، وتنظيماته الحرّة، وطموحاتـه. إنّها بداية توحي بالأمل. لكنّ الثالوث، سوف يعمل على امتصاص الآثار، وتحويلها إلى نـتائج عكسية. ووسائله لذلك: المال، والقوة العسكرية، والتنظيمات الملحقة، وتفتيت واحتواء القـوى السياسية والنقابية، التي قادت أو اندمجت في التحرّك. والنتائج لن تكون محكومة بتطور الظروف الداخلية. وإنّما باتجاه الصعود أو الهبوط، في عناصر قوة الثالوث ذاته.
أيار ١٩٩٢
لحظة في عمق الزمن: كيف اجتازت الذاكرة واحداً وعشرين عاماً في ثوانٍ معدودة؟ إنّها الثواني الـتي تحـتاجها اليدكي ترتجف في غفلة من الوعي. قلما أشرب القهوة الحلوة. وفي اللحظة التي ارتشـفت فيهـا القهوة من فنجان مهجور، عدت إلى البيت. وفي اللحظة ذاتها غابت الرقابة على

اليد فاندلقت القهوة. غرقت في تأملٍ طويل. أحدث ذلك لأن ذكرى القهوة في البيت قد غزت اللحظة؟ أو لأنّ هذا الفنجان هو الوحيد الباقي من طاقمٍ تحطم، أحضرته لي عائلتي قبل عقد من الزمن؟ أم لأن شرب القهوة يحتاج إلى جوّ الإلفة، وليس الوحدة؟ أو لأن الوحدة هي في مكانٍ كئيب وجوٍ كئيب؟ وكيف اندمجت كل هذه الأسباب في لحظة واحدة؟ أيعني ذلك أنّ الهمّ العام الطاغي، قد أخلى مكانه في تلك اللحظة للهم الخاص؟ أم أنهما تفاعلا معاً ليغتني كلّ منهما بالآخر؟ هذا هو الإنسان بكل أبعاده.

تمـزق: ولداي كانا طفلين عندما اعتقلت. وهما الآن في نهايات المرحلة الجامعية. إذن، فهما لا يعرفانني إلاّ في السجن. وزيارات السجن لا توفرّ فرص التعرّف. رغم أنّ زياراتنا هي الأفضل: مكاناً وزماناً ومعاملة. فنحن نجلس مع أهلنا مدة ساعة في غرفة واحدة. ومع أني حريصٌ على توضيح نفسي: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. قناعاتٍ سياسية. ورؤية للحياة. وفهماً للكون والطبيعة. هماً خاصاً وهماً عاماً. ومع إبداء المبالغة في إظهار الحب والعواطف. فإن ذلك كلّه لا يغني عن التعايش. والتعايش يحتاج إلى الهواء الطلق.

وهذا غير متوفر دون تنازل، والتنازل هو الاندماج في الخط الآخر، أو تأييده. والمواقع مفتوحة من الوزارة إلى القيادة. وولداي لا يريدان أن أتقدم بأي تنازل. ولا يريدان أن يتقدم أيّ منا بمثل هذا التنازل وموقفهما هذا تماماً كموقف زوجتي وأخي وكافة أفراد أسرتي، هو مصدر غبطةٍ لي. فهو يريحني نفسياً، ويساعدني على التحمّل. فيغدو السجن أسهل. لكنّ ولديّ في ذات الوقت خائفان، فالأمراض قد غزتنا. وأكثرنا قد بلغ الستين من العمر أو تجاوزها. ورغم أنّ صحتي متماسكة، ولا يوجد أيّ مرض مقلق، إلاّ أنّ الزمن بحدّ ذاته هو المقلق. فالسجون القصيرة والطويلة، مع ستين عاماً من العمر، لا يشيعان الاطمئنان. وبين الخوف من المجهول دون العيش معاً ولو لسنواتٍ محدودة، وبين الرغبة في عدم التنازل، يتفجّر الصراع، وهو صراعٌ نفسيٌّ مضنٍ. فما أروعه من نظام عصري!! وكم هي النظم الشبيهة والحالات الشبيهة؟!

كان هذا الصراع الداخلي واضحاً. لكنه بلغ الذروة بعد أن أنهيت العام الواحد والعشرين. فأوضحت أنّ صحتي ممتازة ولا خوف عليّ. فأنا لم أفقد في السجن إلاّ عشرين سناً. وثلاث درجاتٍ من البصر. وقرابة نصف السمع. والقرحة والالتهاب قد سئما السجن فرحلا. والإرهاق في القلب، فقد نفسه. وشتاء العام الواحد والعشرين أجريت أقسى التجارب. إذ مارست كلّ التمارين الرياضية في ظل هيجان العاصفة الثلجية، وكأنني في خميلة ربيعية، رغم أنني لا أرتدي إلاّ ثياب الرياضة القصيرة. فمن يستطيع ذلك من رؤساء الخمسة بالمائة؟ لقد حمل التوضيح بعض العزاء، لكن الصراع لم ينته.

مـــا أعظمــك يا رمضان: غفا المراقب فهو صائم. وهو مهذّبٌ وخجول، لذلك جلس على كرسيٍّ بعيــدة. ومدة الزيارة استنفذتها كلّها في معرفة تفاصيل التفاصيل. فالشارع عام ١٩٨٠ كان يضجّ بالحـــركة: صـــراع كســـر العظم بين الاتجاه الديني والنظام. وصراعٌ سياسيٌّ سلمي بين النظام والقـــوى الوطـــنية ــ الديموقـــراطية ــ الـــتقدمية. وبينما كان الصراع الأول شديد الكلفة على الجانـــبين: تدميراً وتفجيراً واغتيالاتٍ وتصفيات. فقد كان الثاني باهض التكاليف على القوى التي لا تســـتخدم إلاّ ســـلاح المنشور والجريدة السرية والملصقات، وفي بعض الحالات، الإضراب. محصّـــلة الصراع الأوّل كانت مضادة لمصلحة الوطن: إنساناً، واقتصاداً، ووحدة وطنية. وإحلال الطـــائفي محـــلّ السياســـي ــ الطبقي. ومحصلة الصراع الثاني، كانت ارتقاءً بالأساليب والقوى والأهـــداف والمضامين. وبالتالي هي تطوير للعمل السياسي والنقابي والفكري. وفي هذا التطوير تكمن مصلحة الوطن.

إذن، غفـــا المـــراقب، واغتـــنمت الفرصة. فالرقابة عادة تلتقط الهمسات والحركات، وفي فترات الأزمـــات، تترافق الرقابة مع التسجيل. لكنّ فرحة الفرصة مازجتها الغصّة. فمع أخي في الزيارة كـــان ابني البالغ من العمر أثنى عشر عاماً. وقد أتيا من القرية فجراً. لكن التفاصيل استغرقتني. وعـــندما التفت إلى ابني لأعيش معه أحاسيسه وأحلامه، لأداعبه وأمازحه، لأبثّ في نفسه بعض الأمل، لأروي له نكتة، وأنشر جوّ المرح، كانت الساعة قد انتهت. ومعها انتهى الأمل الذي يلغي تعـــب يـــومٍ كامل من السفر، ذهاباً وإياباً. وينهي تعب التنقل مع أغراض الزيارة، من باصٍ إلى بـــاص. ومـــن كـــراجٍ إلى كـــراج. كان اللوم والعتاب صامتين في عينيه. إنّها ضريبة المعرفة. وضـــريبة النظام الذي ضاعف كلّ أساليب القهر والاستغلال والحرمان، مئات المرّات. فالاحتراز الـــذي يحـــتاج إلى أيام وأسابيع، أضحى عقوداً. والأجواء المفتوحة أمام المعتقل السياسي تحوّلت إلى إحصـــاء للأنفـــاس. لقـــد خلق عقد النفط تشوّهاً طبقياً في كل الأقطار التي غذاها مال النفط. ولهـــذا التشـــوّه أخلاقه مثلما له سياساته ومصالحه وممارساته. أفلا يتذوّق نصف الشعب العربي مرارات الثمار التي ينتجها هذا التشوّه؟.

أيّار ١٩٩٢

المناسبة والذكرى: عشرات من الطلبة جيء بهم إلى مهاجع السجن. وقد مرّ على اعتقالهم حتى الآن قرابة العامين. وهم دون زيارات، ودراهم، ولباس، وكتب. ومسألة الدراهم واللباس والكتب، تحـــلّ جـــزئياً من خلال التعاون بين السجناء السياسيين دون أيّ اعتبارٍ للهوية. أمّا الحرمان من الـــزيارات فهـــو الـــذي يدمـــرّ الأعصاب، أعصاب الأهل، وأعصاب السجين معاً. فالتصورات الســـوداء، والتوقعّات المشؤومة، والأوهام الخانقة، هي التي تحتلّ ساحات الشعور. وذنب هؤلاء

كبير. كبير. فقد كتبوا على جدران مخيماتهم أبان حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١: تسقط أميركا. ومـئات غيرهم وضعوا في المعتقلات، لأنّهم قرّروا الاحتجاج ضدّ قتال أية قوة عربية إلى جانب القـوات الأميركية. وذلك رغم أنّهم ضد احتلال الكويت من قبل نظام بغداد. لأنّ الوعي الجديد، بأنّ طريق الوحدة هو طريق ديموقراطي، أخذ يترسخّ.

ومـن جديد ألحّ عليّ سؤال يتكرر: لو ظلّ خطّ تصنيف التناقضات السابق يتنامى: قوة وتجذّراً. وحـدة حـزب وموقف. ردماً للثغرة الديمقراطية وتحويلها إلى قوة دفع. تعميقاً للثقة ضمن تيّار التحرر والتقدم والتطوّر، وتوحيداً لقواه. هل كان بالإمكان استمرار السير في اتجاه التحررّ ذاته؟ وتطوير وتعميق هذا الاتجاه؟ ومدّه بقوة الإغراء والتحالف إلى الجوار وأعماق الجوار؟ وهل كان يستطيع الصمود والتقدم رغم الظروف المستجدة؟ ظروف هيمنة الرجعية الطبقية على القرار، لا مـتلاكها معظـم المـال النفطي؟ ولإلهائها العراق وإيران في حرب مدمّرة؟ والجزائر في حرب الصـحراء؟ ورغـم الركود الاقتصادي وتراجع الدور السياسي للمعسكر الإشتراكي، مقابل تقدم الـدور الأميـركي؟ ولـو تحقـق الصمود والتقدم، هل كان يحصل ما حصل؟ مآسي تل الزعتر وصـبرا وشـاتيلا؟ ضرب المقاومة في الأردن؟ استجارة الحركة الوطنية الأردنية من الرمضاء بالـنار؟ سحق واحتواء الحركة الوطنية اللبنانية؟ تخثّر الوطنيين ـ الديمقراطيين ـ التقدميين في السـجون؟ الحرب الطائفية المدمرّة للوطن والإنسان؟ عشرات الآلاف من الضحايا البريئة نتيجة هـذه الحرب؟ الآثار المرعبة لهذه الحرب بعد عقود؟ وهل كان مسار التسوية ينتصر؟ وهل كان مسـتوى دخل المواطن قد تدنى عشرات المرات؟ وهل كان الإنفاق قد تغلّب على الإنتاج؟ وهل كـان الفسـاد الإداري والمـالي والخلقي، قد أصبح هو القاعدة؟ وهل كان قد حصل هذا التمايز الطـبقي الحـاد؟ وهل كان ثلثا المواطنين قد أصبحوا حول خط الفقر أو دونه؟ وهل كان الإرث الخلقي والنضالي قد انهزم، ليحتلّ مكانه الانتهاز والتلوّث؟..

أسـئلة كـثيرة وشبيهة تضجّ في داخلي. فأعود إلى الأسئلة التي تحمل بذاتها الأجوبة: بأيّ اتجاه كـانت ستجري التحوّلات ضمن الفئات الطبقية السائدة؟ أبا تجاه ردم مسارب التمايز أو توسيعها؟ أبـا تجاه تغليب الإنفاق المنتج على الإنفاق الاستهلاكي والمظهري والدعائي، أم العكس؟ أبتطوير قـوى الإنـتاج، أم أدوات الـنظام؟ وبأي اتجاه يتم التأثر والتأثير بمفرزات عصر النفط؟ أبا تجاه اسـتثمارها لـتطوير وتعميـق وتجذير كلّ ركنٍ من أركان التحرر، أم لبناء طبقة جديدة مستغلة مسـتبدة تابعة، تندمج ضمن المسار الهابط الذي ساد في هذه المرحلة؟ ولأية دوافع ستكون الغلبة فـي الصراع الضمني، في كلّ ذاتٍ من ذوات القادة؟ وفي أي مناخ سيجري هذا الصراع؟ وتحت أيّ مجهـر للنقد؟ وفي أيٍ من مستوى الوعي؟ ومن نضوج التنظيم الحر؟ والفكر الحر؟ وفي ظل

أيـــة ظروف محلية وقومية وعالمية سوف يدور الصراع بين الاتجاهات والدوافع؟ وتظلّ الأسئلة مفــتوحة، لأنّ تطــورّ الوقائع أجاب على مسار آخر. **وتبقى قيمة هذه الأسئلة كافة في إجابتها على افتراضاتٍ أخرى، لمسارٍ نقيض. علّ بعض دروس هذا المسار تنفع المستقبل.** أيار ١٩٩٢

مـــا أكـــثر نمـــاذج الـــتزييف!!: مقابلتان مع إذاعة وطنية لبنانية، أضاءتا بعض الرؤى والزوايا المعـــتمة، وكشـــفتا بعـــض التناقضات. لكن الإضاءة والكشف ظلاً محدودين، لأنهما محاصران بالمكان والزمان والهوية. المقابلة الأولى كانت مع أديب شاعر. والثانية مع مشرفٍ على برامج تـــلفزيونية. قيـــل للأديـــب: عـــندما تكتبون لوسائل إعلام النظام، أفلا تخدمونه أكثر من خدمتكم للجماهير؟ أجاب: إنه سؤال حق يراد به باطل: فكيف نتصل بقرائنا ومستمعينا إذا لم نستخدم هذه الوسائل؟ وكان الرد: إنّ النظام يسمح بما يخدمه هو لا بما يخدم الوعي النقيض. وقيل للمشرف: ألا تلاحـــظ أنّ البرامج ليس لها لون أو طعم أو رائحة؟ أجاب: إنّ الإنتاج يستهدف الوصول إلى كافة الأقطار العربية. وأنظمة هذه الأقطار مختلفة. والبث ملك الدولة. والدولة حرّة بملكها. وكان الـــرد: أليســـت هـــذه الملكية هي أصلاً من أموال الشعب؟ فكيف لا تستفيد قطاعات الشعب ذات الرؤى النقيضة من هذه الملكية؟ ثمّ ينحطّ تبرير المشرف أكثر فيقول: في القطر الذي أنتمي إليه، والأقطـــار الشبيهة، لا نعاني من غياب الحرية في التعبير. فالقضايا التي نتجنبها هي القضايا التي تـــثير الناس كالجنس والدين. وفوراً قفزت إلى ذهني الأسئلة: هل تستطيع مثلاً أن تصور وتبثّ مسلســـلات عـــن الســـجون السياســـية في النظام الذي تخدمه والأنظمة الشبيهة؟ عن الإعدامات والمحاكمـــات؟ عـــن الـــتعذيب؟ عـــن تطور أعداد المعتقلين؟ عن تطور فترات الاعتقال وشكل التعامل؟هل تستطيع أن تبث أراء المعارضة تجاه احتفالات الميلاد والجلوس؟ وتجاه الاستفتاءات؟ هل تتمكن من رصد مسار التطور الطبقي الجديد، ومصادر هذا التطور؟ هل تستطيع أن تخترق الخطـــوط الحمـــراء، فتلجأ إلى التشخيص بدل التعميم؟ وإلى بثّ الحقائق الواقعية المتعلقة بالنظام الذي تنتمي إليه، بدل الهروب إلى الأنظمة التي تخاصم هذا النظام؟ وعندما تتحول الخصومة إلى صداقة أو اتحاد أو اتفاق، هل تستطيع أن تبقى على موقفك من تلك الأنظمة؟ وهل تتمكن من بث مـــا يتناقض مع توجيهات النظام في القضايا الكبرى؟ مثلاً: مسار التسوية؟ حرب الخليج؟ الحرب الأهلية اللبنانية؟ صراع قوى الدين السياسي مع أكثر من نظام؟ ودور الأنظمة نفسها في نمو تلك القـــوى؟ تطور الموقف من أميركا؟ ومع نهايات هذه الأسئلة أنهي عامي الواحد والعشرين. أو لم أســـجّل على الورق، ما لا يستطيع أن يقوله إلاّ الأحرار في نفوسهم؟ فمن الذي عليه أن يتألم؟ أم أنّ ما لجرحٍ بميّت إيلامُ؟. حزيران ١٩٩٢.

وأنتم ماذا تفعلون؟ مسؤول عربي قال: الضفة والقطاع أرض فلسطينية. والجولان أرض سورية. وجنوبي لبنان أرض لبنانية. والمقاومون في الضفة والقطاع ولبنان يكيلون الضربات يومياً للعدو كي يرحل. حسناً. وأنتم ماذا تفعلون؟ لماذا صمتت الجبهات منذ اتفاقيات الفصل؟ وماذا تفعل الجيوش في أعماق هذه الجبهات؟ وفي أعماق الأعماق؟ ومن ينتظر من؟ ألم يصبح لدى هذه الجيوش من الجنود والدبابات والطائرات والصواريخ، عشرات الأضعاف ممّا كان لدى دول الطوق بعد الـ ١٩٦٧؟ وهل تطوّرت القوات الصهيونية إلى هذا المستوى؟ ولماذا فتحت الجبهات مباشرة بعد الـ ٦٧: حروب استنزاف، وصدامات عسكرية شبه يومية، وهجمات وكمائن فدائية، ولم تفتح منذ ١٩٧٤ حتى الآن؟ أم أنّ مهام هذه الجيوش تحوّل إلى مهام الأمن الداخلي؟ وأمن مسار التسوية؟ وهل تريدون استثمار دماء وبطولات وتضحيات المقاتلين في فلسطين ولبنان، من أجل تحسين المواقع في التسوية؟ وماذا عن فلسطين ١٩٤٨؟ أليست هي أرضاً عربية؟ فلماذا لم تذكر؟ ألأنّ ذلك يسيء إلى مسار التصفية، الذي أصبح مساراً جماعياً مع نهاية الثمانينات؟

ولكن رويداً. لماذا لا تعترفون بأن مصالح طبقة الـ ٥% تتعارض مع أيّ تسخين عسكري؟ أو ليست هذه الطبقة هي السائدة الآن؟ ولكن لماذا لا يقاتل الشعب في الجوار عبر الحدود، كما يقاتل الشعب في لبنان وفلسطين؟ أليس لأن الشعب هناك حر، وفي الجوار مقيّد؟ وهل يستطيع شعب مقيّد أن يقاتل؟ وهكذا فالجبهات مقفلة. والجيوش لأمن الأنظمة وأمن التسوية. والشعب مقيّد. والاستثمار مستمر إلامَ؟ إلى أن تقدّم عروض وصفقات. فيسحب سلاح المقاومة الوطنية في لبنان. وتطوّق الانتفاضة في فلسطين. وتبقى المقاومة الإسلامية المدعومة والمحميّة من إيران. إلى متى؟ إلى أن تصبح الظروف ملائمة لعقد صفقة أميركية ـ إيرانية. أو إلى أن ينسحب العدو من الجنوب. ففي أيّ وقتٍ سيتمّ ذلك؟ وهل يمكن للمسار الهابط: قومياً وعالمياً أن ينتج واقعاً مغايراً؟ أم أن المسار الهابط سوف يتعدل تمهيداً لمسار آخر صاعد؟ وإذ ذاك ألا تتبدل كل الوقائع باتجاهٍ مناقضٍ لما جرى ويجري منذ عقدين من الزمن؟. حزيران ١٩٩٢

الزمن يسأل: قيل لي في الزيارة: إنّ الجيل الذي يقلّ عمره عن الثلاثين لا يعرفكم. والجيل الأكبر لا يعرف كيف تطوّرت مواقفكم من القضايا الحارّة. فأنتم لا تستطيعون أن توضحّوا خطكم ومواقفكم كتابةً. لأنّ ذلك ممنوع. ولا تستطيعون ذلك شفوياً. لأنكم معزولون عن العالم، إلاّ من خلال زيارات الأهل، ومعرفة الموقف من خلال الأهل لا يصل إلاّ إلى عددٍ محدود. قد يكون لكم رفاق في الخارج، يوّضحون الخط. لكن سجن العقود يفعل فعله، فكثير من القناعات والممارسات السابقة تتبدّل: تقدماً أو تراجعاً. وكثير من الوقائع المستجدة، تفرض قناعاتٍ جديدة.

تضاعفت وطأة الاعتقال. فنحن لم نحرم فقط من الحرية والأهل والأصدقاء والعمل الوطني. وإنما فقدنا التواصل مع الجيل الذي عايشناه: انسجاماً أو صراعاً. وفقدنا التفاعل مع الجيل اللاحق: تأثّراً بآماله وأحلامه، وتأثيراً فيه. ورأينا مهما كثفناه في الزيارات لن يتجاوز الآحاد. ونحن لم نتطوّر باتجاهٍ واحد، وإنّما باتجاهات متطابقة في نقاط، ومتغايرة أو متناقضة في نقاط أخرى. وهذه النتائج طبيعية جداً.

بعد أن غرقت في التأمل، وصارعت ضدّ اليأس. قلت: لقد تطّورت إلى الأمام: فالفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، هو فصل تعسفي. لذلك فإنني الآن مع الحريات السياسية: أحزاباً ونقاباتٍ وجمعياتٍ وفكراً وصحافة.. وضد الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ أينما وجدت. وأنقد نفسي والقيادة التي كنت عضواً فيها على أية ممارسة تتناقض مع هذا الاتجاه. ولقد تجذّر موقفي المضاد لأيّ شكلٍ من أشكال الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعايش معه. والتجذّر نفسه طال التمايز الطبقي، والتبعية، وعلاقات التخلف، والإقليمية، هذا هو رأيي المعلن. وآمل أن ينقل لكل مهتم. خفّ بعض العبء. وانتفض الأمل بوجه اليأس. فالاعتقال ليس نهاية الحياة. ولابدّ من النور يوماً. وقد أتمكّن من التوضيح، والإسهام في تكوين وعيٍ جديد.

التزييف الذي لا تستطيع ردّه، كم هو مؤلم! تبرير الانتهاز يرافق كلّ تبدّل سياسي. هذا قانون عام. فدون التبرير يصعب الدوران من النقيض إلى النقيض. لكن التبرير عندما يفتقر إلى الخلق، يهوي بصاحبه إلى درجة الانحطاط، إلى مادون احترام الذات، واحترام المعنيين بالاقتناع. ففي كلّ صراع سياسي خطوط. والاندماج في أيٍ منها، يعكس الوعي والقناعة والمصالح. وتطوير الموقع: تقدّماً أو تراجعاً هو وليد هذا الانعكاس. وهذا أمر طبيعي ومشروع، خصوصاً إذا كانت المصالح هي مصالح بنيةٍ ومنتمٍ إلى هذه البنية. لكنّ هذا التطوير يصبح مزرياً عندما يكون التبرير معكوساً. وقد تجلّى في هذا المجال بعثي قديم ومناضل، تحوّل إلى قيادة تنظيمٍ ناصري. وشارك في الوزارة منذ منصف الستينات. حيث قال: "إنّنا سلمنّا السلطة هرباً من المعركة" فمن الذي رفض القرار ٢٤٢ ومشروع زوجرز؟ ومن الذي فتح الجبهة أمام العمل العسكري والفدائي بعد الـ٦٧ مباشرة؟ ومن الذي أدخل الجيش إلى الأردن لحماية المقاومة من السجن عام ١٩٧٠؟ ومن الذي قدّم الدعم للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠؟ أليس ذلك جزءاً من خطٍ عام متكامل؟ أولا يعكس هذا الخط رؤيتنا للمواجهة وساحاتها؟ أو لم يتغير هذا الخط وتلك الرؤية من النقيض إلى النقيض؟ وناقد أدبي يدللّ على حسّه الحضاري بقلب الوقائع في حادثة مؤرخة. فسامي الجندي كان سفيراً لسورية في باريس. وكتب كتاباً اسمه عرب ويهود. وهو في السلك الدبلوماسي. وقدّم له الملك حسين ونحن على قطيعة سياسية معه. لذلك حوسب.

لكـــنّ الـــناقد الأدبي يقول: إننّا أقلناه واعتقلناه، لأنه ذكر في كتابه، أنّه أحبّ في صباه فتاة يهودية وكـــاد أن يـــتزوجها. فـــأي احـــترام للذات لدى أديب وناقد عندما يلجأ إلى مثل هذا التزوير؟!. ولإرضاء أيّ نظام، وأية جهة يفعل ذلك؟!.

وتناقض القياديين في جبهة السلطة، تناقض مضحك. ويحتار الإنسان بين أن يرثي لهم ويتألم، أو أن يضحك ويسخر. فتقارير لجان حقوق الإنسان المعلنة، ومعلومات ومشاهدات السجناء المتنقلين مـــن سجن إلى سجن، والأخبار المستقاة من زيارات الأهل، والصحف الأجنبية، وأحداث الصراع الســـلمي والمســـلح، كـــلها تشير إلى وجود عشرات الآلاف في السجون، وإلى أعداد مماثلة من ضـــحايا الإعدام والتفجير والاغتيال والتدمير. ومع ذلك يشيدون بالديموقراطية الفريدة. يتذمرون من سيادة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، ويشيدون. ويشتكون بأنهم مسؤولون دون مسؤولية، ويشـــيدون. يصـــفون الاقتصـــاد في تقارير لجانهم المركزية بأنه: رأسمالي ـــ طفيلي ـــ تابع ـــ يـــتموّل بالعجـــز والقـــروض والمساعدات. ويبررّون؟! ثمّ يستغربون: كيف فقدت هذه الأحزاب تاريخهـــا ونضالها ومناضليها؟ لماذا هي في تراجع مستمر: عدداً، ونوعاً، ووزناً، ودوراً؟ لماذا بقـــي حـــزبيون دون أن يبقى حزب إلاّ في الشكل؟ لماذا اليأس والإحباط، التذمر والانطواء على الذات في القواعد، والتنظير والتبرير والإشادة في الأعلى؟! وهل يعود ذلك إلى تحولّهم إلى جزء من الطبقة الجديدة؟ وهل هم فعلاً في صلب هذه الطبقة أم في هوامشها؟

عيّـــنات: فـــي ١٩٩٢/١٢/١ صدر قرار في سوريا بالعفو عن عدد ممّن ارتكبوا أعمالاً ضد أمن الدولة. وقد شمل العفو حسب البيان الرسمي ٥٤٤ شخصاً. ومن خلال النوعيات المفرج عنها في السجن الذي نقيم فيه تتبيّن الممارسات والمفارقات: فمنهم من هو محكوم بالبراءة، من قبل محاكم ميدانيـــة، ومـــع ذلك قضى بالمعتقل أكثر من ١٤ عاماً. ومنهم من هو بالسجن منذ عشر سنوات دون محاكمـــة. ومـــنهم من انتهى حكمه منذ ستة أعوام، ومع ذلك لم يفرج عنه، وبعضهم حوكم وحكـــم وخرج من المعتقل دون أن يعرف مدة حكمه. وفي قضايا مشابهة، أو في قضية واحدة، حوكـــم بعضهم وحكم، ولم يخرج من المعتقل، ولا يعرف مدة حكمه. وبالمقابل هناك من انتهت أحكـــامهم فـــتقدموا بطلـــبات إخـــلاء سبيل، وبدل الإفراج عنهم مددّت أحكامهم مع حفلة تعذيب إضافية. وفي حالات مماثلة سمح لهم بالزيارات بدل الإفراج.

وإذا كانت هذه العينات في لائحةٍ واحدة وسجنٍ واحد، فكم هي كثيرة الممارسات والمفارقات التي تصـــدم أيّ مـــنطق؟ وكيف يمكن الدفاع عن الديموقراطية الفريدة؟ نعم. هناك نصف العالم تقريباً يتبـــنى مفهـــوم الحـــزب الواحـــد أو القائد، ومفهوم الديموقراطية الشعبية. وقد سقطت كلّ هذه التجارب. ولم يبق منها إلاّ ما هو كالغاز المضغوط. ومع ذلك ففي أيّة ديموقراطية شعبية يتم مثل

هـذا التصـرف الكيفي التعسفي؟ وإن وجد، فهل له علاقة بالديموقراطية الشعبية؟ الديموقراطية الشـعبية اجـتهاد وابـتكار سقطا في المركز والأطراف. لكنّ هذه الديموقراطية تحكمها قوانين ومنطق ورقابة ورأي عام، وليست طليقة من أيّ قيد. وليست خاضعة للأمزجة. للحقد. للابتزاز.

وفـي الأردن: فرضت ظروف التطور هوامش واسعة من الديموقراطية. ورخصّ لكل الأحزاب الـتي تقدمـت بطلبات مهما كان اتجاهها، من الماركسية إلى القومية إلى الدينية. ورغم الأهمية المرحلية الفائقة لهذه الهوامش، فالممارسة هي التي تكشف بعض الزيف المضمر في ديموقراطية تتراوح بين المنح والانتزاع، فالرقابة على المطبوعات الداخلة إلى الأردن هي من الصنف الأكثر سـوءاً فـي الوطن العربي، والقضاء خاضع لأمن النظام: مثلاً حكم على نائبين بالأشغال الشاقة المؤبـدة بـتهمة التآمر على أمن الدولة. وبعد أن خرج الشاهد الرئيسي من قبضة النظام وغادر القطر، تبيّن أنّ الشهادة مفروضة من قبل أجهزة النظام، وبترتيب محكم مع رئيس المحكمة. وبعد إعـلان الفضـيحة، عفـا الملك عنهما في عداد سجناء آخرين. وقانون المطبوعات تضمّن بنداً صـريحاً يمـنع الصحافة من نشر كلّ ما من شأنه الإساءة إلى علاقات الأردن العربية والدولية، وكـل ما يمس الزعماء والرؤساء العرب. وبما أنّ كل رئيس أو زعيم هو النظام واقعياً. وبما أن الـنظام هو البلد والوطن، في هذه المرحلة، فإنّ القانون إذن يمنع المسْ بأيّ نظام. وبما أن النظام فـي المرحـلة نفسها هو نظام التمايز الطبقي، والاستبداد السياسي، والتبعية للرأسمالية، وتصفية القضية الفلسطينية، وتعميم الوعي المزيف، فإن القانون إذن يمنع الإسهام في تكوين الوعي البديل مـن خلال تعرية خصائص هذا النظام. وعلى ضوء ذلك ما هي حدود التغيير التي يمكن بلوغها فـي ظلّ هذا القانون؟ والى أي مدى تسهم هذه الهوامش في صنع البديل: محلياً وقومياً؟! لا شك أنّ الممارسة بذاتها تقود إلى تخطي الحدود المرسومة. وإذ ذاك تفتح أفقاً جديداً أو تصطدم. وفي الحالـتين فـائدة لالتقاط الأنفاس أولاً، ولإغناء الوعي والتنظيم **ثانياً**. **والفترة** التي تدوم فيها هذه الفرصـة، مقترنة باتجاه التطور محلياً وقومياً وعالمياً. وفي هذا الاتجاه لا فعل للأحزاب المحلية إلاّ بمقدار نموّ قواها الذاتية، ووزن الفئات الطبقية والمهنية التي تعبّر عنها. وهذا المقدار عرضة للـتقدم والتراجع حسب. اتجاه التطور القومي والعالمي من جهة. وحسب وزن ودور تلك الفئات من جهة أخرى. والاتفاق الأقرب إلى المعاهدة بين وفدي النظام والعدو في واشنطن، يسمى اتفاقاً عـلى جـدول الأعمال. فأي تزوير هذا؟ وأي استهتار بالمؤسسات التمثيلية؟!. وفي **السودان** قال رأس الـنظام حول الديموقراطية: "وهل منعنا أحداً من التعاون معنا؟!" فيا لها من ديموقراطية!!. وفـي المغـرب قال الملك:" إنّ الإسلام لا يبيح الملكية الدستورية. وملكيته مستمدة من الإسلام". وفـي لبنان. البلد الأكثر ديموقراطية في الوطن العربي. ينص القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء

علـــى عـــدم الإساءة لعلاقات لبنان العربية والدولية. أي لعلاقات نظام لبنان مع الأنظمة العربية والدولية. لكنّ هذا القانون مزّق بقوة الفعل الحر. فالأحزاب اللبنانية المؤثرة، قادرة على الاحتفاظ بهامش من الحرية في القضايا الكبرى، مهما كان الضغط الخارجي قوياً. ولذلك فإنّ مثل هذا القيد غيـــر قابل للتطبيق. ويبقى القيد الأهم هو الذي تفرضه قوات الردع فيما يخص نظامها والأنظمة الحـــليفة. وهذا القيد هو في غاية التأثير نظراً لدوره السياسي والأمني والعسكري في لبنان. إذن. فحـــتى فـــي لبنان، تقلّصّ هوامش الديمقراطية. أفلا يدل ذلك على حسّاسية الطبقة الجديدة السائدة الآن في الوطن العربي، من أية ممارسة فعلية للديموقراطية؟.

وفي السعودية تمّ تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية. والحقوق المعنّية هي التي يبيحها فهم مـــتطوّر للإسلام. وأعضاء هذه اللجنة والمساعدون لهم، هم على العموم خارج أي إطار سياسي عـــلماني. ومع ذلك، فقد تمّ اعتقالهم. إذن حتى الذين ينطلقون من فهم ديني متطور للإسلام، ولو بـــالحدود الدنيـــا لهـــذا الـــتطور، سرعان ما يصطدمون بالفهم الديني المغلق، وبمصالح أنظمة الاســـتغلال والاستبداد والتبعية، في وقت واحد. فيغدوا لخصم مزدوجاً. والحصار شديد الإحكام فـــأي هوامـــش مفـــتوحة الآفاق يمكن أن تتحقق دون إزاحة هذه الأنظمة من مواقع التقرير؟. إنّ اللجنة لم تطالب إلاّ أن تكون الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟ أي أن تحـــترم الســـلطة حقـــوق الإنسان التي تمنحه إياها الشريعة. وأن تلتزم السلطة بما تمليه الشـــريعة في ممارساتها. ومع ذلك تعتقل هذه اللجنة، ويمنع نشاطها. والسلطة وهيئة العلماء هما اللـــتان تقـــرران ذلك. والذريعة : أن الشريعة مطبقة ومحترمة. إذن فلا لزوم لهذه اللجنة. حسناً. فـــإذا كان لا لزوم لهذه اللجنة، والشريعة مطبقّة، فلماذا الخوف؟. في هذه الحالة فان اللجنة ستبقى معـــزولة ومحدودة؟ ولا تحدث أيّ تأثير. الجواب واضح: وهو أن حقوق الإنسان الشرعية غير محترمة ومنتهكة. وبالتالي فان طرح اللجنة ونشاطها سوف يعبران عن ضرورة . وسوف يلتف حولهـــا كـــلّ المحـــرومين من حقوقهم الشرعية التي تنصّ عليها الشريعة نفسها. وهذا الالتفاف سيشـــكل عـــامل إرباكٍ إضافي، يضاف إلى عوامل أخرى، منبثقة عن ضرورات أخرى، فيزداد حجـــم الإربـــاك، وتتـــنامى وتـــتلاقى القوى المغبونة من فقدان العدل والحرية والدور في القرار الوطني. ومن هيمنة القوى الخارجية على الأمن والاقتصاد والسياسة، وبالتالي على الوطن. وعن هـــذا التـــنامي والتلاقي يحدث تراكم جديد وتحوّل جديد، مضاد لتلك الممارسات. ولذلك يجب أن يوقـــف هـــذا المســـار مهما تعرّضّت هيبات الجلالات للنقد والتجريح. لكنّ المسار الذي تقتضيه الضرورة لابدّ له إلاّ أن يوجد المسارب التي ينفذ منها. وهذه المسارب تضيق أو تتسع تبعاً لوزن القـــوى المتصـــارعة، والظـــروف التي يجري في ظلّها الصراع. وفي وضع الخليج فان الظرف

الدولـــي هـــو الأكثر فعلاً. وآفاق التطور في أبعادها الثلاثة: المحلية والقومية والعالمية، هي تقدم وتراجع.

وفـــي العـــراق، وبعـــد سيطرة قوى المعارضة على الشمال، تمّ وضع اليد على وثائق أمنية. ثمّ صـــوّرت ونشـــرت فـــي كرّاس في شباط ١٩٩٣. وهذا الكرّاس يحتوي على عيّنات من تعامل السـلطة مع خصومها، لا يكاد يصدّقها العقل. فبين ١٩٧٨ و١٩٨١ سجّلت منظمة العفو الدولية أســماء ٥٢٠ شخصاً تمّ إعدامهم لأسباب سياسية. وخلال تسعة أشهر من ١٩٨٩/١ ـــ ١٩٨٩/٨ تـــمّ إعدام ٨٧ شخصاً، وقد ورد ذلك في كتاب بتوقيع مدير أمن محافظة السليمانية، لأنهم خصوم الحـــزب القـــائد. وفي أوامر أخرى مصوّرة، توعز لمسئولي الأمن بتصفية هذا الخصم. وتصفية ذاك مع أسرته. وتصفية آخر مع نسله حتى الدرجة الأولى. وتصفية آخرين حتى الدرجة الثانية، وأحيانـــاً حـــتى الثالـــثة. وفـــي مرسوم موقع من رأس النظام بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٤ تزاد رواتب ومخصصـــات أصـــدقاء الرئيس القائد صدّام حسين رئيس الجمهورية.. بنسبة ١٠٠% للبعض و ١٥٠% للـــبعض الآخـــر، فهـــل ثمـــة تفســـير لمثل هذه الممارسات إلاّ بالعودة لأخلاق عصر الانحطاط؟ أو بالتطابق بين أخلاق الطبقة الجديدة وأخلاق عصر الانحطاط؟

ومفاوضـــات مدريـــد ـــ واشنطن المستمرة حتى الآن ـــ حزيران ١٩٩٣ ومنذ ٣٠ تشرين أوّل ١٩٩١ تصـــوّر وكأنهـــا إجـــبار للعدو على التفاوض، وتمسك بالحق القومي، طالما أنها تتمسك بالقـــرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؟ والفارق الوطني والقومي بين موقفين، هو رفض المفاوضات المتعددة إلاّ بعد إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية، أو القبول بهذه المفاوضات. إذن فليس الفارق هو بين القـــبول بالمفاوضـــات ورفضها. بين الإبقاء على الصراع حيّاً مع العدو ريثما تستكمل الشروط الماديـــة للتحرير، وبين التفاوض والصلح والاعتراف؟ أي في إطار التسوية نفسها، وعلى ضوء أسس مدريد ذاتها، واستناداً إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ نفسيهما. فأيّ تلاعبٍ بالعقول؟ وأيّ تزييفٍ لحقيقة الصراع؟ وكم هو بائس الذي يستسلم لهذا التلاعب والتزييف؟ وكم هو مسحوق هذا الشعب عـــندما لا يتمكن من فضح هذا التزييف؟ ويتراكم التزوير في كلّ ما يخص التصفية حتى تتحوّل إلى تحريـــر: فـــلاً ضرر في المفاوضات إذا كانت ستؤدي إلى تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطيني. ولا ضرر منها إذا كانت ستؤدي إلى انسحاب العدو من الجولان دون قيدٍ أو شرط. فـــأي اســـتغباء للشـــعب هذا؟ وأيّ استهتار بوعي وعقل المتلقي هذا؟ وأيّ استهانةٍ بذات المعلل والمـــبرر، ورخصٍ بموقفه؟ أفلا يتضمن القراران ٢٤٢ و٣٣٨ كلّ الشروط التي تضمن الحدود الآمـــنة والمتفق عليها والمعترف بها؟ أولا تتعارض هذه الشروط مع الحقوق المشروعة للشعب الفلســـطيني؟ أو لا تكـــرّس الهجـــرة والاستيطان والاستيلاء على الأرض؟ أولا تتعارض مع أيّ

صـــراع لاستعادة الأرض والوطن، وإعادة المشرّد إلى وطنه وأرضه؟ أولاً تكرّس وجود الكيان الاســـتعماري الاســـتيطاني العنصــــري فوق أرض فلسطين؟ أولاً تلغي تنامي الوعي لإقامة دولة عـــلمانية ديموقــــراطية تكون لكلّ الذين يناضلون لإقامتها، بالفكر وبالسلاح؟ سواءً أكانوا عرباً أم يهوداً؟ وعودة الجولان على أساس هذين القرارين هل هي كاملة؟ وهل هي دون شروط؟ أم هي مشــــروطة بتنفيذ هذين القرارين المتنافيين مع الحق العربي في فلسطين، ومع الحقوق المشروعة للشـــعب الفلسطيني، ومع حق الأجيال المقبلة بألاّ تقام في وجوههم السدود وحقول الألغام والقيود القانونية، وكل أشكال التدمير التي يخلقها الاندماج والسلام المزّيف؟!. حزيران ١٩٩٣

ربع ساعة ربع قرن: قيادة الحزب كلها تقريباً جيء بها إلى المعتقل، إلاّ من غادر. بعضنا اعتقل دون أن يســـأل حتى الآن. ولم تفتح له إضبارة. ولم يؤخذ إلاّ اسمه. وكلّ هؤلاء من خارج القطر العــــربي الســــوري، وآخــــرون قيل لهم: سوف تقابلون اللجنة وتعودون. وأنا قيل لي: ربع ساعة وتعـــود. وعندما رغبت بأخذ ضرورات الاعتقال، أقسم الضابط الذي أتى لإحضاري، بأنني لست ذاهباً إلى السجن، وإنما إلى مقابلة رئيس اللجنة في مبنى قيادة القوى الجوّية. لكننا تجاوزنا المبنى دون أن يلـــتفت إليه. وفوراً إلى المعتقل!. وها أنا الآن قد أنهيت عامي الثاني والعشرين. أول من خـــرج مـــن المعتقل أمضى خمس سنوات. فقد وضعت أسرته في ظروف خانقة. وغدت حياته وحياتهـــا جحيماً لا يطاق. فلبّى رغبة السلطة، بأنّ خطّها أفضل من خطنّا. وخرج. على كل هكذا أشـــاعت السلطة. فيا لها من تجارة بكرامة وإنسانية إنسان وأسرته! وثاني من خرج أمضى ست ســـنوات ونيف وسبب الخروج، مرض في القلب والثالث بعد عشر سنوات. فقد أصيب بورمٍ في الدمـــاغ. وأعطى الطبيب المختص شهادة بأن العملية لابدّ منها. وأنّ إمكانيات العملية في سوريا مســـتحيلة. وأن نسبة النجاح لا تزيد عن الـــ ٦% وقد أجريت له عملية في لندن ـــ على حساب أهله طبعاً ـــ ونجحت لكن آثارها لم تنته بعد.

وتـــمّ إحكـــام الأبواب إحدى عشرة سنة جديدة. وفي أيلول ١٩٩١ خرج سلمان عبد الله: العراقي الهويـــة. فقـــد مرّت حرب الخليج الأولى، ثمّ الثانية، وأسرته في العراق. ولم يفرج عنه. لقد بدأ وضـــعٌ عالمي جديد. وحدثت تفاعلات مستجدة في النطاقين العربي والعالمي، فتقرّر الإفراج عنّا: مجموعـــةً بعد أخرى. لقد استنتجنا ذلك دون تبليغ رسمي. فنحن موقوفون سياسياً بأمرٍ من رأس الـــنظام، ولا أحد غيره يعرف شيئاً عن مصيرنا. ورغم كلّ ذلك فإن سلمان عبد الله لم يخرج إلاّ بعـــد أن أوضـــح وضع عائلته في العراق، وتاريخ حياته، خطياً. وكأنّ تاريخ حياته مجهول وهو عضـــو فـــي قيـــادة الحزب. وكأنّ وضع أهلٍ في بلدٍ جرت فيه حربان غير معروف!. إنّه التلذّذ بمآســـي الآخـــرين. هـــل هـــو تعبيرٌ عن خلق؟ هل هو تفجير لحقد؟ هل هو استهتارٌ بكلّ القيم؟

والخـــامس خـــرج في نيسان ١٩٩٢. وهو يوسف البرجي. فقد أصيب بورمٍ في الدماغ، ومرضٍ بالقلب، وبات وضعه مربكاً: فالموت تحت العملية في المعتقل مشكلة. ودون عملية لا يمكن له أن يســتمر. وهو فلسطيني. وعضو سابق في منظمة التحرير الفلسطينية. وليس له في السجن حتى إضبارة. ولم يجر معه أي تحقيق. ولم توجه له أية تهمة. وشأنه في ذلك شأن العضوين الآخرين المعتقــلين مـــن القيادة القطرية: الفلسطينية ــ الأردنية الموحدّة، وهما: ضافي جمعاني الأردني الهويـــة. وحســـن الخطيب الفلسطيني الهوية. وهكذا أصبح المفرج عنهم حسب الترتيب الزمني: الأول: أنيـــس كـــنجو. الثاني: أحمد الشيخ قاسم. الثالث: يوسف زعيّن. الرابع: سلمان عبد الله. الخـــامس يوســـف الـــبرجي. والسادس هو نور الدين الأتاسي. فقد أصيب بنوبة قلبية في نيسان ١٩٩٢ ونقل إلى المستشفى. ولدى فحصه تبيّن أنه أيضاً مصابٌ بالسرطان في المري، إلى جانب كونـــه أصـــلاً مريضاً بالسكّر. وقد أبلغ بأنّ الورم غير خبيث. وأبلغت أسرته الشيء نفسه. ولم يفرج عنه إلاّ في آب ١٩٩٢. ولم يعط جواز سفر لإجراء عملية في الخارج، إلاّ بعد أن أصبحت العمـــلية مستحيلة. لقد وصل السرطان إلى الكبد والتهمه. فتوفي في المشفى في باريس في كانون الأول ١٩٩٢ أي بعـــد شـــهور ثلاثة وأيام أربعة من الإفراج عنه. هل نكرّر الأسئلة. لماذا ؟... والسابع محمد رباح الطويل تم الإفراج عنه في آب ١٩٩٢ وتوفي في نيسان ١٩٩٣. فقد أصيب بـــنوبة قلـــبية مـــنذ عقـــد ونصف تقريباً. ومنع من مغادرة سريره إلاّ عند الضرورة واستمرّت المعالجـــات الخاطئة والتقارير المزوّرة، إلى أن تأكد قرب موته. فهو مصابٌ بتضخمٍ وتشحمٍ في القـــلب. وبعد خروجه بأقل من تسعة شهور توفي. وفي كانون الثاني ١٩٩٣ خرج الثامن: حاكم الفايـــز لكـــنّه لم يخرج لأنه سيموت أو لأنه مهدّد بالموت السريع كالآخرين. ولكن، لأنّ ضغوطاً قويـــة من شخصيات أردنية كانت وراء الإفراج عنه. فقد استدرج النظام الوفد تلو الوفد لسنوات عـــدة. ومقـــابل الوعـــد بالإفراج، كان يستجّر الوفد لتأييد سياسة النظام. وخلال هذا المسلسل تمّ اعتماد سياسة الإفراج، فخرج.

والآخـــرون إلى متى؟!. ألم ينته نبع الحقد بعد؟ ألم ترو الرجعية العربية الطبقية الحاكمة غليلها؟ وهـــل كـــان تصـــنيفنا للتناقضـــات خاطـــئاً؟ ألم تثبت ممارسات العقود بأنّ وحدة المصالح بين الإمـــبريالية والصـــهيونية والـــرجعية، هي وحدة حقيقية؟ وهل يلغي الصراع ضمن الوحدة هذا الإثـــبات؟. هـــل هو تناقض الخطوط السياسية الذي يولّد كلّ هذا الحقد؟ ولماذا الخوف من الخط النقيض، طالما أنّه لا يمتلك جيشاً ولا أمناً ولا مالاً، ولا يستند إلى أية دولة، قريبة أو بعيدة؟ هل هي أخلاق نظام الطبقة الجديدة؟ هل هي رغبات الثالوث المهيمن في العقدين الأخيرين؟ أبانتظار مـــرض قـــاتل، كي ينال صاحبه شرف الترشيح؟ هل هو الخوف من الخط في الخارج؟ هل هو

الخوف من كشف الوقائع؟ إنّ للخط من يحمله بالخارج. وقد أضحى ــ مطوّراً إلى الأمام ــ خطاً لكــل القــوى التي تستلهم المنهج العلمي في تحليلها للواقع. وللوقائع من يكشفها في الخارج. وقد تكــون أضــحت خــلال أكثر من عقدين، ضمن وثائق كلّ القوى المهتمة. وفي كل الحالات، إنّ الأجهــزة الأجنــبية تمتلك من المعلومات، أكثر ممّا يمتلك سجناء العقود. أمن أجل إدماجنا ضمن الخــط الســائد رسمياً: محلياً وعربياً ودولياً؟ لقد فشلت المحاولتان:١٩٨٠ و١٩٩٠ ، إذن لماذا؟ ألكل الأسئلة التي طرحناها؟ ألبعضٍ منها؟. ونترك الصفحة مفتوحة لمرشحين آخرين.

ولأذكر الآن ببعض الحقائق:

١ــ إن قيــادة الحزب لم تر نفسها يوماً خارج مسؤولية النتائج التي آلت إليها حرب ١٩٦٧. ومع أنّ قيــادة الجيــش مسؤولة مرتين: الأولى كون وزير الدفاع ورئيس الأركان عضوين في قيادة الحــزب. والثانية لكونهما القيادة العسكرية، فإنّ قيادة الحزب هي التي تولّت مسؤولية التوضيح، وهــي الــتي واجهت الشعب والحزب والجيش، وتحمّلت النقد، واستمعت إلى الاقتراحات. ولذلك فإن طابع الود والثقة، ظلّ مسيطراً حتى تفجرّت أزمة الخطوط السياسية عام ١٩٦٨.

٢ــ عــبد الكــريم الجندي: رئيس مكتب الأمن، وعضو اللجنة العسكرية الخماسية، الذي انتحر ١٩٦٩. ونــور الديــن الأتاسي:رئيس الدولة، الأمين العام للحزب، الذي توفي. ويوسف زعيّن: رئيس مجلس الوزراء الذي لازال معلّقاً بين الموت والحياة منذ عام ١٩٨٠، هم الذي صوّتوا في مجلس الأمن القومي ضد تحريك القوات العسكرية لتنفيذ قرار الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطــرية، عــام ١٩٦٨ القاضي بتنفيذ قرار تغيير مراكز القوى. ويالها من مكافأة؟! وإنني الآن أتســاءل دون جــواب: ترى ماذا كان شعور يوسف الزعين أبّان العملية؟ وكيف كان يفكر نور الديــن الاتاسي تجاه الموقف ذاته قبيل الوفاة؟ أما تفكير عبد الكريم الجندي قبيل الانتحار، فواضح مــن وصــيته. إنّ الفائدة الوحيدة من التأمل بهذه الأسئلة، تكمن في الدروس التي يجب أن يستفيد منها كلّ من يمرّ بظروف مشابهة. **ويظــلّ تطور المصالح الطبقية. وتناقض الخطوط السياسية، هما العاملان الأكثر فعلاً.**

وأتســاءل أيضــاً: عن قيمة الحرية في أنظمة تقيم سياجاً حول الشعب كلّه. تؤطّر كلّ الشعب في مؤسســات. تمنحه كامل الحرية في التنفيذ. وليس له أيّ دور في التقرير. تفتح أمام مراكز التأثير مــن أدنى مســتوى إلى أعلى مستوى، كلّ فرص الإثراء. وتحصّن هذا الإثراء ضد سهام النقد. وتــبقي كل أبواب التراجع في الدخول مشرعةً أمام الوطن والشعب؟ إنّ الفروق غاية في الضآلة بيــن هذا السجن الصغير وذاك السجن الكبير. وإذا كان نصيب الواحد منّا نحن مترين بمترين في هذا الوطن. فأيّ شعورٍ بالمواطنة يملكه الإنسان العادي؟ وأيّ دورٍ له في وطنه؟ نعم. إنّ الحرية

قيمة بذاتها. وإنّ للحياة والأسرة حقاً. وإنّ السجن وأدّ لقوة العطاء في الانسان، وعطالة لطاقة من طاقات الوطن. ولكن كيف يمكن لهذه الحرية أن تمتلك قيمتها، ولهذه الحياة أن تعيش ذاتها، ولهذه القوة والطاقة أن تستنفذ قدرتها على الإنتاج، في ظلّ مثل هذه الظروف؟

إنّ تـناقض خطينا هو تناقض تناحري. هذا صحيح. وإنّ العقود اللاحقة أثبتت الفروق الجذرية: نضـالاً، ونظافـةً، ومستوى معيشة لكل الشعب وتوازنا بين الإنتاج والإنفاق وتغليباً للإنتاج على الإستهلاك ودورا للمواطن والحزب وانعكاسا للخط السياسي في التحالف مع قوى التحرر والتقدم، والصراع مع القوى النقيضة. نعم. إنّ كلّ ذلك صحيح.

ولكـن التناقض وإثبات العقود، لا يستندان إلى قوة مادية ذات وزن. فنحن اعتقلنا قبل أن نبدأ أيّ تـنظيم. والـتحقيق أثبت ذلك. وكل التنظيمات التي يقترب خطها من خطّنا كانت تسحق قبل أن يـتكامل نموّها. إذن لماذا اعتقال العقود؟ وهل تبقى كلّ تلك الأسئلة عن الزمن والتعامل موضع مبالغة أم أنها أقل ممّا ينبغي؟. حزيران ١٩٩٣.

ضـخ الأموال: ذكر بعض المختصين أن أكبر عملية نقل للأموال حدثت في التاريخ هي تلك التي تمّـت فـي العقود الماضية من الدول البترولية، إلى الدول الرأسمالية. ولكن، هل تستطيع البنى الطبقية السائدة فيها أن تفعل شيئاً آخر؟ أوليست هذه البنى محكمة التبعية لتلك الدول؟ أو ليس من مصـلحتها هـي أيضـاً، ضخّ دمٍ جديد في شرايين الاقتصاد الرأسمالي؟ أو ليست قوة الرأسمالية العالميـة هي قوة لها؟ أوليس كسب معركة الصراع ضد قوى التحرر والاشتراكية في العالم هو كسـب لهـا؟ أوليـس تحقيـق التفوّق في مجال التراكم المالي هو التمهيد الضروري لكسب تلك المعـركة؟ أو ليس من واجبها ومصلحتها أن تضاعف التراكم المتولّد في عهد الاستعمار، بتراكم جديـد فـي هـذا العهـد، عهـد الإمبريالية؟ أو لم ينعكس هذا التراكم في محصلة الصراع بين المعسـكرين؟ وهـل توظـف هـذه الأموال في أمكنة ومجالات تدعم الوحدة والتحرر والتنمية المسـتقلة؟ أو ليس التحرّر نفياً لها؟ أو ليست الوحدة مضادة لمصالحها وتكوينها ومصادر دخلها؟ وهـل الـتطوير المسـتقل لقوى الإنتاج: محلياً وقومياً، يتلاءم مع هذه المصالح وذاك التكوين؟ وبالتالي، هل يمكن إيقاف هذا المسار، وإحداث تحوّل معاكس لهذه الأموال، إلاّ بإسقاط هذه البنى من مواقع القرار؟. حزيران ١٩٩٣

تداعـي الذكـريات: فـي مجلة المنابر اللبنانية ــ نيسان ١٩٩٣ مقابلة مع قائد صومالي، ومنها نستنتج درسين بالغين فيما يخص الوحدة الوطنية. الأول: ليست العاطفة الوحدوية هي التي ترسخ جذور الوحدة الوطنية، إنّما المساواة بين الأقاليم والأفراد والفئات الاجتماعية. وشعور الجميع بأن الفرص المتساوية والمتكافئة متاحة أمام الجميع لتولي المسؤولية وممارسة الحقوق والمشاركة في

القـــرار. لكـــنّ هذه المساواة وهذا الشعور لم يتوفرا للوحدة الصومالية بين الشمال والجنوب. فقد اســـتغلّ رجـــال الجـــنوب السياســـيون العاطفة الوحدوية في الشمال، واشترطوا تبوءهم المراكز الحسّاســـة: رئاســـة الجمهوريـــة ورئاسة الوزارة، ووزارة الدفاع والداخلية والخارجية. وقيادتي الجيش والأمن. كما اشترطوا أن تكون حصة الجنوب في المجلس النيابي ٩٠ عضواً، مقابل ٣٣ للشمال. وعندما اصطدمت العواطف بالوقائع تزعزع أساس الوحدة. فالمسؤوليات مصالح ودور: شخصياً، وعائلياً، وقبلياً، ومنطقياً. سياسةً واقتصاداً وثقافةً وخدمات.

الـــدرس الـــثاني: ليس تبني الحاكم لأيديولوجية معينة يجعل هذه الإيديولوجيا راسخة الجذور في أعمـــاق الشـــعب. فقد تبنّى رأس النظام: سيادبري، الماركسية ــ اللينية ثم ارتد عنها. ولجأ إلى التعاون مع أميركا. وليس المهم الآن تبيان السبب: هل هو ارتداد الاتحاد السوفيتي المصلحي نحو دعـــم نظـــام أثيوبيا التي تحتل أرتيريا وجزءاً من الصومال. أم هو ارتداد سيادبري نحو أميركا. إنمـــا المهم هو أنّ هذا التبني جاء من الأعلى. ولم يكن حصيلة تبلورٍ شعبي متنامٍ: وعياً وتنظيماً ومصـــالح، ونضـــالاً طويـــل النفس. ومن هذين الدرسين نستشف المآسي التي تقود إليها الوحدة العاطفيـــة. فالصـــراع المسلح والمجازر والدمار والانفصال، كلّها ثمار طبيعية لمثل هذه الوحدة. كما نكتشف المخاطر التي يقود إليها انفراد تنظيم واحد بالسلطة على الوحدة الوطنية. فلو لم يتنكر المؤتمـــر الموحدّ لاتفاقه مع حركة الشمال والجنوب، وينفرد بالسلطة، لما حدث انفصال الشمال. ولمـــا حـــدث الصراع المسلّح بين جناحي المؤتمر الموحدّ نفسه. ولما جاع شعب الصومال. ولما استفادت أميركا من هذا الوضع، ورسخّت أقدامها في المنطقة.

هـــذه الـــدروس كم هي موحيةٌ عند التمّعن بجزء من أسباب قيام الوحدة المصرية السورية شباط ١٩٥٨. وبجـــزء من أسباب انفصالها ــ أيلول ١٩٦١؟ وعند التمّعن بما حدث ويحدث في أقطار عـــربية عدّة. من الجزائر إلى تونس. ومن لبنان إلى السودان. ومن سوريا إلى مصر إلى العراق إلى اليمن. فهل نستفيد من دروس التاريخ؟! حزيران ١٩٩٣.

الوعـــي الطـــبقي والـــدور السياســـي: عوامل ثلاثة تضاف إلى التناقضات السياسية الطبقية في الســـعودية ومـــا شـــابهها من أنظمة خليجية: الأوّل، يولّد التناقض ضمن الأسرة الحاكمة نفسها. فالمال الوارد من النفط بدأ بالتناقص. وأفراد الأسرة الحاكمة يتكاثرون بسرعة. وهؤلاء الأفراد قد اعـــتادوا على مستوى خيالي من الإنفاق. وكلّ وافد جديد يتطلع إلى المستوى ذاته. لكنّ إيرادات الـــنفط لم تعد كافية لتأمين هذا المستوى. فديون السعودية حتى نهاية ١٩٩٢ بحدود الـــ ٦٠ مليار دولار. وخدمـــة الديـــون بين ٨ــ٥ مليارات دولار. وتحملّت السعودية العبء الأكبر من نفقات حرب الخليج. واقترضت لسداد ديون الحرب بحدود الـــ١٠ مليارات دولار. وعلى عاتق نظامها

يقع عبء الإسهام المادي الأساسي في معارك القوى المضادة للتحرر، وخاصة في الوطن العربي وتركيا. إلاّ أنّ الوافدين الجدد، وعناصر الفروع الأكثر بعداً عن مراكز القرار، لا يقبلان بالتنازل عـن مسـتوى الإنفـاق المرتفع. ولذلك يلجأ الفرع المهيمن إلى منح الاقطاعات من الحق العام، ويـنفق عليها بسخاء من المال العام. وهذا بدوره يؤدّي إلى تناقضٍ جديد مع أصحاب هذا الحق، وهذا المال. وهكذا يضاف إلى التناقض ضمن الأسرة، تناقض مع الوطن والمواطن. والتناقضان معاً يفتحان ثقباً ولو صغيراً في بنية النظام.

العامل الثاني يتحدد بتناقض الأساس الديني للسلطة مع تنامي دور الإسلام السياسي: فتبادل الدعم بيـن شـبكة العلاقات الدينية والأسرة الحاكمة له دور أساسي في قوة المؤسستين معاً. لكن هذا الدعـم المتبادل بدأ بالاهتزاز. إذ إنّ قطاعاً متنامياً من رجال الدين أخذ بالتذمر. فالوجود الغربي المتـنامي وما يرافقه من قيم وسلوك وسيطرة، يثير المشاعر ويحرّض على النقد. وهذا النقد بدأ يظهر بصوتٍ عال. كما أنّ القطاع المتنامي أخذ يطالب بدور سياسي صريح. فهو الوريث لدور الديـن فـي تكويـن الـنظام وطابعه الديني التاريخي. وهكذا تتكامل المطالبة بدور سياسي مع الاحتجاج على نتائج الوجود الأجنبي الكثيف، فيتولد عن هذا التكامل إرباك جديد. إذ إنّ ارتباطات السـلطة الخارجية، وتفرّد الأسرة الحاكمة بالسلطة، يتعارضان مع الاحتجاج والمطالبة. وبالمقابل فإنّ هذه الارتباطات والتفرّد يضاعفان الاحتجاج والمطالبة. فيزداد التناقض، ويضاف عامل جديد من عوامل إضعاف السلطة. أو تتراخى السلطة وتستجيب، فيتحقق الإضعاف ذاته. والأمران معاً يحدثـان فجـوة في تماسك النظام. لأنّ الطرفين المتصارعين هما أصلاً الهيكل الأساسي للنظام. وهذه الفجوة واحدة من فجوات يحتاج إليها خط التحرر والتقدّم.

وتـنامي الطـبقة الوسـطى يشـكّل العـامل الثالث من عوامل التناقض. فتسارع التعليم، ونمو الاختصاصات المهنية والحرفية، ونشوء شرائح تجارية واسعة، وتوسع دور الصناعة، والزراعة الرأسمالية، كلّها عناصر تتكامل لتكوين وتوسيع الطبقة الوسطى، وهذه الطبقة متنافرة التكوين من حيـث الوظيفة الإنتاجية، لكنّها موحدّة من حيث الحرمان من دور سياسي. ولذلك، فمع كلّ توسعٍ وتنامٍ في الوزن الاقتصادي والبشري والعلمي، تزداد الحاجة لدور سياسي، يلبي مصالحها، ويعبّر عـن نظـرتها للعمل الوطني والقومي. وهذا الدور لا يتحقق إلاّ على حساب تفرّد الأسرة بالقرار مـن جهـة ، والدور السياسي للدين من جهة أخرى. فيتضحّ التناقض المزدوج. والوضوح يولدّ وعيـاً إضـافياً. ومـع كلّ خطوة عملية لتحويل تلك الحاجة إلى واقع، يحدث صدام مزدوج ولو بنسب متفاوتة الشدّة. ومع كلّ تكرار تتوضحّ الحقيقة أكثر، إذ لا بدّ من تطوير النظام السياسي ـــ الاجـتماعي نحـو الديموقـراطية والعدالة وتكافؤ الفرص. لكنّ هذا التطوير يتناقض مع التفرّد

بالسلطة، والدور السياسي للدين. والتناقض يولدّ الصراع. ونتائج الصراع تتغيّر تبعاً لتغيّر موازين القوى في الداخل المحلّي والمحيط الإقليمي. والداخل الإقليمي والمحيط القومي. والداخل القومي والمحيط العالمي. وعلى المدى المنظور يبقى الميزان الأخير هو الأكثر فعلاً. ويظلّ الصراع مفتوحاً. ويظلّ كذلك خط التطوّر.

١

تمركز الثروة والإسلام : ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، كان الدين وسيبقى موضوع استغلال طبقي: فكلّ الذين قالوا بأن السلطة تستمد من السماء، ومن نصوص تنسب إليها، إنّما فعلوا ذلك لهدف مثلث: تضليل الفقراء المحدودي الوعي. وقداسة السلطة. وتكديس الثروات. وإذا تجاوز هذه القاعدة نسبياً اثنان أو ثلاثة من الخلفاء عبر آلاف السنين، فإنّ هذا التجاوز النسبي لا يشكّل قاعدة نقيضة. ولن يهزم استغلال الدين إلاّ وعي طبقي علمي متقدم. وإن كانت هذه الهزيمة قد تمّت في مناطق واسعة من العالم، فإنها لم تحدث بعد في مناطق أخرى لا تقلّ اتساعاً. وملك المغرب وطبقته الثّرية، عنوان من عناوين*. فقد قال جلالته: "إن الإسلام يحظّر عليه التخلي عن صلاحياته. وإنّ الملكية الدستورية تتعارض مع الإسلام". ومن الطبيعي ألاّ يتخلىّ. وإلاّ، فما هو مصير الثروة؟.

إنه المالك الرئيسي للمؤسسة العامة لشمالي إفريقيا. وهذه المؤسسة تمتلك ٤٣ شركة في المغرب. وتشرف بشكل غير مباشر على ٨٦ شركة أخرى. ويعمل في هذه المؤسسة أكثر من (١٥) ألف شخص. ولمضاعفة سلطته المالية والاقتصادية على البرجوازية الصاعدة ولتعزيز مواقع هذه البرجوازية، فقد صادق على بيع ١١٢ شركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وبذلك يعزز تمركز الثروة في أيدي الطبقة الحليفة أكثر فأكثر. وإذا كان الملك شديد التمسك بالسلطة والثروة كي لا يخالف الإسلام، فهل تكون الطبقة الثّرية أقلّ تمسكاً منه؟.

إنّ عشر عائلات من هذه الطبقة تمتلك بضع مؤسسات كبرى تسيطر على ٨٤% من المواد الغذائية. و٦٦،٣% من صناعة النسيج والجلود. و٦٦% من صناعة الخشب. و٣٦% من الفروع الصناعية الأخرى. و٥٤% من البنوك. و٣٦% من النشاط التجاري. و٦٨% من صناعة البناء. و٣٢% من وسائل النقل. ومقابل هذا التمركز في الثروة يفد سنوياً إلى سوق العمل ما بين ٣٥٠ ــ ٤٠٠ ألف دون أن يتوفر لهم إلاّ القليل من فرص العمل. فتطوير قوى الإنتاج تطويراً مستقلاً، لا يشكل محور نشاط البورجوازيات التابعة، وهذا التطوير وحده، هو الذي يسدّ الفجوة إذا تمّ

---

* الأرقام من مجلة فتح /١٩/٩/١٩٩٢ ــ توفيق المديني.

الـــتحكم بمعدلّ النمو السكاني. وينزح من الريف إلى المدينة سنوياً بحدود الـــ ٢٥٠ ألفاً بحثاً عن عمـــل. فتـــتراكم مـــدن الصفيح، ويغرق الكثيرون في البحر وهم يحاولون اجتيازه نحو أطراف أوروبا، وينضمّ آخرون إلى طبقة العبيد في مصانع أوروبا ومزارعها.

إذن إذا كان هذا هو الواقع، فكيف يتخلّى الملك عن صلاحياته؟ وكيف تتخلّى تلك الطبقة عن هذا النظام؟ وكيف لا يتم التمسّك بالإسلام، إذا كان سيؤول لخدمة هذه الطبقة ومليكها؟ وكيف لا يزوّر إذا استعصى مثل هذا التأويل؟ فهل الإسلام هو الذي يمنعه من التخلي عن صلاحياته، أم السلطة والثروة؟ ولماذا يتعارض الإسلام مع الملكية الدستورية؟ ألأنّ هذه الملكية تعبّر عن مستوى متقدم من الديموقراطية؟ ولأنّ هذا المستوى بذاته يعبّر عن تبلور طبقي سياسي متطّور؟ وهل يتعارض الإســـلام مـــع هذا التبلور؟ فأيّ تزويرٍ نفعي للإسلام هذا؟ أم أنه استفاد من تخلّف الوعي الطبقي فـــلجأ إلى مثل هذا التزوير؟ أو لم يجد في الإسلام إلاّ ما يحفظ له السلطة والثروة؟ ولماذا يرفض الفهـــم المتطوّر للإسلام؟ أي لماذا يرفض الفصل بين الإسلام والسلطة؟ ألأنّ مثل هذا الفهم يباعد بين الدين واستغلاله؟بين الدين والاستغلال الطبقي؟ بين الدين وحكم الفرد أو الأسرة أو الطائفة أو القبيـــلة أو المنطقة؟ بين الدين والعمالة والتبعية؟ بين الدين وسلطة العائلات المالكة للثروة؟ عجباً إنّ المـــلك وطبقـــته يعتـــبران الـــتحرر مـــن نظام الاستبداد والاستغلال والتبعية. والعداء للكيان الصـــهيوني والإمـــبريالية، منافياً للإسلام. أمّا الممارسة السياسية ــ الطبقية النقيضة، فهي التي تتماشى مع الإسلام. ولذلك فإن النظام متمسك بها تمسكه بصلاحياته المستمدة من الإسلام. ولكن أليـــس هـــذا هـــو مـــنطق الرأســـمالية التابعة؟ منطق بنى التخلف الفكري والاستغلال الطبقي، والاســـتبداد السياســـي؟ وهذه البنى أليست هي الآن في قمة السلطة؟ أولا يجيز لها وضعها هذا، تزويـــر كـــلّ مـــا يتعارض مع الثروة والسلطة؟. ولكن. لماذا نظلم هذه البنى التي تطوّر وتؤول الإســـلام وفق تطوّر مصالحها؟ فكم من الآيات قد نزلت. وكم من الآيات قد نُسخت لتجاري هذا التطوّر؟ أفلم تنزل مثلاً آية تحريم الكنز، التي تنصّ على تحريمٍ قاطع لامتلاك ما يزيد عن حاجة المســـلم مـــن الأموال النقدية؟ وعندما جرت بشأنها خطوب كثيرة، ألم تنسخ تحت ضغط أغنياء الصـــحابة؟ وعـــندما تطـــورّت مصلحة البورجوازية في العصر الحديث أو لم يؤول التعامل مع البـــنوك، على أنه خارج نطاق الربى؟. وهل استطاع المؤول نفسه، تحريم تعدّد الزوجات؟ وهل لمـــثل هـــذا الفشـــل في التحريم تفسير آخر، إلاّ تفوّق غريزة التملّك لدى الطبقة الصاعدة، على التأويل المتقدّم المراعي لإنسانية المرأة؟.

١ــ تمايز طبقي قطاعي: ٥٠ % من قوة العمل العربية التي تعمل في الزراعة تحصل على أكثر مـــن ١٠% مـــن الناتج المحلي بقليل. و٧،٣% في التجارة تحصل على ١٤% و٤،٩% في النقل

علـى ٦٠،٧% فماذا يعكس هذا التمايز؟. إنّ الطابع العام للبنى الطبقية السائدة الآن هو طابع غير منـتج. وهـذه البنى هي التي تمتلك القرار الاقتصادي والسياسي والتعليمي والثقافي. والتجارة، خاصـةً تجارة الاستيراد والتصدير، هي مكوّن أساسي من مكونات دخول هذه البنى. ولذلك فإن هـذا القـرار يوظّـف أساسـاً نحو خدمة هذه النشاطات. ومن هنا فإنّ حصة العاملين في هذه النشـاطات من الناتج المحلي تعادل ضعف نسبتهم من قوة العمل. أمّا قوة العمل المنتجة زراعياً وصـناعياً، فهـي خـارج سـلطات التقرير، أو أنّ دورها هامشي في هذه السلطات. ولذلك فإنّ حصـتها من الناتج المحلي، لا تعادل إلاّ ٢٠ % من نسبتها في قوة العمل العربية. إنّ هذا التباين هـو انعكـاس واقعـي للهيمنة على القرار. فسلطة منبثقة عن قطاعات غير منتجة، تسلك مساراً اقتصـادياً وسياسـياً يخـدم القطاعات التي انبثقت منها، أو التي انتقلت إليها. ولذلك فإن الدخول الـناتجة عن النشاطات غير المنتجة هي الدخول المهيمنة. ويتجلّى ذلك خاصة في الدخول الآتية من التجارة الكبرى، والعمولات والتهريب والرشاوى، وعائدات القطاع العام، والتصرف بالأموال والأملاك العامة. وهذه الدخول تعود بدورها فتتحول إلى قوة جديدة، تدعم تلك السلطة وهذا الدعم يـتحوّل من جديد إلى توظيفات إضافية لصالح تلك النشاطات. وعلى ضوء هذه العلاقة التبادلية، تـبدو النـتيجة واضحة: فبدون إزاحة هذه السلطات من مواقع القرار، واحتلال قوى الإنتاج لهذه المواقع، فإنّ معادلة الدخول لن تتبدّل. وكذلك معادلة الحصص في الناتج المحلي.

وبعـد: ومـع قيادات السلطة هذه، هل نستغرب لماذا تتزايد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والحاجة عاماً بعد عام؟ فهل ثمة مصلحة لفئة تجارية مهيمنة، أو لفئة مستفيدة من العمولات والتهريب، أن تـنمّي القطاعات المنتجة على حساب قطاع التجارة، وعائدات التهريب، ومردود العمولات؟ وهل لهـا مصـلحة بسد الفجوات بين الإنتاج والحاجة؟ ألا يلغي ذلك، المجال الحيوي الذي يتكوّن منه جُـلّ ثرواتها؟ فهل مصلحة الوطن هنا هي الحكم•، أم زيادة المداخيل الخاصة بهذه الفئات؟ وإذا كان السؤال نظرياً، أفلا تدلّ كلّ الشواهد على أنّ زيادة المداخيل هي الحكم؟. ومع قيادات السلطة هـذه هـل نسـتغرب كيف أنّ التبادل التجاري بين الدول العربية يدور حول الـ ٨% تصديراً واستيراداً، بينما ترتفع النسبة إلى ٦٥% استيراداً و٦٢% تصديراً مع الدول الصناعية؟ أو لم تولد هذه السلطات ولادة تابعة؟ وأيضاً، ألم تنقل بعضاً منها عائدات النفط ومرحلة الانفتاح الاقتصادي إلى مواقع التبعية؟ وهل نجت دولة واحدة من دول التحوّلات الاقتصادية من هذا الانتقال في العقد

• ١ـ مجلة الوحدة ٩١/٧ ص٣٩. ـ٢ـ مجلة الوحدة ٩١/١١ ص١٩٢. ـ٣ـ ندوة مناخ الإستثمار ـ القاهرة ٧/ ١٩٩٢/٤. ـ٤ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحّد عام ٠٩١. ـ٥ـ التقرير نفسه. ـ٦ـ التقرير نفسه.

الأخيـر؟ ومـن هذه المواقع هل يمكن أن تكون نسب التبادل معكوسة؟ والسؤال النظري يتكرّر، والجـواب يدعمه شاهد جديد: فالتبعية بكل تأكيد، ليست مصلحة وطنية وإنما هي مصلحة طبقية. والسـلطة هي سلطة هذه الطبقة. وهنا أيضاً نسأل: هل يمكن إنهاء التبعية دون إسقاط البنى ذات المصلحة بهذه التبعية من مواقع التقرير؟ وهل يمكن هذا الإنهاء دون أن تنتزع القوى المنتجة هذه المواقع؟.

٢ــ ثـمّ هـل نستغرب أنْ تكون نسبة التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ٥% فقط رغم وجود الاتحاد بينها؟. وفي الوقت نفسه ترتفع هذه النسبة إلى أعلى من ٦٠% مع دول المجموعة الأوروبية؟.

٣ــ وهـل نسـتغرب أن تكـون استثمارات الأثرياء العرب في الخارج بحدود الـ ٦٧٠ مليار دولار.

٤ــ بينما الدين الخارجي وصل إلى ١٤٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ وهو في تصاعد مستمر عاماً بعد عام؟.

٥ــ وأيضـاً، بينما يبلغ عدد الأميين في الوطن العربي حوالي ٩٠ مليون إنسان، وعدد العاطلين عن العمل عشرات الملايين من أصل ٧٠ مليون إنسان يشكلون قوة العمل العربية عام ١٩٩١؟.

٦ــ وبينما تبلغ نسبة التصحّر ١٨% من الأراضي الصالحة للزراعة؟. ولا يستغل من الأراضي الصالحة للزراعة إلاّ ٣٠% فقط؟.

إنّ الاسـتغراب فـي مثل هذه الحالات إنما يعكس خللاً في الوعي، أو رغبةً في تزييف الوعي. وكلاهمـا لازالا فـي مواقـع السيطرة. وبذلك تتكامل السيطرة في الحقول الثلاثة: الاقتصادي. والسياسـي. والـثقافي. ودون تحويل هذا الواقع الى نقيضه، فإن المدخل إلى التغيير سوف يظلّ مقفـلاً. فالوعي هو ذاته هذا المدخل. ودون هذا الوعي، سوف تظلّ المناشدة تحتل مكان الإدانة. وسـوف يـبقى النصـح يحتلّ مكان التعرية، والتوسل مكان التغيير. وكلّ ذلك لن يفعل شيئاً إلاّ إضافة عقود استنزاف جديدة للوطن والإنسان: ثرواتٍ وطنية وقومية. وإنتاجاً. وتحرراً اقتصاديا وسياسـياً واجـتماعياً. ودوراً لـلمواطن في صنع القرار. واحتلال المنتج الموقع الأول في هذا الدور.

إنّ الانتصـار في معركة وعي الواقع، هو انتصارٌ بالغ الأهمية. فهو الذي يمكن من حشد القوى لانـتزاع ديموقـراطية المنتجين خاصة وكافة المواطنين عامة. وهذا الانتزاع هو الذي يقود إلى الـتطوّر المسـتقل فـي قوى الإنتاج. ثم إلى الانتصار في معركة سلطة التقرير. وفي الانتصار الأخيـر، انتصـار لـلوطن والإنسان، ومقتل لفئاتٍ عدة لكنّ مضمونها واحد: فبعض هذه الفئات

يســتفيد من التجزئة لأنّ الوحدة تقلص العلاقات التجارية مع الخارج. وهذا التقليص يتناقض مع مــردود شبكة العلاقات المرتبطة بالخارج. ومن هذا المردود يتكوّن دخله الأساسي. ومنه يستمد قــراره السياســي. فالقــرار السياسي والمصلحة لا يسيران في اتجاهين متناقضين، إلاّ استثناءً. وبعــض هذه الفئات يستفيد من الرعب لأنّ الرعب يمنع الحساب، ويستر الفضائح. ونتيجة لذلك، يــراكم ثرواته من خلال الرشاوي والسرقات والعمولات والتهريب وتجارة المخدرات وبيع الآثار والتــنقيب عــن الذهب. وبعض آخر يستنزف القطاع العام. ويسطو على المال العام والممتلكات العامة. دون خوف أو وجل. فالأمن هو أمنه والسلطة هي سلطته. والرقابة على الفكر والنقد هي رقابــته. ومن هذه الفئات من يستفيد من توظيف طاقات الدولة لصالح منشآت الطبقة ذات الدخول الأعــلى: الســياحة. فــنادق السحاب. دور اللهو. المطاعم الفاخرة. وهكذا، فبدل أن توظف هذه الطاقــات لصالح الإنتاج وخدمات الإنتاج. لصالح المنشآت التي تستفيد منها غالبية السكان. لرفع مســتوى المعيشة. للحفاظ على التوازن بين ارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع الدخل الوطني. توظف لصــالح منشــآت تلك الطبقة التي لا تتجاوز الــ ٥% من السكان. والرعب ذاته هو الذي يمكنّ أجهــزة تــلك الفئات من القيام بالممارسات القمعية والخلقية البالغة الشذوذ، وهي مطمئنة إلى أنّ الــنظام السياســي ــ الاجــتماعي ــ يحمي هذه الممارسات، لأنها بدورها ترتدّ لحمايته من النقد والفعــل المضــاد. والرعب نفسه هو الذي يفتّت القوى ذات المصلحة بالتغيير. وهو الذي يسمح بتصــوير الكثير من الخيانات: وطنياً وقومياً وإنسانياً، على أنها حضارة ورقي وتطور في الوعي السياسي والممارسة السياسية.

وهــذه الفــئات كــلّها تســتفيد من الصلح مع العدو الصهيوني، لأنّ هذا الصلح يضمن لخدماتها الازدهــار، ولنشاطاتها الاستقرار. وكلّها تستفيد من التبعية للرأسمالية العالمية. لأنّها ولدت تابعة. أو لأنهــا نمــت فــي ظــلّ التبعية. ولأنّ هذه التبعية هي المصدر الأساسي لمداخليها. ولأنّ قوة الرأســمالية هــي قــوة لها. ولأن قوة التحرر هي موت لها. إنّ وعي هذا الواقع هو المدخل إلى التغيير. وهذا التغيير هو قاعدة الإنطلاق نحو التطور المستقل في قوى الإنتاج، والتغيير الموازي في علاقات الإنتاج. ونحو سد الحاجات الضرورية للمواطنين. والتطور العلمي والفني والتقني.

١ ــ والتكافؤ• في مردود الجهد وقيمة الجهد بين إنسان وإنسان، وقطاع وقطاع. وهو الذي يحقق الحــرية والتحرر للوطن والإنسان. والذي يعيد استثمار الحرية والتحرر لصنع مزيدٍ من التطور والتقدم لصالح الوطن والإنسان. وأمام هذا التغيير تظلّ كلّ آفاق التحرر والتقدم والعدالة مفتوحة.

• ١ــ فارق الإنتاجية بي الفلاح العربي والفلاح الأميركي ١٢٣ ضعفاً بسبب هذا التطوّر.

٢ــ **التســلح فــي دول الخــليج لماذا؟** تشير* التقارير إلى أنّ دول الخليج الست قد أنفقت خلال عــامين بدءاً من انتهاء حرب الخليج الثانية مبلغ ٢٥ مليار دولار على صفقات التسليح من الدول الغــربية. وســتنفق ســنوياً مبلغ ١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠٠٠، كما أنها دفعت ٥٠ مليار دولار للولايات المتحدة ثمن فواتير الحرب. والسؤال هو: لماذا هذا التسلح؟ أهو لتحرير فلسطين، أو حــتى القــدس، أو حــتى المســجد الأقصى؟ يبدو السؤال مضحكاً. إذ إنّ ممثلي دول الخليج يــتحادثون مــع العدو في إطار المفاوضات المتعددة منذ مؤتمر **التصفية في مدريد**. كما أنّ هذه الــدول تتســابق لرفع المقاطعة الاقتصادية مع العدو. وتساعد من يقدّم تنازلات أكثر لصالح هذا العــدو، وتضــغط على من يتمسك بتنفيذ قرار دولي خاص بلبنان. وينص هذا القرار المعروف بالقــرار ٤٢٥ عــلى الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط. لأنّ هذا التمسّك لا يؤدّي إلى معاهدة صــلح واعــتراف وتطــبيع علاقات. إذن لماذا التسلح؟ ألدعم الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ كــانون الأول عام ١٩٨٧؟ إنّ دعم الانتفاضة لا يكون بمثل هذا السلاح، وإنما بالسلاح الخفيف والمال والتموين والضغط لفتح الحدود المحيطة بفلسطين. وكلّ ذلك لم يحصل. ألدعم المقاومة في جنوبي لبنان؟ لقد مرّت هذه المقاومة بطورين: الأوّل بين ١٩٨٢ و١٩٨٧. وفي هذا الطور كانت المقاومة الوطنية هي التي تقوم بــ ٩٠% من المجهود القتالي. وأسلحة المقاومة الوطنية كلّها من مصــادر شــرقية، إلاّ ما غنم من العدو وأعوانه. وليس فيها أية قطعة من دول الخليج. وفي هذا الطــور حــررّت المقاومــة بيروت والضاحية والجبل وصيداً وقسماً كبيراً من الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. ورغم ذلك لم تتلق هذه المقاومة أيّ دعم بالسلاح أو بالمال من هذه الدول. وكل مــا تلقــته هــو الضــغط والحقد لأنها أنجزت هذا التحرير. وتقدم العون لمن يحتوي ويلجم هذه الظاهــرة. لأنّ هذا التحرير يتم بالقتال وبالوسائط الذاتية وبمساعدة الأصدقاء بالسلاح. والأهم أنّه يــتم دون مفاوضات واتفاقات وصلح واعتراف وتعايش. وبالتالي فإن هذا التحرير الذي يقوم به جــزء من شعب صغير، يكشف عجز الأنظمة، وزيف الترويج للسلام العادل والدائم، والقرارين ٢٤٢و٣٣٨. وأسس مدريد ومفاوضات واشنطن لاحقاً. أمّا الطور الثاني من أطوار المقاومة فهو مستمر حتى الآن. وفي هذا الطور فقدت المقاومة الوطنية كلّ مصادر التمويل والتسليح. وسحب ســلاح الأحــزاب التي كانت تغذيّها بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩. لذلك تراجعت فعّاليتها القتالية إلى حدود الــ ١٠% لكنها تمكنت من الاحتفاظ بالمناطق التي حررّتها. وبالمقابل تدفّق المال والسلاح

---

* ٢ــ مجلة الجزيرة العربية. نيسان ١٩٩٣ ص ٢٦.

عـــلى المقاومـــة الإســـلامية من إيران. فوقع عليها عبء الـــ ٩٠% من المجهود القتالي. ولأنّ المقاومـــة لم تعد شاملة فلم يتزحزح العدو عن كيلومتر مربّع واحد من الأرض حتى الآن ــ١ــ رغم الخسائر الكبيرة ــ٢ــ التي * يتكبدّها.

وإذا كان السلاح ليس لمقاتلة العدو، ولإمداد من يقاتله، فلماذا هو إذاً؟ ألِلأمن الداخلي؟ للأمن قواه وسـلاحه. وليـس هو هذا السلاح الذي يتكدّس. أللصراع على الحدود؟ ومن هو الذي رسم هذه الحدود؟ أليس هو الاستعمار الذي يبيع هذا السلاح مع إضافة استعمار جديد؟ أو ليست الدول التي تـبيع هـذا السـلاح، هي ذاتها الآن المولجة بالأمن الخارجي؟ ــ٣ــ فلماذا إذاً تدفع دول الخليج نفقـات حماية هذا الأمن بالإضافة إلى ثمن السلاح؟. ألمواجهة دول ذات قدرات عسكرية وبشرية أكـبر مثل العراق وإيران؟. ولكن أليست الاتفاقات الأمنية المعقودة مع أميركا وفرنسا وبريطانيا هـي لهذا الهدف؟ فلماذا إذن تدفع مرتين؟ أللصراع على الحدود فيما بينها؟ أليس بين هذه الدول اتفاق، ويضمّها مجلس واحد هو مجلس التعاون الخليجي؟.

إنّ هـذه الدول* ملزمة بأن تساعد بعض الأنظمة في مرحلة، وبعضها الآخر في مرحلة أخرى. لأنّ لـلدول الرأسمالية المؤثّرة والحامية مصلحةً في ذلك. ولأنّ للدول التابعة المصلحة نفسها مع الفـروق في النسب، وكذلك، فإنّ هذه الدول ملزمة بأن تدفع تكاليف الاتفاقات الأمنية، لأنّ للدول المؤثـرة والحامية مصلحة في التواجد العسكري. وهي ملزمة بأن تشتري السلاح، كي تسهم في حل أزمة صناعة السلاح. وكي تسهم في سد العجز في الميزان التجاري لهذه الدول. تماماً مثلما هـي مـلزمة بإيداع الأموال في بنوك الغرب الرأسمالي. لكنّ الإلزام هنا لا يتعارض مع مصالح البـنى الطبقية السائدة في هذه الدول. وإن كان القرار لا يصدر عنها. وعلى ضوء ذلك، هل ثمة طـريق آخـر لتحرير ما تبقىّ من الثروات القومية، وتوظيفها لصالح الإنسان العربي، إلاّ طريق إسقاط هذه البنى من مواقع السلطة؟. وهل يمكن لمناشدة الضمير الوطني والقومي أن تغيّر النتائج الـتي تمـليها الوحدة في المصالح؟. ورغم وجود بعض التناقض في وحدة المصالح، ورغم عدم الـتكافؤ فـي المنافع، فهل تتغيّر النتائج؟. وهل تنتج التبعية للرأسمالية العالمية نتائج تتعارض مع مصـالح هذه الرأسمالية؟. وهل التعميه والتعتيم على تلك الوحدة، وهذه التبعية، يقودان إلى إنقاذ هذه الثروات، ويمنعان تحوّلها إلى خصوم التحرر والتقدم؟.

---

* استمر هذا الوضع حتى أيار عام ٢٠٠٠ حيث اضطرّ العدو للانسحاب من كامل الجنوب باستثناء مزارع شبعا التي اعتبرها غير مشمولة بالقرار ٤٢٥ لأنها تعود لسوريا لا لبنان حسب الخرائط المقدّمة للأمم المتحدة.

* ١ــ وحتى عام ١٩٩٩ بقي الوضع كما هو. إلاّ أنّ العدو طرح الانسحاب مقابل اتفاقات أمنية فرفض الاقتراح. ٢ ــ مثلاً: منذ مطلع عام ١٩٩٣ نفذّت المقاومة ١٧٥ عملية من أيار ٩٣ حسب اعتراف العدو. ٣ــ ولازالت ٢٠٠١

خسائر العرب في حرب الخليج: حسب تقارير أربع مؤسسات مالية مختصة، بلغت هذه الخسائر ٨٠٠ مليار دولار. منها ١٦٠ خسائر الكويت و٢٠٠ خسائر العراق. وفي رأيٍ لأحد المختصين: إنّ حـــربي الخـــليج قد كلّفتا الوطن العربي جيلاً من التقدم. **وبعد:** فإن الإنسان يندهش. إذ لا زال نفـــر من خارج منتفعي السلطات يعتمّون على مساوئ صانعي هذه الكوارث، وأحياناً يهلّلون لهم. فـــإذا كـــانت أمـــوال سلطات النفط قد أفسدت ملايين الضمائر، وشوّهت وعي الملايين، ونقلت الملايين من مواقع سياسية ــ طبقية إلى مواقع نقيضة، فكيف نفسّر مواقف التبرير والإلحاق التي تصـــدر عمّـــن ظلّ بمنأى عن هذا الإفساد؟. أبا لموقف المذهبي؟ إنّ هذا المنطلق يجعل صاحبه مـــلوّثاً بعلاقـــات التخلّف، مثل تلوّث الساقطين بأموال النفط. كما أنّ طرفي الصراع في الحرب الـــثانية هما من مذهب واحد. وقد كانا طرفاً واحداً في الحرب الأولى. وكان التبرير إذ ذاك يصمّ الآذان: إنّهـــا الـــنخوة العـــربية ضد الخطر الفارسي!!. أبا لتعاطف مع الضحية؟ وبالتسامح مع الغـــباء؟ لقـــد تـــبادل الطرفان هذين الموقعين. وأميركا هي التي تولّت التمهيد والقيادة. والغرور والـــتفرّد بالسلطة هما اللذان سهّلا لها هذه المهمة. أبا لحنين إلى تراث قومي ــ تقدمي قد تحوّل إلى نقيضـــه؟ إنّ هـــذا التحول يجب أن يشكّل صدمة ضد هذا الحنين. وإلاّ فقد الإنسان كلّ حسٍ بالتشـــوّه الطبقي وما يولدّه هذا التشوّه من تبدّل في ذلك التراث. أبا لتموّل من هذا النظام أو ذاك؟ إنّ شـــأن هـــؤلاء لا يعنينا. فقد تحوّلوا إلى مرتزقة مشوّهين: خلقاً وخطأً سياسياً ونظرة إنسانية. أبانـــتظار الأمـــل ممّن أضاع على الوطن جيلاً كاملاً من التقدم؟ إنّ هذا الانتظار يدلّ على وعي معكوس. وإذا شاع مثل هذا الأمل فقد يضيع جيل كاملٌ آخر. أبا لانفصام في الوعي؟ إنّ مقاومة خصم التحرر والتقدم في مكان، والولاء له في مكان آخر، هما أهم دلائل هذا الانفصام.

إنّ الـــزمن الذي يشيع فيه مثل هذا الوعي هو الزمن الأشد تدميراً للوطن والإنسان. وهذا الزمن ليس ضائعاً، وإنّما هو قوة دفع نحو الوراء. وإنّ انتشال الوعي من هذا التناقض ومن كل تناقضٍ شـــبيه، هـــو المدخـــل وهـــذا الانتشال هو مسؤولية كبرى نحو رفد الوعي الطبقي ــ القومي ــ التحرري برافدٍ جديد. ودون سدّ كلّ ثغرة ينفذ منها التزييف، فإن بناء ذلك الوعي لن يتكامل ولن يتماسك. ودونهما لن يكون هذا الوعي قادراً على القيادة وضع الانتصار. وينطبق ذلك على وعي الفـــروق بيـــن المـــراحل وأسباب هذه الفروق. كما ينطبق على وعي شروط التغيير في المكان والزمان اللذين يجري فيهما هذا التغيير. وكلّ تغيير هو منفتح بالضرورة على تغيير آخر.

نحـــن لا نـــلوم الفـــرد الذي صنع هذه الكوارث. ولا نلوم الذي يعطي الجوائز لمن فاز في سباق الـــتماثيل. ولا نـــلوم الذي يتنقّل في عربة مذهبّة، بينما الشعب يختنق، والوطن يتقسّم. فالفرد ابن النظام وإن كان هو من مؤسسيه. وللنظام خلق ومصالح. وممارساته تجسّد كلّ خواصه. ولا نلوم

الأســر التي تمهّد لتلك الكوارث أو تغذّيها. والتي تخاف من الديموقراطية حتى وهي مهزومة في المــنفى. والتي تستأثر بالحكم رغم فوز المعارضة في انتخابات أسيرة. إذ إنّ مصالحها وتبعيتها وبنيتها الطبقية تفرض ذلك. ولا نلوم الأسر التي تقيم مجالس استشارية ذيلية أو حتى التي تتخوّف مــن هــذه المجالس. والتي تكيل الأموال في هذا الاتجاه مرة، وفي الاتجاه المضاد مرة أخرى. والــتي تغذّي بنوك الخصوم بالأموال العربية وتجلب جيوش الخصوم إلى الأرض العربية. لكنّنا نــلوم الذين يهلّلون للفرد ونظامه، ويتقلّبون معه في كلّ تحالفاته وممارساته. ونلوم الذين ينظّرون للتضامن الذي ينقل تلك الأسر إلى موقع القيادة. والذين يستعيرون لها كلّ الصفات القومية عندما تميل إلى المحور الذي معه يتعاطفون، أو به يرتبطون.

إنّ الوعــي الــبالغ الــتدني يدرك زيف تلك الصفات. فكيف بالوعي الذي يتسم بدرجة عالية من النضــج؟ فهــذه الأنظمــة لــم تؤيد العراق في زمن شاه إيران. أمّا تأييد العراق فأمر آخر. لأنّ مصلحة العراق هي مصلحة شعبه. ومصلحة هذا الشعب تكمن في إقامة نظام ديموقراطي متحرّر مــن التفرقة بين المناطق، وبين السنة والشيعة، وبين العرب والأكراد والآشوريين.. نظام يتمتع فيه كافة المواطنين بحقّ التعبير والتنظيم والنشاط السياسي والاجتماعي والفكري، وحق المشاركة بالقــرار، والوصول إلى قمة القرار. ومصلحة هذا الشعب تكمن في التحرر من التبعية للرأسمالية العالميــة، وتطويــر وسائل الإنتاج تطويراً مستقلاً، وتقريب الفروق بين الدخول، والتساوي في مــردود الجهــد وقيمــة هذا الجهد، وتكمن في حماية أرض العراق ومياهه وثرواته الباطنية من الــنهب ومــن سيطرة الخارج. وفي القضاء على الاستغلال الطبقي والتمايز الطبقي. وفي التوحّد مع أيّ قطر عربي تتوفر فيه هذه الشروط. وكذلك، فإن العداء للكيان الصهيوني والصراع معه، يظــلان من أولويات هموم هذا الشعب. فهل كان تأييد تلك الأسر لهذا الشعب وهذه المصالح؟ أم لهــذا الــنظام ومصالحه؟ أولا يتناقض تأييدها العراق ممثلاً بشعبه، وبمصالح شعبه، مع طبيعة الحكم الذي تقيمه تلك الأسر؟ وكذلك، فإن هذه الأسر أيدّت النظام لأن أميركا تريد ذلك. وأميركا فعــلت الشــيء ذاته ولو بنسب أقل. وعندما أضحت مصلحة أميركا تكمن في إيجاد التوازن، لم تتورّع عن مدّ إيران بالسلاح. وحتى بالإيعاز للكيان الصهيوني ببيعها السلاح.

وهذه الأسر لم تقدم الدعم المالي لنظام دمشق إلاّ عندما تلاقت المصالح. ولا تدعم هذا النظام ضد بغــداد إلاّ فــي حــال هذا التلاقي. والأمر ذاته ينطبق على دعم نظام عمّان ضد نظام دمشق أو العكــس. وهــذه الــلوحة تــتغيرّ بين مرحلة وأخرى حسب تغيّر المصالح: مصالح هذه الأسر، ومصالح الرأسمالية العالمية. وكم من مرة تحوّل الدعم من النقيض إلى النقيض؟!. إذن. فإذا كان المــتقدمون وعياً لا يخوضون معركة قاسية ضد التزييف، فكيف يمكن للوعي القومي ــ الطبقي

ـ التحرري أن ينمو ويتوّسع ويتجّذر؟. كيف يمكن له أن يمتلك القدرة على كشف كلّ تزييف وتضليل؟ أليس تمويه التضليل والتزييف الآن شديد الكثافة؟. ودون امتلاك عشرات الملايين من القوى المنتجة لهذه القدرة، هل يمكن انتزاع الديمقراطية؟ ودون هذا الانتزاع هل يمكن الوصول إلى سلطات التقرير؟ واكتساب الثقة التي تساعد على البقاء في هذه السلطات؟ والسير قدماً باتجاه تلبية مصالح الأكثرية التي هي بالتأكيد مصلحة الوطن؟ ودون ذلك، ألا تظلّ الثروات القومية عرضة للضياع؟ ومصير الوطن عرضة للضياع؟ ألا يظلّ الإنسان سلعة؟ أفلا تظلّ الإرادة مرتهنة؟ ألا يظلّ النزف قائماً: دماً وأرضاً ومالاً وكرامة؟ ألا تظلّ الدول القوية في الجوار، طامعة بالأرض والماء والثروات الباطنية والهيمنة على القرار؟. إنّ اختصار الزمن والمسافات هو السبيل الأمثل لصيانة ما تبقّى، وتعويض بعضٍ مما فقدناه. ووضع الإنسان والوطن على طريق التحرر والتقدم. أمّا التنبيه والاستغاثة فهما جرسٌ معطّل. وظيفته التخدير.

صندوق عسكري تركي: في كانون الثاني ١٩٩٣ تمّ الاتفاق بين تركيا وبعض دول الخليج لتمويل صندوق عسكري تركي، يستهدف تحديث القوات المسلحّة التركية. وتسهم في هذا الصندوق: السعودية بمليار دولار والكويت بمليار. والإمارات بـ ٥٠٠ مليون. وقد جاء هذا الاتفاق بعد زيارة رئيس دولة "إسرائيل" لتركيا، والإعلان عن تعاون إقليمي بين الدولتين.

لن نعود لتاريخ تركيا في الوطن العربي. فالاستعمار والاستغلال والمشانق والتتريك كلّها معروفة. لكنّ تركيا الآن قاعدة للحلف الأطلسي. وتكتظ بالقواعد العسكرية الأميركية. وهي لازالت تغتصب اسكندرون. وتخلي اللواء من أهله. وتطمس آخر آثار عروبته. وهي تتحكمّ بمياه الفرات ودجلة. وتستخدم هذا التحكمّ سلاحاً سياسياً. وتستعيد كلّ إرث الصراع والتناقض. وهي تتوغل في أرض العراق كلّما شاءت تحت ذريعة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ومن أرضها تنطلق أسراب الطائرات لمهاجمة العراق، كلما رغبت القوى الاستعمارية بذلك. وهي في هذه المرحلة تجسيد للتمييز العنصري في داخلها. ولذلك فهي تشنّ أوسع حرب إبادة في الوسط الكردي ضد قوى التقدم. لأن هذه القوى تناضل من أجل حق تقرير المصير. كما شنّت ولا تزال تشن أوسع حرب إبادة ضد العرب والأرمن للسبب ذاته. وفي هذه الممارسة العنصرية تتساوى تركيا تماماً مع جنوبي • إفريقيا، كما تتساوى مع الكيان الصهيوني. والاتفاق جاء بعد إعلان تعاونها الإقليمي مع العدو الصهيوني. وهذا العدو يقيم دولته على أرض عربية. ويقوم بأوسع عملية استيلاء على الأرض والمياه. ويشنّ حملات الإبعاد والتهجير الجديدة. ويستخدم كافة

• قبل أن يسقط الحكم العنصري

الأساليب الوحشية ضد الانتفاضة. ويحتلّ قسماً من جنوبي لبنان. ويحصّن تواجده في الجولان المحتل.

إذن. فالتعاون ضد من؟ أليس هو ضد قوى التحرر والتقدم وتقرير المصير هنا، والتي تناضل ضد العنصرية والرجعية والاستغلال هناك؟. وتحديث السلاح التركي ضد من؟ ولمصلحة من؟ أهو ضد أعداء الإسلام؟ لكنّ كلّ ضحاياه من المسلمين. لا جدال في أن هذا التحديث لا يخدم التطورّ والتحرر والتقدم في الوطن العربي ولا في العالم. وبالتأكيد ليس في الداخل. بل على النقيض من ذلك. ولا جدال في أنه ليس ضد الكيان الصهيوني وتوسعه، وضد ممارساته العنصرية القمعية، وإنما للتعاون مع هذا الكيان تعاون الند للند. وليس ضد الهيمنة الإمبريالية بل لتعزيزها. حسناً. فإذا كانت لأمريكا مصلحة بارزة في هذا العون والتحديث، فما هي مصلحة العرب؟ أمن أجل الضغط على العدو لحفظ ماء وجه الأنظمة المفاوضة؟ إنّ التعاون الإقليمي يتعارض مع هذا الضغط. كما أن مصلحة تركيا في وضعها الراهن تكمن في تقوية العدو لا إضعافه. والضغط لا يكون بالتعاون وإنما بالمقاطعة والعداء وتقوية الخصوم. وبالنسبة للأنظمة المفاوضة لم يبق في وجوهها ماء للحفظ، بل تحوّل إلى عفن.

من الثابت أنه ليس للعرب مصلحة في ذلك، بل العكس هو الصحيح. فمصلحة العرب تكمن في تغيير الطابع العنصري الرجعي المستغّل للنظام القائم في تركيا. وتكمن أيضاً في انتصار القوى المناضلة من أجل حق تقرير المصير. وفي استعادة اسكندرون إلى أهلها. وفي التخلي عن استعمال منابع الأنهر سلاحاً سياسياً. وفي الكفّ عن التوغلّ ضمن الأراضي العراقية. وعدم تقديم التسهيلات للطيران الذي يشنّ غاراتٍ ضد أراضٍ عربية. وفي التحوّل من قوة لصالح الإمبريالية إلى قوة لصالح التحررّ. وفي الانتقال من التعاون مع العدو إلى التناحر معه. فإذا كانت هذه هي مصلحة العرب: أي مصلحة الشعب والوطن. إذن لمصلحة من يتمّ تحديث القوات التركية؟ والاتفاق مع النظام الرجعي العنصري؟ وتقوية هذا النظام؟ أليس لمصلحة الأنظمة المانحة للمعونة؟ وإذا كان هذا هو الواقع، أفلا يعني ذلك وجود تناقض بين مصالح هذه الأنظمة، ومصالح الشعب والوطن؟ أفلا يوجد اتفاق مقابل بين مصالح هذه الأنظمة، ومصالح العدو الصهيوني، والخصم العنصري الرجعي، والإمبريالية العالمية؟. أو ليس هذا الشاهد الحسّي وما يماثله من شواهد، دليل ملموس على وحدة تلك المصالح؟ وهذه الوحدة، ألا تتناقض تناقضاً تناحرياً مع مصالح الإنسان العربي وطناً وشعباً وأرضاً؟ وهذه الوحدة ألا تتناقض تناقضاً تناحرياً مع مصالح قوى التطوّر والتحرر والتقدم في العالم؟ أو ليس في هذا الشاهد الحسّي وما يماثله من شواهد، إضاءة ساطعة لجانب مهم من جوانب المتضادات؟ ثمّ ألا يساعدنا هذا الشاهد

ومـــا يماثلـــه من شواهد، على تبديد الضباب الكثيف الذي يحاصر وعي التحرر؟ ومن خلال هذا التــبديد، ألا تتضـــح أكـــثر صــــورة التناقض الطبقي والسياسي بين عرب الاستغلال والاستبداد والتـــبعية، وعـــرب التحرر؟ بين هؤلاء وهؤلاء في ساحة الوطن الصغير والوطن الكبير؟ ومع وضوح هذا التناقض ألا تسقط شيئاً فشيئاً كلّ التعابير والمصطلحات والمضامين التي حاصر فيها ذلــك الضـــباب المكـــثّف وعي التحرر؟ ألا تسقط مثلاً النظرة إلى أيّ قطر نظرة موحّدة، دون التفريق بين مصالح الشعب والأرض ومصالح النظام؟ ودون التفريق بين المرحلة التي يسير فيها الــنظام نســبياً باتجاه خط التطور والتحرر والتقدم، أو بالاتجاه المعاكس؟ ألا تسقط مثلاً مضامين التضامن العربي الرسمي، عندما يصوّر هذا التضامن على أنه تلبية لمصلحة الأمة العربية، دون اعتــبار للتــناقض بيــن مصلحة هذه الأمة ومصالح بعض أو كلّ هذه الأنظمة؟ ألا يصبح مجرّد اســتعمال هــذه الكــلمة هو إسهام في تضليل الوعي، وإسقاط الفروق وتغييب التناقضات؟ أليس العــرب أحــزاباً وتيــارات سياسية وقوى طبقية؟ ألا يحدث الصراع أو التحالف أو التوحد، وفقاً لتــناقض المصـــالح أو وحدتهـــا؟ وفقـــاً لمصالح الإنسان العربي وطناً وشعباً: مصالح التحرر. ومصالح البنى الطبقية التي تتناقض معها؟

وتـــبعاً لما يقدّمه هذا الشاهد من ضوء، ألا يغدو من مسؤولياتنا تجاه تحررّنا أن نشنّ حرباً قاسية ضـــد هـــذا التزييف للوعي، وضد كلّ تزييف مشابه؟ ودون هذه الحرب، هل نقدّم أيّ إسهام نحو تحررّ الأمة العربية وتقدمها وتطوّرها؟ وهل نكون من المشاركين في دفع عملية التحرر الإنساني إلى الأمـــام؟ وتـــبعاً لهذا الشاهد وما يماثله من شواهد، ألا يغدو وعي التحرر الذي حاول الإرث المناضـــل ترســـيخه، هو الوعي المتقدم؟ وهو الوعي المسؤول تجاه الوطن والأمة: أرضاً وشعباً وإنســـاناً؟ ألا يغدو تصنيف التناقضات كما رسخّه ذلك الوعي هو شاهد من شواهد على تقدم ذلك الوعـــي؟ وعـــلى ولائـــه للتطور والتحرّر والتقدم وليس للارتزاق من السلطة والارتهان لها؟ ألا تصـــبح ضـــحاياه مـــن أحيـــاء وأموات، قوة صفعٍ للوعي الذي تلوّث بالتأطير ضمن مؤسسات وخدمـــات الســـلطات المكتـــنزة بمال النفط؟ وللوعي الذي غدا قوة التنظير لكلّ ما يميّع التناقض والصـــراع بين المتضادات: خطوطاً سياسية. ومصالح طبقية. وقيماً خلقية ونضالية؟ وأيضاً، ألا تصبح ضحاياه في السجون والمنافي، قوة إنارة لكلّ من استعصى على التلوّث؟. إن الاستفادة من كـــلّ شاهد حسيّ، هي المختبر الذي يغتني فيه وعي التحرر. وفي هذا الاغتناء مدخل الانتصار. وبيـــن هذا الاغتناء وقواه علاقة جدلية. فكلّ تزايدٍ في وعي التحرر ينقل إلى ساحة الصراع قوى جديدة. وكلّ انتقال يرفع من درجة النضج في هذا الوعي. وكلاهما معاً يقرّبان لحظة الانتصار.

دروس من مقارنات: ١ـ في مطلع العشرينات كانت أحزاب شيوعية ثلاثة تتقارب في عضويتها. ففي عام ١٩٢٤ كان تعداد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني (٨٠٠) عضو. والمصري (٧٠٠) عضو. والتركي (٦٠٠) عضو. وهذا التقارب في التعداد في ظروف موضوعية متقاربة يعطي الأسبقية في الوصول إلى السلطة السياسية للمصري والتركي بسبب الفارق الكبير في تعداد السكان بين مصر وتركيا من جهة، والصين من جهة أخرى. لكنّ الذي حدث هو العكس تماماً. فعام ١٩٤٩ وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة بعد سلسلة من الانتفاضات والثورات وأطول مسيرة في التاريخ. ورغم الكثير من التبدلات في توجهاته. ورغم الحصار الأميركي، وصراعات الخطوط والحدود مع الاتحاد السوفيتي. ورغم فقدان التوازن بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والثغرات الكبرى في الممارسات والتطبيق، فهو لا يزال في السلطة حتى الآن. بينما أضحت مصر وتركيا من أكثر بلدان العالم تبعية لأميركا. والحزبان الشيوعيان فيهما من الأحزاب الهامشية•. لماذا أبسبب الخلاف بين الفلسفة الكونفوشيوسية والديانة الإسلامية؟ هذا سبب جوهري بالتأكيد. فالكونفوشيوسية هي فلسفة وليست ديانة. وصادرة عن إنسان عادي لا يدّعي النبّوة. وهي لا تلزم الإنسان بما هو فوق الطبيعة. وتترك شؤون الدنيا لقوى المجتمع دون اللجوء إلى مرجعية خارجة عن الطبيعة. إذن هي فلسفة عقلانية. ويمكن تطويرها وفق تطوّر المجتمع، لأنها لا تتضمن نصوصاً مقدّسة. ولا ممارساتٍ ملزمة.

وسيادة العقلانية في وسط مؤمن، توفّر شروطاً فضلى للتطور. وهذا التطوّر يسهّل مهام التوعية والتنظيم. وهما أساس كل ثورة. أمّا الإسلام فهو دين. وفيه المقدّس. والنبوّة. وما هو خارج عن الطبيعة. وهو حمّال أوجه. ولذلك فقد يستغلّ من قبل فئاتٍ غيبية مغرقة في التخلّف. فتصبح العقلانية والعلمانية والمادية، خطراً على الدين والإيمان والمؤمنين، وخطراً على المجتمع، وكفراً وإلحاداً. وبالتالي، فإنّ المعركة الأساسية تتحول ضدّ حامليها. أي ضد التطوّر والتحررّ والتقدم. وعندما يفسّر الإسلام بما يخدم العدالة والمساواة وحرية الإنسان فهو يصطدم بهذه الفئات. وكذلك فإن الإسلام قد يستغلّ من قبل سلطات الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، فيتم اللجوء إلى النصوص التي تشدّد على إطاعة الله وأولي الأمر. والغيب. والقضاء والقدر. وترتيب الطبقات وفق مشيئة الله. وتحريم الأحزاب. وحصر الاجتهاد والتأويل ضمن الاتجاه الذي يخدم السلطة. وتأويل النصوص التي تخدم العدالة، وتحترم العقل تأويلاً عكسياً. وعندما يفّسر الإسلام بما يخدم

• ١ـ حسب تقديرات الكومترن كما وردت في: تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر: د. رفعت السعيد. ص ٢٤٩

٢ـ لازالا كذلك ٢٠٠١

العدالة والمساواة والعقل وحرية الإنسان، يصبح خروجاً على الدين والمقدّس، ويتعرّض أصحاب هـذا التفسـير ومؤيدوهـم إلى اضـطهاد السلطة. فتصبح المعركة مزدوجة: ضد اتجاه السلطة المستغلّة المستبّدة. وضد اتجاه الفئات المتخلفة.

إنّ الاسـتثمار الـرجعي لـلدين لـم يعد شيئاً من الماضي. فهو ماثلٌ في الحاضر. وهو موضع اسـتغلالٍ سياسـي. فزعيم الحزب الإسلامي في السودان الشيخ محمود محمد طه، أعدم من قبل سـلطة الـنميري باسم الإسلام. فتلك السلطة تستّرت بقوانين الشريعة الإسلامية لتحمي امتيازاتها الطـبقية، وتهريـبها لـليهود الفالاشـا، وتبعيـتها للرأسـمالية العالميـة، وسحقها لقوى التقدم والديموقـراطية. وذنب الشيخ محمود هو الاجتهاد لصالح فصل الدين عن الدولة. وقوى سياسية ومؤسسـات دينية حاربت وكفرّت مؤمنين متدينين لكنهم يفهمون الإسلام فهماً عقلانياً مثل الشيخ عـلي عبد الرازق. وطه حسين. وحالياً نصر حامد أبو زيد. إلاّ أنّ المفارقة الأكثر مأساوية تكمن في أنّ قوى سياسية محرومة فقيرة مضطهدة قاومت وتقاوم العدو الصهيوني، وتناضل ضد نظام الامـتيازات الطـبقية في لبنان، قامت بعمليات اغتيال ومطاردة وتهجير ومحاولات سحق أفراد وقـوى سياسـية باسـم حمايـة الإسلام. مع أنّ هذه القوى هي في الموقع النضالي نفسه. وهذه العمـليات المتنوّعة، تمّ بعضها من خلال حركة أمل الشيعية، وبعضها الآخر من خلال حزب الله الشيعي أيضاً. وضدّ من؟ ضد الإلحاد والشيوعية. مع أنّ الحزب الشيوعي إذ.ذاك كان في طليعة المقاومين للعدو الصهيوني. وهو بحكم تكوينه وتمثيله وخطة في موقع مضاد للنظام بالضرورة. ونـتيجة لذلـك، كـاد هذا الحزب يسحق لولا قوة حليفه: التقدمي الاشتراكي. وكذلك فإنّ روّاداً مبدعين غزيري الإنتاج، سقطوا غدراً ضحية هذه الاغتيالات. وفي طليعة هؤلاء الشهداء: حسين مـروّة. مهـدي عامل. سهيل طويلة. خليل نعواس. ميشيل واكد. وهكذا فالعداء المشترك للعدو ونظـام الامـتيازات قـد سقط. بينما انتصر التناقض بين الإسلام والماركسية. وتحت راية هذا التناقض أيضاً، تمتّ تصفية حسابات سياسية في بيروت والجنوب. ففي الجنوب طرد المئات من الشـيوعيين. وفـي بيروت هاجمت حركة أمل كل مقرّات الحزب الشيوعي.إنّها مجرّد أمثلة. لا أعتقد أنّ مثلها قد حدث في الصين.

أبسبب الاستعمار إذن؟. لقد كان الاستعمار الغربي بكل موبقاته موجوداً في الصين. بالإضافة إلى اسـتعمار آخـر هـو الاسـتعمار الياباني. والاستعماران استخدما أكثر الأساليب تدميراً للإنسان والإنتاج. ألأن الصين قارّة وموحّدة؟. ربّما. ولكنها لم تكن موحّدة تماماً: فقد كانت واقعياً موزّعة بيـن أقـاليم شبه مستقّلة في الشمال، ونظامها الاجتماعي متقدّم. وأقاليم شبه محررّة في الجنوب. والحـزب الشـيوعي هـو المسيطر فيها. وأقاليم يسيطر فيها حزب الكومنتانغ الموالي لأميركا.

وأقـــاليم خاضعة للاستعمار الياباني. ألأن الحزب الشيوعي تمتع بمرونة كافية جعلته يتحالف مع الكومنـــتانغ ضـــد الاســـتعمار اليابـــاني؟. لكنّ هذا التحالف كان مفروضاً. لذلك ظلّ محدوداً في الـــزمان. ودمويـــاً فـــي الصراع. وفاقداً للثقة. فالكومنتانغ عميل لأميركا. وأميركا تقاتل اليابان. واليابان يحتّل جزءاً من الصين. والحزب الشيوعي يقاتل الاستعمار الياباني، والاستعمار الغربي، والإقطـــاع والـــتجزئة فـــي آن واحد. إذن فالحزبان يلتقيان في الصراع ضد الاستعمار الياباني، ويتناقضان ويتصارعان فيما عدا ذلك. وأمريكا هي التي فرضت التحالف على الكومنتانغ لأن لها مصلحة في ذلك. أمّا الحزب الشيوعي فله مصلحة هو بهذا التحالف. لأنه يسهل عليه المعركة في هـــذا الاتجاه. بينما تظلّ معركته مفتوحة في الاتجاهات الأخرى. وهكذا ظلّ المسار العام محكوماً بالتحالف والصراع. ألأنّ استراتيجية الحزب كانت وطنية وقومية واشتراكية وديموقراطية في آن واحد؟ نعم. إنّه السبب الأهم. فقد كانت الإستراتيجية وطنية من خلال التحرير. وقومية من خلال الوحـــدة. واشتراكية من خلال القضاء على الإقطاع والرأسمالية التابعة: واعتماد التطوير الذاتي المســـتقل لقـــوى الإنـــتاج. وديموقراطية من حيث المضمون الاجتماعي ــ السياسي، ومن حيث الـــتحالف، والتلاؤم بين الدور السياسي الطبقي والوزن السياسي ــ الطبقي. وهكذا فقد كانت هذه الإســـتراتيجية معـــبّرة فعـــلاً عن حاجات الواقع. ولذلك فقد استطاعت تكوين تحالف حقيقي بين العمّـــال والفلاحيـــن، وكلّ المتضرريّن من الواقع القائم، والعاملين لتغييره. الأمر الذي مكنّها من اخـــتراق الأقـــاليم والمـــناطق: وعيـــاً وتنظيماً ونضالاً. ألأن القيادة كانت تستلهم الواقع الوطني والقومـــي والسياسي والاجتماعي في برامجها المرحلية، وتنظيماتها وتحالفاتها ونضالاتها؟. نعم. إنّـــه ســـبب موازٍ في أهميته لصحة الاستراتيجية. فالقيادة كانت تستلهم حاجات الواقع أولاً. وبعد ذاك تستجيب لرأي الخارج أو تلتفُ عليه.

وبالمقابل: ما هي الأسباب التي أوصلت إلى نتائج معاكسة في تركيا ومصر خاصة، وفي الوطن العـــربي عامـــةً؟. بالنسبة لتركيا ليست لديّ معلومات كافية الآن ١ــ أما بالنسبة للوطن العربي• فيمكـــن القـــول: إن معظم المناحي الإيجابية في مسار الحزب الشيوعي الصيني، كانت سلبية في مســـار الأحـــزاب الشـــيوعية في الوطن العربي. فقيادات هذه الأحزاب أتت بمعظمها من خارج الـــتربة القوميـــة العربية، وأحياناً من خارج التربة الوطنية. والتنظيم الحزبي يكون على الغالب مطابقـــاً لصـــورة التأســـيس، وعندما يصطدمان يتشرذم الحزب. وهذه قاعدة عامة. وعكسها هو الاســـتثناء. وإســـتراتيجية هذه الأحزاب تكيّفت مع التجزئة. وكذلك هياكلها التنظيمية، وبرامجها

• ١ــ فيما بعد جاءني إلى المعتقل كتاب: تركيا بوابة استراتيجية للإمبريالية العالمية. وفيه معلومات موثّقة ودقيقة.

ونضالها. وموقفها من القومية كان خاطئاً. وانسحب هذا الموقف على قضايا بالغة الحسّاسية مثل الوحـدة العـربية وفلسطين. واسكندرون. وارتيريا. وأو غادين. وفهمها للعلاقة بين البورجوازية والقوميـة، كـان مسحوباً من التجربة الأوروبية. وارتباطها بالمركز كان ارتباطاً تبعياً. وبعضها كـان فـرعاً مـن فروع الحزب الشيوعي الفرنسي. وكلّها هادنت الاستعمار الفرنسي أبان حكم الوحـدة الشـعبية. وكـلّها هـادنت الإستعمارين البريطاني والفرنسي أبّان تحالفهما مع الاتحاد السـوفيتي. وموقفها من الإقطاع والبرجوازية التابعة. كان خاضعاً لحاجات الصراع في الخارج، وليس مستمداً من ضرورات الداخل الوطني. والتحالف بين العمّال والفلاحين لم يّصغ نظرياً، ولم يمـارس عملياً. والقيادة لم تكن موحدة، لأن التنظيم لم يكن موحداً. والبرامج والتحالفات المرحلية والنضالات كانت تعكس الخطأ النسبي القائم في الإستراتيجية. والمركزية في بناء الحزب، وحتى الفردية، كانت تطغي على الديموقراطية.

ومع **نهاية الستينات** استوعبت بعض الأحزاب الشيوعية هذه الأخطاء. وعدّلت الكثير منها. وقد تميّـز فـي هـذا المجـال: الحزب الشيوعي السوداني ـ والحزب الشيوعي اللبناني. والحزب الشـيوعي السوري (جماعة المشروع). لكنّ قوى جديدة كثيرة ماركسية نشأت الآن. وهي تحاول جاهدة تجاوز التناقض بين ما يؤكده المنهج العلمي في تحليله للواقع: وطنياً وقومياً، وبين ما كان سـائداً. فاستنتجت أنّ الخط الطبقي ـ القومي ـ الديموقراطي، هو وحده الذي يستجيب لما ينتجه المنهج العلمي. إلاّ أنّ الظروف الموضوعية التي استجدّت في العقود الثلاثة الأخيرة، جعلت التقدم فـي الاتجـاه الواقعي العلمي المعبّر عن الضرورات بالغ القسوة. لكنّها ظروف مؤقتة. والتقوب بدأت تفعل فعلها. وسوف تتحوّل إلى * ثغرات. ومن هذه الثغرات تنفذ قوى التقدم. وكلّ تقدم هنا يقابله ضعف هناك. وكلّ ضعف يفتح المزيد من الثغرات. والصراع مفتوح.

ومـن الـبرتغال درس آخر: فتعداد سكان البرتغال عام ١٩٩٢ بحدود الـ ٩ ملايين نسمة. أما تعـداد الوطن العربي في العام ذاته فهو بحدود الـ٢٠٠ مليون نسمة. والمفارقة أن تعداد الحزب الشـيوعي البرتغالي تطوّر من حوالي الـ ٧٠٠٠ عضو عند سقوط الديكتاتورية عام ١٩٧٤ إلى ١٦٥ ألف عضو عند انعقاد مؤتمره نهاية ١٩٩٢.

١ـ بيـنما الأحـزاب الشـيوعية العريقة في الوطن العربي تطورّت عكسياً. وبالتأكيد، فإن عدد المنظمين في كافة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي غير معروف. وحتى على مستوى القطر

* مع نهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين أصبحت هذه الثغرات واسعة ومتعددّة وهي تتزايد وتتسع باستمرار.

الواحد ليس بالإمكان إجراء إحصاء دقيق. فعلى الدوام هناك أحزاب ممنوعة ومقموعة، وأحزاب هامشية أو ملحقة بالسلطة. ويمكن لبلد مثل لبنان وحالياً المغرب، أن يتيح إجراء مسحٍ دقيق. **ونسبة** التمثيل في المؤتمرات هي التي توّفر هذه الفرصة.

٢ـ لكنّ الخلل يكمن في اختلاف هذه النسبة. فهي في الحزب الشيوعي اللبناني ١،٢ أو ١،٣[*] للعاملين في المكاتب و ١،٤ للأعضاء الآخرين. والخلل الآخر يسببه النزف المستمر. فقد وصل التعداد في فترة الذروة إلى حوالي الـ ١٠،٠٠٠ عضو. وخلال ثلاث سنوات في النصف الأوّل من التسعينات تقلص إلى حدود الـ ٢٠٠٠ عضو. وذلك، رغم أنّ الظروف في لبنان هي الأكثر ملاءمة للعمل الحزبي الحر. أمّا في سوريا، فقد تشظّى الحزب بين تنظيمات ذيلية ملحقة بالسلطة. وتنظيم متطور متقدّم لكنّه مسحوق. إلاّ أنّ تنظيمات ماركسية جديدة نشأت في السبعينات وتفوقت على التنظيم الشيوعي العريق، لكنّها سحقت. والنتيجة، أنّ فاعلية الحزب ودوره في السلطة والشارع لا يوازيان نسبة ضئيلة للغاية، ممّا كانا عليه في فترة الديموقراطية السياسية بين عامي ١٩٥٤ ــ١٩٥٨. وفي مصر: أصبح ٩٠% من الشيوعيين خارج تنظيماتهم حسب ميشيل كامل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المصري. وفي العراق: فقد دوره القيادي في جبهة السلطة في مرحلة. وفي المعارضة الآن. وفي الأردن توزّع الشيوعيون في عدة تنظيمات. وكلّهم لا يوازون جمعية كشّاف صغيرة. وفي أقطار المغرب العربي لا وجود لدور قيادي لأيٍ من هذه الأحزاب. سواء حافظت على أسمائها أم بدّلت تلك الأسماء. ويظلّ الحزب الشيوعي السوداني متميزاً، لكنه مسحوق. ودوره القيادي ملموس لكنّه محدود. والسبب الأساسي يعود للبنية القبلية المتخلفة في السودان من جهة، وللضغط الذي يمارس عليه من جهة أخرى. أمّا في الجزيرة العربية فقد اختلف الوضع بين مرحلتين. ففي فترة المد القومي التقدمي برزت أحزاب عدة في اليمن والبحرين وعمان والكويت، وأضحى لها دور فاعل. ومن هذه الأحزاب من تطورّ من الاتجاه القومي التقدمي، ومنها من كان ماركسياً منذ النشأة أمّا في المرحلة الحالية، مرحلة الهبوط، فقد تلاشى هذا الدور. ذلك أنّ الرأسمالية التابعة التي نمى وزنها في مرحلة البترول قد اعتصرت تلك التنظيمات وأرهقتها، أو سحقتها. وهكذا غدت هذه التنظيمات محاصرة برفض البنية القبلية الإقطاعية للماركسية ولأيّ فكر علمي، وبالقوة الطاغية

---

[*] وردت هذه الأرقام في التقرير المقدّم إلى المؤتمر نهاية ١٩٩٢

٢ـ استخلاص ممّا ورد في مجلة الحزب/ النداء/. كما أن تمثيله الطبقي في مؤتمر حزيران ١٩٩٣: (٦%) فقط نسبة العمال. بينما نسبة التجار (١١%)؟!

للرأسمالية التابعة. وأما الأحزاب الشيوعية الفلسطينية المتناثرة والمتوالدة فهي محدودة التأثير بذاتها. لكنّ هذا التأثير يصبح حقيقياً في حال التوحّد بين هذه الأحزاب وجبهات التحرير التي تبنّت الماركسية. إلاّ أنّ اختلاف الرؤى المرحلية والنهائية، بالإضافة إلى الفردية التي تضخمّت في هذه المرحلة، يجعلان التوحدّ مستحيلاً.

والحصيلة: أن تعداد وفاعلية هذه الأحزاب في وطن يبلغ تعداده ٢٠٠ مليون نسمة، لا يصل إلى تعداد وفاعلية الحزب الشيوعي البرتغالي العامل في وطن تعداده (٩) ملايين نسمة والحزب الشيوعي البرتغالي نال في انتخابات ١٩٩٢ نسبة ١٣% من أصوات الناخبين. فأية نسبة تنالها الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، في حال إجراء انتخابات حرّة؟.

ما هو تفسير هذا التباين؟. قد يكون الجواب لأنّ البرتغال جزء من أوروبا. ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والطبقي والفكري تجعل الانتماء إلى الأحزاب والنقابات ضرورة للفرد والطبقة والمجتمع. كما أنّ أوروبا علمانية. وبلوغ مرحلة العلمنة، مؤشّر على تجاوز علاقات التخلّف، والوصول إلى علاقات الوطن والحزب والطبقة والمهنة. هذا صحيح. وهو يفسّر جزءاً من السبب لاكلّه. فالبرتغال جزء من أوروبا ولكنّها من أطرافها. وتطوّر قوى الإنتاج فيها متقارب مع تطوّر قوى الإنتاج في مصر وسوريا والعراق وبعض أقطار المغرب العربي. وقد يكون الجواب لأن المعركة في أوروبا قد حسمت لصالح فصل الدين عن الدولة. وهذا الفصل لا يسمح بإقامة التناقض بين المسيحية كإيمان وبين الماركسية كمنهج لتغيير الواقع المعيشي والإنساني للإنسان. أمّا في الوطن العربي فهذه المعركة لم تبدأ جدياً بعد. لقد فرض فصل الدين عن الدولة في تونس من الأعلى دون أن يرافقه النضج العلمي والسياسي والفكري والعقلي في القطاعات الشعبية. واعتبرت العلمنة ركيزة من ركائز منهاج الحركة الوطنية اللبنانية. واتخذ الصراع من أجل هذا المنهاج طابعاً شعبياً متفوّقاً. لكنّ التدخلات الخارجية العسكرية أجهضت هذا المنهاج، وأعادت الوضع إلى الوراء. فأضحت علاقات التخلّف هي الطاغية. وقذفت إلى الخلف علاقات الحزب والنقابة والفكر والنادي والمهنة. وفي اليمن الجنوبي أخفق الفصل بين الدين والدولة مع إخفاق التجربة كلّها. وفي مرحلة الانحدار التي أصبحت عاموديه في العقود الثلاثة الأخيرة، توازى نفوذ الدين السياسي مع نفوذ البنى الطبقية السائدة. فتلاشت كلّ ملامح الديموقراطية، والعلمنة في القلب منها. لقد كانت هذه الملامح مسيطرة في معظم الشارع العربي فاختنقت في غرف الغاز المكوّنة من المال النفطي. وهكذا اشتدّ التناقض الذي يقام بين الإسلام كإيمان، والإله كحاكم، والقرآن كدستور، وبين الماركسية كفلسفة إلحاد. والبنى الطبقية السائدة غذّت هذا التناقض واستثمرته. نعم. إنّ هذا الجواب صحيح أيضاً. وهو يفسّر جزءاً آخر من

السبب وليس كله. ففي بيئة يغلب فيها طابع التخلّف، وتستثمر فيها قوى الاستغلال الطبقي، والابتزاز الديني والقبلي والعائلي، هذا التخلّف لتأبيد الاستثمار والابتزاز يغدو الوضع العام عدائياً تجاه ذلك المنهج. بينما هو محايد في أوروبا إلى حدٍ ما. وملائمٌ في أميركا اللاتينية إلى حدٍ ما أيضاً من خلال لا هوت التحرير. وقد يكون الجواب، لأن التطوّر التاريخي في البرتغال متناقض مع التطوّر التاريخي في الوطن العربي. إذ إنّ هذا الوطن قد خضع لاستعمارين متواليين ومتداخلين. وليس هذا هو حال البرتغال. وهذا صحيح أيضاً. وهو يفسر جزءاً جديداً من السبب. فالإستعماران معاً قد تكاملا في إعاقة التطوّر في قوى الإنتاج. وفي ولادة البرجوازية التابعة وتكاملها مع البنى الإقطاعية والقبلية، وفي صنع التجزئة القومية وحمايتها. وفي رعاية علاقات التخلف وتنميتها. وفي إعاقة الفكر العلمي عن الازدهار. وفي تزييف وعي التقدم والتحرر. وتأتي أميركا الآن لتجذّر وترسخ كلّ ما فعله الإستعماران: العثماني والغربي. لتضيف إليه أشكالاً جديدة بأساليب جديدة.

إنّ هذه الأجوبة تفسّر جانباً كبيراً من الحقيقة . لكنّ سببين اثنين يظلّان غائبين. وهما الديموقراطية المنتزعة في البرتغال. والخلل الذاتي في بنية وبرامج وإستراتيجيات وممارسات الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. فالديموقراطية لم تنتزع كلياً بعد في أيّ قطر عربي. ففي لبنان مجزوءة بالطائفية. وفي المغرب بالملكية ذات الحق الإلهي. وفي تونس بالدستور وبعض القوانين المنبثقة عنه. وفي مصر بقانون الطوارئ وعدد من القوانين المنبثقة عن الدستور، وعدم السماح لبعض الأحزاب والحركات بالعمل المرخّص. وفي الأردن بالملكية ذات الحق الإلهي، وبخطابات العرش التي تصبح برامج حكومية، وبنسبة الانتزاع. وفي اليمن بسيطرة القبلية. أمّا في البرتغال فخلال ثمانية عشر عاماً بين سقوط الديكتاتورية عام ١٩٧٤ وانعقاد المؤتمر عام ١٩٩٢ تضاعف العدد بحدود الـ ٢٤ مرة. وليس من تفسير لهذا النمّو إلاّ بالمناخ الديموقراطي الذي تمّ انتزاعه. وبدور قوى التقدم في هذا الانتزاع. ونتيجة لذلك، تمّ التفاعل بين ما يوفرّه النضج النسبي في التطوّر العام، وبين المناخ الجديد ودور قوى التقدم في صنع هذا المناخ. فحصل هذا التقدم. وهذا التقدّم قد حصل في ظل عقد التراجع والجمود، ثم عقد السقوط في الاتحاد السوفيتي والتجارب الاشتراكية المشابهة. وهذه نقطة إضافية تستجد لصالح ذلك التفاعل ودور العامل الذاتي فيه.

وبالمقابل: فإنّ الخلل الذاتي بالنسبة للأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، قد تفاعل مع العقبات النسبية في الوضع العربي العام. فنتج هذا الضعف البالغ التدنّي. والمفارقة التاريخية المأساوية تكمن في المرحلة، مرحلة السبعينات وماتلاها. ففي هذه المرحلة ردمت أحزاب شيوعية كبرى

وعــريقة حيّزاً واسعاً من الخلل الذاتي. واستخدمت المنهج العلمي في تحليل الواقع فروع كبرى مــن تــنظيمات وطــنية وقوميــة، فأضحت تلك الأحزاب وهذه الفروع في اتجاه واحد. ونشأت تــنظيمات جديــدة كثيرة تستلهم هذا المنهج. فتوسّع التّيار وتجذّر. وظلّت بعض العقد الناشئة عن الماضــي تحول دون التوحيد. وفي ظروف صحّية، كان يمكن للحوار الناضج العقلاني، وللنضال الموحّــد الإتجــاه، أن يتغلّبا على تلك العقد، ويوفّرا فرص التوحيد. وميّزة هذا التوحيد تكمن في ســعة الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها هذه الأحزاب والفروع والتنظيمات. وفي القوة التي تتمع بها. ورغم اختلاف نسب القوة والتجذّر في الوسط الشعبي، فهي موجودة فعلاً في لبنان والسودان واليمــن. والمغرب وتونس. وسوريا ومصر. وقد شكلت هذه القوى بمنابعها الثلاثة، قطباً موازياً لتنظيمات الدين السياسي. وإرباكاً ملموساً لبنى الاستبداد والاستغلال والتبعية. وقد تميزّت بكونها معارضــة من مواقع التقدم والتحرر. فهي لم تتورّط في صراعاتٍ سياسية تحت لافتاتٍ دينية أو مذهبية. ولم تتلوّث بالاشتراك في أنظمة وجبهات سلطات النفط. وهي لا تشد الحاضر والمستقبل إلى الماضي باسم الدين أو المذهب أو القبيلة ولا تشدّهما نحو نظام إقطاعي ــ رأسمالي ــ تابع، ازداد تلوثاً بأموال النفط.لكنّ هذه المرحلة هي مرحلة اختمار الطبقة الجديدة، طبقة عائدات النفط، والســطو عــلى الممتــلكات العامــة ونهب المال العام. ولهذه الطبقة صفاتها المميّزة في البطش وتــزييف الوعــي والإفســاد. ولها مصالحها في ترسيخ التجزئة والتبعية وعلاقات التخلف. وفي ضــرب قــوى الــتحرر والــتقدم. ولهــا مصالحها أيضاً في الصلح والتعايش الآمن مع العدو الصــهيوني. وبالــتلازم مع هذه الصفات والمصالح تمّ توظيف المساعدات النفطية والرأسمالية. ومن أجلهما جرى نهب الفائض في القطاع العام كما جرى تغليب الطابع الاستهلاكي على الطابع الإنــتاجي. ومن أجلهما تم استثمار كل علاقات التخلف. وكل القوى التي تخدم هذه العلاقات. كما تــمّ استثمار كلّ القوى ذات الطابع الديني السياسي. وسط هذا الجو الخانق، وما رافقه من جمود، فســقوط قطــب التقدم النسبي عالمياً، حدث نشوء الجديد، وتطوير بعض القديم. وهذا الجو معادٍ بطبيعته لنمو بذور التقدم والتطور. والبذور التي تتمكن من النمو،تظلّ محاطة بجو موبوء. وهذا الجــو لا يســمح بتماســكها وتوحدّها. ودونهما لا تتولّد طاقة ذات قدرة على التغيير. ودون هذه القــدرة يظــلّ طــابع الصراع الأساسي، طابعاً دينياً أو مذهبياً أو عرقياً. وهذا الصراع يضعف طــرفي التناقض، لكنّه مرحلياً يعيق التبلور الطبيعي للتناقض. ودون هذا التبلور سوف يظل دور قــوى التقدم هامشياً. والدور الهامشي يعود فيسهم في إعاقة ذلك التبلور. والهامشية والإعاقة معاً تقدّمــان فرصــاً ثميــنة لأنظمة تلك الطبقة كي تمرحل معاركها، وتخوضها بنجاح. كما تقدمان الفرص ذاتها لقوى الدين والمذهب والعرق والقبيلة، كي تحتل الجانب المقابل للصراع. والاحتلال

يغطي الجانب السياسي والنشاط الاقتصادي والجوّ الثقافي. وكلّ ذلك يتم على حساب تحرر وتقدّم الوطن والإنسان.

لكنّ[1] الضخّ النفطي والرأسمالي في طرفي الصراع قد نضب أو كاد، ومع هذا النضوب تبدأ القوى بالتآكل والتفكك فتمركز الثروة تمّ في شريحة محدودة. وجلّ هذه الثروة وظّف في الخارج وما وظّف منها بالداخل إتجه بشكل أساسي إلى منشآت استهلاكية، لا صلة لها بمصالح وحاجات القسم الغالب من المواطنين. وهذا الاتجاه في التمركز والتوظيف، يقود بالضرورة إلى تمايزٍ طبقي حاد. وإلى فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وبالتالي إلى انخفاض متواصل في مستوى المعيشة. وفي فرص العمل. وفي قيمة النقد والدخل. وعاماً بعد عام يتزايد التساقط في أجهزة السلطة. لأنّ فرص الإثراء تتناقص. ولأن الحاجة تزحف نحو الشريحة تلو الأخرى في هذه الأجهزة نفسها. ١ ـ ولأنّ الدفع الإضافي يتضاءل سعة وقيمة. وخلال هذا المسار تنضمّ الشرائح المتضررة في مصالحها، والتي غزتها الحاجة، إلى الكتلة الشعبية الكبرى التي يتعاظم حجمها وفقرها عاماً بعد عام. والتسارع في هذا الاتجاه وليد السنوات وليس العقود. وهو بذاته يضعف القدرة المضادة على الحشد. ومع كل تزايد في تمركز الثروة واتجاه التوظيف. ومع كل خفوتٍ في الدعم الخارجي، ٢ ـ تزداد الكتلة المتضررة وزناً وحاجة. فيختل التوازن، وتتراخى القبضة.

ـ ٣ ـ

في هذا الجوّ الجديد تعود القدرة على التنفس والتحرّك. وهي قد بدأت فعلاً بالعودة في العديد من الأقطار، مع اختلافٍ في النسبة. وقدرة في التحرر والتقدم هنا، تضعف طرفي الصراع هناك. وتنامي الجوّ الجديد يقلّص مساحة الجو الخانق. والتبلور الطبيعي للتناقض يشق طريقه على حساب التناقض المرضي. وكلّ تقدم في هذا الاتجاه، يقابله تراجع في ذاك. وإذ ذاك يتقارب ميزان القوى أو يتعادل. فيتمّ انتزاع الديموقراطية. وانتزاعها يؤدي إلى التفوّق. فالكتلة المتضررة في مصالحها وقيمها هي الأقوى. وفي أجهزة السلطات وهوامشها، يستمر النزف. لأنّ الحاجة تتفاقم. والحياة تزداد قسوة. ومظاهر الرفاه في الأعلى تستفز المشاعر. والتفوق يفتح المجال فسيحاً أمام قوى التطور والتحرر والتقدم. فيتم انتزاع إنجازٍ جديد. وأفق الصراع يظل مفتوحاً. لكنّ هذا المسار قد يتقطّع مع تكلّس البنى الطبقية الصاعدة، وقواها السياسية والنقابية والفكرية. والتكلّس يقود إلى التجميد. ثمّ إلى التناقض مع التطور والتقدم. ثم إلى انتعاش الاستغلال

---

[1] عام ١٩٩٨ هبط سعر البرميل النفط الخام الى١٢ دولار، بعد أن وصل في فترة الذروة إلى ٣٦ دولار.

والإستبداد، وتحولّهما إلى نظام طبقي ــ سياسي جديد. ولذلك لا بدّ من التأسيس بالأسرة، ثمّ بتنظيمات الأطفال، والشبيبة. وبالمدارس والمعاهد والجامعات. وبالأندية والجمعيات والأحزاب والنقابات. وفي المناهج الدراسية، والنشاطات الدينية والرياضية والفنية والثقافية. وصولاً إلى السلطة السياسية. والتأسيس يعقبه التطوير. ولكل مرحلة ضروراتها. والضرورة تولدّ إبداعاً جديداً. وإذ ذاك تختفي الانتكاسات أو تتضاءل. وتظل آفاق التطوّر مفتوحة.

بين الديموقراطية الممنوحة والمنتزعة: حتى هذه اللحظة لم تسد الديمقراطية بجناحيها السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي. حتى على مستوى العالم لم تتحقق هذه السيادة في أي مكان. فهي منقوصة اجتماعياً في الدول الرأسمالية أو شبه الرأسمالية. وهي منقوصة سياسياً في الدول الاشتراكية• أو ذات التوجه الاشتراكي. أمّا في الأقطار ذات البنية الإقطاعية أو القبلية فهي مفقودة كلياً. ٤ــ إذن فالمسألة نسبية. لكنّ الفارق النسبي ليس بسيطاً. ففي أقطار يصفى الخصوم حتى الدرجة الأولى والثانية. وتصل التصفية أحياناً حتى الدرجة الثالثة. وتدمّر قرى وبيوت وأحياء وترتكب المجازر في السجون. ويتبادل طرفا الصراع حيزاً من هذه الممارسات. وإن كانت المسؤولية الأولى تقع على عاتق الأنظمة التي تمنع الشعب من ممارسة حرياته السياسية. وفي هذه الأقطار يصل عدد ضحايا النظام من القتلى إلى عشرات الآلاف. ومن المعتقلين إلى مئات الآلاف. وفي أقطار أخرى توجد حروب أهلية، دون أن يوجد اعتقال سياسي. وبين هذين الحدين تتراوح النسب حسب المراحل، وحسب موازين القوى في كل مرحلة. وما ينطبق على الضحايا من البشر ينطبق على الفكر والنشر والصحافة. وحتى على الفن والرياضة. ففي أقطار انتزعت هذه النشاطات أعلى قدر من الحرية. وفي أقطار أخرى تقهقرت حتى عن زمن الاستعمار. وميزان القوى ذاته في كل مرحلة هو الحكم هنا أيضاً. لكن هذا الميزان ليس ثابتاً بل هو متحول. وتحوله يتخذ صفة التراجع أو صفة التقدم. والعوامل التي تحكم هذا التحول ليست كلها داخلية، وإنما هي خارجية أيضاً. والتغير في فعل هذه العوامل هو تغير مرحلي. وتقل هذه

• ١ــ في النصف الثاني من التسعينات توسعت شرائح الذين يقومون بأعمال يدوية مأجورة لسدّ الحاجة. وضمن هذه الشرائح عناصر عسكرية وأمنية.

٢ــ مع نهاية عقد التسعينات تقلصّ الدعم إلى مستويات هزيلة، بسبب العجز الذي باتت تعاني منه الدول الداعمة.

٣ــ عام ١٩٩٩ أصبحت بالغة الوضوح في المغرب ولبنان وتونس واليمن والأردن ومصر. وهي قادمة في كل من السودان والصومال والجزائر، عندما تتوقف الصراعات الأهلية.

٤ــ في الإمارات والبحرين وقطر والكويت ألغيت الرقابة المسبقة على المطبوعات الواردة من الخارج. وتمتعت المطبوعات في الداخل بقدر واسع من الحرية، متخطية بذلك أنظمة التحولات الاقتصادية ١٩٩٩ ــ ٢٠٠١.

العوامـل يختلف حسب المكان. وفي الوطن العربي كلما اقترب الصراع من القلب أو من النفط، يـزداد ثقـل العامل الخارجي. ويخفّ هذا الثقل تبعاً لهذا المعيار. وشواهد لبنان وعمان والأردن واليمـن تؤكـد هـذا المقيـاس. وهـذا المقياس مرحلي أيضاً. فقد يتبدل بالمستقبل حسب تبدّل الضرورات.

وثقـل العامل الخارجي قد يغيّر النتائج إذا لم يواجه بثقل مضاد. فالثقل الفرنسي ثم الأمريكي في فيتنام قد انهزم أمام قوة العامل الذاتي أولاً، والدعم الفعّال من قبل الصين والاتحاد السوفيتي ثانياً. بيـنما تحـول الانتصار إلى تشرد قواه في عمان وإلى حصار واحتواء وانتزاع في لبنان. وهكذا ففـي فـترة مـن فترات الصراع بين المتضادات قد تنتصر قوى التقدم. وخلال الصراع يتجذر الوعـي. ومرحلة بعد أخرى تتكامل مستوياته، فيتم التفاعل بين الوعي الوطني. الطبقي. والوعي القومي ــ الطبقي. والوعي الإنساني. فيكتسب كل مقومات وعي التحرر والتقدم. وهذا الوعي هو المدخـل لكل انتصار. وأولى نتائج هذا الانتصار، هي انتزاع قدر من الديموقراطية. وهذا القدر يعـلو ويهبط حسب ميزان القوى في الحقلين الداخلي والخارجي. فقد يتحول إلى ميدان تزداد فيه قوى الصراع تبلوراً. ويزداد الوعي تجذراً. وتنسج فيه التحالفات المرحلية، والوحدات العضوية. وقد ينتكس هذا القدر من الديموقراطية، فيتحول معه المسار إلى مسار مضاد للتحرر والتقدم. ففي سـوريا مثلاً سقط مسلسل متوالٍ من الانقلابات العسكرية. واستمر هذا المسلسل من أول نيسان ١٩٤٩ حـتى ٢٤ شـباط ١٩٥٤. واتخـذ النضال لإسقاط هذا المسلسل شكلاً سلمياً في مراحل، وشكلاً مسلحاً في مراحل أخرى. وقوى التحرر والتقدم كانت في طليعة هذا النضال. وعليها وقع العبء الأكبر. وعندما سقط آخر انقلاب عسكري، تم انتزاع الديموقراطية السياسية، وإلى حدٍ ما الاجتماعية. وقد خلق هذا الانتزاع تطوراً نوعياً. أدّى إلى تشرذم البنى السياسية لقوى الاستغلال الطبقي. وإلى سقوط الأحلاف الاستعمارية. وإلى تراجع الرجعية الدينية. وإلى تفوق قوى التحرر والـتقدم فـي الأحـزاب والنقابات والمدارس والجامعات والجيش والمجلس النيابي. وقد قاد هذا الـتفوق إلى صـنع الوحدة السورية المصرية في شباط ١٩٥٨. وإلى تصعيد الصراع ضد العدو الصـهيوني واندماج الشعب في هذا الصراع. وإلى تقوية المناعة الوطنية. ونمو الشعور القومي. وتمـتين العلاقـة مـع قـوى التحرر والتقدم أما التضحية بهذا الحيّز المنتزع، فقد أدت إلى حل الأحـزاب، ومصـادرة الرأي والقرار والنشاط في كل مجال من مجالات العمل. ثم إلى الإحباط واليأس. ثم إلى الانكفاء على الذات. وأخيراً إلى ملاحقة قوى التقدم: نقلاً واعتقالاً وتسريحاً. ومن هـذا المسـار التراجعي تولدّ مناخ ملائم لانتعاش الرجعية الطبقية والرجعية الدينية. وضمن هذا المناخ استعاد نشاطه الشعور الإقليمي، والتزمت المذهبي والمحلي. وتراجع الاهتمام بالصراع مع

العـدو الصهيوني. وضمّر الوعي بمأساة اسكندرون وعربستان. وقد سهّل كل ذلك مهام الرجعية الداخـلية في فصل الوحدة. وفي الهيمنة على الحكم من جديد. إذن فمدخل التقدم كان انتزاع ذلك الحيّـز من الديموقراطية، ودور قوى التقدم القيادي في هذا الانتزاع. ومدخل التراجع كان فقدان ذلك الحيّز.

وسـلطات عائدات النفط، وفلول الإقطاع، والرأسمالية التابعة، وفوائض القطاع العام، جعلت كلّ قطر من الأقطار حقل استثمار لها. وبهدف مواصلة الاستثمار وتطويره، تنامى تناقضها التناحري مـع أيّ هـامش من هوامش الديمقراطية. وحيثما تفوقت قواها على قوى الديموقراطية والتحرر والـتقدم، ترسخ ذلك الاستثمار وتصاعد. وهذا الترسيخ يعود بدوره فيضاعف قواها، ويدمرّ قسماً إضـافياً مـن طاقات قوى التقدم. وهذا هو الواقع الذي تحكم طيلة العقدين الماضيين. ونسبة هذا الـتحكمّ تختلف بين قطر وآخر، لكنّها على العموم تظل طاغية. ١ـ وحيثما• كان الفارق محدوداً بيـن قـوى السـلطة وقـوى التقدم والديموقراطية، فقد انتزع حيزّ مهم من الديموقراطية. وهذا الانـتزاع يمنح قواها بعض هوامش التحّرك. ولذلك تظهر أحياناً نشاطات سياسية وفكرية وفنية، تتـباين مـع توجهـات الـنظام. لكنها سرعان ما تصطدم بقوى النظام عندما يتحوّل التباين إلى تـناقض. فقـانون الانـتخاب في تونس. والصلاحيات الملكية في المغرب. وقانون الطوارئ في مصـر. كـلّها تجعـل الممارسة الديموقراطية محدودة التأثير. وحيثما تحقق التعادل أو التقارب، وحـتمت ظـروف الوحدة الوطنية والبنية الاجتماعية، إشاعة جو من الديموقراطية، فإن الانتزاع يتكامل مع المنح. وهذا التكامل قد يكون بعد هبّات محدودة، واستباقاً لانتفاضات محتملة كما حدث فـي الأردن. وقد يكون بعد انتفاضات وحروب داخلية كما حدث في اليمن. ونتيجة لهذا التكامل تغـدو الديموقراطية متقدمة. لكنّ الثغرات القاتلة تظل قادرة على إسقاط أو إضعاف كلّ التجارب التي لم تنتزع فيها الديموقراطية انتزاعاً كاملاً. وكلّ التجارب التي لا تكون قادرة على حماية هذا الانـتزاع. فديموقـراطية اليمـن أضعفت بالاغتيالات والتحالفات القبلية، ودور الدين في الدولة. وديموقـراطية الأردن أفـرغت من معظم مضمونها. فالرقابة على الفكر الداخل للأردن هي من الـنوع الأسـوأ. وقوانين الحد من الحريات الإعلامية، والرقابة على المطبوعات تتصاعد ضيقاً وكبـتاً. ٢ـ فقـانون المطـبوعات يمنع الإساءة لعلاقات السلام مع "اسرائيل". ولعلاقات الأردن الخارجيـة. وعلاقات الأردن هنا هي علاقات النظام، وليست علاقات الوطن والشعب. فعلاقات

• ١ـ بدأ هذا الطغيان بالتراجع في عقد التسعينات.

٢ـ وفي النصف الثاني من التسعينات وصلت ذروة تلغي الحرية ذاتها.

الشـعب مشدودة لقوى التحرر، لأنّ مصالحه وقيمه لا تتحقق إلاّ بانتصار هذه القوى: في الداخل المحـلي. وفي المحيط القومي. ونسبياً في البعد العالمي. أمّا علاقات النظام فهي على العكس من ذلـك. والوطـن هو وطن الأكثرية أي الشعب. وقراره هو قرار الشعب، أي التحرر. أمّا قرار الـنظام فهـو قـرار طبقة الـ ٥% وهو قرار مضاد للتحرر. وكذلك وبما أنّ المنح يتغلّب على الانـتزاع، فإنّ مسؤولية القرار في الأمور الجوهرية محصورة بالملك من الناحية الواقعية. ولذلك يتحول خطاب الملك إلى بيان للحكومة. وإرادته إلي قرار حكومي. ورؤيته للعلاقات الدولية، إلى رؤيـة للحكومة. وتصوره إلى حدود الحرية، إلى قوانين وتشريعات. ومن هنا فإن هذا الحيّز من الديموقـراطية يظـل مهـدداً، كمـا يظلّ أسير تحالفات وعلاقات النظام الحاكم. وهذه التحالفات والعلاقـات كـثيرة التـبدل. وهـذا بدوره يشكل إرباكاً إضافياً لممارسة الحرية. إذ إن عليها أن تـتكيف، حـتى فـي القضايا الكبرى كالعلاقة مع "إسرائيل". والتكيّف يولّد التشويش في الوعي. والـتفكّك في التنظيم . والتناقض في الممارسة. واليأس من العمل الوطني والقومي. لكنَّ ذلك كلّه نسـبي بالضرورة، فالتهديد والأسر، يتبدلان صعوداً وهبوطاً حسب نسبة تنامي الانتزاع بالمقارنة مع المنح. وهذه النسبة بذاتها محكومة بتطور موازين القوى داخلياً وخارجياً.

أمّـا حيثما كان التفوّق لصالح قوى التقدم، كما هو الحال في لبنان. فإن العامل الذي يقلب ميزان القـوى هو العامل الخارجي. فلبنان محاط ببحر تتحكم فيه قوى الاستعمار، وبعدو استعماري ــ اسـتيطاني ــ عنصـري. وبنظام يبدل تحالفاته وفقاً لمصالحه. وهو بالضرورة لا يطيق ممارسة ديموقـراطية تتـناقض مع ما هو سائد فيه ولذلك فقد ضاعت نتائج التفوق بالتدخل العسكري في مـراحل ثـلاث: ١٩٥٨ و١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ و١٩٨٢ ــ ١٩٨٣. وضاعت النتائج ذاتها بالضغط العـربي والأمـريكي بين ١٩٨٤ و١٩٩٣. ١ــ وفي مثل هذا الوضع المتقلب والمتناقض، فان قوى التقدم قد تحافظ على فاعليتها وتجدد ذاتها وتراقب أية ثغرة في تماسك الضغط الخارجي كي تـنفذ منها. ثم توظف الديموقراطية المنتزعة لصالح التحرر والتقدم: محلياً وعربياً وعالمياً. وقد تفقد قوى التحرر والتقدم هذه الحيوية، وتتآكل بفعل اليأس والإحباط والحسابات الخاطئة، وتراجع الديموقراطية، وقوة الصدمة الخارجية. ففي حالة الحفاظ على الفاعلية، يفعل الحتّ العسكي فعله. فتتآكل بنى النظام الطبقية، وقواه السياسية، وتنظيماته العسكرية. بينما تنمو وتتماسك قوى التطور والـتقدم. وإذ ذاك، تستعين أطراف من التحالف المالي ــ البرجوازي ــ الإقطاعي، بقوى التقدم عـلى أطـراف أخـرى. فيزداد النظام ضعفاً. ويغدو أكثر وأكثر أسير الدعم الخارجي. وعندما تـتراخى قبضـة هذا الدعم، تتراكم انتصارات قوى التحرر والتقدم، وتغدو مناطق سيطرتها قبلة للأحرار، نموذجاً للإقتداء، ودليلاً على طاقات الشعوب. وفي هذا المناخ يتحول السجن إلى مكتبة

وطنية وقصر الرئاسة إلى قصر ثقافي وفنيٍ للشعب. وتتحوّل محاكمة جريدة إلى محاكمة للحكومة وقانون المطبوعات. ويسقط قانون للحد من الحرية الإعلامية. وتتحول مناقشة قانون للهيمنة على الاتحاد العمالي العام، إلى تعرية للوزير الذي أصدره، وللنظام الذي ينطق باسمه. وتسقط حكومة بمظاهرة يوم واحد، دون أن يسقط شهيد واحد. وفي الحالة الثانية، حالة فقدان الحيوية، فإن الحيّز المنتزع من الديموقراطية يتلاشى. وتتحول قوى التحرر والتقدم إلى صدى للقوى المهيمنة من الخارج. فينقلب دورها من رافعة للتحرر والتقدم، ومن نموذج للإقتداء، ومن عاملٍ لخلق الأمل، إلى مساهم في تزييف الوعي، وداعم للقوى المضادة للديموقراطية والتحرر والتقدم.

لكنّ هذه الحالة الأخيرة لم تسد سيادة كاملة في أية مرحلة من مراحل الضغط أو الاحتواء أو الاحتلال. ففي القضايا القومية الكبرى سرعان ما ينطلق موقف التحرر والتقدم مخترقاً الحصار الخانق. لقد حدث ذلك عندما كانت التسوية السياسية في أوج هجومها بعد اتفاقيات الفصل. كما حدث في مواجهة الغزو الصهيوني والأطلسي. وفي إسقاط اتفاق السابع عشر من أيار. وتكرّر هذا الموقف أبّان حصار المخيمات ١٩٨٥ ــ ١٩٨٧. وبلغ الموقف المتقدم ذروته أبّان حرب الخليج الثانية. إذ تصدّى بعنف للوجود العسكري الغربي وللتحالف معه. بالمقدار الذي مارس عملية الفضح لأنظمة الخليج ونظام بغداد وخطوته الطائشة. ومع هجوم التصفية الجديد في مدريد وواشنطن، وفي المفاوضات المتعددّة، كان الموقف في البدء رائعاً. فقد طرح البديل المتناقض مع مسار النظام العربي العام، والمصطدم معه. ويتمثل هذا البديل بفتح الحدود من الناقورة إلى سيناء مروراً بالجولان والعقبة. وبدعم الانتفاضة في الداخل والمقاومة في الجنوب. وبتمتع الشعب بحرياته الأساسية كي يتمكن من التنظيم والتعبئة والقتال والصمود. إلا أنّ ثقل الضغط الخارجي المتناقض جذرياً مع هذا البديل قد أحدث الإرباك والخوف من التصفية. فساد الصمت حول مبدأ الاشتراك. ثم بدأ تأييد التفاوض بشرطٍ فاقد القيمة. وهو الانسحاب من الجنوب والجولان والضفة والقطاع دون شروط. ودون تطبيع من أي نوع كان. وهذا الشرط يحمل موته بذاته. فإذا كان القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان ينص على الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط، فإن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ يحملان كل عناصر الصلح والاعتراف والحدود الآمنة، وما يتبع ذلك من تعايش واندماج وتنازل عن فلسطين ١٩٤٨ وحتى عن قسم من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وما تحتويه من مياه. وهكذا يبرز التصادم بين الجوهرين: جوهر قوى التحرر والتقدم، وجوهر القوى المضادة متمثلة هنا بقوى الضغط الخارجي. وفي هذه المرحلة، وربما حتى نهاية العقد، يميل الميزان بقوة

لصـــالح هـــذا الضغط• . والموقف الشعبي المشابه برز في المغرب وإلى حدٍ ما في مصر. ففي المغرب أخذ ميزان القوى بالتعادل منذ مطلع التسعينات. ١ــ ورغم الدور الحاسم للملك في صنع القرار، فقد عبّرت قوى التحرر والتقدم عن غضبها من الدور العسكري الغربي في الخليج، ومن قـــتال قوات عسكرية مغربية إلى جانب القوى الغربية. وفي الوقت ذاته لم تنجر إلى موقف نظام بغـــداد. وكذلـــك فقـــد برز موقف مشابه في اليمن وإلى حدٍ ما في مصر. فالانتزاع الجزئي في مصـــر. وقانون الطوارئ. والحرمان القانوني للتيار الماركسي والتيار الديني من التنظيم، قد حدّ من فاعلية قوى• المعارضة. لكنّ هذه المواقف كلها لم تتقارب على الإطلاق من موقف لبنان تجاه مؤتمـــر مدريـــد. والسبب الجوهري في هذا التميّز، هو أنّ قوى التحرر والتقدم هي الأقوى تجاه الســـلطة الداخـــلية. والســـبب المقـــابل الذي يحّد من آثار هذا التميّز هو الوزن الأقوى للضغط الخارجي. والتنوّع العربي والدولي والصهيوني لهذا الضغط.

والديموقـــراطية عندما تكون منتزعة انتزاعاً، لا توفّر للسلطة فرصة التلاعب بمصير الوطن. فلا يفـــرض عـــلى هـــذا الوطن حلف استعماري. ولا تقام فيه قاعدة عسكرية. ولا تجري بين جيشه وجيـــش استعماري مناورات مشتركة كمناورات النجم الساطع التي شاركت فيها مصر والأردن. ٢ــ ولا يـــرتهن للبنك الدولي والشركات الأجنبية رغم أن النظام رأسمالي. ففي هذا الوطن تتوفّر ضمانتان: الأولى مجلس نيابي منتخب ولو بقانون طائفي كما هو الوضع في لبنان. وهذا المجلس هـــو المـــرجع ولا وجـــود لـــرئيس أو ملك أو أمير فوقه واقعياً. والضمانة الثانية هي قوة التقدم والـــتحرر والديموقـــراطية فـــي الشـــارع. فالقوة التي تنتزع الديموقراطية وتوظفها لصالح الخط الوطـــني، تكون أقوى من السلطة ومؤسساتها التنفيذية وأحزابها. ولذلك تستعين هذه السلطة على الـــدوام بالخـــارج. وقـــوى التحرر والتقدم والديموقراطية مؤطرة في أحزاب ونقابات وجمعيات ونوادٍ، شأنها شأن قوى السلطة.

• ومع ذلك فلا رقابة مسبقة على المطبوعات والكتب الواردة والمعارض والندوات الفكرية والسياسية حتى ولو كانت معارضة لسياسة النظام ٢٠٠١.

١ــ ولم يتبدّل الوضع نهاية التسعينات. والاستثناء الوحيد هو الانتصار المتسلسل للمقاومة بدءاً من عام ١٩٨٣ وصولاً إلى الذروة أيار ٢٠٠١.

• بدأ القرن الواحد والعشرون دون أن يتبدل هذا الميزان.

١ــ تفوقت قوى التحرر والتقدم في انتخابات ١٩٩٨ وشكلت المعارضة الحكومة. لكن القيد الملكي ظل كما هو.

٢ــ وعام ١٩٩٨ جرت مناورات أميركية ــ تركية ــ صهيونية وشارك فيها الأردن بصفة مراقب.

وفي مثل هذا الوضع، فإنها تتمكن من إسقاط أي موقف حتى ولو أقرّه المجلس النيابي كما حدث لاتفـاق ١٧ أيـار فـي لبـنان مثلاً. ١ــ أو حتى لو أقرته الحكومة كما حدث لقانون الإعلام. والديموقـراطية المنتزعة توفرّ فرص التنظيم الحر، وتنامي الوعي، والاندماج في العمل السياسي والـنقابي حـتى مـع وجود علاقات التخلف. وإذا قارنا مثلاً بين تجربتي الأردن ولبنان في هذا المجال، فماذا نجد؟.

لقـد أوضح استطلاع أجرته الجامعة الأردنية في نيسان ١٩٩٣ أي بعد مرور أربع سنوات على إطلاق الحرية السياسية أن ١،٤% فقط من السكان ينتمون إلى الأحزاب. وحسب هذه النسبة فإن كـلّ المنتسبين إلى الأحزاب السياسية هم بحدود الـ ٥٠ ألف عضو. وتعداد الأردن مساوٍ تقريباً لـتعداد لبـنان. وفـي الأردن تتحكم علاقات القبيلة إلى جانب الطبقة. وفي لبنان تتحكم علاقات الطائفـة إلى جـانب الطـبقة. وعام ١٩٨٢ كان حزب الكتائب هو أكبر الأحزاب اللبنانية. ويليه الحـزب التقدمي الاشتراكي. والعضوية في حزب الكتائب ذلك العام كانت بحدود المائة ألف في لبنان والستين ألف في المهجر. وبسبب هزائمه أمام القوى الوطنية وتشرذمه بدءاً من عام ١٩٨٣ فقـد تراجعت العضوية فيه عام ١٩٩٢ إلى ٣٢ ألفاً، حسب التقارير المقدمة إلى مؤتمر الحزب. وبسـبب إفلاس مشروعه السياسي وهزائمه تشرذم من جديد إلى كتائب وإنقاذ وبينهما قسم يائس. أمـا التقدمي الاشتراكي فلم يتعرض لأي انقسام. لكنّ العديد من قيادييه استهواهم إغراء الارتباط بالـنفوذ السوري في لبنان فهجروه. وقد ظل مشروع الحركة الوطنية التي يقودها التقدمي متميزاً رغم أنّه محاصر. وعلى ضوء هذه الوقائع فإن تعداد المنتسبين للأحزاب في الأردن يعادل نصف تعـداد الكـتائب ضمن لبنان في أوج قوته. ولا يقترب من تعداد المنتمين إلى التقدمي الاشتراكي الآن. كمـا أنّ تعـداد هـذه الأحزاب وفق نسبة الـ ١،٤% لا يصل الى تعداد إحدى الجمعيات الكشـفية الكـبرى في لبنان مثل: الكشاف المسلم. الكشاف الماروني. كشاف الرسالة الإسلامية. الكشاف الأرثوذكسي. الكشاف التقدمي. والسؤال هو: لماذا؟.

إنّ كـل الأجوبـة تـبدو هامشـية باستثناء جواب واحد. وهو أنّ الديموقراطية المنتزعة مع كل التباسـاتها الطائفية، أضحت ضرورة حياتية، وقاسماً مشتركاً لكافة التنظيمات السياسية والنقابية: المـتوافقة والمتناقضـة. أما المعارك العسكرية التي حدثت بين المتضادات أو بين الحلفاء خلال الحـرب الأهـلية القاسـية، فقد أملاها ضبط الأمن خلال هذه الحرب، وليس التنكر لحقّ الحلفاء والأضداد بالعمل الحزبي والسياسي الحر. ومع ذلك فان العقد الذي تلا هذه المعارك قد ألغى كل نـتائجها. لقد تراكم مردود انتزاع الديموقراطية عبر مسار تاريخي طويل. وأضحى الضد يحتاج إلى الضـد. ومـن هذا التراكم حدث تحوّل نفسي وثقافي وسياسي جديد. وهذا التحول عاد بدوره

ليجـــذر مضامين الانتزاع. وليبدد أي أثر للمنح. وفي هذا الجو نمت عشرات التنظيمات السياسية والنقابية. منها ما هو بالغ القوة والتأثير، ومنها ما هو هامشي. والضرورة السياسية والطبقية هي الـــتي تمـــلي الحياة أو الموت. وعامل القوى المتقابلة للأحزاب الكبرى يخدم المناخ الديمقراطي ذاتـــه، فيزداد هذا المناخ صحة واتساعاً. فعامل القوة المعبّر عن ضرورة، لا يتيح لأحدٍ أن يلغي أحـــداً، حـــتى في أشد الظروف تفجراً. أما السباق لإحراز ثقة الأكثرية، وتحقيق السيطرة في كل مجـــال من مجالات النشاط وصولاً إلى السلطة السياسية، فهو أمر مشروع. وهو التعبير الأرقى عن ممارسة الديموقراطية.

لقد انتصرت قوى التحرر والتقدم عام ١٩٥٨ لكنها لم تصادر الحرية.ثم استعانت الرجعية الطبقية الحاكمـــة بـــالقوات الأميركية ووصل قائد الجيش إلى رئاسة الجمهورية دون أن تصادر الحرية. وفـــي النصف الأول من السبعينات بلغت القوى الوطنية والتقدمية ذروة تفوقها، فجعلت استكمال الديموقـــراطية المنقوصة جذراً من جذور برنامجها. ١ــ واستعان النظام وجبهته: الجبهة اللبنانية بقـــوات نظام دمشق، لكنها لم تلغ حرية العمل للقوى الوطنية والتقدمية وحدث الخلاف المصلحي بيـــن نظامي لبنان ودمشق، فشعرت القوى الوطنية والتقدمية ببعض الراحة، لكنها لم تستثمر هذا الخـــلاف لمصـــادرة حـــريات الآخـــرين. واستعانت قوى السلطة بالعدو الصهيوني عام ١٩٨٢ وبـــالقوات الأميركية والأطلسية. وحدث أكبر انتصار سجّله شعب صغير. ولم يؤدّ الانتصار إلى مصـــادرة تـــلك الحريات. وهذا الواقع يتواصل ويتصاعد، ولا يؤثّر فيه سلباً إلاّ الوزن الضاغط لـــلعامل الخـــارجي. وهـــذا الـــوزن تتبدل جنسياته، لكنه لم يخفّ على الإطلاق، رغم التبدل في الأساليب•

ومقارنات أخرى ذات دلالة: ٢ــ بقاء اتفاقيات كامب ديفيد. وسقوط اتفاق ١٧ أيار. تمكن النظام من إجراء مناورات جوية أميركية ــ أردنية مشتركة في أيلول ١٩٩٢. ومناورات برية وبحرية مشـــابهة في نيسان ١٩٩٣. ٣ــ رغم وجود أحزاب ونقابات تغطي كافة التيارات الدينية والقومية

• لكن مسار الانتصارات المتوّج بالانسحاب الإسرائيلي دون شروط أيار ٢٠٠٠ سوف يقوّي وزن العامل الذاتي مقابل الضغط الخارجي.

١ــ مع تزايد وزن قوى الديموقراطية والتحرر في مصر، فقد أجبرت هذه القوى مجلس الشعب نفسه نهاية ١٩٩٥ على إلغاء قانون كان قد أصدره في أيار ١٩٩٥ لحماية المسؤولين وذويهم من النقد. ولأن التفوق ليس لهذه القوى فقد أصدرت السلطة قراراً بإلغاء المطابع الحرة في نيسان ١٩٩٨. واعتبرت المعارضة هذا القرار قيداً على حرية مطبوعاتها.

والوطـــنية والماركسية والقبلية والعائلية. والتعليل هو ذاته: مردود التراكم التاريخي للديموقراطية المنتزعة في مكان. ومردود المصادرة التاريخية لهذه الديموقراطية في أمكنة أخرى. والمردودان معـــاً يقودان إلى نتائج متباينة وحتى متناقضة. والتباين والتناقض نسبيان حسب مستوى الانتزاع أو المـــنح أو المصـــادرة. وحســـب النضـــج التراكمي للممارسة الديموقراطية في كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل قطاع من قطاعات العمل.

ولكـــن ماذا نقول• عن الديموقراطية المزيفة؟. إنّ شهرتها في الوطن العربي تفوق شهرة قصور وســـجون المـــلوك والرؤســـاء والأمراء. أمّا في الولايات المتحدة، فلها لون خاص: ففي ٢٠/٥/ ١٩٩٣ تقدم ٧٢ عضواً من الكونغرس الأميركي بطلب لرئيس الولايات المتحدة كي يضغط على ســـورية من أجل الوفاء بوعدها بصدد السماح لليهود السوريين بالسفر إلى الخارج!!. عجباً. فكم هـــو عدد اليهود هؤلاء؟. إنّهم بالمئات. وأكثرهم لا يرغب بالهجرة. وبالمقابل كم هو عدد نزلاء السجون في الفترة ذاتها؟. إنه ١٤ ألفاً حسب المعلومات الواردة لمنظمات حقوق الإنسان. وكم هو عـــدد الســـجناء السياســـيين في الوطن العربي كله؟ إنّه بمئات الآلاف. وكم هو عدد الفلسطينيين المطرودين من ديارهم؟ إنّه بالملايين. إذن أفلا يحرك هؤلاء جميعاً الحسّ الإنساني لدى الأعضاء الكرام؟!. أم أنّ لهؤلاء حقاً أسود كحقوق الزنوج في أميركا؟!. حزيران ١٩٩٣.

ركعتان: بين النظامين الليبي والسعودي سجال حول أهم قضية تطال المصير العربي. وهي عدد الـــركعات في صلاة الظهر. فالنظام الليبي سمح بعبور الحجاج الليبيين إلى القدس عبر "إسرائيل". والذريعة هي أنّ النظام السعودي متواطئ في فرض الحصار الجوّي على ليبيا. الأمر الذي يمنع الحجـــاج الليـــبيين مـــن الوصـــول إلى مكـــة. ولذلـــك لابـــدّ من التعويض بالصلاة في القدس. "والضرورات تبيح المنكرات". لكنّ الحجّ إلى القدس عبر "إسرائيل" يسهم في كسر الحاجز النفسي شـــعبياً كما كسره السادات رسمياً. وفي ذلك إسهام شعبي في خلق علاقات عادية مع العدو يكمل التمهيد الرسمي. وهكذا تتوالى الحلقات بدءاً من زيارة السادات إلى القدس وخطابه في الكنيست. مـــروراً باتفاقيـــات كامب ديفيد. وصولاً إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة وتبادل الوفود ومؤتمر البيئة. وتوالي الحلقات لن يتوقف طالما ظلّ المسار العام هابطاً في مجمل مكوناته. وعندما تتوفر ظـــروف الهجوم المعاكس أمام قوى التحرر والتقدم يتغير الاتجاه العام للمسار فيتحول من هابط

• ١ــ تمثل الاستكمال بإلغاء الطائفية السياسية. وبالعلمنة. وبالإصلاح الإداري. وبفصل السلطات. وحرية القضاء.

٢ــ لم يلغ هذا الاتفاق حتى الآن ٢٠٠١. والسبب هو فقدان التوازن بين قوة النظام. وقوة المعارضة.

٣ــ حتى الآن ٢٠٠١ لم تستطع هذه الأحزاب والنقابات أن تغيّر مسار سياسة النظام. وخاصة في القضايا الكبرى مثل، اتفاق وادي عربة، والتطبيع. وقانون الانتخاب. وقانون المطبوعات. ودور الرقابة.

إلى مـــتوازٍ ثــمّ إلى صـــاعد. وضـــمن هـــذا المسار العام تتدرج الحلقات الصاعدة في القضية الفلسطينية. وهذه الظروف قادمة بالتأكيد. وقدومها لا يولد كاملاً، وإنما بالتواصل عاماً بعد عام، ربّمـــا لعقـــدٍ أو عقدين أو أكثر. ولكن. ماذا كان ردّ النظام السعودي؟. إنّه لم يتناول خطورة تلك الخطوة، لأنه يؤيدها. ويؤيد ضمناً كل حلقة من حلقات التطبيع. إلا أنه اتهم القذافي بالهرطقة لأنه يركع ركعتين في صلاة الظهر بدل الأربعة. حزيران ١٩٩٣.

الفـــراغ: ما أقسى الفراغ في السجن!. لكنّ الأشدّ قسوة هو تفاعل هذا الفراغ مع فراغ الذات. إذ إنّ هذا التفاعل يحول الإنسان إلى كتلة من العقد والتفاهات. وهي بذاتها جحيم داخلي. ومأساة لمن يعايشها من الخارج. فالاعتقال ضيق في المكان. وضغط في الزمان. وكثافة في الهموم. وخروج من معنى الحياة. والخواء الذاتي يكثف كلّ هذه المضامين، ويفجر كلّ ما هو كامن فيها.

هـــذا الاختناق الذي يعمل الزمن على إحكامه يمكن تبديده. والسلاح الأمضى في هذا الإتجاه، هو قـــتل ذلـــك الفـــراغ بما هو منتج. وتحتل القراءة والكتابة الموقع الأبرز في ذلك. ومضمون هذا المنتج هو الأهم. فكلما لامس الهموم الكبرى للوطن والإنسان، كلما ضاقت مساحة الفراغ وتحول الوقـــت إلى قيمةٍ. وهذه القيمة بذاتها تعود فترتفع بالإنسان إلى منزلة أعلى ـــ فيزداد غنىً. والغنى الجديـــد يجعله أقوى من الفراغ وأقوى من الاعتقال. وإذا كانت الحرية قيمة بذاتها، فإنّ هذا الغنى يعـــوّض بعـــض تـــلك القيمة. فتمثل الهموم الكبرى يتحول إلى طاقة إضافية، تمكن المعتقل من مواجهـــة الاعـــتقال بثقة أكبر. وهذه الثقة بذاتها تشكل عوامل راحة وقوة له وللآخرين. فالمرح. وهـــدوء الأعصاب. وبعث الأمل. والترفع عن الصغائر. والإحساس بما يعانيه الآخرون. وتحمل ما يولده الاختناق. وخلق الجو المريح. كلّ ذلك هو نتاج الحالة النفسية المتوازنة التي تولدها تلك الـــثقة. فما أصعب السجن مع الفراغ!. وما أقساه مع من يضيف إليه فراغاً في الذات!. حزيران ١٩٩٣.

باقـــة ورد: بيـــن ١٣ و٢٢ حزيران ١٩٩٣ خرج خمسة من مجموعتنا. وهم بالترتيب الزمني: مجـــلي نصراوين. محمد سعيد طالب. كامل حسين. حسن الخطيب. مروان حبش. والخروج من المعـــتقل تـــمّ دون شـــروط. وبمنتهى اللباقة والإيجابية. وتكاثرت التعليلات: إذ قيل لهم إنّ كافة أعضـــاء القيادة دون استثناء سوف يخرجون خلال أسابيع. ١ـــ فما هي الأسباب؟. ١ًـــ قد يكون ثقل الضغط الخارجي: فلجان حقوق الإنسان بلغت درجة من قوة التأثير وسعة الإنتشار، لا يمكن تجاهـــلها. وقـــد كان صوتها مخنوقاً فيما يخصّنا طيلة المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٧٤ حتى العام ١٩٩٢. ٢ـــ وفجـــأةً أصبحت بياناتها تذاع وتنشر في وسائل عدة. وفي الشهر نفسه انعقد مؤتمر فيـــنا لحقوق الإنسان. والإخراج يمتص بعض النقد. وبالإضافة إلى هذه اللجان هناك الرأي العام

الأوروبـــي والأميـــركي الضاغط على برلماناته لاتخاذ مواقف اقتصادية وسياسية من الدول التي تنـــتهك حقوق الإنسان. وقد ترافق هذا الجوّ الجديد الضاغط، مع التبدل الكبير في الوضع العالمي لصــــالح أميركا ومعسكرها. وبالتالي فإن كافة قوى التقدم سوف تصاب بالإحباط واليأس والشلل. إذن. لا خـــوف مـــنها لسنوات طويلة. ونحن أصبحنا أقدم سجناء سياسيين في العالم. ولذلك، فقد نشكل مأزقاً سياسياً لنظام الاعتقال وللجهات الصامتة عن هذا الاعتقال.

٢ً ــ وثقـــل الضـــغط يتكامل مع افتراض ضعف تأثيرنا في الخارج. فظروفنا الصحية. وانقطاعنا عـــن جيـــل العمل. وطبيعة النظام. والتبدل في المفاهيم والقيم ونوع الاهتمام. لا تتيح لنا فرص التأثير الذي يهدد النظام.

٣ً ــ إن! مـــوت اثـــنين ممّن خرجوا من المعتقل واحتمال موت آخرين، يطرحان مشكلة إضافية. والمشـــكلة لا تخص الحاضر فقط، وإنّما المستقبل أيضاً. فنحن معروفون خلال المراحل الثلاث: مرحـــلة النضـــال السلبي. ومرحلة السلطة. ومرحلة الاعتقال. وهذه المشكلة تضيف حالة نوعية لمـــئات وآلاف الحـــالات الأخـــرى. وخلف كلٍ من هذه الحالات أسرة وعائلة وأصدقاء ورفاق. وبالتالي فإن الكثيرين من أبناء الطبقة السائدة وحواشيها، سوف يسألون مستقبلاً عن كل ما حدث. والموت في المعتقل ليس حدثاً عادياً. إذن. فليحدث التخفيف بما لا يهدد النظام.

٤ً ــ إنّ جذراً من جذور بقائنا في السجن طيلة هذه الفترة، هو عداء جناحنا في حزب البعث لأيّ شـــكلٍ من أشكال التسوية السياسية مع العدو الصهيوني. وإصرارنا على ممارسة حرب التحرير الشـــعبية، رغـــم صـــعوبة الظـــروف الداخلية والخارجية التي كنّا نواجهها. ودعمنا لكلّ القوى والأحـــزاب والحركات التي تتقارب معنا في الاتجاه العام: اتجاه التحرر بكل مضامينه، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

لكن تبدلاً كبيراً قد حدث خلال عقدين ونيف. فمفاوضات التسوية مكثفة ومعلنة. وغسل الأدمغة، وتـــزييف الوعـــي لم يتوقفا طيلة هذه المرحلة. وخلق اهتمامات بديلة، قد أكمل الغسل والتزييف. وخنق القوى المعارضة للتصفية شمل معظم الساحة العربية، وخاصة في جوار فلسطين. والتراكم الـــذي أحدثـــه هـــذا المسار ولّد وضعاً نوعياً جديداً. وفي ظلّ هذا الوضع لا تتوفر فرص الحياة للـــتحرر والتقدم والتطور. وفي الوقت نفسه، يوجد ممثلون لكافة التيارات السياسية في السجون. الأمـــر الـــذي يفقـــد التسوية صفة التمثيل. وهؤلاء الممثلون لا يستطيعون تبديد الجو الذي حققه التراكم. فالتبديد يحتاج إلى جوٍ نقيض. وهذا يحتاج إلى زمن. وزمن مديد. إذن. فهل يكون هناك

ضـــغط عـــام لإحـــداث بعض الانفراج• حتى لا تكون السجون ذريعة المستقبل؟. لكنّ صفة عدم التمثيل تظلّ قائمة بسبب طبيعة النظام نفسه. في هذا الجو جاءتني زيارة مفاجئة في ٢٤ حزيران ١٩٩٣ وبعد أن دخلت عامي الثالث والعشرين.

ومـــع الـــزيارة باقة ورد وبطاقة من ابنتي الوحيدة منال، والتي كان عمرها عندما اعتقلت عشرة شـــهور فقط. وعلى البطاقة جملة مؤثرة وموحية: "مع تمنياتي للجميع بانبلاج فجر الحرية قبل أن تذبل هذه الزهور". فهل تكون الخاتمة ورداً؟. إننّا ننتظر. ١٠/تموز ١٩٩٣

تـــناقض مـــركبّ: الرأســـمالية الهشّة التابعة هي السائدة الآن في وطننا العربي. وهذه الرأسمالية تتـــناقض مـــع التطور الرأسمالي بسبب تكوينها ومسارها التاريخي وتتناقض مع التحرر للسبب ذاتـــه. فالتحرر إلغاء لها. وتتناقض مع الدين لأن الدين يستند إلى النص. والرأسمال إلى السوق. والتناقض المركب يسهم في تفجرّها.

وبيـــن الســـلطة المســـتندة إلى الديـــن، والاقتصـــاد المستند إلى السوق تناقض. فللدين نصوصه وللرأسمالية قوانينها. نصوص الدين ثابتة، وقوانين الرأسمالية متحركة. مصدر النصوص منسوب إلى الســـماء، ومصـــدر القوانيـــن منســـوب إلى الســـوق. وبين الإيديولوجيا المستندة إلى الدين، والمستندة إلى الرأسمالية تناقض. فالأولى تتمثل بتبعية الدولة للدين، وتبعية العقل للإيمان، وتبعية الطـــبيعة والمجتمع لما وراء الطبيعة. والثانية تتمثل بحرية العقل، وحرية السوق، وحرية الفرد، وفصل الإيمان عن العقل، والدين عن الدولة. وبين السلطة التي تستند إلى الدين وتبني الرأسمالية ولـــو كـــانت هشّـــة تابعـــة، تـــناقض. بسبب التناقض بين نصوص الدين، وقوانين وأيديولوجيا الرأســـمالية. والتـــناقض ذاتـــه قائم بين السلطة التي تتبنى الدين والرأسمالية معاً، للأسباب ذاتها والتـــناقض يولّـــد التفجّر إلاّ في حالة واحدة. وهي التبنّي الكاذب لأحد طرفي المعادلة. والصادق لـــلطرف الآخـــر. ففـــي هذا الوضع يزول التفجرّ لزوال التناقض. وعلى الغالب فإن تبني القوى الرأســـمالية للدين هو تبنٍ استغلاليٍ كاذب. والرأسمالية الهشّة التابعة تحاول دوماً استغلال الدين: نصوصاً ومؤسسات. فيصبح لهذه الرأسمالية نابان. وهنا يكمن الخطر. والآن. وفي العقود الثلاثة الأخيـــرة. أضحت هذه النماذج كلها قائمة في وطننا. فأي مصير ينتظر هذا الوطن قبل أن تتفجّر هذه النماذج؟. وكم نحتاج من الوقت كي نبلور الوعي بهذا التناقض؟. وكي ندفع به إلى التفجر؟. ١٩ /تموز ١٩٩٣

• ١ــ استغرق الإفراج عاماً ونصف العام بعد هذا التاريخ.

٢ــ هذا ما أبلغتني إياه لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان عندما زارتني بعد خروجي من المعتقل.

بيـــن الـــزمن والضرورة: وقت الزيارة محدد. وبين الزيارة والأخرى زمن. تطرح على المعتقل قضـــية. القضـــية تولـــد صدمة. والصدمة تحدث ضجيجاً في الرأس. يتضخم. والحل يحتاج إلى وقـــت. والوقت محدود. وتوالي الزيارات ممنوع. وليس من وسيلة للاتصال بين الزيارتين. إذن فالانـــتظار مفـــروض. وفـــترة الانتظار بطيئة، ثقيلة، وكئيبة. ومعها يتولدّ جوّ خانق. وهذا الجو يتكثّف. والاعتقال بذاته يزيد الكثافة. يضاعفها مرتين وثلاثة وربما عشرة.

إنّهـــا الحّساسية المفرطة. والحساسية من أمراض السجون. وهي ليست عضوية فقط، وإنّما نفسية أيضـــاً. الأعصاب تتمزق وأنت تصطدم بالفراغ. تكتشف أن لا فراغ في الطبيعة. فالفراغ سميك وثقيـــل وضـــاغط. وإذا كانت القضية من النوع الذي يولد صراعاً داخلياً، فإن الأضداد تتناوب: بـــراهين فـــي هذا الإتجاه، تسحقها براهين مضادة. وهذه بدورها تعود فتنسحق. ومن جديد يعود التـــناوب. ويحـــدث الانتصـــار. ولكن لمن تبلغ القرار؟. وماذا سيكون الرد؟. والرد على الرد؟. تـــتكرّر الـــبراهين والبراهين المعاكسة. والردود والردود المعاكسة. وأنت تحاور نفسك. تصاب بالكآبـــة. تخـــوض معهـــا صراعاً مريراً. ويستمر المدّ والجزر. يخفت الصراع فترتاح. ويشتد فـــتعاودك الكآبـــة. والأعصـــاب تتـــلقى الصدمات في الاتجاهين معاً. وظروف السجن تضاعف المفعول. تكبّر القضايا، مرتين، ثلاثة، وربما عشرة. قضايا كثيرة تتوالد، توالد السنين والعقود في الســـجن الطويل. فالحياة لا تتوقف. وأنت في قلبها وعلى هامشها في آن واحد. وكلّ قضية تحدث مفعـــولاً. وقد يكون المفعول دون القدرة على الإحتمال، وقد يكون أكبر. في الحالة الأولى تكون الخســـائر الذاتية جروحاً. وفي الثانية موتاً بطيئاً أو صاعقاً. الأولى تضعف الصمود أمام الزمن. والـــثانية تقـــتله فيحـــدث الانهيار. وتلعب المناعة الذاتية دوراً حاسماً في الحالتين. وأفق السجن مفتوح. والقضايا تتراكم. والتراكم يخوض صراعاً شرساً مع المناعة.

وثمة مفارقة غريبة. فقد تتلقى نبأ موت قريب أو رفيق أو صديق. وسريعاً يتبلد الإحساس. يتثلج. إنـــك عاجـــز عـــن الفعل. وعن المشاركة. وعن التواصل. وخارج دائرة التأثير. وخارج ساحة الـــرؤيا. وقـــد يطلب منك حلّ لموضوع بالغ الصغر بالنسبة للنبأ. فيبدأ الصراع الداخلي، عندما تصطدم بالزمن أو بظروف الاعتقال. ومع توالي الصراع يتبدل الحجم. ينمو. يكبر. يغدو عبئاً لا يطـــاق. فـــأنت قـــادر عـــلى الحل لو أتيح لك الوقت وتغيّرت ظروف الاعتقال. هنا لا تصطدم بـــالموت. بفـــناء الخلايـــا الحيّـــة. بالعجز عن إحياء الخلايا. بقوانين الطبيعية. بمصائر الناس. بالحـــتمية. وإنمـــا بالإنسان. بالسجان. بالنظام. شهراً أو شهرين. والانتظار يضاعف المعاناة. فقد يـــتكرر الوضع نفسه. وقد تفاجأ بأن زمن الحل قد فات إما لأن للحل عمراً، وإما لأنه استعصى. فلـــلزمن مفاعيله. هل عانيت شخصياً؟. نعم. وأكثر من مرة؟. هل عانى أفراد مجموعتنا؟. نعم.

ولكلٍ ظروفه. هل أسوق الأمثلة؟. كلاّ. فهي متنوعة تنوع السجناء. وكثيرة كثرتهم. وهي بالآحاد أو بالعشرات، حسب ظروف كلّ معتقل. وآثارها تغطي كل الحالات. بعضها يطفو على السطح. وبعضها لا يرشح، وإنما يظل صراعاً ذاتياً سرياً. والسرية تزيد كثافة الضغط؟ وعليك التحمّل.
ولكــن لكلّ شيء معادلاً، ومن التجربة أستنتج: فقد تتضاعف الصدمة الخاصة مرة أو أكثر، وقد تــتراجع تــراجعاً مقــابلاً. فحدث عام مأساوي يضاعفها. وحدث عام مفرح يقلصها. في الحالة الأولى يحــدث الــتراكم. فالــتحول. فتكثيف الصدمة. وفي الحالة الثانية يحدث التصادم. فألحت، فالإنهــاك فيخفت الوزنان معاً. الحدث المفرح يمتص بعض الصدمة. والصدمة تمتص بعضاً منه والحصــيلة تــتقررّ عــلى ضوء الخفوت. وهي بذاتها تحدد مدى التعويض. لكن التعويض ليس تــلقائياً. فساحة الشعور قد تكون غاصة بالهموم الخاصة، وإذ ذاك يكون التعويض محدوداً. وقد تكــون مشغولة بالهموم العامة، فيغدو التعويض أكبر من وزنه. وظروف المعتقل وتكوينه، هما الــلذان يحددان نسبة التعويض. وهذه النسبة تاريخية بالضرورة. فلكل مرحلة شروطها، وبفعلها ترتســم الحدود. والحدود تتغير مرة في هذا الاتجاه، ومرة في ذاك. والحدث بذاته هو الذي يقررّ مــدى الــتغيير. فقد يكون طاغياً. وعالم السجن المغلق يزيده طغياناً. وطول زمن الاعتقال يولدّ مــرآة مكبرة، فيحتل الحدث كلّ المساحات، أو معتدلاً فيحدث التوازن. والزمن لا يتوقف. وزمن السجن بطيء. وفي مساره تتغيّر الموازين. ٦ آب ١٩٩٣

التضــامن المبــتور: فــي كلّ مرحلة يقع حدث ما يستدعي التضامن. فاعتداءات الإمبريالية لا تتوقف. وهي كثيرة التنقل. فقد تساعد نظاماً ضد خصم خارجي أو داخلي. ثم تعمل على إضعافه في مرحلة لاحقة. أو يحدث العكس. إذ تضعفه في مرحلة، ثمّ تساعده في مرحلة لاحقة. والمقياس هــو المصــالح، وتــرتيب الأولويات، وتحديد اتجاه الضربة في كل ظرفٍ. والبلد الذي يقع عليه العدوان يستحق التضامن. فالعدوان الإمبريالي لا يكون مع الحق ردعاً لظلم، وإنما مع المصالح. وكــلّ الادّعــاءات الأخــرى ســاقطة. فلا الخلق ولا القيم ولا المسؤولية الدولية هي التي تحددّ المواقف، وإنّما اقتناص الفرص لتعزيز المواقع.
لكــنّ التضامن الشعبي مع هذا البلد يجب ألا يكون على حساب تضامن آخر، أو إلغاءً له، وبديلاً عــنه. والتضــامن الأخير مركبّ. فهو مع الأهداف التي سدّ أمامها باب التطور. أو شوهت لأن الســلطة الــتي تحكم باسمها قد اكتنزت. وهو مع الشعب الذي صودرت حقوقه. وهو مع الوطن الذي يمزّق عرقياً أو مذهبياً أو جغرافياً. ولذلك. فإنّ غياب هذا التضامن المركبّ، هو الذي يحول التضــامن مع البلد إلى تضامن مع النظام. وهو الذي يضعف البلد تجاه العدوان. وهو الذي يقوّي الــنظام تجــاه الــتطور والتقدم. وتجاه الشعب والوطن. إذن. فالمسلسل يجب أن يكون معكوساً:

تضـــامناً مـــع الشعب لنيل حقوقه الأساسية. تضامناً مع الوطن لحفظ وحدته الوطنية. تضامناً مع الأهداف كي تأخذ سبيلها نحو التحقيق. وهذا المسلسل هو وحده الذي يوفر عناصر القوة لمواجهة العدوان. وهو وحده الذي يكون لمصلحة البلد وليس لمصلحة النظام. وعندما يستجيب النظام. فإن التطابق بين المصلحتين يكون قد حصل. إنّ الشواهد على التضامن المبتور تغطّي مساحة الوطن الكبير في العقود الأخيرة. ولا تفسير لذلك، إلاّ هيمنة المناخ الموبوء. ففي هذا المناخ تتوالد قوى الارتـــزاق. ويتـــبدّد وعـــي الـــتطور والـــتحرر والتقدم. وتزيف المفاهيم والقيم. وتسحق قوى الاعتراض. ويستمر هذا المسار حتى تنمو شروط جديدة. تحوّل المناخ الموبوء إلى مناخٍ صحي. وفي المناخ الجديد يسود المسار النقيض.

المرحلة: لا تستعاد المرحلة لذاتها. إنما للدروس المستخلصة منها. فمراحل التاريخ لا تتكرر كما هـــي. لأن الواقـــع يـــتغيّر. يتغيّر جغرافياً وبشرياً. قوى إنتاج وعلاقات إنتاج. وعياً وعلماً. قيماً وعلاقـــات اجـــتماعية. سلوكاً وأخلاقاً ونمط استهلاك. محيطه يتغيّر، مناخه. علاقاته. تحالفاته. تناقضاته. الكون. الإنسان. الطبيعة. العالم كل شيء يتغيّر. والجزء يتأثر بالكل ويؤثر به.

إذن. لا ســـكون. لا جمـــود. لا عـــودة لمـــاضٍ كمـــا كان. ولا فائدة من استرجاعه لذاته. لكنّ الاسترجاع يستهدف استلهام ما يخدم الحاضر، وتطوير الحاضر نحو المستقبل. والمستقبل يحتوي الماضي والحاضر. يتمثلهما. ثم يحدث التجاوز. ويتولّد الجديد. والأفق لا ينغلق.

والموقـــف مـــن إنســـان أو حزب أو طبقة أو نقابة أو نظام أو تيار، هو موقف مرحلي. مقاييس الموقـــف هي مقاييس المرحلة. وصحة المقاييس تستمد من خدمة التطوّر والتحرّر والتقدم في تلك المرحـــلة، والواقـــع المتغيّر يشترط مقاييس متغيرّة. ودفع التطوّر والتحرر والتقدم إلى الأمام هو محـــك الاختـــبار. ومضـــمون هذه المفاهيم مضمون متغيّر. وخدمة الإنسان هي الهدف الأوّل. والإنســـان ليـــس معزولاً. فهو جزء من طبقة، ومجتمع، وعالم. والحكم على الخدمة يستمد من مصلحة الإنسان كجزء من طبقة. والطبقة كجزء من مجتمع. والمجتمع كجزء من عالم. وبما أنّ المصالح تتناقض الطبقات، فإن المقياس هو مصلحة الأكثرية. وهي مرحلية بالضرورة. فالأكثرية الآن قـــد تصبح أقلية غداً. والطبقة الصاعدة الآن قد تصبح طبقة هابطة غداً. والمرحلة الصاعدة الآن قـــد تصـــبح مرحلة هابطة غداً. ويظلّ الأساس، هو التمثل والتجاوز. لأن مضامين التطور والتحرر والتقدم هي مضامين مرحلية.

وشـــروط المرحلة لا تستمد من زمن مغلق. وإنما من زمن تاريخي. يمتد في الماضي. ويسيطر فـــي الحاضـــر. ويرنو نحو المستقبل. وفي كل من الماضي والحاضر قوى اجتماعية وسياسية. ومســـتوى تطور: علمي وعقلي ومدني وحضاري. واقتصادي وتقني وفني. وسياسي واجتماعي.

والقوى والمستوى، يسودان في الحاضر، ويؤسسان للمستقبل. وإذا فرض التمثّل والتجاوز نفسيهما، فإن التطوّر إلى الأمام هو الذي ينتصر. وإلا فالتطور يسير نحو الوراء.

وشروط المرحلة لا تستمد أيضاً من مكانٍ مغلق. وإنما من مكان مفتوح. وفي واقعنا نحن. هو مفتوح على المحيط القومي، والإطار العالمي. وبين الدوائر الثلاث يحدث التأثير والتأثر. والارتفاع أو الانخفاض في مستوى التطور، هما اللذان يحدّدان نسبة التأثير والتأثر. وهذه النسبة ليست ثابتة، بل هي متغيرة. لأن شروط الزمان والمكان تتغير والتغيّر قد يكون إلى الإمام، وقد يكون إلى الوراء. واتجاه التغيّر ليس ثابتاً أيضاً، بل هو متغيّر، تغيّر الشروط ذاتها. وتطور قوى المجتمع إلى الإمام، هو العامل الحاسم في تحديد الاتجاه.

وفاة جديدة: في ١٩ آب ١٩٩٣ توفي صلاح جديد. وقد كنت وإياه في غرفة واحدة طيلة السنوات السبع الأخيرة. وحتى يوم وفاته كان يكافح في عدة اتجاهات.

١ــ تطوير نفسه ثقافياً. وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً. فلم يكن يشغله أيّ شاغل آخر عن القراءة. وقراءاته كانت موجهة. فهي ليست لقتل الوقت، وإنما لخدمة الاتجاه.

٢ــ تجذير موقعه الفكري والسياسي. وقد تعمقت قناعته بالخط القومي ــ الماركسي ــ الديموقراطي، وأضحى متمكناً من هذا الخط. وموقعه هذا كان خالياً من الثغرات التي هزمت تجارب.

٣ــ الانتقال من الإرث العسكري في التنظيم والسلطة إلى الإرث المدني. وقد تقدم خطواتٍ إلى الأمام دون أن تنتهي المعركة. فلكل من الارثين مفعول مختلف عن الآخر. في النظرة إلى الذات والموقع. وفي التقاليد المترسخة. وفي أساليب التعامل مع الآخرين، وفي الوضوح والغموض. وفي طول النفس وقصرها. وفي تحديد الأهداف وطرق الوصول إليها. وفي نوع التكوين الثقافي، والتكوين النفسي.

٤ــ تغليب العقل والوقائع على العواطف والمسؤولية، فيما يخص مرحلة الانتقال من خط سياسي ــ اجتماعي إلى خط آخر. فخلال العقد الأول من الاعتقال لم يكن يعطِ للعامل الطائفي في الجيش، إلاّ دوراً ثانوياً جداً. ومع التغليب المتدرّج غداً مقتنعاً بخطورة هذا الدور. وبالموقع البارز لهذا العامل في تكوّن الطبقة الجديدة. وبتضخّم هذه الطبقة من خلال أموال النفط، والمساعدات الخارجية، ومصادر الإثراء الداخلية، وبأنّ حماية الخط الجديد وتطويره وتعميقه أصبح من مسؤولية هذه الطبقة. وإن كان للرأس الدور السياسي الأبرز.

٥ــ تغليب الأمل على اليأس. وإقامة علاقة الود والاحترام مع الذين يطوّرون مواقعهم، ويحافظون على توازنهم وتماسكهم.

لكـــنّ الـــثغرة القاتـــلة تمثـــلت بعدم تحصين جسمه بمقومات الصمود من شمسٍ وهواء وحركة وعلاقـــات عامـــة مريحة. فقد كان يتحرك ويتنفس ويأكل في الغرفة نفسها. ويعتمد على الحمية والأطباء والأدوية من أجل التعويض. ويعقد ظروف السجن فوق كلّ تعقيداتها. وبهذا سهّل عملية انتصـــار المـــوت على الحياة. والنتيجة واحدة، سواءً أكان الموت مرتباً أم نتيجة الإهمال. وإنني سأوصـــف فقـــط مـــا عايشته: في ٢٤ تموز ١٩٩٣ أجريت له فحوص عامة في مشفى تشرين العسكري. وأبلغ بأن النتائج كلها طبيعية. وفي ١٤ آب بدأت المعالجة الفيزيائية للأعصاب. فشكا لـــدى عودته للغرفة من قوة التدليك. وفي ١٥ آب ظهرت نقاط حمراء في جسمه. ويوم ١٦ آب تحولـــت إلى بقـــع حمـــراء. وفـــي اليوم نفسه أجريت له جلسة ثانية من المعالجة. فشكا من قوة الأشـــعة. وجرى تعليل البقع الحمراء التي غطت جسمه كله، بأنها تحسس. وفي ١٧ آب عصراً بـــدأ الارتجاف. فجاء طبيب إسعاف وشخص المرض بأنه كريب. مساءً وقع في الممر. وفي ١٨ آب جاء طبيب الفرع وطبيب الهضمية وطبيب السجن. فأضاف طبيب الهضمية للكريب، التهاب معوي حاد. وأعطي أبراً وحبوباً. وكان ضغط القلب منخفضاً والاحمرار بارزاً. وطيلة المدة ظل يعـــطى عصـــيراً من قنينة غير مختومة. فشكا من عدم نظافة العصير والقنينة. وكان خائفاً من التســـممّ. مســـاءً بدأت المراجعة، وتفاقم انخفاض الضغط، وحدث الإغماء، فنقل إلى المستشفى. وفجـــر ١٩ توفـــي، ولـــم يسمح لأهله باستلامه أو مشاهدته إلا بعد ستٍ وعشرين ساعة. وعللّ التقرير الطبي سبب الوفاة بالآتي: "صدمة إنتانية. وهبوط دوراني ناتج عن قصور كلوي حاد".

مقياســـان: الـــتحرر لـــم يعد يقاس بالسنوات ولا بالقرون. فالخلل في المقياس الأول. ينطلق من عاملين. الأول: هو سيادة بنى الاستغلال والاستبداد والتبعية في وطننا العربي. والثاني هو تفوق القـــوى المضـــادة للتحرر على المستوى العالمي. والعاملان معاً لا يعكسان السير خلال سنوات. والخـــلل فـــي المقياس الثاني، ينطلق من التسارع في التطور: وعياً وعلماً وتنظيماً. وهذا التطور يختصر المسافات. فتتحول القرون إلى عقود.

وهكـــذا تتصـــادم نتائج المتضادات: قوة الدفع نحو المد. والدفع المعاكس نحو الاختصار فتتراجع القـــرون وتتقدم السنوات. ودور الخارج والداخل يتنقل حسب الزمان والمكان. ففي زمان ومكان يـــتفوّق دور الخـــارج وفـــي زمان ومكان آخر يتفوقّ دور الداخل والتنقّل في التفوّق يحدث في المكـــان الواحـــد أيضـــاً. وسبب التفوق تفرضه فاعلية قوى التحرر، أو فاعلية القوى المضادة. والفاعـــلية هـــنا هـــي حصيلة تلاقي المصالح بين قوى التحرر في الداخل والخارج، وتفوّق هذا التلاقي. كما أنّها حصيلة التلاقي ذاته بين القوى المضادة في الداخل والخارج وتفوق هذا التلاقي. وللفاعلية مقوماتها. وهي مادية وبشرية وهما معاً حصيلتان للنظام الاجتماعي السياسي، كما انهما

حصيلتان للقدرات المادية والبشرية، ومدى تطور هذه القدرات. ولذلك فإن الفاعلية ذات مضمون تـــاريخي. إذ إنّهـــا تتقدم أو تتراجع حسب تقدّم أو تراجع تلك المقومات. والتقدم والتراجع يقاسان بذاتيهمـــا، كما يقاسان بالنسبة إلى الخصم. فالصراع ليس ضدّ المعوّقات الداخلية فقط. وإنما ضدّ المضادات الخارجية أيضاً وليس التطور إلا نتاج هذا الصراع المزدوج.

وميـــزان القوى هو وليد هذا التطوّر. والجمود في التطور هو بداية التراجع. ونمو القدرات وتقدم الـــنظام يولدّان التوازن ثم التفوّق في ميزان القوى. وبين النمّو والتقدم تأثير متبادل. وبين البطء والتخلّف تأثير مماثل. والاتجاهات متعاكسان. والركون للتفوّق، بداية للتراجع. واليأس من تحقيق الـــتوازن فالـــتفوق يـــورث الشـــلل. والإرادة صفة من صفات الإنسان. وقوتها تسهم في تسريع التطور. وبذلك تزداد فاعلية الوعي والعلم والتنظيم. وفي حالات تقارب الفرص أو توازنها، لابدّ من مضاعفة الجهد لتحقيق تراكم إضافي. ولابدّ من الإقدام. والإقدام حساب للاحتمالات. ودراسة لـــلوقائع، واستثمار للفرص. وليس اعتماداً على المجهول، أو ثقة بقوة خفية. ودون هذا الإقدام قد تضـــيع فرص دون أن تعود. وإن عادت فإنها لا تتصف بالشروط نفسها. فالشروط تتغير، تغير الواقع وقواه، وتغيّر التاريخ ومحركاته. كانون أول ١٩٩٣.

قـــاعدة الانطـــلاق الوهمية: كتب كثيرة تصدر محاولة استشراف المستقبل. وكلها تتصف بغنى الوقـــائع، وشـــمول التحـــليل، وكثافة الجهد. لكنّ المسار الواقعي للتطّور يتناقض مع الاتجاهات المتوقعة. لماذا؟ لأن قاعدة الانطلاق وهمية. فهذه الدراسات تفترض عامة أن البنى الطبقية التابعة الســـائدة، قـــادرة على صنع التحرر ولها مصلحة في ذلك. وتبعاً لذلك فهي قادرة على التوحّد في دولة أو أقاليم متحدة. وهنا يكمن الانطلاق الخاطئ. فهذه البنى ليست لها مصلحة في التحرر من التـــبعية. وإن تناقضت التبعية مع بعض مصالحها فهي ليست حرة في القرار. وإن توهمت بأنها حـــرة، فهـــي غيـــر قـــادرة على تنفيذ القرار. إذ إنّ مصالح الطبقة، وشبكة العلاقات الخارجية، وأجهزة الحماية، لا توفر فرص التنفيذ. ودون التحرر وحرية القرار، يأخذ المسار اتجاهاً معاكساً لـــلوحدة والاتحـــاد، والتنمية المستقلة، والاكتفاء الذاتي، وتطوير قوى وعلاقات الإنتاج، وتحويل شبكة العلاقات نحو الداخل القومي، والممارسة الديموقراطية.

والـــتحرر وحرية القرار، هما تجسيد لنظام سياسي ــ اجتماعي نقيض. وهذا النظام تصنعه قوى سياســـية ــ طبقية نقيضة. مصالحها متناقضة مع مصالح الرأسمالية العالمية، ومع مصالح البنى الطـــبقية الـــتابعة. إذن فقاعدة الانطلاق الواقعية تتمثل بإزاحة هذه البنى من موقع السيادة. وإنهاء هيمنـــتها الاقتصـــادية والثقافية والسياسية. والدخول في صراع مكشوف مع المصالح الرأسمالية. وتحويـــل شـــبكة العلاقات نحو الداخل القومي. وتمليك المنتجين الحقيقيين حرية القرار، والقدرة

عـــلى الرقابة والتطوير. وتمكين الشعب من ممارسة حرياته الأساسية. وإذ ذاك، وإذ ذاك فقط، يــبدأ المســـار نحـــو تشكلّ الأقاليم واتحادها، أو نحو الوحدة الاندماجية. لأن التشكل والوحدة لا تصنعهما إرادات ومصالح مرتهنة، إلاّ إذا كانا يخدمان مصالح الرأسمالية العالمية.

ومع هذا المسار تصبح حسابات الإمكانات، واتجاهات التطور واقعية. وعلى ضوء ذلك، كيف يتم الحكـــم عـــلى هذه الأبحاث؟. إنّه يتم من زاويتين: الأولى، كثافة الجهد والمعلومات. والحكم هنا إيجـــابي. إذ إنّ هذه الكثافة تشكل مادة ثمينة وغنية، عندما تستثمر بدءاً من قاعدة انطلاق واقعية. والثانية، زاوية الوهم الذي ترسخّه في الوعي العام. والحكم هنا سلبي. وينتج هذا الوهم عن توقع فعـــلٍ مناقضٍ للطبيعة والمصالح. عن تصوّر البنى المرتبطة مصلحياً بالرأسمالية العالمية، ونمط اســـتهلاكها، تعكـــس الاتجاه، وتسير في طريق التحرر والوحدة والتقدم، وتوفّر المناخ الحر الذي تزدهر فيه الممارسة الديموقراطية. وينتج عن هذا الوهم خطران: تخدير الوعي وتزييفه. وإحداث الشلل في العمل المنظم من أجل التغيير.

مطلع شباط ١٩٩٤.

توالـــد الجذور: من اليوم أبدأ. فقد قرأت في مجلة الكفاح العربي تحقيقاً مطولاً عن لقاءات الملك حســـين مـــع الإســـرائيليين منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن. ١ــ والمجلة لا تكتب مثل هذا التحقيق ويدخل إلى القطر والسجن دون موافقة النظام. ومنذ مؤتمر مدريد قلما انقضى أسبوع واحد دون لقـــاء بيـــن أركان النظامين. فكيف تمّ الوصول إلى هذا الوضع؟ ومن الذي تغيّر؟ والسؤال نفسه يتكرر فيما يخص الاتحاد العربي الرباعي، بين أنظمة بغداد ومصر والأردن واليمن؟. ٢ــ ومن خلال التركيز على رؤوس الأنظمة، وتفرّدها، ودورها، وإعدادها للورثة الجدد، بدا واضحاً الدور الهامشـــي للأحزاب ومنظماتها وجبهاتها. وللشعب ومؤسساته. وللنقابات والجمعيات ومؤتمراتها وقياداتهـــا وقواعدهـــا. فكيـــف تقلصت الأدوار إلى دور المراقب المحايد، بانتظار القرارات من الأعـــلى وهويـــة الوارث الجديد؟ وطبقاً لجدول التمايز الطبقي فإن دخل الـــ ٥% يفوق دخل الـــ ٥٠% بـــأربع مـــرّات باستثناء الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا. ٣ــ والجدول لا يستطيع الوصول إلى مصادر غير مرئية. وهذه المصادر هي التي تضاعف هذه النسبة عدة مرات. وبمقدار فقدان الرقابة الشعبية الحرة تزداد هذه النسبة. وملكيات كل رمز من الرموز تفوق مداخيل الجيل الأول من الأجيال التي صنعت الثورات، أو التي صنعت الاستقلال. لقد تحوّل الحساب الصارم ضدّ أي اســـتغلال إلى تشجيع. وتغيرت المقاييس. والتغّير نحو الأدنى. فإسقاط حكومة لأن وزيراً أميركياً مـــر فوق سوريا، كان دليلاً على وطنية الشعب وحسّه القومي، وقدرته على الفعل. وأما الآن فقد أضحى الاجتماع مع الرئيس الأميركي موضع تفاخر. وأميركا التي غدت الآن عنوان الاستغلال

والسيطرة والغطرسة والتفرّد، باتت وسيطاً عادلاً، وشريكاً مطلوباً في مفاوضات الأنظمة مع "إسرائيل". والضجّة العالمية حول حقوق الإنسان•. واعتقال العقود، والموت في السجون، والمجازر ضد الشعب، سرعان ما تهدأ مع اندماج أيّ نظام في مسار التسوية. وتطول قائمة التعجب!!.

وأتأمل في وضعنا وأتساءل. والتساؤل يتكرر عبر العقود؟ كيف؟ ولماذا؟. ودوماً تهاجمني العودة إلى الجذور. إننا أمام فرع من أسئلة تتوارد. ولكل فرع أصل. ولكل أصل جذر. فلا ولادة من فراغ. ولا وجود من عدم. عقدان وربع من الزمن مرا على الحركة. وعقدان على هيمنة النفط. والنفط مال ونظام وسياسة وطبقات. وآثاره عمّت مواقع الإنتاج وملحقاتها. والإلحاق نسبي. ومقياس النسبية قوة التدفق. ومن التدفق اكتنزت شرائح. وأهمها شرائح السلطة. وأصبح للسلطة ملحقات. ولكل ملحق، ملحقٌ جديد.

وامتزجت الطبقة بالطائفة بالأسرة بالسلطة . ولكل منها هوامش وعلاقات وشراكات. وتوالي التوالد يخلق النقائض: شرائح طبقية، وخطوطاً سياسية، وأحزاباً ولجاناً ونقابات. والنقائض تتصارع. وعاماً بعد عام يزداد التراكم في جانبي الصراع، وتتشظى الفئات الوسيطة. وتزايد التراكم يحدث تحولاً نوعياً في قوى الصراع وأساليبها. فالطبقة وملحقاتها يتضخمان حجماً وثراء وشراسة. والنقائض تتزايد حجماً وفقراً وشعوراً بالظلم. فيتخذ الصراع مسارات: بعضها سلمي وبعضها دامٍ. وهذا الصراع يتزامن أو يتعاقب أو ينتقل، بين قطر وآخر، ومن قطر لآخر. وتتوازى أو تتفاوت أساليبه وقواه، وتتمايز جذوره. لكنّ التمايز نسبي. فأرض الجذور واحدة.

وهي التكون الطبقي الجديد ، المولود والمتنامي والمتضخم خارج عملية الإنتاج، وفي مواجهتها. وتفاعل هذا التكوّن مع بقايا طبقات الاستغلال القديم . والى التكوّن والتفاعل تضاف عوامل متنوعة حسب الزمان والمكان، وكلها عوامل مضادة للتطور والتحرر والتقدم ، عائلية وطائفية وقبلية ومحلية. وهي مجتمعة تفرز سياسات وممارسات وتحالفات. فتخلق مظاهر براقة، مقابل الخواء الداخلي للإنسان والوطن. ولها أشباه ونقائض. وفي السنوات الأخيرة أصبحت الهيمنة للأشباه في المحيط وفي العالم. ومع الهيمنة انقلبت المفاهيم والمضامين، ومعايير الخلق والسياسة والممارسة. لقد كان العقد الأول عقد توازن. أما العقد الآخر، فقد كان عقد الهزيمة، هزيمة

• ١ــ مع نهاية عقد التسعينات أصبحت هذه اللقاءات موضع تفاخر. لأنها تدلّ على السبق الحضاري والإنساني؟!.

٢ــ رغم بقاء اتفاقات كامب ديفيد.

٣ــ قبل الوحدة مع الشمال.

النقائض. والهزيمة شملت المحيط والعالم. والإستثناءات ظلّت يتيمة. واتجاه الحركة كان في قلب هذه الهزيمة. وهيمنة الأشباه أمدّتها بكل عناصر القوة.

خلال الأشهر الأولى اعتقل من القيادة القطرية للحزب ١٢ من ١٦ وفرّ اثنان. ومن القومية ٨ من ١٦ وغـادر القطـر الآخرون. واعتقل حوالي نصف أعضاء المؤتمر القطري. ورئيس الدولة. ورئيس مجلس الوزراء. وسبعة وزراء. ورؤساء اتحادات: الفلاحين، الطلاب، الشبيبة. المعلمين. الكـتاب، ونائب رئيس الاتحاد العام للعمال. وعدد من قيادات وقواعد هذه التنظيمات. وثلاثة من قيادة سابقة. ومحافظين وصحفيين وأعضاء في قيادتي الصاعقة والقيادة الموحدة لقطري فلسطين والأردن. بالإضافة إلى العشرات من مستويات قيادية متنوعة. وظلّت حملات الاعتقال تتوالى إثر كلّ تنظيم أو بوادر تنظيم.

وخـلال ربـع قـرن تصاعد الصراع بين النقائض. فنزف الوطن: دماً ومالاً ومؤسسات ووحدة وطنية. ودفع الوطن عشرات آلاف الضحايا. ومئات آلاف المعتقلين بين شهور وعقود. وتنوعت الانـتماءات مـن الوطنية والقومية والماركسية، إلى الدينية. وتنوعت المهن لتشمل كل قطاعات الشعب: المدنية والعسكرية. إنها النتائج للتلوث والتفاعل وما يتداخل معهما من عوامل ،والنتائج الحـتمية لسـيطرة الأشـباه فـي المحيط وفي العالم، فالانتقال من المد إلى الجزر كان عاصفاً. وظروف الانتقال لا توفر فرص الحياة لمن يبدي بعض المناعة ومحاولات التغيير التي قامت بها قـوى دينية، اصطدمت بقوى أخرى أكثر امتلاكا لعناصر القوة، وأفضل تكيفا مع المسار الجديد فسحقت.

وأتـأمل الآن وأتساءل: ما هي نسبة الذين كانوا في الحزب أبان مراحل النضال السلبي والسنوات القاسـية، إلى الذين وفدوا للحزب لأنه في السلطة ؟بالتأكيد لاتصل النسبة إلى ال٣% وكم بقي في قيـادتي الحزب من أعضاء مجلس الحزب قبل الحل؟ ١ـ ربما واحد أو اثنان وكم في القيادتين حاليـا ممـن كـانوا في قيادتي الحزب منذ آذار ١٩٦٣حتى عام ١٩٧٠؟ ثلاثة. هل هذه النتائج طـبيعية؟. نعم إنها كذلك نتيجة الاختمار والتفاعل وما لحق بهما من عوامل. ولكن كيف أصبحت هذه النتائج طبيعية؟. هنا نعود إلى جذر أكثر عمقا.

فـبين تأسـيس الحزب في نيسان ١٩٤٧ وحلّه في شباط ١٩٥٨ تجذّر الحزب في كافة قطاعات العمل: العمّالية والفلاحية. وفي المدارس والمعاهد والجامعات. وفي الجيش، وبالتعاون مع الجناح الوطـني مـن البورجوازية، تحققت الهيمنة في المجلس النيابي والحكومة. وبين البعث والحزب الشـيوعي وهـذا الجناح وعدد من الوطنيين التقدميين، تشكل التجمع القومي. ولهذا التجمع كانت

الســيطرة الواقعية. فقد خاضت قواه• نضالاً عنيداً ضد الديكتاتورية العسكرية بين نيسان ١٩٤٩ وشــباط ١٩٥٤ الأمر الذي أهله لأن يكون المعبّر الفعلي عن طموحات الشعب. واستجابة لشرط عــبد الناصر لتحقيق الوحدة، حل الحزب بقرارٍ غبي مدمر من قيادته، وبموافقة أكثر غباءً وعمى من مجلس الحزب. فقطع الطريق على النضج الطبيعي، وترسخ التقاليد الديموقراطية في قطاعات الشــعب. وإذ ذاك تشــعب الحــزب وجمهــوره إلى تيارات عدة: الأول أقام تنظيماً قومياً خارج القطــرين المصــري والســوري. وعــرف هــذا التنظيم بالتنظيم القومي. وحمل هذا الاسم بعد الانفصــال. ووصــل إلى السلطة في العراق وسوريا عام ١٩٦٣. والثاني ظلّ مرتبطاً بخط عبد الناصــر ارتــباطاً سياسياً. أو بأجهزته ارتباطاً أمنياً. وشكل فيما بعد الوحدويين الاشتراكيين. ثم الاتحــاد الاشــتراكي العــربي. والثالث انطلق من فشل التجربة. ثمّ تعامل مع الواقع الجديد بعد الانفصــال، وغدا جزءاً من النظام وفي مواجهته في آن واحد. وشكل فيما بعد حركة الاشتراكيين العــرب. والــرابع شــكلّ تنظيماً قطرياً، محاولاً جمع أكبر عدد من مناضلي الحزب القدامى، لمواجهــة القيــادة التي حلّت الحزب. وهذا التنظيم اندمج بمعظمه فيما بعد بتيار القيادة القومية. وهكــذا. فقــد أضــيفت هذه الانشطارات لمسؤولية القيادة في حل الحزب، وإجهاض الاختمار الطبيعي. ومسؤولية الحل في فصل الوحدة. ومسؤولية نظام عبد الناصر في إفراغ الساحة للقوى ذات المصــلحة بالانفصال، فاستحال التوحيد من جديد. وكل المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه قــد فشلت. وأكثر هذه المحاولات تمثيلاً، ثلاث: الأولى شملت عدداً من القياديين قبيل الانفصال، واســتغرق عمــلها عدة أيام. والثانية ضمّت عدداً كبيراً من ممثلي المحافظات والجامعة والعمال دون انــتخاب، وسمّي اللقاء مؤتمراً قطرياً. وانتخب قيادة قطرية. ولم يحضر هذا اللقاء أحد من القيــادة التي حلّت الحزب. ولم توافق على هذا المؤتمر القيادة القومية. والثالثة حضرها عدد من مناضــلي المحافظات والجامعة والعمال وممثل عن اللجنة العسكرية، والقيادة التي حلّت الحزب. وقــد تبين من كل هذه الاجتماعات أنّ الخلاف عميق جداً حول حدود مسؤولية القيادة ومسؤولية نظام الوحدة. وحول الاندماج في نظام الانفصال، أو مواجهته. وحول مستقبل الوحدة أو الاتحاد. والــدروس المستخلصــة. والعودة الفورية لهذه الوحدة، أو الانطلاق من الدروس. وحول كيفية إعادة التنظيم في القطر، والعضوية في هذا التنظيم•.

• القوى التي خاضت هذا النضال هي التي شكلّت فيما بعد التجمع القومي.

١ــ كان يتألف من قيادات الفروع المنتخبة بالإضافة إلى عدد منتخب آخر.

• لقد حضرت شخصياً اللقاءين الثاني والثالث. أما اللقاء الأول، فقد كنت في المعتقل.

ومرحلة الانفصال كانت مرحلة فراغ في القوة. ولأن الخلافات عميقة بدأ السباق نحو السلطة بين البعــثيين والناصــريين. واحتدم الصراع بين هاتين القوتين من جهة، والاشتراكيين والشيوعيين المــندمجين ضمن نظام الانفصال من جهة أخرى. وهكذا تآكل تيّار التطوّر والتحرر والتقدم الذي أســقط الديكتاتورية العسكرية عام ١٩٥٤ والذي هيمن على الشارع وفي المجلس النيابي والجيش بيــن ١٩٥٤ و١٩٥٨. وبالــتالي فــإن كلّ فريق فيه، أضحى ضعيفاً بذاته، وازداد ضعفاً بسبب الصراع المركبّ. **والضعف في السلطة لا يوفّر شروط النمو للمناخ الحر.** فبينهما تناقض. وتمت محاولـــة لتقــليص هــذا الضعف قبل الوصول إلى السلطة. وشملت المحاولة البعث والوحدويين الاشــتراكيين والقوميــين العــرب والتجمعات الشبيهة. لكنها فشلت في آذار ١٩٦٢ عندما أعلن الوحدويــون الوحــدة الفوريــة، دون اتعــارضٍ بأسباب الفشل. فحدث الشقاق. واعتقل عدد من الضــباط. وحكم على بعضهم بالإعدام. لقد أصبحت الثقة مفقودة. وكل محاولات الاتفاق اللاحقة كانت تغطية لمناورات، وليست لإحراز اتفاقٍ حقيقي.

إنّ الــتآكل والصــراع اللذين غطيّا مرحلة الوحدة والانفصال، هما اللذان هيئّا الشروط الطبيعية لشــكل الوصــول إلى السلطة في آذار ١٩٦٣. فتشكل الجذر الثاني بعد الحل. وهذا الشكل يمثل القــلَّة السياسية لا الكثرة. **والقلة لا تتمكن من توفير المناخ الحر.** ففي هذا المناخ تكون السيادة للكــثرة لا للقلة. والسلطة لا تلغي ذاتها. إنّ التآكل الذي حدث ضمن الحزب، وفي صفوف قوى الــتحرر والتقدم، لا يمكن تعويضه في ظلّ السلطة. فالتعويض هنا مختلط ومشوش. إذ إنّ بعض القادمين الجدد ينطلقون من الرغبة في الارتزاق والانتهاز والوصول، وبعضهم الآخر من الالتزام بخــط سياســي ــ طبقي لأنه ــ يستجيب للمصلحة والقناعة. لكنّ تعويضاً آخر كان أكثر حسماً. فــبدءاً مــن عــام ١٩٦٤ أخــذ المسار يتوازن. فالصراع أضحى طبقياً. لكنه غير صافٍ. وهذا الصــراع يحدث فرزاً داخلياً ضمن القوى. فتندمج في هذا الصراع قوى ذات مصلحة بهذا الخط، وتظــل قــوى أخرى أسيرة ردّات الفعل. وازداد الانقسام تبلوراً. فبعض القوى الدينية تلاقى مع الرجعية الطبقية. بينما التفت حول هذا الخط كتل واسعة من العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين، لأنــه يلبي بعضاً من مصالحها وتطلعاتها. وكان يمكن لهذا المسار أن يتصاعد وصولاً إلى سيادة المناخ الحر. فأقلية الأمس كانت تسير باتجاه التحوّل إلى أكثرية. وكل التجذير الذي تمّ كان يخدم هذه النتيجة. ومع كلّ تسارعٍ في التجذير يتزايد الاقتراب. إنه المسار المعكوس، لكنه المفروض. **إذ إن شروط النضج الطبيعي تفرض أن تكون السيطرة السياسية هي النهاية، وليست البداية.** أمــا الــبداية فهــي إحراز الثقة في كل قطاع من القطاعات، في مناخٍ حر، وصولاً إلى السلطة السياسية.

إلاّ أنّ هــذا المســـار لم يكن معكوساً فحسب، وإنما ملجومٌ من الداخل. فخطّ التباطؤ في التجذير داخـــل الحـــزب، أضعف قوة الاندفاع. والإضعاف يقلص وتيرة التراكم ، وبالتالي وتيرة التحول. والانســـجام بين هذا الخط وخط الاستهتار بالنظام الداخلي للحزب، راكم الأزمات الداخلية. وفي كـــل مـــنها كـــانت تحدث تصفيات في الحزب والمنظمات والجيش والسلطة. وأهم هذه الأزمات حدثـــت في ٢٣ شباط ١٩٦٦ و٨ أيلول ١٩٦٦، الأولى كانت تجسيداً للصراع بين خطي التجذير والـــنظام الداخلي للحزب، ١ــ والتباطؤ وتعليق المواد التي تقيّد المركزية. فانتهت بانتصار الخط الأول. والأداة كـــانت عســـكرية. فقـــوي الـــدور العسكري مقابل الدور الشعبي. والثانية جاءت لمواجهـــة المـــد الطـــائفي الـــذي كان يتغذى من كل حدث، ولاحتلال موقع موازٍ أو متقدم، لكن المواجهة لم تكن حزبية وشعبية، بل انقلابية، ففشلت. وهكذا. فبدل أن يتوقف المد ويتراجع، أخذ بالتســـارع. فعقـــبات هامـــة أزيحت، وسبل جديدة أشرعت. ومع هذا التراكم أضيف جذر جديد، لظـــروف اســـتلام الســـلطة، ومنهما معاً تشكل وضع أكثر ضغطاً من قوة الإرث. فإرث البعث ديموقراطي فعلاً. ونضاله ضد الطغيان هو الأبرز في تاريخ القطر.

بيـــن هذا التاريخ واستلام السلطة لم يستعد البعث إلاّ جزءاً محدوداً من خلاياه الحيّة. فقد عصفت بها الانشطارات التي أعقبت الحل ثم الانفصال، ثمّ أسلوب الوصول إلى السلطة. واستنزف تراكم الأزمـــات قســـماً جديداً من تلك الخلايا. لكنّ السلطة إغراء. فهي تستقبل أكثر ممّا تنزف. وطرفا المعادلـــة ليســـا متســـاويين من حيث القيمة. ففي الجانب الأول: الدافع السياسي ــ الطبقي: وفي الـــثاني يختـــلط السياســـي مع الطبقي مع الانتهازي. هكذا اختلطت الخلايا. فغدا المسار متعرّجاً متناقضـــاً، رغـــم أنـــه صـــاعد. فالتجذير هو قوة الصعود. والتراكم هو قوة التعرج، قوة وقف الاندفـــاع، لذلك لم يكن الوضع متناسقاً في صعوده، قوياً في تماسكه، محمياً بمناعة المناخ الحر. وفـــي الوقـــت نفســـه كان الصراع محتدماً ضد الرجعية الطبقية: محلياً وقومياً. ومتصاعداً ضد المصالح الرأسمالية وشركات النفط. كما كانت المقاومة المسلحّة تتنامى انطلاقاً من أرض سوريا. فجاء عدوان ١٩٦٧ ونتائجه، ليضيفا جذراً جديداً.

لقـــد تلاقـــت العناصر العسكرية الخائفة من الحساب، مع بذور التطلعات الطبقية المناوئة للتجذير والحســـاب الصارم، مع قوة القرار "الطائفي في الجيش، لتشكل معاً قوة تحدٍ للخط الصاعد وقواه.

● في المؤتمر القطري للحزب نيسان ١٩٦٩ بحثت مطولاً تنامي الطائفية في الجيش وأسبابه وأخطاره. وتوقفت عند كـــل حـــدث بدءاً من طابع اللجنة العسكرية الخماسية، مروراً بموجات التصفية التي أعقبت ١٨ تموز ١٩٦٣ و٢٣ شـــباط ١٩٦٦ و٨ أيلول ١٩٦٦ وصولاً إلى موعد انعقاد المؤتمر. إذ إن وزن المنتمين إلى مذهب معين كان يتزايد إثر كل حدث. وكان يتعزز هذا الوزن في فقدان المسؤولية أبان الترشيح للكليات العسكرية. وإذا كانت التصفيات قد

والظروف المستجدة، وفّرت لهذا التلاقي المناخ الملائم. فمال النفط بدأ يقدم الإشارات لمن يندمج فـي عالمه. وعالمه هو عالم الرجعية الطبقية. ومركزه وقيادته في السعودية. والقيادة مرتبطة في المركـز الأعـلى: أميـركا. والمصالح والشركات الرأسمالية مدت كل خيوط التعاون والإغراء، لوقـف الاندفـاع وتحويلـه باتجـاهٍ متناقض. والرجعيات المحيطة كثفت الهجوم ضد المقاومة الفلسطينية والحركات المندمجة ضمن الخط الصاعد. "وإسرائيل" وجدت فرصتها بالتطور الجديد. فاستثمرته لتوجيه ضربات عسكرية شبه يومية. فتزاحمت الأعباء والمهام. وقوة القطب الموازي لأميـركا، كـانت تـتراجع. ومـع كلّ تراجع كان يقدّم الدعم ومعه الضغط. وخاصة في مسألة التسوية، والدعم المسلّح للمقاومة.

هـذا الوضـع الملائم للخط النقيض، أحدث الهلع والرعب في صفوف المتردّدين. وأعطى الحجة للملـتزمين بخط الحزب ومؤسساته، كي يتهربوا من تنفيذ قرارات القيادة والمؤتمر القومي. وجاء تـراكم ربـع قـرنٍ مـن الزمن ليضيف إلى كلّ عنصر من عناصر الوضع الملائم وزناً هائلاً. والـوزن الجديـد خلق عالماً من المصالح تتناقض تناقضاً تناحرياً مع الخط الذي تمّ الانقضاض عـليه. ومقـتل هذه المصالح: الرقابة الشعبية الحرة. وقرينها المضاد: الإرث الخلقي والنضالي. وهاجسـها الدائم: الخوف من الرقابة، وإحياء الإرث. والرقابة والإرث، ليسا مفهومين مجردين، بـل هما تجسيد لقوى لها قيم ومصالح نقيضة. ولذلك فإن هذه القوى، منظمةً أو مبعثرة، يجب أن تتحوّل إلى عالم مهجور أو مدفون. فهل زال بعض العجب؟!.

٢١ شباط ١٩٩٤.

فرضـتها طـبيعة الأحـداث وانـتماءات قادتها، فإن المبالغة في التصفية أسهمت في مضاعفة ذلك الوزن وفقدان المسؤولية في الترشيح سار في الاتجاه ذاته. ذلك أن التقيد بالأسس كان مفقوداً في فروع معينة. والنتيجة أن الترشيح كان يتجاوز ٤ ــ ٥ مرات أوضاعاً مماثلة في عضوية الحزب. ولهذين السببين أضحى ثلثا ممثلي القطاع العسكري في المؤتمر ينتمون إلى طائفة واحدة. والممثلون هم على الغالب القادة العسكريون. وبالطبع فإن أحداً لم يتصدّ للرد لأن الطرح كان معززاً بالأرقام، ولأن الهدف منه هو تجنيب الوطن والشعب والحزب الآثار المستقبلية المدمرة لمثل هذا المنزلق.

● ١ــ في النظام الداخلي للحزب مادة تنص على عدم جواز حل القيادة القطرية في القطر الذي يحكمه الحزب إلا أمام مؤتمرها، والسبب هو تجلب فقدان القيادة المسؤولة. ومع ذلك فقد جمدت وحلّت القيادة القومية القيادة القطرية مرتين في عام واحد. وعندما استعمل أعضاء المؤتمر حقهم بتقديم عريضة تحمل أكبر من النسبة المطلوبة لانعقاد المؤتمر وفقاً للنظام الداخلي للحزب، أصدرت القيادة بياناً بفصل كل من يحضر المؤتمر واتخاذ إجراءات أخرى، الأمر الذي أفسح المجال وقدم المبرر للعسكريين كي يستخدموا الأسلوب العسكري صبيحة الثالث والعشرين من شباط. ومع أن المؤتمر القطري الذي أعقب الحركة قد أدان الأسلوب، إلاّ أنّه وجده اضطرارياً.

وخرجت

في ٢١ شباط ١٩٩٤ الثانية بعد الظهر، تبلغت: إخلاء سبيل. وتبلغ الرفيق مصطفى رستم إخلاء السبيل في الدقيقة ذاتها. وتبين أنّ الرفيق أحمد سويداني قد خرج من المستشفى إلى البيت في اليوم نفسه. وبعد ساعة كنا في فرع التحقيق العسكري. مكثنا حتى المساء. أهو تحذير مبطن أم بسبب رمضان؟ متاعنا لم يفتش على الإطلاق: الثياب ـــ الكتب ـــ الدفاتر. كل شيء لم يمّس، لا في السجن ولا في فرع التحقيق. وهذا مؤشر مهم. آخر الأوراق التي كتبتها كانت في جيبي. لم أتخلص منها، ولم أخفها. ولم يقترب منها أحد.

مساءً قابلنا كلاً على انفراد: اللواء حسن خليل نائب رئيس فرع المخابرات العسكرية، والعميد كمال يوسف رئيس فرع التحقيق العسكري. رحبّا بي بحرارة. وأسهبا في نقل ذكرياتهما عني في مراحل النضال والأيام الصعبة. قلت: مادام الأمر كذلك، فلماذا لم تقوما بزيارتنا بين الفترة والأخرى؟. نحن نعلم أن إطلاق السراح مرهون بشخص محدّد، وكذلك ظروف الاعتقال. ولكنّ أموراً إدارية كثيرة كانت تصعب علينا الاعتقال، كان بالإمكان حلها في مثل هذه الزيارات. أجابا: لم نكن نستطيع ذلك. والآن لو لم يطلب منّا مقابلتكم، والحديث بهذه اللهجة، لما فعلنا. لقد كان اللقاء مؤشراً إيجابياً ثانياً. دام اللقاء بحدود الساعة. أخذ مني رئيس فرع التحقيق رقم الهاتف، واتصل ببيتي. الهاتف مستأجر. وهو لنا وللجيران. فقد ذهب هاتفي مع البيت الذي تبدل ثلاث مرات بسبب تردي الوضع المادي. أجابت ابنتي. وعندما قال لها: تكلمي مع أبيك. بكت. لقد امتزج الفرح بالحزن. فقد اعتقلت وعمرها عشرة شهور، وعدت وهي في العام الأخير من الهندسة الزراعية. إنّه عمر كامل بمرارة ودون أب. عام ١٩٩٠ طُلب منا تبديل الموقف، مقابل الخروج الجماعي. فرفضنا. لم يضعف واحد منا، رغم التباين في التطور لكل مجموعة منا. الآن لم يطلب منّا شيء. وجو اللقاء كان مريحاً، وفي غاية اللباقة والاحترام. لقد كان يستهدف تخفيف الاحتقان. فمدة اعتقالنا لم يماثلها في التاريخ العالمي الحديث إلاّ اعتقال مانديلا في جنوبي أفريقيا. ومانديلا فرد، ومحكوم. ونحن مجموعة، ودون حكم. سئلت: في هذه المناسبة، هل لك مطالب محددة؟ وهل تريد أن نرفع شيئاً إلى الأعلى؟ أجبت: لا. ليس في ذهني شيء الآن. حسناً. هذه هواتفنا. وإذا احتجتم أمراً ما فاتصلوا بنا. وقبل أن نغادر، قيل لنا: إن العماد علي دوبا، رئيس المخابرات؛ يرغب بمقابلتكما غداً لأنه يكن لكما الودّ والاحترام.

في البيت كانت زوجتي وحدها في استقبالي. فأسرتي بالكامل كانت في القرية. وابنتي وأخو عائلتي كانا معي. ومن رفاقنا وأصدقائنا لم يكن أحد يعلم بخروجنا. فكل شيء كان غامضاً: يوم الاعتقال. سبب الاعتقال. مدة الاعتقال. زمن الخروج. إن الأمر الوحيد المعروف لكل مهتم

بالشأن العام، هو التناقض في الخط السياسي. ومع الزمن بدأت تتضح الفروق: في النضال. في النظافة. في السلوك، في دور المؤسسات. في حدود الاعتداء على الحريات. في القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية. في الموقف من القضية الفلسطينية. في الموقف من الحركات الوطنية في الجوار. في الموقف من حركات التحرر والتقدم في النطاقين القومي والعالمي ...

كان اللقاء مع عائلتي يجسد الصبر مع الشجاعة، والمرارة مع الوفاء فأقل من أربع سنوات من الزواج، قابلها عقدان ونصف تقريبا من الاعتقال. لقد قاست وتحملت، وربت طفليها أفضل تربية. وخرجت من التجربة القاسية بإباء وكبرياء. لكن ذلك كله قد انطبع في داخلها. فأصبحت أعصابها مرهقة، ومزاجها صعبا. فأمسى علي أن أكون الأقدر على التحمل. وأثبت ذلك بجدارة. لقد وضعت أعصابي في ثلاجة، رغم مخلفات الاعتقال الطويل. فهي قد عاشت ظروفاً قاسية: مادياً ونفسياً. وموقفي هو السبب. وكانت وفية لهذا الموقف. عندما كانت تحصل محطة تستدعي التنازل. لم تكن تشدني إلى الوراء. فقبل الاعتقال، وفي الأيام الأولى منه، كانت كل المناصب التي تلي الرأس مفتوحة أمامي، فرفضت، ولم تحاول مرة أن توهن عزيمتي. وعندما فتح باب الاستراحة بعد عقد من الإعتقال، تركت لي تقدير الموقف. فالظروف البيتية تستدعي المكوث في الاستراحة لعدة شهور، وتقديري السياسي يفرض العكس. وهكذا لم أذهب. وظللت عقداً ونصفاً من الزمن أدفع من أعصابي ثمناً مرهقاً لعدم الذهاب. وعلاقات الأسرة دفعت ثمناً موازياً فخلال عقدين ونصف من الزمن، تنشأ عقد كثيرة تحتاج إلى حل، وظروف السجن لا توفرّ فرص الحل.

ظهر اليوم الثاني قابلنا دوبا: مصطفى رستم، وأنا. كان اللقاء ودياً. حددّ علي دوبا هدف اللقاء، وهو تطييب الخواطر، ومعرفة حاجاتنا ومطالبنا. أوحى لنا بسبل متعددة أن نطلب. سأل كلاً منا عن دخله، راتبه، بيته. وبعد الإجابة قال هذا لا يكفي. فراتبي أنا مثلاً ١٣٠٠ ل.س شهرياً بينما الحدود الدنيا للمعيشة ــ حسب قوله ــ تستدعي ١٥٠٠٠ ل.س شهرياً. حددت موقفي بوضوح: عندما ينال كل من له وضع مثل وضعي تقاعداً كاملاً، فأنا أكون من ضمن هؤلاء. ولكني لا أقبل استثناء خاصاً بي. فالقيادة والوزارة بالنسبة لي، لم تكونا امتيازاً بل مسؤولية.

حرصت أن أكون واضحاً في الطرح السياسي، فخطنا واضح. وهو خط نقيض لما هو سائد في القطر وفي الوطن العربي. ولم يتراجع أحد منا عن هذا الخط. ومعظمنا طوّره إلى الأمام. والسلطة تعرف ذلك تماماً. فعندما طلب منا تغيير الموقف مقابل الخروج، كان الرفض عاماً. ولذلك فإنني لم أتعرض للخطوط المتناقضة. فهذا التعرض لا فائدة منه، ولكني حددت ما أراه مصلحة وطنية في هذه المرحلة. وقد حرصت على القول: إن زمن الاعتقال الطويل، غير قادر على تغييب اهتمامنا بالشأن العام، وأسرنا في إطار الاهتمام بالشأن الشخصي. فلنا من الإرث

والحصـــانة مـــا يكفـــي لتجـــنب هذا المنزلق. وقد دام النقاش قرابة الساعة. وأستطيع تكثيف ما طرحت:

كــفى تجـــارب فاشـــلة، وإن كان الاختلاف كبيراً بين مرحلة ومرحلة. فالأحكام العرفية وقوانين الطـــوارئ مـــازالت مفروضـــة منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن. وفرض هذه القوانين يشكل جذر هذا الفشـــل. إذن فلا بد من إلغائها. ومنع الآراء والقوى التي تتباين أو تتناقض مع خط السلطة، من التعـــبير عـــن ذاتها، والتكون في تنظيمات سياسية ونقابية وفكرية واجتماعية، يشكل جذراً آخر. وبالـــتالي لابـــد من إزالة هذا المانع. وكل من اعتقل بسبب هذين الجذرين، وكلّ من غادر هرباً، يجب أن يطلق سراحه، وأن يعود. هنا قال العماد علي: إننا نتابع ما بدأتموه. قلت: لا. فرغم أننا نقدنـــا أنفسنا على أخطائنا في هذا المجال، فإن المسافة متباعدة جداً بين المرحلتين. ولنقارن: فقد تركـــنا السلطة وفي السجون أقل من مائة موقوف ومحكوم ومحال إلى المحاكمة. أفلم يبلغ العدد عـــندكم في بعض الفترات أكثر من مائة ألف معتقل؟ وضحايا العنف السياسي بين عامي ٦٣ ــ ٧٠ لـــم يصـــلوا إلى المائة. أفلم يصبح العدد بعشرات الآلاف؟ في السابق لم يعتقل أحد لمدة عام ونصـــف. فقد أفرج عن كل المعتقلين السياسيين أعوام (١٩٦٤ ــ ٦٥ ــ ٦٧ ــ ٦٩. أفلم نمكث نحن ربع قرن من الزمن؟ وأيضاً ألم يعتقل لأكثر من عقد عدة آلاف؟ وفي السابق قلما كان يعتقل أحد لانتمائه لتنظيم أو توزيعه بيان أو إبدائه رأي، إلاّ إذا كان للتنظيم امتداد في الجيش ويستهدف قلب السلطة بالقوة. أفلم يحكم أو يعتقل الآلاف في المرحلة اللاحقة، عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً، لانتمائهم لتنظيم مدني، أو لقراءتهم جريدة سرّية؟ إن الثمن الذي يدفعه الوطن يتضاعف في كـــل مرحلة. والثمن يشمل الوحدة الوطنية، كما يشمل الدم والمال والممتلكات العامة. والثمن كان فادحـــاً فـــي هذه المرحلة، وسيكون أكثر فداحة إذا ما استمر المسار على حاله. إنّ توفير شروط الصـــراع الطـــبيعي: السياســـي والطـــبقي، هـــو المدخل. ودون هذا المدخل، سوف يظلّ الثمن يتضاعف.

أجاب: إنّي مرتاح لأنك فتحت صدرك بحضورنا. وأعطيتنا الفرصة لتوضيح موقفنا: ففي مرحلة، كنّا نشعر بالاختناق، من قبل أمريكا والسعودية والرجعية العربية. وأحياناً كان ٩٠% من الشعب ضدنّا. كنّا ندافع عن أنفسنا. لم أدخل في جدلٍ معه حول موقف أمريكا والرجعية. فمال النفط ظلّ يـــتدفق على النظام وخاصة في لبنان. ولكني جادلت في نسبة الـــ ٩٠% فعندما تكون هذه النسبة ضـــد الـــنظام فـــالعيب إذن في النظام. وعن الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ، قال: إننا لم نعد نمارســـها إلاّ فـــي فترات التحقيق. ومحكمة أمن الدولة هي التي تمارسها. فأجبت إن محكمة أمن

الدولـــة تـــنفذ القرار السياسي والأمني. وختم بالقول: إننا لن نسمح لأيّ تنظيم معارض بالعمل. وسوف نسحق كلّ من يعرّض أمننا للخطر.

لقـــد أفـــاد هذا النقاش كثيراً. فلدى استقبالي الزائرين من ذوي الاهتمامات السياسية، كنت أستعيد الـــنقاش مفصـــلاً أو مكـــثفاً، حسب المستوى، والظروف. والاستعادة كانت تفيد التوضيح حول المـــراحل، وحـــول تطورنـــا الجديد، كما كانت تزيل حالة الخوف من الاستماع.إنهم معذورون. فالممارسة خلقت جواً مشروعاً من الرعب.

فـــي دمشـــق مكـــثت ثلاثـــة أيام. الزيارات اقتصرت على بضع عشرات من الرفاق والأقارب والمعارف، وممّن اعتقلوا أولهم رفاق في المعتقلات. بدأت الملامح تتوضح: الخوف يلّف الجميع. عـــدد الزائـــرين في كل مرة محدود. الطابع العام هو تحاشي البحث في العمق. جُلّ الراغبين في اســـتخلاص الـــدروس هم من جيل الجامعات. ونسبتهم بالقياس إلى الكم العام ضئيلة للغاية. أكثر هـــؤلاء ممـــن دخلوا المعتقل، أو ممّن لهم رفيق أو صديق فيه. بدءاً من عناصر المخابرات في مراكزهم، حتى الزائرين، تصيبهم الدهشة لدى رؤيتنا.

فوضـــعنا المتماسك يخالف تصوراتهم. والحيوية والمرح يضاعفان الدهشة. والوضوح في الطرح السياسي يعقد الألسنة. فهذه هي الحالة الأولى التي يتجاوز فيها زمن السجن، السنوات إلى العقود. إنـــه امـــتياز ســـجلته ســـوريا في ظل هذا النظام. ومعظم إذاعات العالم تحدثت عن أقدم سجناء سياسيين في العالم. والفضل لنا في هذا الامتياز.

جـــئت إلى القرية مع عائلتي وابنتي. لم أعرف من القرية إلاّ مدخلها. شوارعها تغيرت. ومعظم بـــنائها كذلك. وفي محيطها نشأت أحياء جديدة تفوق حجمها مرتين أو ثلاث. لم أعرف بيتنا فقد بـــني فـــي غيـــابي، وكذلـــك الحيّ بمجمله. كلّ قرى الجبل التي مررت فيها قد تغيرت. إنه فعل العقـــود، والبـــترول، والســـلطة. لقـــد أذاعت معظم إذاعات العالم نبأ خروجنا، وجرت تعليقات وتحـــليلات للأســـباب والنـــتائج. واجتزت من دمشق إلى القريّا بحدود الـــ ١٤٠ كم. ومن هذه المســـافة أكـــثر مـــن ٧٠ كم في جبل العرب، ثم دخلت القرية، ووصلت البيت. وأمام البيت فقط وجـــدت بضـــع عشرات من الأهل والأقارب لا غير في استقبالي. لكل ذلك دلالة بالغة الأهمية. فقيادتـــنا ليســـت نكـــرة. وأعضـــاؤها لم تجلبهم سلطة أو أمن أو فرد. وخطها السياسي متميز. والمقارنـــة مع المرحلة اللاحقة أسقطت معظم الانتقادات حول الممارسة. فالثغرات كثيرة، لكنها بالقياس لما بعدها تصبح ضئيلة. ومعظم أعضاء القيادة لهم تراث عريق في النضال قبل الوصول

إلى السلطة. ونظافتهم خلال السلطة مقبولة. وعلاقتهم مع الجماهير مباشرة وجيدة*. إذن لماذا هذا الفتور؟

إنّه تجسيد لحالة الخوف، ولتبدل القيم: فأموال النفط والسلطة، قلبت المفاهيم، وزيّفت القيم، وحوّلتها من قيم خلقية ووطنية وقومية وإنسانية، إلى قيم مادية استهلاكية انتهازية وصولية. وحوّلت القيم النضالية إلى تبرير للخنوع، والصدق والصراحة إلى غباء وبساطة وسذاجة، والشهامة إلى نذالة، والجرأة إلى جبن، والفرد إلى إله، والأمن إلى قدر، والحزب إلى خدم للأمن، والجماهير إلى قطيع، والصوت إلى همس، والكلمة إلى بحّة، والوعي إلى رقابة داخلية.

سكان القرية يفوقون العشرة آلاف. كل البالغين منهم جاءوا مرتين وثلاثاً وأربع. كان الدين ثقيلاً. التعاطف فاق حدود التصوّر. والتقدير للموقف كان مماثلاً. وكذلك الابتهاج بالصحة والحيوية والمرح. قلمّا تعرضت لإحراج، أو جرحت بنفاق. والحالات النادرة التي تمت، جابهتها بقوة وروح عالية، مما أحدث الذهول والصدمة. فكل كلمة أقولها كان يجري تناقلها وتعميمها، لأن وضعنا أصبح نادراً ومتميزاً. لقد صممّت على منع النفاق في بيتي، وعلى عدم حضور أي مجلس يسود فيه المديح والنفاق والإسفاف. لقد حرمني هذا التصميم من المشاركة في مئات الدعوات والمجالس، ولكنّه كان مريحاً لي، ومنسجماً مع احترامي لموقفي وذاتي، ومبعث تقدير واحترام من الآخرين.

من خارج القرية، ومن خارج المحافظة جاءتني زيارات كثيرة، شملت المئات. ذوو الطابع السياسي جاءوا بالآحاد. ولهذا مغزاه. فهو يعكس حالة الخوف والحذر والشك، كما يعكس حالة التفكك. الخوف والحذر يتمثلان في الكلمة والصوت والنظرة. أنه الخوف المعمّم. لقد أصبحت الهزيمة شبه شاملة. وبتزاوج الخوف مع تزييف وتبديل القيم، يتحوّل النوع إلى كم مشوّه. وتبقى الحالات النادرة التي تعمل حتى الاستشهاد. ويصبح الوطن وطناً للأمن والإفساد، لا وطناً للإنسان. لقد تكامل القمع مع المال مع الإفساد، فحدث التحول. فالقرية التي كان فيها عدد الموظفين بالأمن والمخبرين بالآحاد، أضحى فيها العدد بالمئات. وأموال النفط وفّرت فيضاً من التمويل. فهذه وظيفتها. وارتفاع تكاليف الحياة وانحطاط القيم، جعلا كماً هائلاً من الناس يرتزق من هذه المهنة. والخوف من القمع جعل هذا الملاذ أميناً. وشيوع مناخ الاستغلال ضاعف التدفق لهذه المهنة، فالسلطة هي سلطة الأمن، ولا حدود لامتيازاتها. وتزييف الوعي والقيم أنهى الحصانة لدى الكثيرين.

---

* نسبياً

وذووا الطابع العائلي أو المحلي جاءوا بالعشرات. فالخوف والحذر لا يصلان إلى المستوى ذاته. إذ إنّ عيـون السـلطة مركـزة عـلى الذين يحملون هماً عاماً. على الذين يفكرون. على الذين يقرؤون. على الذين يبحثون عن حلول للوطن والإنسان. على الذين يصونون أنفسهم من التلوّث. إنّه الوضع المعكوس الذي يندرج ضمن مسار عام لمرحلة الانحطاط.

قـبل خـروجي مـن المعتقل كنت أتوقع هذا الجو، ولكن ليس إلى هذه الدرجة. لقد فاق مستوى الانحطـاط كـلّ تصوّر. لقد فعلت المرحلة فعلها على مستوى الأفراد والجماعات: فعلى مستوى الأفـراد طغى الشأن الشخصي على الشأن العام. وساد الحذر والشك حتى بين الأصدقاء. وتفوق الـبحث عـن المال والأمان، والجاه والسلطة، على كلّ ماعداه. فأضحى مجال القيم فارغاً إلاّ من القلّة. وغدا الهروب إلى الشرب واللهو، تعبيراً عن اليأس الخانق. وأصبحت الثقافة مهزلة، إذ ما فـائدة الوعـي إذا كـان سيدخل كهوف التحنيط؟ وعلى مستوى الجماعات، انتعشت كل علاقات التخلف، وتلاشت علاقات النضال في سبيل القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية، وغاب عن ساحة الفعل، الصراع الطبقي، والتلاحم الطبقي. وكل ذلك هو جزء عضوي من مسار عام هابط. فكلّ ما في المرحلة يفرض هذا الاتجاه.

خـلال عـامين تقريباً، تناوبت إقامتي بين القرية ودمشق. وكان وقتي موزعاً بين التعرف على أسـرتي وإعـادة التكيف مع الحياة. وبين صياغة وطباعة بعض ما كتبت في المعتقل، وبين ردّ الـزيارات وتـلقيها. ففي مجال الأسرة، حرصت على أن أعوض ابني وابنتي وزوجتي بعض ما فقـدوه. وكـانت رغبـتي صادقة، لكن العواطف جافة. فعقدان ونصف من الجفاف لا يمكن أن تحولهمـا إلى النقيض، الرغبة الصادقة. فابني تركته دون الثالثة. والتعارف في المعتقل لا يطال الجوهـر، وإنما يبقى على السطح. وعندما خرجت كان متلهفاً لحضوري إلى القرية، وللحياة مع أبٍ يحـبّه ويحترمه ويرغب أن يتعلم كلّ شيء منه. حاولت أن أجلس معه ساعات طويلة، كنت أرغـب أن أتعـرف عليه عن قرب: أتعرف على همومه، عواطفه، أفكاره، تطلعاته، اهتماماته. ومـن خلالـه أتعـرّف على شريحة من جيل•. لقد أدركت كم كانت المرارة قاسية: مرارة فقدان الأب، ومرارة المرحلة. وهذه المرارة انطبعت في التفكير والسلوك والاهتمام.

فـي كـلّ صـباح، كنت أحاول تقبيل الجميع. وعندما تحولّت القبلة إلى عادة مفرغة من الشحنة العاطفيـة، توقفت. كنت أشارك في كل مناسبة بيتية بهدف التعويض وتجديد الشحنة، لكن النتائج نسـبية. فالأمـزجة، والأساليب، وهوة الزمن، قد فعلت فعلها المعاكس. كان التكيّف مع الأسرة

• "الأمر نفسه ينطبق على ابنتي" صدر الثاني عام ١٩٩٨

والحياة مقبولاً، لكنه لا يخلو من التوتر. وفي المستوى نفسه سارت علاقتي مع أخي وأختي وأبناء أختي. فأبناء أختي لا يعرفونني على الإطلاق حتى خروجي من المعتقل.

حرصت على أن أقرأ كلّ ما يمتنع دخوله إلى السجن، وكل ما يفيدني في معرفة القوى والاتجاهات الفاعلة في هذه المرحلة، وكانت النتائج جيدة. فالثقة والتقدير فتحا أمامي أبواباً واسعة. وعملت بدأب وإصرار على مراجعة وصياغة جلّ ما كتبت. وفي هذا المجال قطعت المسافة الأطول والأكثر صعوبة. وتجلى ذلك في طباعة كتاب، والصياغة النهائية لكتابٍ ثانٍ. وإذا كان الثاني مؤجلاً، فإن الأول قد خرج إلى النور في مطلع عام ١٩٩٦. فبعد معرفة ما يتقرب من الخطوط الحمر في هذه المرحلة، وتكاليف الورق والطباعة بالقياس إلى إمكانياتي وإمكانيات القارئ الفقير والمتوسط، أعدت صياغة بعض الفصول: اختصاراً، وتكثيفاً، وتشذيباً، وإضافة وقائع واستشهادات وهوامش جديدة، ودفعت الكتاب إلى الرقابة. وبعد عشرة شهور، جاءني الرد: ممنوع. فطبعته في لبنان.

وفي مجال الزيارات واللقاءات، قمت بالمئات منها: في القرية. وجبل العرب. ودمشق. وأتتني زيارات مماثلة. وفي كل زيارة أو لقاء كنت أحاول التقاط الاتجاه العام. فلم تتبدل انطباعاتي الأولى بل تعززت بمئات الشواهد الحسيّة: جيل الإرث النضالي والخلقي والتجارب الفاشلة أو الغاصّة بالثغرات، مرهق، محطمّ، يائس، عدا القلة. جيل الانتهاز، منتعش، مفسد، غارق في الامتيازات. والعكس هو الاستثناء. وهذا الجيل يحدث اختراقاتٍ في الأول، ويهيّء المناخ الموبوء من أجل إفساد الجيل الثاني. إنه جيل مرحلة النفط. والجيل الأخير مشرذم بين الاندماج في هذا المناخ، والعيش خارجه. فآثار المرحلة تفرض الاندماج، وعيش الهمّ العام، والخوف من المستقبل، يدفعان نحو الإفلات. وإذا كان المستوى المادي المتولدّ داخل عملية الإنتاج المادي والفكري، والمستوى المتولّد خارجها، يضعفان التماسك في هذا التقسيم، أو يعززانه، فإن الطابع العام يظل صحيحاً. فقوة الوباء تنهي الحصانة، ووضوح الرؤية يبدد كثافة الوباء. والوضوح صفة من صفات القلة. وتغيير الوضع المادي، يغير نوع الاهتمام، ومداه.

إن بنى الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي، والفساد الإداري والخلقي، والتبعية للرأسمالية العالمية، قد أوصلت المسار العام إلى ذروة الانحطاط في الإطارين: القطري، والقومي. ومرحلة النفط وفرت المناخ الملائم لهذا الإيصال. وهكذا فإن الذين أضحوا جزءا من هذا المسار العام: من مؤسساته. من سياساته. من أجهزته. من قيمه. من المنتفعين به، يبالغون في الاندماج، ويقاتلون دفاعا عن هذا المسار. والذين هم خارج هذا المسار وداخله، فوضعهم هو الأكثر بؤسا، لأنهم يعيشون حالة الانفصام. والذين لا يستطيعون رؤية ما بعد الذروة، ممن لم يندمجوا، فيأسهم

قاتل. أما الذين يرون ما بعد الذروة ممن هم في الموقع النقيض، فهؤلاء هم قوة المستقبل، وإن كانوا القلة. فقلة اليوم سوف تصبح كثرة المستقبل، والاختراقات بدأت في أكثر من مكان.
الآلاف ممن زاروني كانوا يرغبون في استخلاص الدروس. ومعظم هؤلاء من الجيل الثالث. والقلة من الجيل الثاني، وقلة القلة من الجيل الأول ومع الأجيال يأتي المستوى المادي. فمع تحسين الوضع المادي يتقلص الاهتمام باستخلاص الدروس. ومع عيش الهم العام، والخوف من المستقبل، يتصاعد هذا الاهتمام. وتجربتنا غنية بالمقاييس النسبية والتاريخية. ذلك أنها تغطي أكثر من مرحلة: مرحلة النضال السلبي قبل السلطة. ومرحلة السلطة. ومرحلة السجن.
الهم العام لدى هذه العينة، يعكس الرغبة في الخروج من مرحلة الانحطاط. وأساليب البحث تعكس الخوف من التشخيص والتحديد. وعدد الحضور في كل زيارة وكل لقاء، يشير إلى مدى الخوف والحذر والشك، كما يشير إلى اليأس والضياع، وغلبة منطق الهزيمة وقيم التلوث. وهذا الوضع مبرر ومشروع، وإن كان مبالغا فيه. فمليارات الدولارات التي تدفقت على القطر، وظفت في خدمة هذا الاتجاه. وكل تنظيمات وعناصر قوى التحرر والتقدم، أضحت في دائرة الضوء:مرئية ومكشوفة وقد تعرضت لحملات التصفية المرة تلو الأخرى. وقوى التخلف تحاصر قوى التحرر والتقدم، إغراء وترويضا وإفسادا، فتكمل فعل السلطة ومال النفط.وأعداد الضحايا، واعتقالات السنين والعقود، وعذابات الأهل، تفرض ذلك الوضع، وتؤدي إلى المبالغة فيه.
في دمشق ، زارني وفد من منظمة العفو الدولية. ومكث عندي أكثر من ساعتين. حاول معرفة كل ما يجهله.وسألته: ما الذي تغيرّ ؟ خلال أثنين وعشرين عاماً، ونحن نشعر بالمرارة، بسبب التعتيم المفروض على اعتقالنا ومعاناتنا.فأجاب الوفد،بأن المنظمة ترسل الرسائل والبيانات منذ عام ٧٤ لكن النظام لا يجيب ،ووسائل الإعلام العالمية لا تنشر. وبعد تغيير الوضع العالمي، وتلاشي المعارضة في الداخل، وضغط الرأي العام العالمي ومنظمات حقوق الإنسان، أخذ الاهتمام يتزايد:ضغطاً و إعلاماً. والإفراج عنكم هو واحد من هذه النتائج.خلال الزيارات واللقاءات، طرحت مئات الأسئلة.وكنت أحاول أن أفهم اتجاهات التّطور في الوعي والمعرفة والمنطق وأساليب الجدل، وفي الخطوط السياسية. وفي كل مرة كنت أجد نفسي ملزماً بأن أكون المحور.وهذا الإلزام كان يعطل تلهفي للمعرفة والاستكشاف.
ومنذ البدء، حرصت ألا أغذي آمالاً وهمية،ولا يأساً قاتلاً. حرصت أن أحلل الواقع وأنظر إلى المستقبل من خلال تطور الاتجاه العام الغالب للواقع. والواقع يسير من العالمي إلى القومي إلى المحلي، وبالعكس. وفيما يخص تجربتنا في مراحلها الثلاث، كنت أركز على الثغرات أكثر مما أركز على الإيجابيات.وفي الثغرات أنطلق من الذات أولاً. ومن قوى التحرر والتقدم ثانيا.ومن

القــوى النقيضـــة أخيــراً. فــالهدف هو استخلاص الدروس التي تخدم مستقبل التطور والتحرر والتقدم، وليس سرد المعلومات أو تبرئة الذات، وأيضاً ليس جلدها. وهذه الدروس مستقاة من كلّ مــا دونت، ومع ذلك فأن غزارة اللقاءات والنقاشات كانت تؤدي إلى تطوير الكثير من الدروس، وإلى توليــد دروس جديــدة. وكــم كنت أتمنى أن يكون المناخ السياسي حراً، كي تتضاعف هذه الغزارة مرات ومرات.

ولكــن، وبمقدار حرصي على إبراز الثغرات في تجربتنا، كنت حريصاً على عدم تمييع المراحل وردم الفــروق بيــنها. وحريصــاً بالشــدة نفسها على عدم المزج والتماثل بين من هم جزء من الأنظمـــة، ومــن هــم ضحاياها. وبين من طغى عليهم الهم الشخصي، ومن يعيشون الهم العام. فــالأولون هم وقود مرحلة* الانحطاط وصناعها، والآخرون هم الذين يؤسسون لمستقبل التحرر والــتقدم. فــي كل مرة كان يتكرر سؤال شخصي: كيف استطعت الخروج مرحاً حيوياً، وبصحة مقــبولة، ومحــتفظاً بموقفك، ومطوراً له إلى الأمام؟ والجواب ظل يتكرر: القناعة النسبية بالخط والموقف، تجاه الخط والموقف البديلين. إسهام الأهل في تخفيف ظروف السجن، وتجنيب المعتقل مــا لا تســتطيع الأعصـــاب أن تتحمله. تعويض فقدان الحرية باستثمار الوقت استثماراً منتجاً. حرص المتواجدين في مكان واحد على تخفيف ظروف الاعتقال. إذن، هل يعني ذلك أن مستوى كــل مــن هذه النقاط كان نموذجياً؟ كلا. فمردود الاتجاه في بعضها كان متلفاً للأعصاب، مرهقاً لــلقدرة عــلى التحمل، فزمن الاعتقال غير محدد. وكل منّا قد خلف وراءه أوضاعاً بيتية وعائلية دون إعــداد لمواجهـــة مــثل هذا الزمن الطويل. وكلنا أعضاء في قيادة واحدة. وكل منا مارس المسؤولية. ولكل منا باع طويل في مراحل النضال السلبي. وهذا يفترض أن لكل منا وجهة نظر فــي تعــليل ما حدث، وفي البحث عن الجذور، وفي رصد النتائج اللاحقة ووجهات النظر تتفق وتتــباين وتتناقض. وللتباين أو الاتفاق أو التناقض، انعكاس في العلاقات، وبالتالي في نوع الجو الذي يخلقه الانسجام أو التوتر في هذه العلاقات. والانسجام أو التوتر يسحبان نفسيهما على تفسير كــل حــدث ساخن، وفي الموقف من هذا الحدث. وبعد هل من المستغرب أن تنهدم السدود أمام

---

*في المرحلتين: الثانوية والجامعية،نشرت بعض المقالات في الصحف والمجلات،وألقيت عدداً من المحاضرات في الجامعة والمعهد النقابي العمالي والمركز الثقافي والندوات الشعبية، وبعض المراكز التابعة لروابط طلابية وقوى التحرر العربي. وبعد الجامعة صدر مطبوعاً عدد من الكراسات والكتب: المضمون الشعبي للوحدة العربية. التفاعل الوحدوي. الحرس القومي: أهدافه وصلاحياته. الطريق الخطأ. الإشتراكية بين المبدأ والتطبيق، التحويل الإشتراكي والمعركة ــ المنطلقات النظرية في الوحدة. الواقع العربي: التغيير ــ المستقبل. ولكن أهم الدروس كنت أستقيها من تقييم التجارب، ومرحلة السجن، وما بعد السجن.

المـرض والسـلطة للخلاص من عدد منا؟ وهل من المستغرب أن تصبح صحة الأكثرية شديدة العطـب، وغيـر قادرة على الإسهام بأي عطاء؟ وبالنسبة لي شخصياً: هناك تكوين عام إضافي مسـاعد. ففـي حيـاتي السـابقة اكتسبت قدراً من المناعة خلال البرد والثلوج والتعب والعذاب والاعـتقال، وإلى حـد مـا: الجوع والعري. وأنا لا أدخن، وأمارس الرياضة والمشي الطويل. ونـادراً مـا أتعـاطى الكحول. ومدمن على القراءة. وفي طعامي أكثر من الأعشاب والخضار والفواكه على حساب الدهون والنشويات والسكريات.

قـبل أن يخـرج مـن المعتقل خمسة دفعة واحدة ودون شروط، لم أكن شخصياً أتوقع الخروج بكـرامة. ودون كـرامة لن أخرج. وبعد تلك الدفعة أضحى الوضع مختلفاً. ومرة سألني الرفيق صـلاح جديد: ماذا ستفعل إذا خرجت من السجن؟ أجبت إذا عشت عامين أو ثلاثة، سوف أعيد تدقيـق مـا كتـبت، واطبع ما تسمح الظروف بطباعته. أجاب. سوف تعيش أكثر. فبنيتك قوية. والحقيقـة أنني كنت خائفاً من مواجهة الحياة. فالعالم الخارجي أضحى مجهولاً كبيراً بالنسبة لي. هـناك فجـوة قدرهـا عقدان ونصف العقد. فالزمان طويل بذاته. وما أحدثته المرحلة من تبديل ضاعف هذا الزمان. والعقد التي توالت خلال هذا الزمن كانت صعبة. وقد حل إبني أهمها بجرأة وتضـحية نـادرتين. لقـد عرف جيداً تكويني واهتمامي، فتلاءم معهما. وأخي وعمتي وأختاي، عاشـوا بكرامة ودون إذلال، ودون أن يقفل بيت أبي، وهذا مهم جداً بالنسبة لي. وبعد خروجي، برهـنّا على أن الهم العام هو الذي يشدنا وليس الصغائر. وقد أسهم الجميع في الوصول إلى هذه النتيجة. لقد كان العالم من حولنا يتقاتل على ما هو أصغر بكثير. فالمرحلة خلقت أخلاقها وقيمها. لقد كنا خارج هذه الدائرة.

تكيفـي مـع الواقـع الجديـد كان بطيئاً ومرهقاً، وقد أدى ذلك إلى إحباط ذاتي أحياناً، وتوترات مشـحونة أحياناً أخرى. لكن وعيي لم يكن متخلّفاً. كنت أفاجيء جيل اليأس والقلق، وأصدم جيل التلوث، وأفتح بعض منافذ الضوء أمام الجيل المسكون بالهم العام. إلا أنني في كثير من الأحيان، كـنت أتجاوز حدود الخطر، في سرد الوقائع وتحليلها، واستشراف المستقبل. وهذا التجاوز كان يبعد عني الكثيرين. لقد أضحت المسؤولية في الاستماع تقارب المسؤولية في التعبير. ولذلك، فأن لقـاءاتي الكـثيرة والطويـلة كانت مفيدة لي ولهم. فقد طورت وتطورت. والإصرار على توفير المناخ الديمقراطي للمعارضة والموالاة، هو أكثر ما استوقفني. فالنسبة العالية غير الملوثة ضمن حزب السلطة ومنظماته، وضمن جبهة السلطة، كانت مع هذا الإصرار. وهذا تطور بالغ الأهمية. والعناصـر والقوى التي كانت تتبنى دكتاتورية الفرد والحزب والبروليتاريا، تخلت عن هذا التبني لصـالح المـناخ الديمقـراطي الحر. والعناصر والقوى التي أفرغت الديمقراطية من مضمونها

السياسي باسم الديمقراطية الشعبية، نقدت ذاتها وأضحت في الذروة من هذا الاتجاه. وهذا الاتجاه يـتعاظم يومـاً بعد يوم، ويصبح هو الأقوى في الشارع. ويقابل هذا الاتجاه: الخوف من ضياع الامتيازات لدى مؤسسات السلطة، والنص هو مصدر التشريع لدى بعض القوى الدينية.
بيـن أن أكـون ضمن الخط السائد والطبقة السائدة محلياً وقومياً، أو أن أدفع الثمن الذي دفعته، فإنـني اختار الحل الثاني دون تردد. لكن المؤلم أن الكثيرين قد تحملوا نتائج هذا الموقف دون أن يكـون لهـم أي ذنـب في ذلك. فنحن لم نكن نتوقع مرحلة العقود، لأن مولداتها لم تكن مرئية. فهزيمة ٦٧ لم تستطع قتل روح المقاومة. وميزان القوى محلياً وقومياً وعالمياً لم يكن راجحاً ضد قـوى الـتحرر والـتقدم. والدور اللاحق لأموال النفط كان مخفياً خلف السعر الرخيص والإنتاج المحـدد. والعلاقـات الطائفيـة لم تكن قادرة على تكوين قاعدة ارتكاز صلبة، لولا تلك الأموال. والشـروط الماديـة لـم تكن توفر إمكانية تحويل النويات الطبقية إلى طبقة متماسكة بالغة القوة والـثراء، وخـارج عمـلية الإنتاج، لولا تلك الأموال. والتزاوج بين تلك العلاقات وهذه الطبقة الوليـدة، لـم يكن قادراً على إنجاب ركائز المرحلة، لولا ذلك التدفق النفطي، وما يحمله من قيم وسياسـات وممارسات. ودون الدور اللاحق لأموال النفط، والموقع الجغرافي لهذا النفط، لم تكن الـرجعية العـربية قـادرة على الانتقال إلى موقع القيادة، ثم التحكم بهذا الموقع. والقبول بالحل التصـفوي للقضـية الفلسطينية كان خجولاً ومحاصراً ومقاومة هذا الحل كانت واقعية. إذن فعدم توقـع مرحـلة العقود كان موضوعياً. إن سقوط تجربتنا كان بداية لسقوط عام، لف مراحل كل تجـارب الـتحرر والـتقدم في الوطن العربي، لأن الظروف نفسها. وإن اختلفت نسبياً. هي التي تحكمت في المسار العام. ولهذا السقوط أسسه المتولدة عن ذلك التبدل العام.
همـي الأساسي بعد الخروج منصب في اتجاهين: الاستكشاف المتواصل لما هو في عمق الواقع، والإسـهام في تعزيز وعي التحرر والتقدم، وتقوية تياره. مرحلياً ليس لدي أي هم تنظيمي. فتيار الـتحرر والـتقدم هو التيار الذي أنتمي إليه، ليس في القطر فقط، وإنما في الوطن العربي والعالم أيضاً. **والمرحلة هي مرحلة التيار***. لأن كل القوى ضمن ساحة الرؤية. ولأن التراخي في قبضة

* في نهاية الجزء الثاني من كتاب الواقع العربي ـ التغيير ـ المستقبل ص٤٧٦ ـ ٥٠٥ ونتيجة للتحليل المستفيض المسترشـد بالمـنهج العـلمي عـلى ضوء تطور الوقائع، تبلورت الركيزة الأساسية للتغيير، وتتمثل بكافة القوى والمجموعـات الماركسية القديمة والحديثة والمتوالدة التي قادها استعيابها للماركسية، والمجددة لهذه الماركسية، إلى تبـني الطـريق القومـي نحو الأممية. وتتمثل بكافة القوى والمجموعات القومية التي انتقلت إلى مواقع الإشتراكية العـلمية. عـلى أن تـندمج هـذه القـوى والمجموعات اندماجاً عضوياً في تنظيم مركزي واحد وعلى أن تكون الديمقراطية السياسية والاجتماعية في صميم تكوينها الذاتي، وضمن مشروعها في المعارضة وفي السلطة. وعلى أن

النظام لم يحدث بعد. ولأن كل القوى التي سحقت تراجع تجاربها وتستخلص الدروس. ولأن التفاعل في ما بينها ضرورة حياتية للحاضر والمستقبل. ولأن التيار أقوى من تنظيماته بعشرات المرات.

والصراع في نظري هو بين تيارات ثلاثة: تيار بنى الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي والتبعية للرأسمالية العالمية، والإقليمية، وتصفية القضية الفلسطينية. وخطر هذا التيار جاثم، لأنه في مواقع السلطة. ونقطة الضوء أن الاختراقات الديمقراطية قد بدأت في أكثر من جدار من جدران هذا التيار. وتيار الدين السياسي، وخطره قادم. فهذا التيار يلغي حق الشعب بوضع الدستور والقانون، ويستعيض عنه بنص وممارسة تمّا منذ قرون، ولا يقبلان أيّ تطوير. وتيار التطور والتحرر والتقدم، وهو الآن التيار الأضعف واليتيم. فهو محاصر ومسحوق ولا يستند لأية ركيزة. وضمن هذا التيار يجب أن يسود التنافس في القيم وليس الصراع.

كانون الثاني ١٩٩٦

متفرّقات

دلالة: في أيلول ١٩٧٠ دخلت القوات السورية إلى الأردن لحماية المقاومة من السحق. ومن هذه القوات كتيبة يقودها المقدم علي حاتم. وفي مقر الاتصال في ذرعا كنت والرفيق يوسف زعين حينما اتصل علي حاتم بالفريق حافظ الأسد، وزير الدفاع، وأبلغه بمصرع ثلاثة من كتيبته. فسأله من أين هم؟ فأجاب من عندنا!!

أجرة المراقب: قبل الاعتقال ركبتِ في سيارة أجرة. وفوراً صعد للسيارة شخص آخر. فقدّرت أنّه مخابرات يراقبني. وكان تقديري صحيحاً. وعندما دفعت الأجرة، دفعت عن اثنين. فاستغرب ظناً منه أنني لم أكتشف هويته. لأنني وحدي وإياه في السيارة. وعندما نظر إلّي نظرة تساؤل، ضحكت، وقلت له: لقد أتعبناكم. فخجل، ونزل من السيارة، وتوارى عن الأنظار.

تجهيل سخيف: بعد إلحاح، وزع علينا عدد من الكتب: قصة الزير سالم ــ سيرة بني هلال ــ تغريبة بني هلال، وقصص مماثلة. وكنا نقرأها للتسلية. ثم سمح لنا بكتاب كليلة ودمنة. ثمّ بالكتب الأدبية من مكتبة السجن. وأخيراً بالكتب الموجودة في مكتبة السجن. ولكن هل تمكنت السياسة

تقيم تحالفاتها وجبهاتها في كل قطر وعلى المستوى القومي وفق الضرورات المحلية والمرحلية. لكن السنوات التي أعقبت خروجي من المعتقل أثبتت لي أنّ هذا المشروع الطموح يتجاوز ما يتحمله الواقع في هذه المرحلة. ولذلك فقد طرحت فكرة تيار التحرر، وكثفت مرتكزاته، وأدرجت البحث الخاص به ضمن موضوعات كتاب كي ينتصر وعي التحرر. وصيغة التيار هي صيغة مرحلية تعبر عن ضرورة. ومادة التيار تتكون من كل المتضررين في مصالحهم وقيمهم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية.

العـــليا مـــن مصادرة وعينا؟ إنّ النتائج المرئية بعد خروجنا من الاعتقال تشير إلى العكس تماماً. وأيضـــاً، هـــل تمكنت تلك السياسة من دفعنا إلى الهزيمة والاستسلام والاندماج في خط السلطة؟ النتائج ذاتها تشير إلى العكس أيضاً.

الـــثمن في المكتبة: خلال عقد ٦٣ ــ ٧٢ غصّت مكتبة السجن بكافة أنواع الكتب. وفي المقدمة مـــنها، الكـــتب ذات الطابع العلمي والتقدمي والماركسي. ومع دوران النظام باتجاه معاكس للخط السابق، توازى سحب الكتب التقدمية من المكتبة. ثمّ تحوّل التوازي إلى تصفية بعد حرب تشرين أوّل ١٩٧٣. وعـــندما زار الملك فيصل: ملك السعودية، سوريا وقدّم أكثر من ٤٠٠ مليون دولار للمؤسســـات العسكرية ولأعمار القنيطرة، توّجت تلك التصفية. إنّه المسار العام الذي لا يتعارض مع أيّ جزء فيه، والذي يعرف دور الوعي المعاكس في تفكيك بنيانه.

ظواهـــر: مرحـــلة الـــربع قرن، مرحلة النفط، أفرزت ظواهر تصدم الإنسان: الكثرة من الناس يســـتهلكها الـــبحث عن وسائل العيش نهاراً، ويستنزفها الهروب إلى وسائل التسلية ليلاً. الأوساط التي كانت تعج بالحياة: حواراً ونقاشاً وثقافة، لفّها اليأس والخوف، فلجأت إلى الملاذ الأمين: ملاذ التســـلية. جيـــل الشـــباب الذي كان يبحث عن آفاق مفتوحة في حاضر مظلم، تشظى بين يائس وملحق. طليعيون سابقون تخلوا عن مواقفهم: فكراً وسياسة وثقافة واهتمامات. بعضهم لأن هموم الحياة قد عصرتهم. وآخرون لأن اتجاهات المرحلة قد جرفتهم. قيم المادة والاستهلاك والاحتكار والاحتيال والتظاهر والتفاخر، والتنكر لأي معروف سابق، غدت طاغية عمّا عداها. الكرم: كرم نفـــاق لذيول السلطات. الانتماء إلى أقصى اليسار، تحول إلى تخلٍ حتى عن دور وحق المواطن. الصـــمت عـــن قـــول الحقيقة بات يمثل الحد الأقصى للشجاعة. البعد عن رموز النضال والوعي والنظافة، يعذب مشاعر الأنقياء، لكنّه يجعلهم خارج نطاق الخوف من الحساب.

وفـــي كل حالة من هذه الحالات، توجد استثناءات تصارع. وهذه الإستثناءات تتزايد وعياً وعدداً مع كل ابتعاد عن ذروة زمن الانحطاط. علميون سابقون يفقدون منهجهم في التحليل، ولذلك، فهم يفصـــلون بيـــن الشأن الخاص والشأن العام. بين الاهتمام بمعيشة أبنائهم وبين الهدر والتبذير في الأموال العامة، وتعاظم التمايز الطبقي. فالعمولات والرشاوي تضاعف سعر الآلة الزراعية مثلاً ســـبع مـــرات. وهـــذا مثال من مئات. ونفقات التماثيل والصور وبيانات ومسيرات ومهرجانات المديح والنفاق والخوف والتملّق، تفيض عن حاجة كلّ المواد الضرورية للدعم. فقيمة هذه المواد ارتفعت عشرات المرات، بينما انخفضت قيمة الدخول عشرات المرّات، فأصبح الفارق خلال ربع قـــرن بيـــن الخمســـين والمائـــة مرة. لقد ذكرت إذاعة لندن أنّ نفقات الاحتفالات بالعيد الخامس والعشرين لحركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠، بلغت حوالي الستة مليارات دولار. ودون الغوص في

حقيقــة هـــذا الرقم ومكوناتّه، فان وصول النفقات إلى المليارات هو مؤشر هام على المدى الذي بلغه الاستهتار بالمال العام. وهو دليل قاطع على خطأ الفصل بين الخاص والعام.

إحصاء غير دقيق: مرّات ومرّات حاولت إحصاء عدد سنوات الاعتقال خلال ربع قرن يمتد من عـــام ٧٠ حـــتى عـــام ٩٥. وفي كلّ مرة كان العدد يزيد عن النصف مليون سنة اعتقال. وكلما جعلت أفكر، كنت استغرب. ماذا لم يكن للنظام إلاّ هذه السيّئة، كيف يبقى إنسان غير منتفع قادراً عـــلى التصـــفيق لهـــذا النظام؟! وكم يصاب ذلك الإنسان بالهوان وهو يصفق ويمدح ويبرر لهذا النظام ولأي نظام شبيه!؟ أهو الخوف؟ نعم. إنه خوف مبرّر. لأن معظم مسارب الحياة تمر عبر هذا الهوان والإذلال، عبر الولاء. لكنّ المبالغة في الخوف تتعارض مع مصالح الأكثرية المطلقة من الناس، كما تتعارض مع مصلحة الوطن. فهي تؤدي إلى التمادي والاستمرار في النهج نفسه. وهـــو نهـــج مرهق في الحاضر، ومدمّر للمستقبل: مستقبل الإنسان والأبناء والوطن. ولكن كيف وصلت إلى هذا الرقم[•]؟

لقد تابعت موجات الاعتقال في مسارها التاريخي، ومكوناتها السياسية: فبين عامي ١٩٧١و١٩٧٤ كـــان المعـــدل الوســـطي قرابة الـــ ٣٠٠٠ شخص لمدة أربع سنوات. فيصبح مجموع السنوات ١٢،٠٠٠ ســـنة. والمجموعـــات الأساســـية الـــتي نالهـــا الاعتقال في هذه الفترة هي : البعثيون المتمســـكون بـــالخط الســـابق لـــلحزب: خـــط المؤتمـــرات. وأعضاء الحركة العربية الواحدة. والمعارضـــون للدستور. والذين قاموا بانتفاضات ذات طابع ديني. وبين عامي ٧٥ و٧٨ أضيف عـــاملان جديـــدان هما: اتفاقية فصل القوات في أيار ١٩٧٤. ودخول القوات السورية إلى لبنان لنصـــرة الجبهة اللبنانية الممثلة لليمين اللبناني عامة، ولمنع الحركة الوطنية اللبنانية الممثلة للخط الوطـــني والعـــربي والتقدمي، من متابعة انتصاراتها، ولضرب القوة المتنامية للثورة الفلسطينية المـــتحالفة مع الحركة الوطنية، كي لا يتعرّض مسار التسوية للمآزق، وكي يتم لجم الفعل المؤثر والمتـــنامي للثورة والحركة في إطار قوى التحرر العربية والعالمية، وكي توظف طاقاتهما لاحقاً لصالح مسار التسوية الذي يندرج ضمنه النظام. وهكذا ارتفع المعدل الوسطي السنوي إلى حوالي الـــــ ١٠،٠٠٠ شخص. وأكثر هؤلاء من اللبنانيين والفلسطينيين. فيصبح عدد السنوات ٤٠،٠٠٠ سنة اعتقال.

[•] الأرقام مأخوذة من متوسط ما أذيع أو وصل إلينا ممّا نشر في الصحف والإذاعات العالمية، وبيانات المعارضة، مع حذف المبالغات. وكذلك من تقاطع معلومات الذين دخلوا الى السجون في مراحل مختلفة.

وبين الـ ٧٩ والـ٨٢ تعاظم فعل الحركات الدينية ذات الأهداف السياسية، كما تعاظم فعل القوى الوطـنية ـ الـتقدمية ـ الديمقراطية. وبينما لجأت الأولى الى السلاح كأساس، فقد سلكت الثانية طـريق النضال الديموقراطي حصراً. وتبعاً لذلك، فقد كانت معركة النظام معركة وجود. فالقوى الديـنية ذات الأهـداف السياسـية، كانت تستهدف النظام: بنيوياً وسياسياً وطائفياً. والقوى ذات الأهـداف الوطـنية ـ الـتقدمية ـ الديموقراطية، كانت تستهدف النظام: بنيوياً وسياسياً وطبقياً. وهكذا ارتفع المعدل الوسطي السنوي الى حوالي ١٠٠،٠٠٠شخص فيغدو العدد ٤٠٠،٠٠٠ سنة اعتقال.

وبيـن الـ ٨٣ والـ٩٢ أصـبح العدد المحصي دولياً ، وهو أقل من الواقع بكثير، ١٤،٠٠٠ شـخص. فيغـدو العـدد الإجمالي لهذه المرحلة ١٤٠,٠٠٠ سنة اعتقال. وبين الـ ٩٣ والـ٩٥ أضحى العدد المحصي دولياً ٧٠٠٠ وهو أيضاً أقل من الواقع بكثير، لأن الأسماء التي تصل الى المـنظمات الدوليـة، هـي أسماء القلة وليست الكثرة. فيغدو عدد السنوات الإجمالي لهذه الفترة ٢١،٠٠٠ ومـع جمـع هذه الأرقام المتوسطة، تصبح حصيلة ربع قرن ٦١٣,٠٠٠* سنة اعتقال. فإذا أسقطنا ثلاث عشرة ألف سنة، ثم مائة ألف سنة، نظراً لتفاهة الانسان بمقياس هذا النظام وكلّ نظـام شـبيه، يظل عدد سنوات الاعتقال نصف مليون سنة. فهنيئاً لكل الذيول في جبهة السلطة وحزبها ومنظماتها. ولكلّ الذين نظموا الوفود، وأرسلوا البيانات، وأرسلوا البرقيات، وشاركوا في مواكب الذل والتصفيق، وساروا في مراسم دفن الوطن والإنسان.

جـواز المـرور: فـي القصيدة الشعرية النظامية. وفي القصيدة الشعبية. وفي الأغنية التي تلمح للسياسـة. وفي الحكاية. وفي الحديث العادي ذي الطابع السياسي. وفي الندوات واللقاءات، تبرز ظاهـرة. وتتمثل باللجوء إلى جواز المرور، كلّما أراد المنشد أو الراوي أو المتكلم، تمرير فكرة سياسـية. ومع الزمن. ومع ترسخ الفردية، أضحى ذكر أي موقف تاريخي، أو قائد عربي لثورة أو معـركة، مقـترناً بالضرورة بذكر القائد السائد المتفرد. والقلة التي تتجاهل هذا الاقتران تظل خارج دائرة الضوء، وغالباً خارج أوطانها. أما قلة القلة التي تذكر النقيض، وتعري القادة السادة المتفردين، فهي ملاحقة منفيّة، إن لم تكن قد آوتها السجون أو القبور. ولكن هل هذه الظاهرة نبتة غريبة؟ كلا. فهي نبتة طبيعية في حقل الانحطاط. فما أبأس هذا الواقع!! وما أتفه الناظم والمنشد والراوي والمتكلم!! وما أثقل سماع هذا التزييف والنفاق على النفس الحرّة!!

---

* لقيادة حزب البعث من هذا الرقم ٤٤٠ سنة اعتقال.

حضـــانة: عند فتح الزيارات نهاية عام ١٩٧٢ كان عمر ابني الوحيد أربع سنوات. وعمر ابنتي الوحيــدة ســنتين ونيف. فدخل ابني مدرسة للحضانة. وفي كلّ زيارة كان يأتي مبتهجاً، ويعرض عــليّ الخــط والصــور. فأهديــه علبة أقلام ملوّنة، وقلماً وممحاة. ومرةً كان ابني كئيباً فظننته مريضـــاً. وعبــثاً حــاولت أن أعرف السبب. وعندما سألت ابنتي هل دخلت مدرسة الحضانة؟ أجــابت: لا. ولمــاذا؟ لأن أخــي تركها بسبب عدم القدرة على دفع الأقساط!! إذن، توضحّ سبب الكآبة. فغدونا أربعة.

شباط ١٩٩٦

من مؤثرات النشأة: العدل والحكمة:

قبيل رحيل الاستعمار الفرنسي ركزّت سلطاته المحلية بحدود الـــ ٨٥% من مياه القرية في بيوت آل الأطــرش. فســلطان الأطــرش هــو القائد العام للثورة السورية الكبرى، وهو الرمز بالنسبة للوطــنيين عامة. وفي الوقت ذاته هو المصدر الأول لتهديد استقرار المستعمر. ولذلك فقد رغبت ســلطات المســتعمر باسترضــائه، وســكت الأهلون تقديراً له. وبعد رحيل المستعمر شكل ذلك الــتمركز أهــم ســبب للنقد والتذمر. ففي العمل الوطني العام لا يقيم سلطان الطرش أي حساب للخســائر. وفي المجال الخاص يهتم بتحسين وضعه ووضع أسرته على حساب الآخرين. وحتى عــلى حســاب الذين شاركوه في صنع الثورة والاندماج فيها. وقد تجلى ذلك في الماء والأرض، كمــا تجلى في استئثار أسرته* بأهم المراكز الإدارية والسياسية العائدة لجبل العرب. وفي مطلع الخمسينات حضرت اجتماعاً لأهل القرية في بيت المختار نيابة عن فرقة الحزب التي كنت رئيساً لهــا. وفــي نهاية الاجتماع طرح سلطان الأطرش اقتراحاً يقضي بتشكيل لجنة تبت في الخلافات التي تحتاج إلى محاكم. فالتقطت الفرصة وقلت: إنّ اقتراحك يا باشا مهم للجميع، لأنه يوفر الكثير مــن الوقت والنفقات. ولكن، عندما تتشكل لجنة للعدل، فمن البديهي أن تكون أنت رئيسها. وكي تكــون رئيساً للجنة العدل، فمن الطبيعي أن تطبّق هذا الأمر على نفسك أولاً. والآن هناك قضية المــاء. فقال بنبرة حادة: وما هي قضية الماء؟ فأجبت: في كل بيت من بيوت القرية يقولون: إنّ الباشــا وأخوتــه وأقاربه يستغلون الماء في سقاية التفاح والخضار، بينما تتمزق فوط النساء وهنّ يتقاتــلن عــلى جرة الماء للشرب. فرقص شارباه غضباً، وأطرق بضع دقائق، بينما أمسك أخوه عــلي بالعصــا، وتلمس إبن عمه هايل المسدس، ثمّ تطلع إلى المجتمعين وسألهم: هل هذا القول صــحيح؟ فــلم يجــب أحد. فقال: إنّ السكوت موافقة. إذن، راجعوا الدولة. واجمعوا التبرعات،

* الأمر الذي كان أساسياً في الصراع الدموي المسلح ضمن جبل العرب عام ١٩٤٧

واسحبوا المياه إلى بيوتكم. وأنا واحد منكم. ولم تمض أيام إلا وقلع التفاح لأنه يحتاج لماء كثير. وهكذا تغلبت نزعة الحكمة على نزعة الاستغلال.

استغلال متواصل وتزوير لوعي عام:

التاريخ مراحل. ولكل مرحلة ظروفها ورموزها. وفي مرحلة الصراع المسلح ضد الاستعمار، كانت الجماهير الفلاحية هي صانعة الثورات ومادتها، لكن القيادة لم تكن لها. فوعيها وتنظيمها إذ ذاك، لا يؤهلانها لقيادة الصراع. ولذلك برز دور القائد الرمز: أحمد عرابي باشا في مصر. وعمر المختار في ليبيا. وعبد الكريم الخطابي في المغرب. وسلطان باشا الأطرش في سوريا. وبرز في سوريا قبل الثورة السورية الكبرى: صالح العلي وعمر البيطار وابراهيم هنانو. كما برز خلالها: سعيد العاص . ورمضان شلاش. وحسن الخراط. وبرز في لبنان أدهم خنجر. وفي فلسطين عز الدين القسّام. وفي الثورات الكبرى التي انتصرت: في الجزائر واليمن، برز قادة أفذاذ عديدون.

إنّ هذه الرموز الوطنية قد مثلت القمة في مرحلتها. ومن الطبيعي أن يكن لها كل وطني، بالغ الإحترام والتقدير. وأن يكن لها كل تقدمي إحتراماً وتقديراً أكبر.

هذا الفهم العام ينتظم كل مواقفي، وقد عبرت عنه مرة في اجتماع كبير بحضور سلطان باشا الأطرش، في بلدة شهبا. كان سلطان باشا إذ ذاك متأثراً من موقف البعثيين تجاه عدد من أقطاب آل الأطرش. فقال تعقيباً على ثناء أحد الحاضرين: لكن الشباب اليوم يعتبروننا رجعيين. وكان الكلام موجهاً لنا. أجبت: يا باشا، إذا اعتبرناكم رجعيين، فمعنى ذلك أننا نعتبر آباءنا رجعيين. فهم، كانوا وإياكم بندقية إلى بندقية، وخيمة إلى خيمة. ولكن، إذا كنت رمزاً وطنياً، فلا يعود ذلك إلى الاسم أو العائلة، وإنما إلى الدور الذي قمت به في الكفاح ضد الاستعمار العثماني والفرنسي. وهذا لا ينطبق على كل آل الأطرش، ولا على القسم الأكبر منهم. والتقدير الان، ليس للعائلة أو الزي أو السلطة، وإنما للعمل والدور والصفات الشخصية. وهناك نقطة ثانية: فالصراع بالأمس كان صراعاً ضد الاستعمار المباشر. والصراع الآن هو صراع متعدد الوجوه. وفي المقدمة منه: الصراع الطبقي ضد الاستغلال.

فإن نأيت بنفسك عن هذا الصراع، احتفظت بتقدير جيل اليوم والغد لك، وإلاّ فقدت هذا التقدير. ونحن نريد لك أن تحافظ على تقديرك واحترامك. فأطرق قليلاً ثم قال: إذا كان الأمر كذلك، فمعكم حق إذن هذا هو موقفي. فلماذا زور إثر كل حدث سياسي كان لي موقع فيه؟ إنه الاستغلال السياسي الذي لا يرتكز إلى الخلق، ومواجهة المنطق بالمنطق، والواقع بالواقع، والخط بالخط، والموقف بالموقف. وقد تكرر هذا الاستغلال مرات: الأولى، عندما هاجمت الإقطاع في جرمانا،

وكـان الصـراع محـتدماً بين البعثيين والناصريين. وقد تمثل التزوير، بأن الهجوم موجه ضد سـلطان باشـا الطـرش، لأنـه مـن أسرة ذات إرث إقطاعي. ولسلطان موقع رفيع في نفوس الجماهيـر. والهجـوم عليه ينعكس سلباً على الموقع السياسي الذي أنتمي إليه. والمرة الثانية إثر الصـراع ضـمن الحزب في شباط ١٩٦٦. للهدف ذاته. والمرة الثالثة أعقاب حركة الثامن من أيـلول ١٩٦٦ للغاية ذاتها. لم أكن أعلم بالأثر البالغ الذي تركه هذا الاستغلال والتزوير، إلا بعد خـروجي من الاعتقال فقد تبين أن الانتشار قد وصل كل تجمع يتواجد فيه أناس ينتمون إلى جبل العـرب أو جبل لبنان، أو يعرف سلطان الأطرش ويكن له الاحترام. وفي كل مرحلة أسهمت في التعميم جهة. لكن الإسهام الأكبر كان لمخابرات الأردن بين الـ ٦٦ ــ ٧٠ لسببين: الأول وجود معسـكر مجموعة الثامن من أيلول في الأردن. والثاني موقفنا السياسي من النظام الأردني. وكان الإسـهام الأكبر بعد الـ ١٩٧٠ لمخابرات النظام الذي يعتقلنا. وقد تكثف هذا الاتهام في المرحلة التي سبقت ثم أعقبت خروجنا من الاعتقال. والهدف واحد.

الغباء: وضعت هيكلاً لكتاب، ورتبت الإستشهادات حسب الأقطار والمراحل، وأشرت لها برموز لـلدفاتر والصـفحات: الدفتر الأول دا. الصفحة الأولى ص١ .. ومرة دخل حارس بالغ الحماس للـنظام وبالغ الانتفاع منه. ومن شدة تلهفه لمعرفة ما أكتب، جال بنظره بسرعة حتى اهتدى الى اسم سورية. فقرأ: د٥ ص١١٤ ــ د٢ ص٧٠ ــ د٣ ص٤... وفجأة قال: لم أفهم شيئاً. فقلت وأنا أتابع الكتابة: لأنك حمار.

بعـض الذكـريات الخاطفة في السجون: في اعتقال الساعات في الصف الخامس الابتدائي، نظر إليـنا الدرك بإعجاب ومودة. وعوملنا معاملة لطيفة. فنحن لم نتراجع عن مطلبنا بالحصول على المدرسة التي سكنها آل الأطرش. ورشقناها بالحجارة. ثم هاجمنا المخفر ورشقناه بالحجارة. ولم نخف واعتقلنا، ولم نضعف. وقد تابعنا احتجاجنا حتى قائد الدرك والمحافظ، ورغم أن الجميع من آل الأطـرش. ولـم نوقـف الاحتجاج والتظاهر، إلاّ عندما وعدنا سلطان الأطرش بالسعي لبناء مدرسـة أفضـل. وقـد وفى. إذن فالجرأة والوفاء كانا سائدين وصديقين. وكذلك احترام الموقف المحق. إنها مرحلة النهوض.

وعندما اعتقلت في الصف التاسع، وضعت في مهجع معتقلين عاديين. وفي البدء نظر إليّ الجميع نظـرة تجـاهل وربمـا استصغار. ولكن الموقف سرعان ما تغير عندما أبلغهم الدرك عن سبب الاعـتقال. إذن فالاعـتقال سياسي: فتلاشى التجاهل والاستصغار، وحل التعاطف والتكريم. وهذا يعكس طبيعة المرحلة.

وفي واحد من الاعتقالات القصيرة أبان النضال ضد الديكتاتورية العسكرية، حولت الى المحاكمة. لكـن الـدرك بدل أن يرسلوني إلى السجن ومنه إلى المحكمة، أفردوا لي غرفة جيدة ونظيفة في المخفـر، ومـنها إلى المحكمة، فهذا معتقل رأيٍ لا معتقل سرقة أو قتل أو تهريب أو اغتصاب. هكـذا قـالوا. وتلك هي بعض قيم المرحلة. وفي المرحلة نفسها تنوعت سبل تعاطف الدرك مع المناضـلين. فكم من مرة كان الدركي يرانا ونحن نوزع المناشير السرية، ولكن بدل أن يطاردنا، كان يحرسنا كي لا يشاهدنا أحد. وكم من مرة وضعنا الدرك في بيوتهم، ريثما تنتهي حملة البحث عـنا في بيوتنا. وهذه السبل تنطلق من القيم نفسها، والروح ذاتها. كما تنطلق من تصورهم للغد الذي سوف نصنعه. فهو غد الفقراء والمنتجين والكفاءات وذوي الصفات الشخصية الرفيعة. وهو غد الوطن الذي سوف تسود فيها العدالة. ومع الأسف والألم لم تكن نتائج تجارب التقدم منسجمة مع تلك التصورات. فقد تداخل فيها المنسجم مع المغاير. ومع الزمن تحول المغاير. إلى متناقض، وبدأ المنسجم يختفي. والتناقض لم ينته بعد. والتغير يعكس التبدل الذي حدث بين مرحلة وأخرى.
وفـي قبو فرع الأمن الداخلي حيث كنا نعتقل عام ١٩٦١، كان على كل إثنين منا أن ينظفا القبو فجراً. وعندما أتى دوري وقمت بالمهمة، علم الضابط المسؤول بذلك، فاستدعى الحارس المشرف وأنـبّه. والسبب في ذلك أنني كتبت رأيي بوضوح وصراحة. ودافعت عنه بصدق وجرأة. وهذا الموقـف يعكس الصراع الضمني بين فعل الإرث النضالي والخلقي، وجوهر القمع والإذلال الذي يتصـف به النظام. وفي السجن ذاته وجد من ينقل رأينا إلى الخارج ويعود لنا بالجواب. مما يدل على أن النظام لم يستهلك كل عناصره حتى في جهاز الأمن.
وخـوف المسـؤول مـن القـانون، حتى القانون العرفي نفسه لم يكن قد اختفى بعد. فكان على المسـؤول ألا يـتجاوز ذلك القانون. حدث مرة أن انتهى مفعول توقيفي بموجب ذلك القانون مع نهايـة الدوام الرسمي. وغفل وزير الداخلية آنذاك: عبد الحميد السراج عن تجديد الاعتقال، وكان المحـامون البعـثيون مـتيقظين. فتقدموا بدعوى للإفراج عني لأن التوقيف لم يتجدد وفق نص القانون. فاضطر وزير الداخلية إلى تزوير التاريخ. وحدثت فضيحة. ورغم أنني لم أخرج إلا بعد الانفصـال، فإن تلك الحادثة تدل على أمرين: الأول هو خوف المسؤول من القانون رغم طبيعة النظام. والثاني هو الجرأة في مواجهة المسؤول والنظام، رغم الأحكام العرفية.
مـلك الكذابين: في آذار ١٩٩٦ أقامت إحدى الدول مسابقة لاختيار ملك الكذابين، وفجأة وجدت نفسي أرشح عدداً من الرؤساء والملوك. ولم أستطع تحديد الفائز. قال الأول: ليس لدي أي معتقل سياسـي. وفي سجونه عشرات الآلاف. وقال: لو كان في بلدي مواطن واحد لا يريدني لاستقلت. وفي المقابر عشرات الألوف من ضحاياه. وقال الثاني: إذا كان الشعب يريد تمجيدي فهل علي أن

اسجنه. والشعب بأكثريته المطلقة موزع بين جائع ومقهور، ومنفي ومدفون ومسجون. وقال الثالث: إن جدي هو رأس الوطنين، مع أنه أول وأهم الخائنين. والرابع قال: إن الديمقراطية مطبقة. في بلادنا. فهل منعنا أحداً من التعاون معنا؟ والخامس لقب نفسه بخادم منبع العروبة والإسلام. مع أن حراس هذا المنبع هم ألد أعداء العروبة والإسلام. ومع أن أموال بلد المنبع تخدم هؤلاء الأعداء وتوظف ضد تحرر العروبة والإسلام. والسادس هو رئيس للجنة القدس، مع أنه أول من رعى المفاوضات السرية بين نظام السادات و"إسرائيل" وهو أول من استضاف مؤتمراً صهيونياً. فمن هو الفائز؟

نيسان ١٩٩٦

لحظة تمزق: في إحدى الزيارات جاءني ولدي وهو يحمل وثيقة. والوثيقة تشير إلى إدراجه ضمن العضوية العاملة في الشبيبة. والشبيبة هي شبيبة النظام وليست شبيبة الوطن. فالتنظيمات كلها أصبحت كذلك. والحزب في المقدمة. وأنا في المعتقل ضد هذا النظام وخطه، وضد حزبه ومنظماته. لكن هذا النظام قد احتوى كل نشاط ضمن تنظيمه، وتستوي في ذلك الثقافة والرياضة والفن والسياسة. إذن فولدي ملزم بأن يكون ضمن هذه الشبيبة، أو أن يعيش وحيداً معزولاً خارج أي نشاط. وهذا الانعزال هو حكم بالإعدام. حكم على الإنسان أن يكون مشلولاً. لكن هذه التنظيمات تابعة لنظام يعتقلني منذ عقد ونصف من الزمن، والانتماء لهذه التنظيمات يفرض تمجيد وتأليه هذا النظام. ويفرض خدمته والدفاع عنه والهجوم على خصومه. ونحن في رأس هؤلاء الخصوم. إذن ما العمل؟ كنت أشعر بالألم الذي يمزق قلب ولدي، كما يمزقني. وبالحيرة التي تلفه كما تلفني. وبالحقد الذي يتفجر مني. إذ لماذا يحشر الإنسان في هذه الزاوية القاتلة؟ ورغم ذلك فقد كنت ألمح بعض الأمل. ومصدر الأمل. هو الحقد المضاد الذي يفجره هذا التأطير الإجباري. هذا الإذلال. والذي تولده مرارة الخيار بين حياة مشلولة، وحياة أسيرة.

لحظات الاحتفال في المعتقل

في المعتقل كنت أحتفل عندما أنهي قراءة كتاب هام ومجهد. أو كتابة بحث يشغلني. أو تهريب مادة مكتوبة. وكنت أحتفل إذا نشب حدث يضعف أحد أنظمة الاستغلال والاستبداد في العالم، ويقوي تيار التحرر والتقدم. وأحتفل أكثر إذا كان الحدث ذاته يخص نظام الاعتقال، ويخدم التيار نفسه . ويبلغ الاحتفال ذروته عندما تتراكم الأحداث وتؤدي إلى خلق حالة نوعية. فمن هذه الحالة قد يخلق ميزان جديد للقوى. وهذا الميزان مضاد بالضرورة لمصالح الثالوث الامبريالي ــ الصهيوني ــ الرجعي.

وكــنت أحــتفل مع كل مناسبة سارة تخص واحداً من الأعزاء. ويتضاعف الاحتفال كلما اقتربت المناســبة مــن القــلب أو الموقــف. والمناسبات متنوعة تنوع الحياة نفسها. فقد تكون نجاحاً في امــتحان، أو قبولاً في جامعة، أو زواجاً سعيداً، أو استقراراً في العمل، أو تفوقاً في تثقيف الذات، أو موقفاً يكافح اليأس والإحباط. أي أن تكون المناسبة امتداداً عاطفياً لسعادة القريب من القلب أو الموقف، أو أن تؤدي إلى تقوية الاتجاه العام الذي أتبناه، وإلى إضعاف الاتجاه النقيض.

وجماعيــاً كنا نحتفل إذا خرجت مجموعة من الرفاق أو الأصدقاء من المعتقل. وإذا استجد حدث كبير هام يتجاوب مع اهتماماتنا كلنا رغم تنوعها. وإذا جاء عيد رأس السنة دون حدث مفجع. أو إذا كان حصاد العام غنياً بالأحداث السعيدة، وفقيراً بالأحداث الكئيبة. وجماعات كنا نحتفل، عندما يكون الحدث الكبير مفرحاً لإحدى الجماعات، انطلاقاً من التنوع ذاته.

إذن، فالحيــاة لــم تكن شديدة الجفاف رغم ظروف الاعتقال. فأن يكون الإنسان مسكوناً بهم عام، إنمــا يعــني أن تــتقاطع المناسبات والأحداث سعادةً وكآبةً. وكل حدث عام سعيد، يغني الحدث الخــاص الممــاثل، فيولــد مــزاجٌ جديد أكثر بهجةً وإشراقاً. وهذا المزاج يضاعف القدرة على الاحتمال.

لقد كان السجن شديد الظلام، لكن الحياة غنية بالتنوع.

حزيران ١٩٩٦

الخوف من المعرفة:

ســألت واحداً ممن شاركوا في معظم اللقاءات التي دعيت إليها: ما هي الانطباعات التي تكونت لديــك عــن هذه اللقاءات؟ أجاب: إنها تفتح نوافذ للحوار، وتحدث ثقوباً في جدار الرعب، وتغني وعــي الــتحرر. إن كــل مهتم بالشأن العام يشعر بالغبطة والراحة لوضوح وغنى وشمول هذه الــلقاءات. لكــنه يشعر بالغصة والألم والهوان، لأن المناخ السياسي العام، لا يتيح فرصة التعبير الحــركي يغتــني الحوار بذكر الوقائع والأسماء والأرقام،وكي توضع القضايا الساخنة والأساسية عــلى منضدة التشريح. والأكثر مرارة أن الإنسان يشعر بالخوف من مجرد الحضور.فالحضور هــو خطوة على طريق امتلاك الشجاعة. ويشعر بخوف أكبر من مجرد الاستماع. فالاستماع هو تشــجيع على المضي، أو قبول بالموقف. وينتابه رعب حقيقي في حالة الإصغاء إلى التخصيص دون اعتراض، أو دون انسحاب، حتى ولو كان التخصيص في إطار التعميم، أو مجرد استشهاد. لقــد أصبح الخوف من المعرفة ركناً من أركان الحصانة. مثلاً: في لقاء حضره بحدود العشرين، معظمهــم مــن حزب السلطة وجبهتها، استشهدت على الهدر بالانفاق برقم ذكرته إذاعة لندن. إذ قالت: إن نفقات الإحتفال بذكرى مرور خمس وعشرين سنة على حركة السادس عشر من تشرين

ثـاني عـام ١٩٧٠ بلغت ستة مليارات دولار. وأضفت: إن هذا الرقم الذي لم يكذبه أي مصدر رسـمي، يعـادل كـامل قيمة الناتج الوطني الإجمالي بالحساب الجاري، وقيمته أكثر من مرتين ونصـف بأسعار ١٩٨٥. كما أنه يقارب الثمان مرات من عائدات الدولة الناجمة عن رفع أسعار منـتجات أساسـية تمـلكها الدولة. إذن، كيف يمكن أن يحدث تصنيع ثقيل. أو تنمية مستقلة، أو تخفيـض فـي تكاليف الحياة، أو امتصاص للبطالة، أو تطوير للبحث العلمي، مع مثل هذا الهدر بالأنفاق؟

خلال دقائق انسحب نصف الحاضرين.

حزيران ١٩٩٦

التحرر والتزييف:

الجـبهة الشـعبية لتحرر فلسطين هي قوة أساسية من قوى التحرر. إذن، فعليها أن تسهم في دعم وعـي التحرر. ومجلتها الهدف تقوم بهذا الدور. لكن هذا الدور قد يثلم في ظروف خاصة، فيرتد ذلك سلباً على وعي التحرر، وعلى الجبهة والمجلة سواءً بسواء. ففي عدد واحد ١٢ أيار ١٩٩٦ سجلت تزييفاً مثلثاً: الأول، ورد في مقال لعلي فياض، وهو:"في مؤتمر الخرطوم آب ١٩٦٧ قبل العـرب القـرار٢٤٢" والتزييف مركب: فالأنظمة ليست هي العرب والقبول بالقرار ٢٤٢ تم من قـبل مصر والأردن. أما سورية فقد رفضته. ولبنان لم يكن معنياً به. ومع ذلك فقد ترافق القبول بـاللاءات الثلاثة. لا صلح. لا إعتراف. لا تفريط بحقوق الشعب الفلسطيني. وهذه اللاءات تلغي واقعياً مضمون القرار. الثاني،"أكد الباحث فايز سارة: أن تشرذم الطبقة العاملة ما هو إلا حصيلة إتفاق أوسلو"ولكن، لماذا لم يبدأ من الإنقسام حول الرفض أو القبول بالدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؟ ومن القبول أو الرفض لقراري مجلس الأمن ال٢٤٢ وال٣٣٨؟ واتفاق عمان؟ ومؤتمر الجزائر؟ومؤتمـر مدريد؟ ومفاوضات واشنطن؟ إذن، فأي وعي يخلقه مثل هذا التجاوز للجذور؟ وأي احـترام يحققه لذات الباحث وللتاريخ والحقيقة؟ والتزييف الثالث:"حيا الرفيق أبو أحمد فؤاد موقـف سـورية على المواقف الشجاعة التي تتخذها في مواجهة كل ما يحاك من مؤامرات ضد الأمـة العربية؟" إذن فالجبهة الشعبية مخطئة في كافة مواقفها المتعارضة مع المسار العام لنظام دمشق، فيما يخص القضية الفلسطينية: بدءاً من إغلاقها لإذاعة فتح في عام ١٩٧٢ لأنها هاجمت الملك حسين. ثم من مفاوضات تل شمس ومؤتمر جنيف. ثم من سحق المقاومة والحركة الوطنية اللبـنانية عـامي ١٩٧٥_١٩٧٦. ثـم من دعمه لخط القبول بمواجهة خط الرفض. ثم من دعمه لحـركة أمـل خـلال تدمير المخيمات في لبنان. ثم من مؤتمر الطائف الذي ألغى الإنتصارات الوطـنية، وأجهـض المشروع الوطني_الديمقراطي_العلماني_العربي في لبنان. ثم مؤتمر مدريد

ومفاوضات واشنطن. فهل مؤشر الصمود هو في التفريق بين الحل المنفرد والحل الشامل؟ أو في رفض المحادثات المتخصصة المتعددة الأطراف، والدخول بالمحادثات الثنائية؟

فأي تضبيع للجذور، وتزييف للوعي الخاص والعام في كل هذا؟

حزيران ١٩٩٦

نمــوذج: قيــل لأحد الذين استثمروا موقعهم في السلطة أفضل استثمار منذ عام ١٩٧١حتى عام ١٩٩٦: أيها السيد لقد أصبحت ثروتك بالمليارات. ومزرعتك واحدة من كبريات المزارع في هذا القطــر. وإذا كــان حساب المئات ممن استفادوا من منافذ السلطة، وأصبحت ثرواتهم بالمليارات غيــر ممكن لأن حصر هذه الثروات مستحيل، فماذا لو حاكمتك محكمة أمن الدولة_الاقتصادية، عــلى مزرعتك هذه، بدل أن تحاكم هؤلاء الصغار ؟ ضحك بسخرية وأجاب: أيها المغفلون: إن رقــم مزرعتي هو١٩٩٩. ومعنى ذلك، أن على هذه المحكمة أن تحاكم كل هؤلاء قبل أن يصلني الدور. وإذ ذاك لن تبقى هناك سلطة، لأن هؤلاء هم الحكام.

تشرين أول ١٩٩٦

التناقض:

جيل الإرث النضالي والخلقي في البعث، كان جيل الطموحات الكبيرة. فهو كان متقدماً في حينه، بالقيــاس إلى المســتوى العــام الــذي بــلغه المجــتمع. ولذلك فقد كان يصارع ضد كل الهنات والإغراءات كي يكون قدوة. والمتفوقون منه كانوا يصلون إلى الذروة في هذا الصراع. وسئلت: كيف يمكن لقيادات اليوم أن تكون وريثة لذلك الجيل؟ فأجبت:

أ_ إن زمــن الوصــول إلى السلطة كان إجهاضاً للمسار العام للتطور، فقد فرضه الصراع بين قــوى الــتحرر خــلال مرحلــتي الوحدة والإنفصال. وطريقة الوصول إلى السلطة لم تكن ثمرة الاخــتمار الطبيعي. لذلك، فإن اكتساب قوى التحرر للموقع الأول في كل قطاع، لم يكن متوفراً. وصراع هذه القوى لم يتوقف. ونتج عن ذلك غياب نسبي للرقابة الحرة. ولم ينته العقد الأول من السلطة، إلا وتحول الغياب النسبي إلى غياب كامل. وفي العقد الثاني، توجهت كل أجهزة السلطة لطمس الرؤية، وحصار الرقابة، وخنق النقد. فبدون ذلك، تغدو السلطة عاريةً، وتفقد كل حصانة. ودون وضــوح في الرؤية، ورقابة حرة، ونقد صارم، تجتاح إغراءات السلطة الموقع تلو الآخر. وضــغط الإغراء يتعاظم مع أهمية الموقع. والإغراء: مال وجاه ونفوذ وفساد خلقي. وكل تلوث يســتدرج تــلوثاً أخر. ومع ربع قرن من السلطة يغزو التلوث كل مواقع النفوذ. وعقداً بعد عقد، تــتعمق الهــوة بيــن جيل النضال وقيمه، والسلطة وإغراءاتها. وهذا قانون عام، في حال غياب الرقابة الحرة.

٢ً_ إن هذه الهوة لم تكن بهذا العمق، لولا تدفق مال النفط على الأنظمة. وهذا التدفق لم يستهدف تحقيـــق التحرر، بل فرض التصفية. ولم يستهدف تطوير قوى الإنتاج تطويراً مستقلاً، بل تعميق التـــبعية للرأســـمالية العالميـــة. وظـــل هدفـــه الأساســـي، تفـــريغ التحرر من خطه السياسي_ الاجـــتماعي_الـــثقافي، ومـــن قيمـــته النضالية والخلقية والإنسانية، ومن حملة هذا الخط والقيم. والـــتفريغ يـــتم بـــتكامل الوســـائل، من تزييف الوعي، إلى احتواء القوى أو سحقها. ومن تغليب الإستهلاك على الإنتاج، إلى تدني قيمة الدخل وقيمة الإنسان. ومن حصار المواطن ضمن همومه الشخصية، إلى جعل الربط بين هذه الهموم، والهموم العامة، مقبرةً للأحياء. ومن استخدام العنف، إلى تعميم الإفساد على كل منفذٍ من منافذ السلطة.

٣ً_ وهـــذا المســـار بركيزتيه، لم يكن قادراً على الاستمرار والتجذر والشمول، لولا ركود مسار التقدم والتحرر في السبعينات، ثم سقوطه في الثمانينات، وما نجم عن الركود والسقوط من اختلال فـــي موازيـــن القوى، ومن غزو للعقول والنفوس، من قبل قيم المعسكر النقيض. وهكذا تكاملت الركائز الثلاث، لتغليب الخصائص السائدة على خصائص ذلك الإرث..

تدني قيمة الدخول

هناك مقياسان علميان لمعرفة اتجاه التطور في قيمة الدخل الناجم عن العمل: الأول، سعر العملة بالنســـبة إلى الذهـــب. الثاني، الفارق بين الكتلة النقدية والدخل الوطني. فغرام الذهب عام ١٩٧٠ كـــان يعـــادل ٤،٧٥ ل.س فأصـــبح عـــام ١٩٩٦ يعادل ٥٥٠ ل.س. إذن فقيمة الليرة السورية انخفضـــت ١١٥ مـــرة. وبالنسبة للكتلة النقدية فقد ارتفعت ٣٢ مرة أكثر مما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، حسب الإحصاءات الرسمية المتفرقة.

والآن لنقارن تدني قيمة الدخول وفقاً لهذين المقياسين.

	مقياس الذهب		مقياس الكتلة النقدية	النسبة للمقياس الأول	للثاني
	متوسط ١٩٧٠	متوسط ١٩٩٦	ينبغي أن يكون المتوسط عام ٩٦		
معلم ابتدائي	٣٠٠ × ١١٥= ٣٤,٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠× ٣٢= ٩,٦٠٠	٩%	٣٢%
مدرس	٥٠٠× ١١٥=٥٧,٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠× ٣٢= ١٦,٠٠٠	٩%	٣١%
أستاذ جامعي	٨٠٠× ١١٥=٩٢,٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠× ٣٢= ٢٥,٦٠٠	٨%	٣١%
عامل عادي	٢٥٠× ١١٥=٢٨,٧٥٠	٢٥٠٠	٢٥٠× ٣٢= ٨,٠٠٠	٨%	٣١%
عامل فني	٣٥٠× ١١٥=٤٠,٢٥٠	٣٥٠٠	٣٥٠× ٣٢= ١١,٢٠٠	٩%	٣٢%
مهندس	٥٠٠× ١١٥=٥٧,٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠× ٣٢= ١٦,٠٠٠	٩%	٣١%
ضابط	٨٠٠× ١١٥=٩٢,٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠× ٣٢= ٢٠,٦٠٠	٨%	٣١%
إداري	٤٥٠× ١١٥=٥١,٧٥٠	٤٥٠٠	٤٥٠× ٣٢= ١٤,٤٠٠	٨,٥%	٣٢%
قاضي	٦٠٠× ١١٥=٦٩,٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠× ٣٢= ١٩,٢٠٠	٨,٥%	٣١%
طبيب	٦٠٠× ١١٥=٦٩,٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠× ٣٢= ١٩,٢٠٠	٨,٥%	٣١%
وزير حزبي	١٠٠٠× ١١٥=١١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠٠٠× ٣٢= ٣٢,٠٠٠	٩%	٣١%
وزير غير حزبي	١٥٠٠×١١٥=١٧٢,٥٠٠	١٠,٠٠٠	١٥٠٠× ٣٢= ٤٨,٠٠٠	٦%	٢٠%
وزير متقاعد	١٠٠٠×١١٥=١١٥,٠٠٠		١٠٠٠× ٣٢= ٣٢,٠٠٠	٩%	٣١%
تقاعد نسبي	٥٠٠× ١١٥=٥٧,٥٠٠		٥٠٠× ٣٢= ١٦,٠٠٠		
تقاعد نسبي	٣٣٣× ١١٥=٣٨,٢٩٥		٣٣٣× ٣٢= ١٠,٦٥٦		

والآن: لماذا هذا الانخفاض في قيمة الدخول؟

١ًـ بسبب الاستنزاف الخارجي الناجم عن التبعية.

٢ًـ بسبب الاستنزاف الطبقي الناجم عن نهب المال العام، والسطو على الممتلكات العامة، وتوظيف القسم الأهم من عائدات الدولة ومن القروض●

والهبات الخارجية في الاتجاهات التي تخدم الطبقة السائدة ومؤسساتها

● ملاحظات:

١ـ الأرقام بين الدقيقة والتقريبية.

٢ـ الدخول المتقاربة يمكن إخضاعها للمقاييس نفسها

٣ـ جبرت الكسور صعوداً أو هبوطاً حسب النسب الغالبة

٤ـ راتب وتقاعد الـ ١٠,٠٠٠ لا يشمل مرحلة ما قبل الـ ٧١ فالألف ارتفع من حيث التقاعد إلى أقل من ٤٠٠٠ والـ ٣٣٣ إلى أقل من ٢٠٠٠

٥ـ الراتب والتقاعد بين الـ ١٩٧١ و١٩٨٠ وصلا الى دون الـ ٤٠٠٠ وبين الـ ١٩٨٠ و١٩٩٩ إلى ١٢،٠٠٠

٦ـ راتب عضو القيادة القطرية قبل ١٩٧٠ كان أقل من راتب الوزير الحزبي.

٣ً ــ تدنــي دور الإنــتاج فــي تكويــن الناتج المحلي، وارتفاع دور التجارة الخارجية وخدمات الاستهلاك.

٤ً ــ ارتفــاع نسبة هيمنة القطاع الخاص على التجارة الخارجية من ٢٩% عام ١٩٧١ إلى ٧٢% عام ١٩٩٦. حسب وزير الاقتصاد ــ الذي يعتبر هذا التحول إنجازاً لحركة ١٦ تشرين.

٥ً ــ سحب الدعم عن معظم المواد الضرورية، وتحويله إلى دخول إضافية لرموز الطبقة السائدة، وأجهــزتها ومؤسســاتها ومــنظماتها. وإلى مســارب لا علاقة لها بالإنتاج وضرورات الحياة، ومستلزمات التطور.

لقــد بــلغت نســبة تمويل الموازنة من رفع أسعار منتجات أساسية تنتجها الدولة: عام ١٩٩٢ (٢٢,٦٥٠) مــليار ل.س. وعــام ١٩٩٣ (٢٥,٢٨٥) وعام ١٩٩٤ (٣٩,٧٥٥) ويعادل هذا المبلغ ٢٧,٥% من موارد الدولة. ولم يعد القطاع العام ينتج من الدواء عام ١٩٩٥ إلاّ بحدود الــ ٥%.

٦ً ــ تغليب الإنفاق على مظاهر الرفاه والتمدن والتملّق، ولتنمية موارد الطبقة السائدة، بدل تغليبه عــلى خدمــات الإنــتاج، وتطوير القوى المنتجة. وتبعاً لذلك أضحى الحجم الأساسي من المال المتداول، يوظف في مدن القصور وأساطيل السيارات، والمنشآت الفخمة التي لا علاقة لــ ٩٠% من الشعب بها.

٧ً ــ الهدر في الإنفاق العام، ومثاله الستة مليارات دولار التي أنفقت بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حــركة ١٦ تشــرين ثاني ١٩٧٠ والتي لم تكذب رسمياً. وكذلك، فإن التوسع المبالغ فيه، بإنشاء الأبــنية والمقــرات والإستراحات، وتخصيص السيارات، لكافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الــتي تخــدم السلطة، أضحى شديد الإرهاق للدخل الوطني العام. وأيضاً، فإن السرقات، وخاصة الذهــب والآثــار، والعمــولات التي تصل أحياناً إلى عشرات أو مئات الملايين، والرشاوي التي غــدت هــي القاعدة وعكسها الاستثناء، أضحت مادة أساسية من مواد• تماسك وبقاء هذا النظام، وكل الأنظمة التي لم ينتزع فيها الشعب بعد، حرية الرقابة والحساب.

٨ــ إيــداع الأمــوال في المصارف الأجنبية، بعد تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية، بدل إيداعهــا فــي المصــارف الوطنية، أو توظيفها في الإنتاج وخدمات الإنتاج، والمؤسسات العلمية والــثقافية والاجــتماعية ففي محاضرة لمحمد حسنين هيكل ــ تشرين ثاني ١٩٩٤ ذكر أن ودائع مواطنين عرب في البنوك الأجنبية بلغت عام ١٩٩٤ حسب الانتماء: مواطنون سعوديون (٣٤٠)

• في سياق التأسيس لوضعٍ جديد بدأت منذ عام ٢٠٠٠ حملة جزئية ومحدودة ولا تطال الرؤوس الحقيقية لمكافحة تفشي الفساد الإداري والمالي.

مليار دولار ـ مصريون (١١٢) ـ جزائريون (٧٤) سوريون (٦٥) مليار دولار. ومن الطبيعي أن هذه الودائع بمعظمها هي لفئات الـ ٥%.

٩ـ حدّة التمايز الطبقي. ففي الجدول التفصيلي الوارد في التقرير النهائي لسلسة استشراف المستقبل العربي، فيما يخص سوريا، أن ٥% يحوزون أكثر من أربع مرّات، ممّا تحوزه نسبة ٥٠% من السكان. ومن الطبيعي ألا يشمل الإحصاء الدخول غير المرئية لتلك الطبقة. وتلك الدخول هي الأهم وخاصة ما يتعلق منها بالذهب والآثار والعمولات والانتفاع بالمال العام.

وهكذا. فبين هذا التدني بقيمة الدخول، وبين الفساد الإداري والمالي والخلقي، علاقة جدلية. فالتدني يستجر الفساد. والفساد يضاعف التدني. وكلاهما يأسران المواطن في سجن الهموم اليومية، ويقذفان إلى الخلف الهموم الوطنية والقومية والإنسانية. ويصادران الاهتمام بالعلم والثقافة والسياسة. فيغدو الوطن مفرغاً من الداخل، رغم مظاهر اللمعان الخارجي.

أسئلة تتكرر: لماذا؟: لماذا ينتشر الوعي الديني والاتجاه الديني؟. ولماذا يترسخ التزييف الذي تمارسه بنى الاستبداد والاستغلال والتبعية والإقليمية وعلاقات التخلف؟. ولماذا يتراجع وعي التحرر وتيار التحرر؟. ولماذا يلف اليأس والانكفاء معظم العناصر والفئات المتضررة بمصالحها وقيمها؟.

أسئلة تتكرر. وهي مستمدة من الواقع المشخص. وأجوبتها تعكس الواقع ذاته. لكن الأجوبة التي تقلص العامل الذاتي هي التي تحتاج إلى تعديل. فدور البترول الذي امتلك القرار السياسي والاقتصادي والثقافي أصبح مضاءاً. إذ إنّ نتائجه المرة المرئية والمعاشة قد عمّت الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه. فهو لم يوظف للتحرير والتنمية المستقلة والتطور العقلي والثقافي والسياسي والاجتماعي. لأنّ هذا الاتجاه يتناقض مع مصالح وقيم وعلاقات البنى الطبقية التي تمتلك ذلك القرار. وإنما وظف لتعمق التبعية والإقليمية والاستبداد والاستغلال. والاستثناء شبه الوحيد المفيد، هو التوظيف المنتج الناجم عن مردود العمل المادي والفكري. وهذا الاستثناء فرضته الضرورات الخارجة عن سيطرة القرار السياسي. إذ لا بد من العمل. وللعمل مردود. وقد يوظف هذا المردود باتجاه معاكس لمصالح وقيم وعلاقات تلك البنى. وهنا يبدو جانب من جوانب قانون وحدة المتضادات وصراعها. فالبنى محتاجة إلى العمل. ومردود العمل قد يستخدم ضدّها.

والبنى نفسها، المانحة للمساعدات والمتلقية لها، قد استثمرت مال النفط، والثروات العامة، لبناء أضخم الأجهزة للقمع والإفساد والتزييف، ولحماية سطوها على هذا المال وتلك الثروات. ومن أجل هذه الحماية، وفرت كل سبل القوة لتيار الدين السياسي. فهي تمرحل معاركها. إذ تستعين

بـــتيار الديـــن السياســـي لإيقـــاف وهـــزيمة المد التحرري والتقدمي الذي تنامى في الخمسينات والســـتينات، ثـــم تخـــوض معاركها ضد ذلك التيار بمقدار ما يتناقض مع تفردها بالسلطة، ومع اتجاهها العام في كل مجال من مجالات النشاط لكن ذلك التيار لا يقوم بخدمات مجانية. فهو يعمل لصالحه هو أولاً. ويتعاون معها إلى الحد الذي لا يصادر مستقبله. وعندما تتوازى عناصر القوة بينهما، يفرض المشاركة أو الصراع. وإذا تفوقت قواه، يفرض التفرد.

عـــلى هذين الدورين حدث التركيز الكبير في العقود الثلاثة الأخيرة. ولم يحدث إلاّ تركيز محدود على الفارق النوعي بين جيلي التحرر والتقدم. نعم. لقد أثّر فعل تلك البنى وهذا التيار تأثيراً كبيراً فـــي إحـــداث هـــذا الفارق. وقد وفرت لهما مستجدات المرحلة كل عناصر هذا التأثير. لكن هذا الـــتأثير لم يكن معدوماً في تلك المرحلة، وإنما كان خارج القدرة على السيطرة. والسبب الأساسي هو قوة فعل تيار التحرر والتقدم في تلك المرحلة. ولنعترف بأن جيل تلك المرحلة كان أكثر وعياً وتحسّســـا بالمسؤولية، وتضحية، من جيل شباب الثمانينات والتسعينات. وأما عقد السبعينات فهو عقد الانتقال.

الإعداديـــات. الـــثانويات. المعاهد. الجامعات. المعامل. التجمعات المهنية والريفية، كانت تضج بالحركة والحوار والصراع دون إذن من أحد. ودون العودة لأية قيادة أو سلطة. كانت المبادرات ذاتيـــة. وكثيراً ما كانت تتجاوز قيادات الأحزاب والنقابات والتجمعات نفسها. المبادرات تنجح أو تفشل حسب عمق استيعابها للواقع. وحسب تعبيرها عن ضرورة. ومن الفشل والنجاح تستخلص الـــدروس. فتتغير رؤى وأساليب وقيادات أو تتجذر. وعن كل ذلك ينتج إنضاج في الوعي. وتنامٍ فـــي العمل الحر: سياسياً ونقابياً وثقافياً. وتعاظم في أثر الرقابة الذاتية والجماعية. والرقابة تطال وعي وسلوك ونضال وعمل وخلق الفرد والجماعة، كما تطال القيادة ذاتها.

الارتفـــاع فـــي الدخل كان ينعكس ارتفاعاً في دعم الانتماء. والدعم كان من حساب الضروريات وليـــس الكماليات: الطالب. العامل. الفلاح. المعلم. المدرس. المهني. الإداري. المحامي. الطبيب. المهندس. الجامعي. أستاذ الجامعة. النائب في المجلس النيابي.. كان يدفع من دخله نسباً متصاعدة دون تـــردد وكـــان التـــباري في هذا المجال موازياً للتباري في الوعي والنضال. أما التباهي في المظهر أو الثراء، فقد كان موضع سخرية ونقد.

القـــراءة. الاســـتيعاب. الحـــوار. الجديـــة. النشاط المنظم. كلها خصائص يحرص الإنسان على تطويـــرها وتعميقهـــا مرحلةً بعد أخرى. وهي من مقاييس الحكم له أو عليه. أما الإنسان الذي لا يتمتع بهذه الخصائص أو الذي يتجمد عند مستوى معين، فيحكم على نفسه بالتهميش. وسرعان ما

يـتجاوزه الآخـرون. ففـي هذا المجال لا قيمة للمال أو العائلة أو المنصب. إذ إن قيمة الإنسان تستمد من ذاته. ومن خصائصه. من عمله. من حضوره المبرز في الموقع الذي ينتمي إليه.

أخطاء سياسية ذاتية وجماعية

هـذه الفقـرة صيغت ١٩٩١ في المعتقل. فقد مرّ ٢١ عاماً على بداية اعتقال أعضاء القيادة. ولم يخـرج أحـدٌ من المعتقل إلا لمرضٍ يوحي بالموت المحتّم القريب. لذلك كان الشكُّ قوياً بإمكانية خروجـنا أحيـاء معـافين فـي ظلّ هذا النظام وكنت أعتقد أنّ مسودة التقييم النقدي قد ضبطتها السلطة. لذلك عمدت إلى تسجيل وتوضيح بعض النقاط الأكثر أهمية. وقد ثبّتها من جديد كما هي تماماً بعد خروجي من المعتقل بسبع سنوات، لأنها تلقي المزيد من الضوء على هذه المحطّات.

فـي مرحلة الانفصال كانت الانقسامات حادة حول الأسس التي يعاد على ضوئها تنظيم الحزب. وبالاتفـاق مع الكثيرين من طلبة الجامعة وممثلي بعض الفروع الحزبية والقطاعات العمالية، تمّ اعتماد ست نقاط لهذا الهدف تتلخص بالآتي:

١ـ وضع نظرية جديدة متطورة للحزب تنتقل من الاشتراكية الإصلاحية إلى الاشتراكية العلمية. وتتبنى الصراع الطبقي. وتربط الصراع الطبقي بالصراع القومي.

٢ـ تطويـر البـنية التـنظيمية للحزب من خلال تأمين التلاؤم بين النظرية المتطورة والتكوين الطبقي للحزب.

٣ـ اعـتماد الديمقـراطية المركزية والقيادة الجماعية في النظام الداخلي. والالتزام فعلياً بهما من حيث التطبيق.

٤ـ عـدم قـبول عودة أي حزبي سابق لصفوف الحزب، إذا كان قد عمل في أجهزة الأمن في مرحلـتي الوحدة والإنفصال، ما لم يكن العمل بموافقة حزبية مسؤولة. وينطبق عدم القبول على أي عضو عمل في مؤسسات الحكم السياسية بعد اتضاح عداء الحكم للحزب. والأمر نفس ينطبق على من يعمل في مؤسسات الحكم السياسية التي لا يقر الحزب العمل بها في فترة الانفصال.

٥ـ إقـرار هـذه النقاط من قبل القيادة القومية. وتشكيل لجنة تنظيمية تكلف بإعادة تنظيم الحزب عـلى ضـوء هـذه الأسس. ثم إجراء انتخابات في القطر، يعقبها مؤتمر قومي لمناقشة وإقرار التطوير المقترح.

٦ـ تقديـم نقـد ذاتي للمؤتمر من قبل قيادة الحزب بسبب حلها للحزب، وعلى ضوء ذلك يقرر المؤتمر سحب الثقة من القيادة أو التجديد لها، أو لومها، أو فصلها من الحزب.

وقـد أقـرت لجنة القيادة القومية هذه النقاط خطياً. لكن القيادة القطرية غير المعترف بها من قبل القومية ناورت ثم رفضت.

الخطــأ: هــو أننا لم نتسم بالوعي الكافي كي نستنتج، أن البنية الطبقية، والولاء الطبقي، والإرث الــتاريخي لسطات التقرير، لم تكن كلها منسجمة مع هذا الانتقال. والدليل هو أن المؤتمر القومي الســادس، قــد تبــنى الأيديولوجية العلمية الثورية، أي مضمون هذا الانتقال. دون أن يتمكن من انــتخاب المؤسســات القياديــة المؤمــنة فعلا بتطبيق هذه الأيديولوجية. وبالتالي سرعان ما تم الانقضاض على هذا الخط بإسقاط السلطة في العراق، ثم بتغييره في المؤتمر السابع.

الطريق الخطأ: تحت هذا العنوان تقدمت برأي معلل عام ١٩٦٥ لقيادة الحزب. وعلى مدى عشر صــفحات تقريباً من القطع الكبير، أوضحت لماذا؟ وما هي الحلول المقترحة للبديل السليم. ورغم أنــني كنت متأكداً من صحة التعليل، ورغم أن شيئاً لم يفعل للآخذ بهذه المقترحات، فلم أتخذ أيّ موقف.

مؤتمــر البرنامج المرحلي: في المؤتمر القطري الذي أقرّ البرنامج المرحلي عام ١٩٦٥. تقدمت فــي اللجــنة الاقتصادية باقتراحات متعددة لتجذير مسار الثورة في المجال الاشتراكي. وفي هذه اللجنة تساوت قوة الضغط باتجاه التجذير مع القوّة المحافظة على وتيرة التحول ومستواه.

وقــد تبــنى المؤتمر وجهة النظر المحافظة، لأنها مدعومة من قيادة الحزب والسلطة. والاستنتاج الهــام هنا، هو أنه في السنوات الأولى لاستلام السلطة كانت قوة الضغط باتجاه التجذير قوية في صــفوف القاعدة الحزبية، لأن السلطة لم تكن قد غيرت بعد من تكوين الحزب وتطلعاته. وبالتالي فإن احتمال التجذير كان ممكناً، لو كانت قيادة الحزب والسلطة ضمن هذا الاتجاه.

والخطأ: أنه كان علي أن استنتج بأن الزمن لا يعمل لصالح التغيير نحو التقدم، لأن منافع السلطة هــي التي ستتغلب في النهاية. وعلى ضوء هذا الاستنتاج كان يجب أن اتخذ موقفاً. والخطأ الهام هــو أنــني ظللت حتى عام ١٩٦٨ أناقش الذين غادروا الحزب لهذا السبب بالضبط، كي يعودوا للحزب ويناضلوا من الداخل بهدف التجذير.

مؤتمــر أيــلول ١٩٦٦: في عامي ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ نشرت في مجلة الفنوة الصادرة عن القيادة العامــة للحرس القومي سلسلة مقالات توضح مضمون التطبيق الاشتراكي الذي يجب أن يتم في كــل قطــاع من القطاعات. ثم جمعت هذه المقالات في كراس يقارب المائة صفحة. وفي أيلول ١٩٦٦ تقدمــت للمؤتمر القطري بمقترحات مستمدة من هذا الكراس. لكن هذه المقترحات لم تفز بأكــثر مــن ٤٠ ــ ٤٥% مــن أصوات المؤتمر، لأن أعضاء بارزين في قيادة الحزب والسلطة وقفوا ضدها بقوة. والاستنتاج الهام هنا، هو أن بنية الحزب إذ ذاك كانت أكثر ميلاً نحو التجذير. ولولا موقف قيادة الحزب والسلطة لفاز خط التجذير بقوة.

والخطــأ: هــو أنني رشحت نفسي لعضوية القيادة رغم سقوط الخط الذي طرحته والمفارقة أنني فزت بأصوات تقارب ضعف نسبة الأصوات الممنوحة للخط. الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج بأن الاعتبار الأول لم يكن للاتجاه، وإنما لتقديرات أخرى. هذا المؤتمر كان أول الفرص بعد المؤتمر القومي السادس. لأنه أتى أعقاب حركة ٢٣ شباط التي نسبت نفسها إلى اليسار. وقد كانت جذرية بــالفعل فــي المجــال القومــي، من حيث تصنيف التناقضات، وربط الصراع الطبقي بالصراع القومــي، وتبــني حرب التحرير الشعبية. وكانت جذرية في علاقاتها مع قوى التقدم والتحرر في العــالم، وفــي عدائها الواقعي للإمبريالية العالمية والصهيونية. لكنها لم تعِ حقيقة أن التجذير في الداخــل هــو الأســاس، سواء أكان ذلك في المجال الاشتراكي والديمقراطي، أو في بنية الحزب ومؤسسات السلطة. وهذا المؤتمر كان آخر الفرص الواقعية لإحداث الانتقال النوعي.

فبعده حدث عدوان حزيران، كما أن بذور التبلور الطبقي الجديد أخذت بالنمو.

تقريــر القيــادة العسكرية قبيل حرب الــ ٦٧: في أيار ١٩٦٧ عقد الاجتماع المشترك للقيادتين اجتماعات متواصلة لعدة أيام، أجرى خلالها تقديراً كاملاً للموقف العسكري بناء على تقرير قيادة الجيــش• وقد كان التقرير يعكس ثقة كبيرة بالقدرة على الدفاع، وثقة مقبولة بالقدرة على الهجوم في حال الاتفاق مع مصر على ذلك. وقد أشارالتقرير بوضوح إلى أن كافة الاجراءات الوقائية قد اتخذت للدفاع. وكل ترتيبات الهجوم مستكملة في حال اتخذ قرار بذلك.

لكــن التقرير أشار أيضاً بوضوح إلى الثغرات التي لم تستطع القيادة من سدّها، خاصة في مجال الدفــاع الجــوي، فــبعض الأسلحة المضادة لم تكن متوفرة لدى السوفييت. والغرب لا يبيعنا أيّ سلاح.

تقريــر القيــادة العسكرية بعد انتهاء الحرب: تقدمت القيادة العسكرية ممثلة بوزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان أحمد سويداني، بتقرير شامل مؤلف من حوالي الــ ٩٠ صفحة. وإذا كان خــروج الطيران المصري من المعركة والانهيار غير المتوقع للقوات المصرية، قد مكنّا القوات الاســرائيلية من التركيز الكامل على الجبهة السورية، وإذا كان النقص في وسائط الدفاع الجوي، قد شكل عاملاً مهماً في الهزيمة العسكرية، فإن بعض المسائل لم تكن مقنعة على الإطلاق.

• وزير الدفاع: حافظ الأسد. ورئيس الأركان أحمد السويداني

١ــ تدميــر حوالي نصف الطيران في المطارات*، رغم ان الحرب كانت متوقعة بموجب تقرير القيــادة العســكرية الأول، وبموجب تقدير القيادة السياسية. ورغم أن الفارق بين تدمير الطيران المصري والطيران السوري كان كبيراً. إذن فما معنى الإجراءات الوقائية؟ وأين هي؟

٢ــ التحصين الواهي لممرات الاختراق المحتملة، رغم أنها محدودة وبالغة الضيق.

٣ــ الارتــباك في قوى الهجوم المعاكس. فقد كان مخصصاً له لواء مدرع ولواء مشاة. لكن قائد لــواء المشاة ورئيس أركانه، أضاعا بعضهما الأمر الذي أعاق وصول اللواء في الموعد المحدد، وبالــتالي فــإن الهجــوم المعاكس لم يتم. لذلك كان العدو المتفوق جوياً قادراً على توسيع رقعة الاختراق بعد طلوع الفجر.

٤ــ الخطــأ الــذي لا يمكــن تبريره عسكرياً أو منطقياً. وهو الخطأ الذي أدّى إلى بلاغ سقوط القــنيطرة، رغم أن العدو لم يكن قد اخترق بعد إلاّ منطقة ضيقة جداً في القطاع الشمالي، وبعيدة جــداً عن القنيطرة، وتفصلها عنها سدود متعددة من التحصينات والنيران. وتكثيف هذا الخطأ في التقرير، أن قائد اللواء المتمركز بجوار القنيطرة، شاهد كتيبة دبابات تسير من الغرب إلى الشرق باتجــاه القنيطرة، فظن أن هذه الكتيبة هي طليعة القوات المعادية التي تسعى لتطويق القنيطرة من الشــمال. وبدل أن يستنتج قائد اللواء استحالة وصول العدو إلى قرب القنيطرة، وهو بعد لم يصل إلى جسر قنّعبة على بعد عشرات الكيلو مترات من القنيطرة، وبدل أن يدقق بالمعلومات والرؤية، فقــد أبــلغ فــوراً رئيس الأركان العامة وضباط القيادة المتواجدين في قيادة الجبهة في القنيطرة. وهــؤلاء بدورهــم لم يدققوا في المعلومات ويستنتجوا استحالتها، بل تصرفوا على أساسها. وتم إبــلاغ وزيــر الدفاع وضباط القيادة في دمشق بذلك. وهنا أيضا لم يتم استنتاج استحالتها، لأنها تــتعارض مع الواقع القائم على الأرض، بل تمّ التعامل معها على أنها حقيقة. فصدر بلاغ سقوط القــنيطرة، وقرار الانسحاب الكيفي، ليس فقط من القطاع الشمالي أو جزء منه، بل من القطاعين الأوسط والجنوبي أيضاً، رغم أن هذين القطاعين كانا لا يزالان متماسكين تماماً، وغير مخترقين. والتبرير هو الخوف من تطويق القوى العسكرية المتواجدة فيهما. وبلاغ السقوط وقرار الانسحاب بظــروفهما هذه هما اللذان جعلا العدو يعتبرهما خدعة عسكرية، وهما أيضاً اللذان أوقعا الذهول وعــدم التصــديق لــدى قطعــات الجبهة، وخاصة في الخطوط الأمامية، ليس فقط في القطاعين المتماســكين، بــل أيضاً في القطاع الشمالي الذي حدث فيه الاختراق، لأن حدود الاختراق كانت بالغة الضيق.

---

* كان قائد القوى الجوية هو نفسه وزير الدفاع. ورئيس مخابرات القوى الجوية، ناجي جميل

تشـكيل لجـنة تحقيق: على ضوء التقرير طلب الاجتماع المشترك من القيادة العسكرية، انزال تعميـم حـتى مسـتوى الأفراد في الجيش، يحث كل من لديه معلومات تفيد التحقيق في ظروف الحرب، إعداداً ومساراً ونتائج، على تقديمها بظرف مختوم للجنة التحقيق مباشرة، وكلفها بتشكيل لجنة تحقيق لتحديد كافة المسؤوليات، والاستفادة من الثغرات بهدف تلافيها مستقبلاً.

وقـد ألحّـت قيادة الحزب على قيادة الجيش مرّات عدة لإنجاز المهمة، ولكن قيادة الجيش ظلت تتبـاطأ وتلتمس الأعذار حتى انفجر الصراع بعد أكثر من عام، بصدد الخط السياسي للحزب في المؤتمر القطري الرابع ـ أيلول ١٩٦٨ ـ فطوي التحقيق نهائياً.

إن تكليف قيادة الحزب لقيادة الجيش بتشكيل اللجنة، هو خطأ قاتل. لأن هذه اللجنة ستصبح أسيرة لقيادة الجيش ومسؤولة أمامها، وبالتالي غير قادرة على ممارسة صلاحياتها بحرية. وهذا التكليف لم يكن مفروضاً. فقيادة الجيش كانت بحاجة لمن يدافع عنها، وصورتها كانت مهزوزة، والثقة بها بالغة الضعف[1].

سـقوط اقـتراح تغيير القيادة العسكرية: بعد الحرب قدم للقيادة إقتراح[2] بتغيير القيادة العسكرية وزير الدفاع "حافظ الأسد" ورئيس الأركان "أحمد سويداني". فسقط الاقتراح بأكثرية صوت واحد. لماذا؟

١ـ إن مقـدم الاقـتراح والموافقيـن عليه لم يشملوا الاقتراح تغيير وزير الدفاع من قيادة القوى الجوية، الأمر الذي أوحى لبعض أعضاء القيادة بأن المستهدف هو رئيس الأركان فقط، فعارضوا الاقتراح باعتباره ناقصاً، وضمنياً متحيزاً.

٢ـ وعارضـه آخـرون وأنا منهم، معللين ذلك تعليلاً أخلاقياً. إذ إن تغيير القيادة العسكرية بعد الحـرب يعـني أنهـا مسؤولة وحدها عن الهزيمة، أو أنها ملغومة أو خائنة. في حين أن القيادة السياسـية مسؤولة أيضاً. نعم، إن وزير الدفاع ورئيس الأركان مسؤولان مرتين: الأولى لكونهما عضـوين فـي القيادة، والثانية لكونهما على رأس المؤسسة العسكرية. لكن تغييرها قبل صدور نتائج التحقيق يعني الإدانة المسبقة، والمسؤولية المنفردة. والآن، وأنا أكتب ذلك بعد قرابة التسعة عشر عاماً من الاعتقال، أتذكر عبد الكريم الجندي الذي دفع حياته ثمناً لهذا التعليل الذي ثبت انه خـاطيء. وأستطيع الآن أن أستنتج صحة التعليل* الكامن وراء تقديم الاقتراح، الذي يفترض بأن

---

[1] مقدّم الاقتراح هو الأمين العام المساعد: صلاح جديد.

[2] وهذا هو السبب الأهم لتقديم استقالتهما للقيادة السياسية بعد الحرب مباشرة.

* تعليل الأمين العام المساعد صلاح جديد.

قيادة عسكرية مهزومة، إما أن تستبدل، وإمّا ان تستبدل هي القيادة السياسية. وفي مكان واحد يقيم الآن، مؤيدو الاقتراح ومعارضوه. الذين صوّتوا معه، والذين صوّتوا ضدّه!!

مؤتمر أيلول ١٩٦٨: في أيلول ١٩٦٨ انفجر صراع سياسي بين خطين: الأول تقوده قيادة الحزب كاملة باستثناء وزير الدفاع. والثاني يقوده وزير الدفاع. الخط الأول يتمسك بمنطلقات ٢٣ شباط بالإضافة إلى مستلزمات المعركة الجديدة، معركة تحرير الأرض.

والخط الثاني يتراجع عنها إلى التضامن العربي الرسمي. الأول يشدّد على دور الحزب ومؤسساته، والجماهير ومنظماتها الشعبية، وعلى رفض التسويات السياسية، وتصنيف التناقضات، وحرب التحرير الشعبية، ووحدة القوى التقدمية، والثاني يتعارض مع كل ذلك بشكل صريح أو ضمني. وقد توزع المؤتمر بين الخطين، فبحدود الـ ٩٥% من القطاع المدني، ونصف ممثلي القطاع العسكري، كانوا مع خط القيادة، والنسبة الباقية مع خط وزير الدفاع. لكن هذا التقسيم يوحي بأن الالتزام بخط محدد هو وحده العامل المؤثر. أما الواقع فهو ليس كذلك تماماً. فالبارز هو أن القادة العسكريين الذين كانوا على رأس من سيطالهم التحقيق، قد شكلوا العمود الفقري لقوة الخط النقيض. فمن حوالي النصف الذي وقف مع هذا الخط: قائد اللواء ورئيس أركانه اللذان أضاعا بعضهما وأفشلا الهجوم المعاكس. وممثلو القوى الجوية الذين دمّرت طائراتهم على الأرض. ومع هذا الخط من خارج المؤتمر، قائد اللواء الذي كان السبب في بلاغ* سقوط القنيطرة. والأمر البارز المقابل، هو أن الذين كانوا ضمن خط القيادة من ممثلي القطاع العسكري، كانوا عموماً خارج أي اتهام فيما يخص سير المعركة.

إن التبلور الذي حدث في القطاع العسكري يفّسر السبب الحقيقي الكامن وراء تمييع التحقيق في مجريات حرب حزيران: إعداداً ومساراً ونتائج. لأن هذا التمييع هو الذي أمن رصيداً عسكرياً للخط النقيض، وفي الوقت ذاته هو الذي أمن الحماية للذين كانوا يمكن أن يدانوا، سواء أكانوا ممّن ارتكبوا أخطاء فاحشة معروفة، أو ممن كانوا وراء هذه الأخطاء وما شابهها. والتحقيق وحده هو الذي كان سيحدد المسؤوليات وطبيعتها ومداها، في الأعلى وفي الأدنى، في الجانب العسكري وفي الجانب السياسي.

قرار تغيير مراكز القوى: بعد انتهاء المؤتمر تقدم الأمين العام المساعد للحزب باقتراح للاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية، يقضي بتغيير مراكز القوى، ومنها رئاسة الحكومة ووزارة

---

* حسب تقرير قيادة الجيش.

الدفاع. وقد فاز الاقتراح بأكثرية صوت واحد. والسبب في عدم حصول الاقتراح على شبه إجماع يعود إلى:

١ـ تضمين الاقتراح بنداً يجمع بين الأمانة العامة ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وأنا شخصياً عارضت لهذا السبب بعد أن فشلت في حذفه.

٢ـ تبديل رئاسة الحكومة دون تبرير، الأمر الذي أثر فيما بعد بالتزام مجلس الأمن القومي بتنفيذ هذا القرار. فمجلس الأمن القومي هو هيئة تنفيذية وليست تقريرية. ومسؤولياتها محدّدة بتنفيذ قرارات الاجتماع المشترك. وتتألف هذه الهيئة من المسؤوليات التالية: رئيس الدولة، الأمين العام. رئيس الحكومة ـ الأمين العام المساعد ـ وزير الدفاع ـ وزير الخارجية ـ وزير الداخلية ـ رئيس مكتب الأمن القومي ـ رئيس الأركان العامة.

٣ـ خوف البعض من أن يصبح الأمين العام المساعد المؤثر شبه الوحيد في القطاع العسكري بسبب بنية الجيش شبه الطائفية.

بعد التصويت على القرار التزم المعنيون كافة باستثناء وزير الدفاع، فعمّم القرار على فروع الحزب المدنية والعسكرية. والسؤال هو: لماذا لم يتم تنفيذ القرار؟

إن ميزان القوى في الحزب والمنظمات الشعبية، وكافة القوى المسلحة: العسكرية والأمنية والشعبية، كان بالغ التفوق لصالح خط الحزب وقرار القيادة. لكنّ عدداً كبيراً من القادة العسكريين الحزبيين الملتزمين بخط الحزب ومؤسساته، أبدوا اعتراضاً واضحاً على أي تحرك عسكري لتنفيذ القرار. وبما أن وزير الدفاع قد رفض التنفيذ الطوعي، فالنتيجة هي تجاوز التنفيذ، وبالتالي تصدّع نظام الديمقراطية ـ المركزية في الحزب، وما يستتبع ذلك من تراخي الانضباط الحزبي، وتنامي التمرّد والاستهتار، وتأمين الحماية للذين يرتكبون الإساءات في حال توفر الولاء الشخصي.

إن هذه النتائج ليست عصيّة على الاستنتاج، ومع ذلك لم ينفذ قرار القيادة، فلماذا؟

١ـ إن الذين وقفوا مع خط وزير الدفاع في المؤتمر، تخلوا عن الالتزام بمؤسسات الحزب لصالح الإلتزام ببقاء وزارة الدفاع بحوزة وزير الدفاع. وإذا عدنا إلى حرب حزيران من جهة، وخط التسوية من جهة أخرى أدركنا الأساس الجوهري لهذا الموقف.

٢ـ إن التصفيات التي تمت في الجيش بدءاً من ٨ آذار ١٩٦٣ قد أدّت إلى حصر أهم المسؤوليات الحزبية والعسكرية المتحركة، بضباط ينتمون مذهبياً لطائفة واحدة. فمثلاً، كان بحدود ثلثي ممثلي القطاع العسكري في مؤتمر أيلول ١٩٦٨ ينتمون لهذه الطائفة، وهؤلاء عدا استثناءات محدودة، أوضحوا رغباتهم بعدم التقاتل. وبما أن وزير الدفاع قد تمرّد على قرار

المؤسسة الحزبية، فمعنى ذلك تراجع القيادة عن قرارها. وبالتالي إضعاف موقع الحزب ودوره. والتراجع والإضعاف يقودان إلى تراجع واضعاف جديدين. وهذا ما حدث بالفعل.

٣ــ إن التناقض بين الاسلوبين: الحزبي والعسكري، لعب دوراً حاسماً هنا. فالأسلوب العسكري يفترض المباغتة. وبالتالي عدم اتخاذ قرار معلن ومسبق من مؤسسات الحزب. وحسب هذا الأسلوب فإن قرار المؤسسة الحزبية لم يكن للتنفيذ، وإنما لتسجيل موقف ضد وزير الدفاع، وهذا الأمر هو الذي شجع وزير الدفاع على التمرد، رغم ميزان القوى البالغ التفوق ضده. أما الأسلوب الحزبي فيستدعي أن تتخذ المؤسسة قرارها، وأن تعبّر كل وجهات النظر عن نفسها، وأن تلتزم الأقلية برأي الأكثرية، وفي حال عدم التنفيذ، تستخدم المؤسسة كافة الوسائل التي تملكها لتنفيذ قراراتها، والمسألة تكمن في ظروفنا الواقعية، في أيّ من الأسلوبين يطور الآخر باتجاهه؟

٤ــ كان على مجلس الأمن القومي تبعاً لمسؤولياته التنفيذية وليست التقريرية أن يضع قرار المؤسسة موضع التنفيذ، مستخدماً كافة الوسائل الشعبية والعسكرية الملتزمة بخط الحزب وقرارات مؤسساته، وان يعرض حزبية كل حزبي لمحك الاختبار. وهو لم يفعل ذلك. إن أعضاء مجلس الأمن القومي الذين وافقوا على استخدام القوة لتغيير وزير الدفاع، والذين لم يوافقوا، تمّ اعتقالهم بعد حركة ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ باستثناء عبد الكريم الجندي الذي انتحر ربيع عام ١٩٦٩. وكذلك فإن المسؤولين العسكريين الحزبيين الذين اعترضوا على التحرك العسكري لتنفيذ القرار، والذين تحمسّوا للتّحرك، قد اعتقلوا كلّهم تقريباً بعد الحركة. والقيادة التي لم تسحب المسؤولية من مجلس الأمن القومي وتتولاها بنفسها كي تنفذ قرارها، قد اعتقلت أو شردّت بمعظمها. وبهذا يكون الجميع قد دفعوا ثمناً واحداً، هو في الحقيقة ثمن الخطأ السياسي، والحسابات المتناقضة مع الأصول الحزبية، والنظرة إلى مستقبل التقدم والتحرر. واستعادة ما تم بين ١٩٧١ و٢٠٠١ تجسّد مقدار ونتائج هذا الخطأ في المجالين القطري والقومي.

قيادة الجيش والعمل الفدائي: خلال معارك حزيران ١٩٦٧ تصاعد العمل الفدائي من خلال الجبهة السورية. وهذا التصاعد قد شمل تنظيمات عديدة منها الصاعقة التي تشكلت رسمياً أثناء الحرب، رغم أن الإعداد التنظيمي والعسكري كان قد بدأ بعد ٢٣ شباط ١٩٦٦. فبين مطلع عام ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٧ كانت حركة فتح وحدها موضع الرعاية والدعم. وقد تعرضت مواقع عسكرية ومدنية كثيرة لغارات عديدة انتقاماً من هذا الدعم. وهذا الدعم نفسه كان واحداً من أسباب حرب حزيران. وخلال العام الذي تلا الحرب لم تتوقف العمليات العسكرية بل خفّت بعض الشيء. ثم تصاعدت العمليات الفدائية بوتائر وفعاليات أعلى وأكثف مما كانت عليه قبل الحرب.

وقد لعب التنافس بين التنظيمات المسلحة دوراً هاماً في هذا التصعيد. وكان العدو يرد رداً عنيفاً ضد المواقع السورية على الحدود وبالعمق، الأمر الذي يستدعي بقاء القوات السورية في حالة تأهب. ولهذا السبب لجأت قيادة الجيش إلى ابتكار بعض الترتيبات التي تعقد العمل المسلح دون أن تلغيه، عندما عمّمت مثلاً بأن كل عملية يجب أن يؤخذ بها إذن مسبق. إلا أن هذا التعقيد كان غير مقبول، خاصة من المشرفين على العمل المسلح في قيادة الحزب. فاستبدل هذا التعقيد بالتنسيق مع القطعات الامامية التي تتم العمليات من جبهاتها، وذلك بإعلامها قبل المرور إلى داخل الأرض المحتلة، كي تؤخذ الحيطة في القطعات التي يمكن أن تتعرض للانتقام، وكي تقدم الدعم بالنيران للمقاتلين في الداخل إذا ما تعرضوا لتطويق أو مطاردة. وهكذا تمت إعادة بناء الجيش وتوسيعه وتطويره في ظل المعارك الجوية والبرية شبه الأسبوعية. كما تم بناء وتطوير الصاعقة في جو العمليات اليومية، وأضيف إلى ذلك تدريب كامل الجهاز الحزبي ومروره في دورات ممارسة مسلحة. هنا نسوق ملاحظة إضافية تتعلق بدخول الصاعقة إلى لبنان. ففي الاجتماع المشترك اعترض رئيس الأركان العامة مصطفى طلاس على هذا الدخول متسائلاً: نريد أن نعرف من هو المسؤول عن إدخال قوات الصاعقة إلى لبنان؟ وكان يوجه كلامه لرئيس مكتب العمل الفدائي. فتدخلتُ بتساؤل استنكاري: نريد أن نعرف من هو المسؤول عن تأخير إدخالها حتى الآن؟ إذ ذاك تراجع طلاس معللاً الاعتراض بوجوب معرفة الجيش بهذا الأمر كي لا يفاجأ.

دعم المقاومة في لبنان عام ١٩٦٩: عام ١٩٦٩ تعرّضت المقاومة مرتين لمحاولات السحق من قبل الجيش اللبناني. وفي المرتين اتخذت سوريا موقفاً عملياً، دعماً لحرية المقاومة في العمل من خلال الحدود اللبنانية كحريتها في العمل من خلال الحدود السورية، ولحقها في التدريب والأعداد وفتح المراكز وإقامة القواعد المسلحة تماماً كما هو الحال في سوريا. ولم يكن في هذا الموقف أيّ تحيّز. فلم نكن نطلب من لبنان أكثر مما نفعله نحن. وقد أتخذ هذا الدعم شكلاً عسكرياً من خلال جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة، وشكلاً شعبياً وسياسياً واقتصادياً، وخاصة إقفال الحدود.

وعام ١٩٧٦: تغير هذا الموقف إلى عكسه تماماً، إذ أصبح الدعم العسكري مضاداً للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية. فما هو تفسير هذا التحوّل؟ خلال سبع سنوات حدث تغيير جذري في الوضع الطبقي والخط السياسي للفئات القائدة للسلطة. وأسهم في هذا التغيير: تدفق أموال النفط بالمليارات. وتشجيع التلوث الخلقي والاداري والمالي على كافة المستويات. وامتصاص الفئات السائدة لفائض القيمة ومعه قسم من الرأسمال في القطاعين العام والخاص. وهذا التطور الطبقي

يشترط خطأً سياسياً ينسجم معه. وهما معاً يتناقضان مع خط التحرر وقواه، حسب المستوى الذي بلغه هذا التطور.

أيــلول ١٩٧٠: بعــد بدء هجوم الجيش الأردني على مقرات المقاومة بساعات، انهالت البرقيات عــلى قيادة الحزب طالبة الدعم. وعلى الفور عقد الاجتماع المشترك اجتماعاً لاتخاذ القرار بكيفية الدعــم. وأهم الاقتراحات التي تم بحثها اثنان، الأول: التشاور مع السلطة في بغداد قبل اتخاذ أي قــرار. وقد استشم البعض من الاقتراح روح المناورة، فرفض، لأن أي تأجيل للتدخل سوف يتيح الفرصـــة لقوات النظام الأردني بالقضاء على المقاومة. وإذ ذاك يصبح التدخل فاقد القيمة. الثاني: وهو الذي اعتمد: الدخول العسكري الفوري، مع تحديد هدف مزدوج قائم على افتراضين: الأول موافقة نظام بغداد على تدخل قواته المتواجدة في الأردن لصالح المقاومة.

وفـــي هـــذه الحالـــة يتم التنسيق بين القوات السورية والعراقية، ويكون الهدف هو الوصول إلى عمّان. وتحديد الخطوات اللاحقة وفق تقديرات قيادتي المقاومة والحركة الوطنية الأردنية. الثاني: عـــدم موافقـــة نظام بغداد على التدخل. وفي هذه الحالة تسهم القوات السورية في تحرير القطاع الشـــمالي المتمـــثل بمـــنطقة إربـــد كأساس، كي تكون قاعدة ومنطلقاً للمقاومة والحركة الوطنية الأردنيـــة. مسنودة من سوريا. وفي اليوم نفسه ذهب وفد رسمي إلى بغداد، وقد ادّعى نظام بغداد بـــأن التعـــليمات معطاة لقواته في الأردن كي تدعم المقاومة، ثم تبين بعد يومين أن هذا الإدعاء كـــاذب. وبالعكس فقد أقامت القوات العسكرية العراقية المتمثلة بفرقة عسكرية، العقبات أمام تقدم القوات السورية. أما قيادة الجيش في سوريا فقد ما طلت في الدخول أكثر من يومين تحت ذرائع عدة. رغم الضغوط الهائلة التي مارستها قيادة الحزب للإسراع في الدخول. وهنا ثمة ملاحظتان: الأولى تتعـــلق بـــتقدير المـــدة التي يجب أن تبقاها القوات في الأردن قبل أن يحدث رد عسكري اســـرائيلي وأميركي، وكانت بحدود الثلاثة أيام. والثانية تتعلق بتقديم التغطية الجوية لهذه القوات. فقـــد لجـــأت قيادة الجيش إلى التمويه، كي تظهر القوات وكأنها تابعة لجيش التحرير الفلسطيني، الأمر الذي حال دون تقديم تغطية جوية لهذه القوات، وبالتالي عرقلة مهماتها. ويمكن الآن تفسير عـــدم التغطية بأنه يخدم هدفاً سياسياً أوضحه الخط السياسي اللاحق. وبما أن قيادة الحزب وخطه قـــد تغيـــرا في تشرين الثاني ١٩٧٠ فقد استكمل النظام الأردني سحق المقاومة في تموز ١٩٧١ دون أن تلقى أي دعم من سوريا وبالطبع لم تلق أيّ دعم من العراق.

مســـؤوليتان خاطئتان: بعد مرور قرابة العام على اعتقال عدد من أعضاء قيادة الحزب بعد ٢٣ شـــباط، طـــلب إلـــيّ الاجتماع المشترك أن أرأس لجنة للتحقيق مع المعتقلين. فوافقت. ثم تقدمت للاجـــتماع المشـــترك بلائحـــة الأسباب التي يتم بموجبها التحقيق. وجوهرها: تفريغ الديمقراطية

المركـــزية فـــي الحـــزب من محتواها، وخاصة عدم السماح بانعقاد المؤتمر القطري وفقاً للنظام الداخلي للحزب. وتجاوز مقررات المؤتمرات. ووضع سقف لتطور الحزب فكرياً وطبقياً.
وفـــي مجـــال الـــثورة: تجميدها عند الحدود التي تعرضها للسقوط اللاحق. وفي الخط السياسي: اعـــتماد سياسة التضامن العربي الرسمي التي هي النقيض الواقعي لسياسة تثوير الجماهير ودعم قـــوى التقدم ضد الأنظمة الطبقية المستغلة. لكن المناقشة، أجلت وميّعت. وبما أنني تمسكت بعدم الـــتحقيق إلا على ضوء هذه الأسس، فقد انتهت المهمة دون أن تبدأ. ومن خلال تجربتي اللاحقة توصـــلت إلى استنتاج، بأن سبب التأجيل والتمييع يعود لقناعة البعض من أعضاء القيادة بأنهم هم أنفســـهم لن يتجاوزوا حدود التطبيق الاشتراكي الذي بلغته الثورة، ولقناعة بعض آخر، بأنهم هم أنفســـهم لـــن يـــتقيدوا تقيداً صارماً بالديمقراطية المركزية، وبضرورة تطوير الحزب فكراً وبنية طبقية وخطاً سياسياً.
والخطـــأ: هـــو أن التحقيق الحزبي يجب ان يعود للهيئات الحزبية المختصة. والقضائي، للمحاكم المختصـــة. وهذا الخطأ شخصي وجماعي أيضاً. المسؤولية الثانية هي رئاسة محكمة أمن الدولة العـــليا. ففي منتصف عام ١٩٧٠ طلب إليّ الاجتماع المشترك أن أرأس محكمة أمن الدولة العليا، كمسؤولية سياسية، لمحاكمة تنظيم عسكري ومدني مرتبط ببغداد. فوافقت.
والخطـــأ: شخصي يتعلق بالقبول، وجماعي يتعلق بالمبدأ. ذلك أنه لم يعد ثمة ضرورة ولا منطق ولاحـــق بتشكيل أية محكمة خاصة بعد عام ١٩٦٣. فبين ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦ كان الرد السياسي ــ الطبقي هو الذي أجهض كل التحركات السياسية ــ الطبقية الرجعية. أمّا القوى التي يفترض أنها أكثر تقدماً، فقد كانت تلهث خلف الحزب بدل أن تتجاوزه، وبالتحديد في مجال التطبيق الاشتراكي والخـــط السياسي للثورة. وبعد عام ١٩٦٦ لم يحدث أي تمرد شعبي أو عسكري يستحق محاكمة خاصـــة. وقـــد أثـــبت المسار اللاحق، في الوطن العربي عامة، أن التعارض بين حرية التنظيم والتعـــبير والـــتحرك، وبين التحولات الاشتراكية، هو تعارض خاطئ، كرسّته تجارب التحولات الاقتصـــادية. فغياب هذه الحرية هو الذي أسهم في تسهيل عملية التكون الطبقي الجديد، تماماً كما أسهم فيها، تجميد إجراءات التحولات الاشتراكية في حدودها الوسطى. لكن عند المسؤولية الثانية لابد من التوقف لتوضيح بعض الفروق:
١ــ إن المحاكمة تتم وفق القانون مع حق المتهمين بوضع محامين وبمحاكمة علنية. والفارق هو في إجراءات المحاكمة فقط. ومسؤولية رئيس المحكمة هي مسؤولية سياسية.

٢ـ لأن الجلسـات قـد تأخـرت لظروف حزبية، وكي لا يبقى أحد في السجن أكثر مما يطاله القـانون، فقد أخرجت كل الموقوفين بتهمة كتم معلومات دون جلسة رسمية، وقبل انقضاء المدة القانونية للتوقيف بهذه التهمة وهي ستة أشهر وعددهم بحدود ثلث الموقوفين.
٣ـ إن كافة المعتقلين في القطر كانوا بحدود المائة بين محكوم ومحال للمحاكمة ودون محاكمة.
أمـا بعد العام ٧٠ فالمحاكمات والتوقيفات واعداد المعتقلين والاعدامات معروفة، وهي مضروبة بمائة مرة وصولاً إلى ألف مرة، حسب الظروف والمراحل. ولا تفسير لهذا التصاعد إلا بالتكون الطبقي الجديد والخط السياسي الذي أفرزه.

الضـغط السـوفياتي: السـفير السـوفياتي في دمشق سلم الأمين العام للحزب رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي تطالب قيادة الحزب بالقبول بالحل السلمي على أساس القرار ٢٤٢ وقـد تصـرف الأمين العام بانفعال رافضاً قبول الرسالة، فردّ السفير قائلاً: ليس هكذا يتم الـتعامل مـع رسالة اللجنة المركزية. وبعد الرفض الذي ينبثق من الحرص على الاستقلالية في أمـر نعتبر القبول به خيانة وطنية، وبعد الاحتجاج على التصرف تم استلام الرسالة والوعد بالرد عـليها. وبالطـبع فقـد رفض الاجتماع المشترك مجرد طرح فكرة القبول يالقرار ٢٤٢ للنقاش. وكـلف لجنة بصياغة الرد*، وفوّضها بإرساله والمسألة الموازية من حيث الضغط، هي الامتناع عن تزويد الجيش، أو تأخير التزويد ببعض المعدات والتجهيزات العسكرية مثلاً: إطارات دواليب الطائرات، بعض وسائط الدفاع الجوي الملحّة. بعض الأسلحة المضادة للدبابات.. وقد كانت قيادة الجيـش تستغل الامتناع أو التأخير لتعبئة الجيش ضد السوفيت وقيادة الحزب وخط الحزب. فهل كـان هذا الأسلوب هو تسهيل لعملية التغيير المضاد لخط الحزب وقيادته؟ إن الحفاوة التي قوبل بهـا الأسد في موسكو بعد الحركة، والتأييد المطلق لخطه السياسي فيما يخص التسوية، يرجحان ذلك.

شـعور بالإهانـة: نهاية عام ١٩٦٩ كنا بحاجة لقاذفات الـ ر. ب. ج للعمل الفدائي وكان بيننا وبين بلغاريا عقود لتوريد هذا السلاح. وبمناسبة ذهابي على رأس وفد إلى بلغاريا•، زرت رئيس الـوزراء ، ووزير الدفاع من أجل تقديم تسليم بحدود المائة قاذف فقط، فلم يتم التجاوب. وكانت إهانـة. لذلـك، وفـور العودة، ومن خلال بعض الحرفيين تمكنا من صنع القاذف والقذيفة. لكن المفاجـأة الكـبرى هي أن بعض رجال المخابرات العسكرية، إفتعلوا زيارة لأحد محلات هؤلاء

---

* تألفت اللجنة من نور الدين الأتاسي ــ صلاح جديد ــ يوسف زعين، حافظ الأسد.

• كان ضمن الوفد: عبد الحليم خدّام، ومحمد ابراهيم العلي، وعلي الخش السفير السوري في بلغاريا.

الحـــرفيين، وأحـــرقوا بعـــض أدواتـــه. وقد أرسلت كتاباً لوزير الدفاع* للتحقيق ومعرفة الدوافع ومعاقـــبة المســـؤولين. وكـــانت النتيجة هي التمييع. وبعد حركة ١٦ تشرين ١٩٧٠ قال رئيس الأركـــان مصـــطفى طلاس: إن صناعة الـــ ر. ب. ج كانت تستهدف مواجهة الجيش بالشعب. لأنني إذ ذاك كنت أستلم قيادة الجيش الشعبي وقيادة الصاعقة!!

حركة ١٦ تشرين ١٩٧٠: حتى نهاية عام ١٩٧٠ نضجت ظروف ثلاثة:

الأول: تبـــلور نـــواة طبقة جديدة في صفوف الجيش وأجهزة السلطة، وإن كانت محدودة التأثير وخجولة، وتحت المراقبة.

الـــثاني: تبـــلور خط سياسي يستجيب للنمو الطبقي الجديد وينسجم معه، وهو تطوير لخط وزير الدفـــاع المشـــخص في مؤتمر أيلول ١٩٦٨. لكن هذا الخط لم يشر صراحة لقبوله بالحل السلمي عـــلى أساس القرار ٢٤٢ولم يكن بإمكانه أن يشير لذلك. لأن الانسجام في صفوف قواعد الحزب وقيادته حول الخط السياسي، كان كبيراً جداً. أمّا القلة التي كانت تشكك بهذا الخط فقد كانت تفعل ذلـــك بحلقات مغلقة. والثالث ميلان ميزان القوى في الجيش نحو التعادل، بعد أن كان راجحاً بقوة لصـــالح خـــط القيادة وقراراتها عام ١٩٦٨، لكن العامل الذي يعيد التفوق لصالح خط القيادة هو موقـــف الحزب والمنظمات الشعبية. وإذا أدركنا أن الحزب والمنظمات الملتزمة به، كانا مسلحين ومدربيـــن، فإن الصورة تصبح واضحة، بأن الحزب وخطه لم يكونا معرضين للهزيمة في حال المواجهـــة. إذا لمـــاذا سقط الحزب وخطه؟. إن الأسباب نفسها التي حالت دون تنفيذ قرار القيادة عام ١٩٦٨ هي التي حالت دون تنفيذ قرار المؤتمر عام ١٩٧٠. مع إضافات بالغة الأهمية.

أولاها أن التماسك والثقة اللذين كانا سائدين بنسبة عالية عام ١٩٦٨ قد اهتزا بعد ذلك، نتيجة لعدم تنفيذ القرار.

ثانيها أن الجرأة على مواجهة قرارات مؤسسات الحزب وخطه قد تعززت بعد التراجع عن قرار عام ١٩٦٨.

ثالثها أن الشعب المسلح سيلعب الدور الأبرز في تنفيذ قرار المؤتمر، وبذلك ينتقل التحكم بالقرار من أيدي الحزبيين القياديين في الجيش، إلى المؤسسات الحزبية والشعبية بشكل فعلي لا رمزي.

رابعهـــا أن حسم المواجهة سيقود إلى صدامات فعلية، تتقطع فيها الخيوط التي تربط بين الحزبية والطائفية، وتتعرض المواقف والولاءات لفرز حقيقي، وهي نتائج تخيف الكثيرين.

---

* الكتاب صيغ وفق التقرير الذي قدّمه رئيس نقابة الميكانيك إذ ذاك: عبد الله الأحمد.

خامســـها أن خط التحرر في مصر تعرّض للتراجع، وقوى التحرر في الأردن قد سُحقت. وقوى الـــتحرر فـــي لبنان لم تكن قد خاضت معركتها بعد. ونفوذ أنظمة النفط يعزّز المواقع الرجعية. وخـــط التسوية يضاعف قواه عربياً وعالمياً. وهذا الاتجاه العام يقوي الخط المضاد لخط الحزب ومؤسســـاته. وهكـــذا فقد أضيفت الأسباب المستجدة للأسباب القديمة، فحصل التهرب من التنفيذ، والالتفاف عليه.

من جذور الحصيلة: وضع قيادة الحزب بعد شباط ١٩٦٦ لم يلق ما يستحقه من التشخيص. فهي:

أولاً لـــم تستوعب المفارقة والتناقض بين الخط السياسي لـــ ٢٣ شباط، وبين الحدود المطبقة في مجـــالي الديمقراطية والاشتراكية، وبين هذا الخط وبين مستلزماته في حقول الاعتماد على الذات والتحالفات.

ثانيـــاً لـــم تكن متجانسة من حيث أسلوب العمل. فالبعض يمارس دوره في المؤسسة الحزبية من خـــلال فهمه لطبيعة العمل ضمن المؤسسة العسكرية، بينما يمارسه البعض الآخر من خلال فهمه لطـــبيعة العمـــل ضـــمن مؤسسات الحزب. وهذا التباين أو التناقض شكل السبب الجوهري في إضعاف دور القيادة والمؤتمراتـــ وعدم تنفيذ قراراتهما.

ثالثاً لم تكن بمستوى متقارب من حيث القدرة على استشراف المستقبل، كما أن منهج الاستشراف كان متبايناً.

رابعاً لم تكن بمستوى مسؤولية الخط السياسي الذي اعتمدته، لأنها لم تقدر الأخطار المترتبة على هذا الاعتماد حق قدرها، وبالتالي لم توفر الشروط المادية والبشرية لصدّها.

خامســـاً لـــم تستنبط الأساليب السليمة التي تنقل الثقل الحقيقي للجيش من كفة الارتباط الفردي أو الطـــائفي، إلى كفـــة الارتباط الحزبي والسياسي.. وإذا كانت المسؤوليات ليست واحدة، فإن كل عضـــو مـــن أعضاء القيادة، ملزم بأن يكتشف بذاته الثغرات في ممارساته التي أسهمت في توليد هذه الحصيلة.

نـــتائج تغييـــر المسار: إن نتائج تغيير المسار كانت كارثية بالنسبة لحركة التحرر العربي عامة، ولقـــوى الـــتقدم والمقاومة الفلسطينية في سوريا والجوار خاصة. فهل كان بالإمكان الصمود في وجـــه الانحدار العام لو تمّ إفشال الحركة. إن الجواب بالإيجاب يفترض تجذير المسار في مختلف المجـــالات: قـــوى وعلاقات الإنتاج ـــ الديموقراطية ـــ الاعتماد على الذات ـــ التعبئة الشعبية ـــ اســـتقلال القـــرار ـــ توفيـــر مقومـــات هذا الاستقلال. كما يفترض تقديم الدعم الفعّال للمقاومة الفلســـطينية، وقوى التقدم والديموقراطية العربية وخاصة في الجوار، وتعزيز التعاون فيما بينها. وبمـــا أن الإفشـــال والتجذير لم يحصلا، فقد حدث العكس تماماً. ففي الأردن انتهت المقاومة في

تموز ١٩٧١ دون أيّ دعم. وفي لبنان تمّ سحق المقاومة والحركة الوطنية بين ١٩٧٥ ــ ١٩٧٨ واحــتواؤهما بعد ذلك. وفي سوريا أقفلت الحدود وحُرست منذ أيار ١٩٧٤، وتمّ سحق أو احتواء كــل قــوى التقدم والديموقراطية، ونمت طبقة مرتبطة مصلحياً بالحل السلمي والرجعية العربية والإمــبريالية العالمية، وتعمّق الانقسام الطائفي حتى تحول إلى حرب أهلية، وتفشى الفساد الخلقي والإداري، وتخــطّى التمايز الطبقي الحدود التي كان عليها قبل التحولات الاقتصادية، وتمّ القبول بقــرارات التصفية ٢٤٢ و٣٣٨ وأخيراً مؤتمر التصفية ــ تشرين ثاني ١٩٩١ الذي سميّ زوراً مؤتمر السلام في مدريد.

ملاحظة ١

ليســت هذه النقاط بديلاً عن التقييم، فالتقييم النقدي لتجربة البعث حتى عام ١٩٧٠ تمّ إنجازه قبل الاعــتقال وضبطت السلطة صيغته النهائية في بيت أحد الرفاق بعد اعتقالنا. وهو مؤلف من ٩٠ صفحة تقريباً. وقد صغته شخصياً.

نهاية عام ١٩٩١

ملاحظة ٢

إن تثــبيت هــذه النقاط الآن بعد الخروج من الاعتقال بسبع سنوات أي عام ٢٠٠١ إنما يستهدف إضــافة توضيح مركز لبعض المحطات المهمة في هذا المسار. والهدف دوماً هو توفير المعرفة الــتي تدحض التزييف، وتقدم بعض الدروس للجيل الذي لم يعايش هذه المرحلة. فمسؤولياتنا أن نجنــبه الــتدمير الذاتــي بالحروب الطائفية واستلاب المقوّمات الإنسانية والاغتراب الداخلي عن الوطن والأمة والإنسانية. وأن نقدّم له خلاصة التجارب التي تمنحه القدرة على استخلاص المفيد منها لصنع مستقبله.

جدول توضيحات

الوارد	الصفحة	التوضيح
رأس الحكم	٩٤	الفريق حافظ الأسد
تدخل عربي	٩٩	أردني
تدخل أجنبي	٩٩	بريطاني — ايراني
تدخل عربي	٩٩	سوري اردني عراقي
تدخل أجنبي	٩٩	اميركي فرنسي اسرائيلي
رئيس مكتب الأمن القومي	١٠٨	العميد ناجي جميل
الرئيس	١١٣	صدام حسين
في قطر ثالث	١١٣	المغرب قبل الهامش الديمقراطي
الآن	١١٤	١٩٩٨ فازت المعارضة
رقيب في الأمن العام	١١٤	رفعت الأسد
وزير الدفاع إذ ذاك	١١٤	الفريق حافظ الأسد
قائد الجيش اللبناني	١١٤	العماد ميشيل عون
ناصري كبير	١١٤	جاسم علوان
أحد الرؤساء	١١٥	صدام حسين
أثنين من رفاقنا	١١٥	نور الدين الأتاسي ومصطفى رستم
مندوبان	١١٥	اللواء محمد الخولي والعميد ابراهيم حويجي
خطوة ٢ آب ١٩٩٠	١٢٠	أي: إحتلال الكويت
تلاشت بقايا الانتصارات	١٢١	في لبنان
البديل عن مؤتمر مدريد	١٢١	طرحه رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان
جناح من سجن	١٢٣	سجن المزة العسكري بدمشق
سجن آخر	١٢٣	سجن تدمر قرب حمص
محاولة اغتيال	١٢٤	الفريق حافظ الأسد
حدائق للأطفال	١٢٤	مثالها :حديقة قرب سجن المزة
أديب سوري	١٣٢	شوقي بغدادي
بيان اللجنة المركزية	١٣٣	الجبهة الديمقرطية لتحرير فلسطين
الثالوث المهيمن	١٣٥	سورية –السعودية –أمريكا
أديب شاعر	١٣٩	ممدوح عدوان
بعثي قديم ومناضل	١٤١	فايز اسماعيل
ناقد أدبي	١٤١	عاصم الجندي
وزير الدفاع	١٤٨	اللواء حافظ الأسد
رئيس الأركان	١٤٨	اللواء أحمد سويداني
مجاس الأمن القومي: يتألف من مسؤوليات	١٤٨	الأمين العام للحزب — رئيس الدولة — الأمين العام المساعد رئيس مجلس الوزراء. وزير الخارجية. وزير الدفاع — وزير الداخلية — رئيس مكتب الأمن القومي — رئيس الأركان

فهرس

الجزء الأول

تقييم نقدي لتجربة السلطة تمثّل الموجب ونفي السالب

الجزء الثاني

تجربة الاعتقال

ربع ساعة ....ربع قرن

متفرقات

هذا الكتاب

هو الثالث الناجم عن استثمار الجهد في المعتقل . و المستهدف الإسهام في بلورة و إغناء مشروع : وطني - طبقي . و قومي . و إنساني . وقد صدر قبله : الواقع العربي - التغيير - المستقبل - ٦٨٠ ص عام ١٩٩٦

ثم : كي ينتصر وعي التحرر - ط١ / ١٩٩٨ - ط٢ / ١٩٩٩

فالمؤلف اعتقل سياسيا ست مرات : في المرحلة الإبتدائية . و الإعدادية . و الثانوية و الجامعية . أما الإعتقال الأخير فكان بسبب خلاف في الرأي و التناقض في الخط السياسي ضمن قيادة حزب البعث . ودام ٢٣ سنة من ١٩٧١ - ١٩٩٤ .

- قبل ثورة آذار ١٩٦٣ : كان عضوا في قيادة البعث الطلابية التقدمية المعارضة ، في المرحلة الجامعية .

- وبعد السلطة : أصبح قائدا للحرس القومي في دمشق . و بين ١٩٦٦ - ١٩٧٠ أضحى عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي و قائدا للجيش الشعبي.

فهل يسهم هذا الجهد في تمكين جيل المستقبل من تمثل الموجب ونفي السالب وهل